جامعة الحاج لخضر-باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القوميّ الجزائريّ

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسيّة

تخصّص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
حسام حمزة

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالح زياني

لجنة المناقشة			
أ.د. مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا	جامعة باتنة
أ.د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	مشرفًا ومقرّرًا	جامعة باتنة
د. قوي بوحنية	أستاذ محاضر	عضوًا مناقشًا	جامعة ورقلة
د. عبد النور ناجي	أستاذ محاضر	عضوًا مناقشًا	جامعة عنابة

السنة الجامعية: 2010/2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال رسول الله ﷺ: ﴿تَعَلَّمُوْا الْعِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ خَشْيَةٌ، وَطَلَبُهُ وَقَارٌ، وَمُذَاكَرَتُهُ تَسْبِيحٌ، وَالْبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمُهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلُهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ، لِأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَمَنَارُ سُبُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ الْأَنِيسُ فِي الْوَحْشَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْغُرْبَةِ وَالْمُحَدِّثُ فِي الْخَلْوَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالسِّلَاحُ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخِلَّاءِ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادَةً قَائِمَةً تُقْتَصُّ آثَارُهُمْ، وَيُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، تَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ فِي خُلَّتِهِمْ، وَبِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَحِيتَانُ الْبَحْرِ وَهَوَامُّهُ، وَسِبَاعُ الْبَرِّ وَأَنْعَامُهُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ مِنَ الْجَهْلِ، وَمَصَابِيحُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلَمِ، يَبْلُغُ الْعَبْدُ بِالْعِلْمِ مَنَازِلَ الْأَخْيَارِ وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، التَّفَكُّرُ فِيهِ يَعْدِلُ الصِّيَامَ، وَمُدَارَسَتُهُ تَعْدِلُ الْقِيَامَ، بِهِ تُوصَلُ الْأَرْحَامُ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَهُوَ إِمَامُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ، يُلْهَمُهُ السُّعَدَاءُ، وَيُحْرَمُهُ الْأَشْقِيَاءُ﴾.

وقال ﷺ: ﴿مَنْ تَعَلَّمَ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ صِدِّيقًا﴾

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية (127)

إلى خالي عبد الرّحمن

شُكْـــرٌ وَعِرْفَـــــانٌ

لطالما رفضت الإطناب في الشّكر والمديح في الأعمال العلميّة كمثل هذا العمل المتواضع، ولطالما نصحت زملائي ومقرّبي من الطلبة بذلك، وبقيت مقتنعًا بهذه الفكرة لغاية فترات متأخّرة من هذا العمل. لكنّي هذه المرّة، وعلى غير عاداتي، شعرت أنّ عملي سيكون ناقصًا إن لم أقرّ بجميل الأشخاص الذين أعانوني في بحثي هذا بنصحهم، دعمهم ووقتهم، ورأيت أنّي ربّما قد أحظى بشكرٍ ومجازاةٍ على هذا العمل لا أستحقّهما بمفردي، لأنّ هذا البحث هو في الحقيقة أفضل بكثيرٍ بفضل:

الأستاذ الدكتور صالح زياني الذي تشرّفت بالعمل تحت إشرافه، والذي لا يسعني إلّا الإعراب عن خالص شكري وعرفاني له نظير نصائحه وتوجيهاته الجليلة، وأعترف أنّني خلال سنتي ما بعد التدرّج اللّتين أمضيتهما إلى حدّ الآن قد استفدت منه بالغ الاستفادة كإنسان قبل أن أستفيد منه كأستاذ؛

أستاذي في مرحلة الثانوي مويلحي علي الذي أخذت منه ومذكّرتي الكثير من الوقت والجهد في المراجعة والتدقيق اللغويَّيْن والذي لا أجد نفسي إلّا شاكرًا له على كرمه وفضله؛

شكرًا "للدائرة العائلية" التي حمستني وآزرتني كلّما فقدت الإرادة في العمل بدءًا بوالداي اللّذين أدين- وسأبقى أدين- لهما بكلّ نجاحاتي في حياتي العلميّة؛ سارة التي لم تبخل عليّ بشيء والتي من المؤكّد أنّها تركت بصمتها في هذا العمل بفضل ما بذلته من جهدٍ ووقتٍ في الترجمة؛ خولة و"ميمي" اللّتان ساندتاني طوال مدّة البحث رغم ما سبّبته لهما من إزعاج. كما لا يفوتني التعبير عن خالص شكري وامتناني لخالتاي خديجة ونصيرة اللّتين كانتا خير سندٍ وناصح لي طوال حياتي العلميّة؛

شكرًا "للدائرة الجامعية بيا تنة" وكلّ الذين رافقوني في مشواري ما بعد التدرّج، وفي مقدمتهم أخواي ورفيقاي في الماجيستير اللّذين أمضيت معهما واحدةً من أجمل السنوات طوال تكويني الجامعي وكانا خير سندٍ لي خلال مدّة تكويني بيا تنة: اليامين بن سعدون وسالم حمزة، دون أن أنسى شكر زميلتي جويدة حمزاوي عمّا قدمته لي من مساعدة ثمينةٍ خلال فترة البحث؛

شكرًا لسميرة سليمان التي لن أتردّد في إضافة اسمها على صفحة الغلاف لو طلب منّي إضافة اسم ثانٍ لي سمي عليها، نظرًا لما أسدته لي من عونٍ منقطع النّظير منذ بدء العمل إلى غاية منتهاه؛

شكرًا "للدائرة الجامعية بعنابة" بدءًا بأخواي عاطف عيساوي ونسيم عفيفي رفيقاي خلال مشواري الجامعي بعنابة؛ شكرًا للأستاذ جمال منصر، الأستاذة سلوى بن جديد وكلّ أساتذتي وزملائي بقسم العلوم السياسية بجامعة عنابة؛

أشخاصٌ كثيرون: أساتذةٌ، طلبة، أصدقاءٌ لا يسمح المقام بذكرهم ساهموا في هذا العمل ولا يسعني إلّا الإقرار بأنّ هذا البحث كان أحسن بفضل إضافاتهم، أسئلتهم ونقدهم، فلا يسعني إلّا أن أعرب لهم عن خالص شكري وعرفاني نظير حسن صنيعهم.

حســـــــــــــــــــام

مقدّمـــــــــة

لا يتحقّق أمن أيّ دولةٍ بمجرّد تأمين إقليمها، ففي عصر العولمة والأقلمة، عصر التحوّلات السريعة وعصر الاعتماد المتبادل بين الدّول والأقاليم في مختلف المجالات الذي نتج عن كثافة ما يحصل بينها من تدفقّاتٍ واتّصالاتٍ مختلفة الأشكال والطبائع، أصبحت أمون الدّول تتأثّر بما يحدث حولها في الفضاءات الجيوسياسيّة القريبة منها وحتّى البعيدة، تأثّرٌ اشتدّت حدّته أكثر بفعل تعدّد أبعاد الأمن (مجتمعيّةٌ، بيئيّةٌ، اقتصاديّةٌ، سياسيّةٌ وثقافيّةٌ) وتنامي دور الفواعل غير الدولتيّة في الحركيّات الأمنيّة، إذ لم يعد البعد الجغرافيّ عن التهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن وأصبح من المتعذّر الحديث عن أمن قوميّ بالنسبة للدّول دون ضمان حدٍّ أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسيّين في الأقاليم والدول المجاورة لها، أو حتّى البعيدة، يضمن على الأقلّ عدم وصول التهديدات إلى داخل الدّولة ويحافظ على ما حقّقته في مجال حماية أمنها.

طـــرح الموضوع

نظرًا لشساعة الإقليم الجغرافيّ للدولة الجزائرية وطول حدوده، ونظرًا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسيّة المغاربيّة، العربيّة، الإفريقيّة والمتوسّطيّة، بدا لنا أنّه من غير الممكن الحديث عن أمن قوميّ جزائريّ دون ربطه بهذه الحلقات الأمنيّة الحيويّة بالنسبة للجزائر، لأنّ الأخيرة مرتبطةٌ بشكل مباشر بكلّ فضاءٍ من الفضاءات السابقة عبر روابطٍ جغرافيّةٍ مباشرة (برّية أو بحرية)، سوسيو–ثقافيةٍ، سوسيو–اقتصاديةٍ، إثنيةٍ وغيرها، إرتباطٌ أدّى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حسّاسًا لما يحدث من تفاعلاتٍ أمنيّةٍ في الدوائر الجيوسياسيّة المحيطة بها وما يأتي منها من تهديداتٍ.

حتى الحدود الجزائرية ـ ككلّ الحدود الجغرافيّة في العالم ـ لم تعد عازلةً وأصبحت منذ فترةٍ طويلةٍ قابلةً للاختراق بشدّة من الداخل، من الخارج، من الأعلى، لأنّ الصواريخ الباليستيّة تتجاهل الحدود ولا تعترف بها، ومن الأسفل، لأنّ العدوّ قد يكون فاعلاً غير دولتيٍ يعيش ضمن إقليم الجزائر أو على مقربةٍ منه في الأقاليم الجغرافيّة المجاورة له.

إستنادًا على هذا التشخيص، يبدو لنا أنّ الاعتماد على التحديد الجيوسياسيّ هو الأنسب لدراسة منطقة الأمن القوميّ الجزائريّ التي تقع وتمتدّ حدودها أبعد بكثير من الحدود الجغرافيّة لإقليم الدّولة الجزائريّة. إنّنا بتوظيفه لن نقتصر على الدول المحاذية للجزائر فقط، بل سنذهب أبعد من ذلك إلى الأقاليم المجاورة للدّول المحاذية لها من منطلق عدم وجود حدودٍ واضحةٍ لمنطقة أمن الجزائر التي تتعدّى الحجم الجغرافي للإقليم وتمتد في كلّ الاتجاهات لتشمل الإقليم المغاربي برمّته وجزءًا واسعًا من القارّة الإفريقية والمنطقة المتوسّطيّة كذلك. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانية، يفرض علينا تعدّد أبعاد التهديد، عدم شفافيّته وجنوحه تدريجيًا وتصاعديًا نحو الطوابع غير–الدولتية، اللاقطرية وغير–العسكرية منذ أفول الثنائية القطبية العالمية استخدام مقاربةٍ جيوسياسيّةٍ. فبسبب هذه الخصائص، صار من المتعذّر في مجمل الأحيان حصر حدود أو تحديد مصدر تهديدٍ محدقٍ بالأمن الجزائري جغرافيًا، وهي وضعيّة عقّدت أكثر من الطبيعة العلائقيّة للأخير.

هذا، وإنّ موقع، إمكانات وموارد إقليم الدّولة الجزائريّة والإقليم الصحراويّ المتاخم له تؤكّد كذلك الحاجة الملحّة إلى المقاربة الجيوسياسية في بحثنا. فمن ناحية، يشكّل الإقليم الجزائري في حدّ ذاته رهانًا بالنسبة لفواعل جيوسياسية دولتيّة–كلاسيكية (دول) وغير دولتية–حديثة (كالجماعات الإرهابية) تحاول التدخّل فيه أو حتّى السيطرة على بعض أجزائه ومراقبتها

(المغرب الأقصى) بحكم نشأة بعض التهديدات فيه وصدورها عنه، وثقله وإمكاناته الجيوستراتيجيّة التي منحت الجزائر بالنتيجة ثقلاً في مختلف الدوائر التي تنتمي إليها . ومن ناحيةٍ أخرى، شكّل تعاظم الأهمّية الجيوستراتيجيّة للفضاء الصحراويّ–الساحليّ المتاخم للجزائر في السنوات الأخيرة، بالنّظر إلى الموارد التي يحتويها ويخفيها (البترول واليورانيوم بالدرجة الأولى)، مجالاً لتنافس جيوسياسيّ واضح بين عدّة فواعل ـ حتّى من خارج إقليم تلك الموارد ـ يبحث كلٌ منها عن الحصول عليها نظرًا لتعلّق أمنه الطاقويّ في المستقبل بها، هذا التقاسم، الذي يبحث عن العدالة لكن دون أن يتوصّل إليها أبدًا، يولّد ويحفّز صراعات مصالح قد تنبثق عنها حالات عداوةٍ، نزاع أو حتّى مواجهةٍ بين الجزائر ـ الرافضة لأيّ وجود أجنبي ضمن هذا الإقليم ـ وعدّة فواعل دوليّةٍ أخرى بعيدًا عن التنافس الذي يعتبر أمرًا طبيعيًا في العلاقات الدولية.

وتعدّ الأدبيات التي تدرس الأمن الجزائريّ بهذا الطّرح قليلةً جدًّا، أي عبر تحديد تأثّره بالتفاعلات والحركيّات الأمنيّة ببعديها الإقليميّ والدّولي منطلقةً منه كمتغيّر مستقلّ للدراسة. فانطلاقًا من اطلاعاتنا على بعض الدراسات التي أجريت حول الأمن القوميّ الجزائريّ، أثار انتباهنا أنّها في مجملها تدرسه إمّا كمؤثّر على البيئات الأمنيّة الإقليميّة دون أن تحدّد تأثّره بهذه البيئات، وهذه الدراسات هي بالأخصّ تلك التي تبنّت فكرة "أثر الدومينو" التي ارتكزت على احتمال انتشار الأزمة الأمنيّة الجزائريّة سنوات التسعينيات في كافّة الإقليم المغاربي وتتالي سقوط دوله في دوامة العنف الإسلاماوي، وإمّا بالتركيز على دائرةٍ واحدةٍ من دوائره وإغفال الدوائر الأخرى، وبالتّالي فهي تعاني من نقص في تحليل التفاعلات والتقاطعات بين الدوائر المختلفة وانعكاس ذلك على الأمن والسلوك الأمنيّ الجزائريَيْن. خلاصة القول، أنّ مجمل تلك الدراسات تركّز على الأمن الجزائريّ كحلقةٍ من الحلقات ضمن فضاءاتٍ جيوسياسيّةٍ مختلفةٍ (مغاربيّةٍ، عربيّةٍ، إفريقيّةٍ ومتوسّطيّةٍ) ولا تفرده بالبحث والدراسة كمتغيّر مستقلّ يؤثّر على ويتأثّر بالبيئة الأمنية لهذه الفضاءات.

من منطلق هذه القراءة للأدبيّات السابقة والتقديم الذي سبقها، تكوّن لدينا طرحٌ لموضوع دراستنا نراه جديدًا هو الانطلاق من الأمن الجزائريّ كمتغيّر مستقلّ والتركيز على كيفية تأثّره بما يحيط به من دوائر جيوسياسيّة قناعةً منّا بأنّ كلّ واحدةٍ من تلك الدوائر هي بمثابة وعاءٍ لمجموعة من التفاعلات والتهديدات الإقليمية والدولية التي تؤثّر لا محالة على الأمن الجزائري وبأنّ دراسة الأخير لا يمكن أن تتمّ بمعزل عنها، كما أنّ للتفاعلات والتقاطعات الأمنيّة والاستراتيجيّة بين مختلف الدوائر دورٌ بارز في صياغة العقيدة الأمنيّة للدولة الجزائريّة وكذا في تفسير أفعالها الأمنية والاستراتيجية التعاونيّة وغير التعاونيّة ضمن الفضاءات التي تنتمي إليها والتي سنحاول تحديدها في ختام بحثنا . إذن، نحاول في هذه الدراسة مناقشة كيفيّة ومدى تأثّر الأمن القوميّ الجزائريّ بالدوائر الجيوسياسية المحيطة به، أي بدراسة طبيعة التهديدات الآتية منها؛ مكانة كلّ دائرة من الدوائر ضمن الشواغل الأمنية للدّولة الجزائريّة والجهود الجزائريّة لتأمين ومراقبة جوارها الجيوسياسي ولتحييد التهديدات الآتية منه والحدّ من خطورتها على أمنها، مكرّسين جهدنا البحثيّ على الحقبة التاريخية التي بدأت منذ المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات والتي كانت أكبر مظاهره تبنّيها لليبرالية وولوجها للتعدّدية وهو ما كان له بالتأكيدٌ انعكاساتٌ على أمنها القومي.

أهمّيّة الموضـــوع

يكتسب موضوع دراستنا أهميّته لأنّه مرتبط بالدّرجة الأولى بأحد أهمّ المواضيع بالنسبة للدول ودارسي العلاقات الدوليّة في الراهن وهو موضوع الأمن. فمنذ إسهامات المفكّرين الأوائل (هوبز، ميكيافيلي) الملهمين للنظرية الواقعية الحديثة إلى غاية

المفكّرين والنظريات المعاصرة، مازال النقاش يدور بين اتجاهين حول أهمّية الأمن. فأمّا الاتجاه الأول فيرى أنّ الأمن هو القيمة العليا التي تضحّي من أجلها الدول والأفراد بباقي القيم وتكرّسها في سبيله، وأمّا الاتجاه الثاني فيرى أنّ الأمن قيمةٌ مهمّة فقط لكنّه ليس الأهمّ. أمّا نحن فمنطلقنا هو أنّ مجرّد وجود نقاش كهذا هو في حدّ ذاته برهانٌ على أهمّية الأمن القصوى، فسواء كان في قمّة هرم الأولويات أو في مرتبة أدنى بقليل، يكفي أنّ هناك اتفاقاً بأنّ الأمن مهمٌّ.

وبعد توسيع مفهوم الأمن وأبعاده، وتأكيد وجود تهديدات أخرى غير عسكريّةٍ ووحداتٍ مرجعيّةً للأمن غير الدّولة، وهو التوسيع الذي ألهم فيما بعد فكرة الأمن الإنسانيّ، اشتدّت أهمّية الأمن بالنسبة للدّول وتعزّزت مكانته ضمن الأولويات الأبدية لاستراتيجيات الدول، وحافظ على دوره كعامل لازم في تفسير سلوكاتها الخارجية. أمّا من الناحية الأكاديمية، فإنّ توسيع مفهوم الأمن أفضى إلى توسيع مجال الدراسات الأمنية التي أصبحت من أبرز وأهمّ المواضيع على الإطلاق في العلاقات الدولية، بل وصارت تشكّل الشقّ الأكبر منها .

من خلال ما سبق، تتّضح لنا درجة الأهمّية العلمية والعملية لدراستنا من عدّة زوايا . فمن زاوية أولى، تنتمي دراستنا إلى واحدٍ من أهم مجالات علم العلاقات الدوليّة في الزمن المعاصر وهو مجال الدراسات الأمنية. ومن زاوية ثانية، ترتبط بالأمن الجزائري الذي يتضمن معاني حيويّةً جدًّا كالبقاء، الاستقلال والحفاظ على وجود الدولة، الشعب، الهوية. . . الجزائرية. ومن زاويةٍ ثالثةٍ تكتسي هذه الدراسة أهمّيتها بحكم ما تتضمّنه من محاولةٍ لتحليل الأمن القومي الجزائري بأبعاده المختلفة باستخدام مفاهيم وأُطُر نظريّةٍ حديثة عبر ربطه بحلق إقليميّةٍ ودوليّةٍ استراتيجيّةٍ بالنسبة للجزائر ثمّ رصد التحدّيات التي يفرضها الموقع الجيوسياسيّ للجزائر وتأثير ذلك على استراتيجيتها في الحفاظ على أمنها القوميّ وتعزيزه. أمّا من زاويةٍ رابعةٍ، فتعتبر دراستنا مهمّة لأنّنا سنحاول من خلالها التأكيد على ثقل التأثيرات المتأتّية من عدّة محاور استراتيجيّة إقليميّةٍ ودوليّةٍ على الأمن القوميّ الجزائري، سواء كانت سلبيةً أم إيجابيةً، بتحديد الأهمّية الخاصّة لكلّ واحدٍ منها وذلك بالتركيز على حقبة تاريخيةٍ أدّت مجموعة من المتغيّرات المحلّية، الإقليميّة والعالمية التي جرت خلالها إلى زيادة انشغال الجزائر بالأبعاد الخارجية لأمنها القومي.

أسباب اختيار الموضوع

بخلاف العديد من الدول ـ لاسيما المتقدّمة ـ أين يتركّز الجهدان العلميّ والبحثيّ للطلبة، الأساتذة، الباحثين، الأكاديميين، مراكز الدراسات وعلب التفكير على مواضيع تخدم مشاريع دولهم ومجتمعاتهم عبر تقديم النقد والحلول التي تفيد بالتأكيد الفاعلين الرسميّين وصنّاع القرار في رسم الاستراتيجيات وتصحيح الأخطاء، نجد أنّ ذلك الجهد في الجزائر بعيدٌ عن حاجات ومقتضيات الواقع الجزائريّ بشتّى تجلّياته، بل قد يكون في كثير من الأحيان مكرّسا في مواضيع لا تقدم له أيّ إضافة ولا تفيده البتّة. وإنّ انعكاس هذه الحالة على موضوع الأمن القوميّ الجزائري كان السبب الأول الذي دفعنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع. إذ لا تزال الهوّة في الجزائر شاسعةً بين موضوع الأمن القوميّ الجزائري (تحوّلاته، تعدّد أبعاده وروابطه بالديناميكيات الأمنيّة الإقليميّة والدوليّة) ذو القيمة الكبيرة والاهتمام العلميّ والأكاديميّ به الذي يبقى ضعيفاً وغير كافٍ.

مثل تلك الحالة لا تساهم للأسف في إثراء الرصيد المعرفي والنظري الخاصّ بموضوع الأمن القوميّ كأحد المواضيع الحيويّة بالنسبة للجزائر ومستقبلها . ولقد حفّزت فينا هذه الحالة الرغبة في البحث في موضوع الأمن القوميّ الجزائري ناشدين المساهمة في

الإثراء المعرفيّ والنظريّ لهذا الموضوع وأن تكون دراستنا سببًا في إثارة انتباه الباحثين لهذا الموضوع القيّم وأن تكون أرضيةً لدراسات أكثر وأعمق في المستقبل.

هذا، وشكّلت جدّة الموضوع دافعًا آخر لنا للبحث فيه، إذ يعتبر موضوع الأمن موضوعًا راهنًا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وشئنا أن تكون إضافتنا ـ بحكم اختصاصنا وانتمائنا ـ خاصّة بالجزائر. كما أنّ اقتناعنا بالطبيعة العلائقيّة للأمن القوميّ الجزائري وبأنّ فهم الاستراتيجية الأمنيّة للجزائر لا يتأتّى دون الاعتماد على الأطر الجيوسياسيّة التي تنتمي إليها شكّل مبررًا آخر لنا لاختيار هذا الموضوع، إذ نطمح بواسطة هذه الدراسة إلى الوصول في الأخير إلى معرفة كيفية تأثّر الأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده وبكافّة مستوياته (الدولة، المجتمع، الفرد) بمجريات الفضاءات الجيوسياسية المحيطة به.

إشكالية الدراسة

ننطلق في مسارنا البحثي من الإشكالية التالية: كيف يتحدّد تأثّر أمن الجزائر القومي ـ بشتّى قطاعاته ومرجعيّاته ـ وسلوكها الأمنيّ والاستراتيجيّ بالتهديدات (الجديدة والتقليديّة) والتفاعلات الأمنيّة (سيما ذات البعد التعاوني) التي تحصل فيما يحيط وتنتمي إليه من دوائرٍ جيوسياسيّةٍ منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين؟

الفرضيـــــات

الفرضية الأولى: إمّا أن تتأثّر الجزائر إيجابيًا بالأمن، الاستقرار والتعاون الأمني ضمن الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي إليها وتحيط بها فتكون هذه الدوائر عاملاً لتعزيز وتقوية أمنها القوميّ وإعطائها قدرةً وفعّاليةً أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة، وإمّا أن تتأثّر سلبيًّا باللا أمن واللا استقرار في تلك الدوائر فتكون الأخيرة مصدرًا للتهديد وبالتالي عاملاً من عوامل إضعاف أمنها أو سببًا في إبقاء وتأجيج حالة انكشافها الأمني.

الفرضية الثانية: إذا كان العداء بين دولتين (أو دول) مستحكمًا نتيجة تجارب تاريخيّةٍ تدعمها سلوكاتٌ حاليّة لإحداهما تهدّد الأمن الصّلب للأخرى، فمن الأرجح أن لا تقود لا التهديدات اللّينة والعابرة للأوطان بما تستدعيه من تعاون متعدّدِ الأطراف، ولا إجراءات بناء الثّقة إلى توحيد مدركاتهما للتهديد أو تغيير هويتهما الأمنيّة أو توحيد ردود أفعالهما تجاه النّوع نفسه من التهديد.

الفرضية الثالثة: كلّما كانت دائرةٌ (أيّ دائرةٍ) من الدوائر الجيوسياسيّة مصدرًا لتهديدٍ صلب، وجوديّ ومحدقٍ لأمن الجزائر ومؤثّرًا على مكانتها الإقليمية والدولية ـ سيما إذا اعتمدنا على الدولة كمرجعيّةٍ ـ كلّما زاد الاهتمام بها وتعاظم حضورها ضمن الشواغل والاستراتيجية الأمنية للدّولة الجزائرية والعكس صحيحٌ.

المقاربة المنهجية للدراسة

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربةٍ منهجيّةٍ مركّبةٍ ممّا يلي:

المنهج التاريخي: يقتضي منّا موضوع الدراسة الاعتماد على بياناتٍ وحوادث تاريخيّةٍ في مختلف أطواره، سواء عند تحديد مسار تطوّر الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن، تطوّر الإدراك والاهتمام الجزائريْنْ بكلّ دائرةٍ من الدوائر، تحديد الخلفيّة التاريخية لبعض التهديدات، أو في رصد وتحليل التطوّر التاريخي للعقيدة والاستراتيجية الأمنيتين للجزائر، إذ لا يمكن دراسة هذه العناصر في

الحاضر دون الرجوع إلى ماضيها، وبالأخصّ العقود الثلاثة الأولى التي تلت استقلال الجزائر. من هذا المنطلق، وظّفنا المنهج التاريخيّ لإجراء دراسةٍ تحليليّةٍ نقديّةٍ لبعض البيانات والحوادث من تاريخ الجزائر المعاصر ذات الصلة الوثيقة بموضوعنا والتي استطعنا عبرها التوصّل إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات التي أفادتنا في مسار دراستنا. وإن كنّا قد ركّزنا في دراستنا على آخر عشريتين من تاريخ الجزائر، فإنّ هناك من الوقائع والحوادث ما لا يمكن فهمه وتفسيره دون الرجوع في التاريخ أبعد من ذلك.

المنهج المقارن: يستدعي بحثنا المقارنة الداخلية والخارجية. أوّلاً، المقارنة الداخلية بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تفاعلات، فواعل وتهديدات كلّ دائرةٍ من دوائر الأمن القوميّ الجزائريّ وكذا المقارنة بين تحرّكات الجزائر ضمن كلّ دائرة أثناء الفترة الزمنية الممتدّة من سنة 1989 إلى الآن. ثانيًا، المقارنة الخارجية: عبر المقارنة في بعض الحالات بين حوادث تنتمي إلى أحقاب زمنيّةٍ مختلفةٍ. وسنوظّف هذا النوع من المقارنة بالخصوص في تحديد أوجه الاختلاف بين الظروف المحلّية، الإقليمية والدولية قبل وبعد سنة 1989، وفي كشف أنماط التطوّر في العقيدة الأمنيّة للجزائر وتطوّر تعاملها مع فعاليات، مهدّدات وفواعل كلّ دائرةٍ.

منهج تحليل المحتوى: نستخدم هذا المنهج في التحليل الكيفي للبيانات التي استقيناها من بعض المقتطفات من خطابات الممثّلين الرسميّين للدّولة الجزائريّة والناطقين باسمها، مقاطع من نصوص الوثائق الرسميّة وكذا مضامين مبادرات الشراكة والتعاون في المجال الأمنيّ التي تنخرط فيها الجزائر، وهذا بغرض معرفة الأفكار والتصوّرات الأمنيّة للدّولة الجزائريّة، وبالتّالي الوصول إلى تحديد مدركاتها للتهديد، شواغلها وأولويّاتها الأمنيّة، ومبادئ وأهداف عقيدتها الأمنيّة.

تبرير بنية الخطّـة

حاولنا وضع خطّةٍ لدراستنا تَحَرّيَا فيها قدر الاستطاعة الإحاطة بمختلف جوانب إشكالية موضوعنا. وقد قسّمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول: فصل نظريّ وفصلان تطبيقيان. تركّز جهدنا في الفصل الأوّل على تحليل وتوضيح أهمّ المفاهيم والمقاربات النظريّة التي وظّفناها في دراستنا. انطلقنا بتحديد وتحليل ما حصل من مراجعاتٍ نظريّةٍ لمفهوم الأمن والنقاشات بين نظريّات العلاقات الدولية حول هذا المفهوم وبالأخص بعد ازدهار الدراسات الأمنيّة منذ مطلع العقد الثامن من القرن العشرين والتي تعزّزت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وزوال نظام يالطا (الثنائية القطبية). وبما أنّ موضوع دراستنا مرتبط بالأبعاد الإقليميّة للأمن الجزائري، ارتأينا تخصيص مبحثٍ لتحديد المقصود بالدوائر الجيوسياسيّة للأمن عبر ربطها بالمقاربات النظريّة التي درست الأمن في مستواه الإقليمي. وبحكم محوريّة العقيدة الأمنية في دراستنا ودور الأفكار، القيم والمبادئ في صياغة مدركات تهديد الدّول واستراتيجيّاتها الأمنيّة، خصّصنا المبحث الرابع من هذا الفصل لدراسة العقيدة الأمنية ودورها في تفسير الوقائع وتحديد استراتيجيّات الدول الأمنية.

ولتجنّب التضخّم في عدد فصول الخطّة ـ وبالتالي حجم الدراسة ـ ولتحاشي الوقوع في التكرار، لم نفرد كلّ دائرةٍ من دوائر الأمن القوميّ الجزائر بفصل، بل اعتمدنا معيارًا آخر في التقسيم هو تخصيص فصل لدراسة الدوائر التي نشأ الاعتماد الأمنيّ المتبادل بينها وبين الإقليم الجزائري في الأصل نتيجة وجود رابطٍ جغرافيّ بريّ مباشر، وفصل لدراسة الدائرة المتوسطيّة باعتبارها الدائرة الوحيدة التي نشأت علاقة الأمن الجزائري بها نتيجة وجود رابطٍ جغرافي بحريّ مباشر بين الجزائر والمتوسّط. وقد استطعنا الموازنة بين الفصلين لأنّ مجال وتفاعلات الدائرة المتوسطيّة أوسع بكثيرٍ من مجال وتفاعلات كلّ دائرةٍ من الدوائر الأخرى منفردةً.

من هذا المنطلق، شرعنا في الفصل الثاني في عرض وتحليل التفاعلات الأمنيّة ضمن الدوائر الجيوسياسيّة البرّية للأمن القوميّ الجزائري وتأثيرها عليه، وهي بالأساس الدائرتان المغاربيّة والإفريقيّة. في المبحث الأوّل، حاولنا تحديد مجال كلّ من الدائرتين ومكانة الجزائر منهما بالاعتماد على معايير جيوسياسيّةٍ ثمّ توضيح موقعهما من الاهتمام الأمنيّ والاستراتيجيّ الجزائري بالارتكاز على الخلفية التاريخية لهذا الاهتمام، كما بيّنا في المبحث نفسه تطوّر وواقع العلاقة بين الأمن الجزائري والأمن القومي العربي بغرض توضيح الحجج التي اعتمدنا عليها في عدم التطرّق إلى الدائرة العربية في دراستنا هذه. في المبحث الثاني، وبحكم محوريّة التهديدات في موضوعنا ـ والتي تعتبر المؤثر الأول على أمن الجزائر والدافع الرئيس لإثارة انشغالها بالدوائر الجيوسياسية المحيطة بها ـ حاولنا في المبحثين الثاني والثالث حصر المهدّدات التقليدية والحديثة، الصلبة واللّينة، للأمن القوميّ الجزائريّ الصادرة عن الدائرتين المغاربية والإفريقية منذ العقد الأخير من القرن المنصرم، لنصل في المبحث الأخير إلى تحديد مقاربة الجزائر الأمنية واستراتيجيتها في مواجهة تلك المهدّدات. وبحكم الدور المحوريّ للقوى فوق–الإقليمية في التفاعلات الأمنيّة المغاربيّةِ؛ وعلاقتها المباشرة بقوى المنطقة وتأثيرها البارز في ميزان القوى الإقليمي، كان لزامًا علينا تخصيص مطلب من المبحث الأخير من هذا الفصل لتحليل التعامل الجزائري مع الحضور الاستراتيجي الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية.

أمّا في الفصل الثالث، فعملنا على تحديد وتحليل علاقة التأثّر والتأثير بين الأمن القوميّ الجزائريّ والدائرة المتوسّطية بمعناها الجيوسياسي. في المبحث الأول، وبعد عرض مختصر نوضّح فيه كيف شكّل الإقليم المتوسطيّ رهانًا للفاعلين الجيوسياسيّين على مرّ التاريخ، وكيف أنّ الجزائر كانت في قلب التفاعلات المتوسّطيّة منذ القدم، قمنا بتبيين الروابط بين الأمن الجزائري والدائرة المتوسّطية والتي نشأت عن مجموعةٍ من العوامل الجيوسياسيّة والجيو–أمنيّة وكذا مجموعةٍ من التهديدات التي أدّت مع الوقت إلى تبلور الاهتمام الجزائري بهذه الدائرة وتكرّسه في الوقت الحالي. ويعتبر انخراط الجزائر في مختلف بنى الأمن والتعاون الخاصّة بالفضاء الجيوسياسيّ المتوسّطي التي اقترحت بمبادراتٍ من فواعل الضفّة الشماليّة (دولاً ومؤسّساتٍ) منذ مستهلّ العشرية الأخيرة من القرن العشرين مظهرًا أساسيًّا لاهتمامها بالبعد المتوسّطي لأمنها، وهو ما حاولنا تبيانه في المباحث الثاني، الثالث والرابع التي نجد فيها تحليلاتٍ مفصّلةً للبعد الأمنيّ من العلاقات الأورو–جزائريّة والجزائريّة–الأطلسيّة وكيف تطوّرت هذه العلاقة من التهديد إلى الشراكة الأمنيّة. أمّا المبحث الأخير، ونظرًا أنّ العقيدة الأمنية التي تدافع عنها الجزائر ضمن مختلف الأطر المتوسّطيّة للحوار والتعاون الأمنيّ واحدةٌ، فقد خصّصناه لتوضيح رؤية الجزائر لمسائل الانشغال والتهديد الأمنيّ المشترك متوسّطيًّا وما هي الحلول التي تقترحها لمواجهتها، هذا بعد تحديد مبادئ ومرتكزات التصوّر الجزائريّ للأمن في المتوسط.

في الأخير، نطمح أن تشكّل دراستنا هذه إضاءةً جيّدةً وجديدةً لعناصر عديدةٍ غير مطروقةٍ في موضوع مهمّ وسوف يبقى كذلك بحكم ما يحظى به بالتأكيد من انشغال بالنسبة للباحثين والسياسيين في الراهن وفي المستقبل في ظلّ الحراك المتواصل في البيئات الجيوسياسية الأمنية التي تنتمي إليها الجزائر أو القريبة منها . وحسبنا إن أخطأنا أن الكمال لله وحده.

مقدّمـــــــــة

لا يتحقّق أمن أيّ دولةٍ بمجرّد تأمين إقليمها، ففي عصر العولمة والأقلمة، عصر التحوّلات السريعة وعصر الاعتماد المتبادل بين الدّول والأقاليم في مختلف المجالات الذي نتج عن كثافة ما يحصل بينها من تدفقّاتٍ واتّصالاتٍ مختلفة الأشكال والطبائع، أصبحت أمون الدّول تتأثّر بما يحدث حولها في الفضاءات الجيوسياسيّة القريبة منها وحتّى البعيدة، تأثّرٌ اشتدّت حدّته أكثر بفعل تعدّد أبعاد الأمن (مجتمعيّةٌ، بيئيّةٌ، اقتصاديّةٌ، سياسيّةٌ وثقافيّةٌ) وتنامي دور الفواعل غير الدولتيّة في الحركيّات الأمنيّة، إذ لم يعد البعد الجغرافيّ عن التهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن وأصبح من المتعذّر الحديث عن أمن قوميّ بالنسبة للدّول دون ضمان حدٍّ أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسيّين في الأقاليم والدول المجاورة لها، أو حتّى البعيدة، يضمن على الأقلّ عدم وصول التهديدات إلى داخل الدّولة ويحافظ على ما حقّقته في مجال حماية أمنها.

طـــرح الموضوع

نظرًا لشساعة الإقليم الجغرافيّ للدولة الجزائرية وطول حدوده، ونظرًا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسيّة المغاربيّة، العربيّة، الإفريقيّة والمتوسّطيّة، بدا لنا أنّه من غير الممكن الحديث عن أمن قوميّ جزائريّ دون ربطه بهذه الحلقات الأمنيّة الحيويّة بالنسبة للجزائر، لأنّ الأخيرة مرتبطةٌ بشكل مباشر بكلّ فضاءٍ من الفضاءات السابقة عبر روابطٍ جغرافيّةٍ مباشرة (برّية أو بحرية)، سوسيو–ثقافيةٍ، سوسيو–اقتصاديةٍ، إثنيةٍ وغيرها، إرتباطٌ أدّى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حسّاسًا لما يحدث من تفاعلاتٍ أمنيّةٍ في الدوائر الجيوسياسيّة المحيطة بها وما يأتي منها من تهديداتٍ.

حتى الحدود الجزائرية ـ ككلّ الحدود الجغرافيّة في العالم ـ لم تعد عازلةً وأصبحت منذ فترةٍ طويلةٍ قابلةً للاختراق بشدّة من الداخل، من الخارج، من الأعلى، لأنّ الصواريخ الباليستيّة تتجاهل الحدود ولا تعترف بها، ومن الأسفل، لأنّ العدوّ قد يكون فاعلاً غير دولتيٍ يعيش ضمن إقليم الجزائر أو على مقربةٍ منه في الأقاليم الجغرافيّة المجاورة له.

إستنادًا على هذا التشخيص، يبدو لنا أنّ الاعتماد على التحديد الجيوسياسيّ هو الأنسب لدراسة منطقة الأمن القوميّ الجزائريّ التي تقع وتمتدّ حدودها أبعد بكثير من الحدود الجغرافيّة لإقليم الدّولة الجزائريّة. إنّنا بتوظيفه لن نقتصر على الدول المحاذية للجزائر فقط، بل سنذهب أبعد من ذلك إلى الأقاليم المجاورة للدّول المحاذية لها من منطلق عدم وجود حدودٍ واضحةٍ لمنطقة أمن الجزائر التي تتعدّى الحجم الجغرافي للإقليم وتمتد في كلّ الاتجاهات لتشمل الإقليم المغاربي برمّته وجزءًا واسعًا من القارّة الإفريقية والمنطقة المتوسّطيّة كذلك. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانية، يفرض علينا تعدّد أبعاد التهديد، عدم شفافيّته وجنوحه تدريجيًا وتصاعديًا نحو الطوابع غير–الدولتية، اللاقطرية وغير–العسكرية منذ أفول الثنائية القطبية العالمية استخدام مقاربةٍ جيوسياسيّةٍ. فبسبب هذه الخصائص، صار من المتعذّر في مجمل الأحيان حصر حدود أو تحديد مصدر تهديدٍ محدقٍ بالأمن الجزائري جغرافيًا، وهي وضعيّة عقّدت أكثر من الطبيعة العلائقيّة للأخير.

هذا، وإنّ موقع، إمكانات وموارد إقليم الدّولة الجزائريّة والإقليم الصحراويّ المتاخم له تؤكّد كذلك الحاجة الملحّة إلى المقاربة الجيوسياسية في بحثنا. فمن ناحية، يشكّل الإقليم الجزائري في حدّ ذاته رهانًا بالنسبة لفواعل جيوسياسية دولتية–كلاسيكية (دول) وغير دولتية–حديثة (كالجماعات الإرهابية) تحاول التدخّل فيه أو حتّى السيطرة على بعض أجزائه ومراقبتها

(المغرب الأقصى) بحكم نشأة بعض التهديدات فيه وصدورها عنه، وثقله وإمكاناته الجيوستراتيجيّة التي منحت الجزائر بالنتيجة ثقلاً في مختلف الدوائر التي تنتمي إليها . ومن ناحيةٍ أخرى، شكّل تعاظم الأهمّية الجيوستراتيجيّة للفضاء الصحراويّ–الساحليّ المتاخم للجزائر في السنوات الأخيرة، بالنّظر إلى الموارد التي يحتويها ويخفيها (البترول واليورانيوم بالدرجة الأولى)، مجالاً لتنافس جيوسياسيّ واضح بين عدّة فواعل ـ حتّى من خارج إقليم تلك الموارد ـ يبحث كلٌ منها عن الحصول عليها نظرًا لتعلّق أمنه الطاقويّ في المستقبل بها، هذا التقاسم، الذي يبحث عن العدالة لكن دون أن يتوصّل إليها أبدًا، يولّد ويحفّز صراعات مصالح قد تنبثق عنها حالات عداوةٍ، نزاع أو حتّى مواجهةٍ بين الجزائر ـ الرافضة لأيّ وجود أجنبي ضمن هذا الإقليم ـ وعدّة فواعل دوليّةٍ أخرى بعيدًا عن التنافس الذي يعتبر أمرًا طبيعيًا في العلاقات الدولية.

وتعدّ الأدبيات التي تدرس الأمن الجزائريّ بهذا الطّرح قليلةً جدًّا، أي عبر تحديد تأثّره بالتفاعلات والحركيّات الأمنيّة ببعديها الإقليميّ والدّولي منطلقةً منه كمتغيّر مستقلّ للدراسة. فانطلاقًا من اطلاعاتنا على بعض الدراسات التي أجريت حول الأمن القوميّ الجزائريّ، أثار انتباهنا أنّها في مجملها تدرسه إمّا كمؤثّر على البيئات الأمنيّة الإقليميّة دون أن تحدّد تأثّره بهذه البيئات، وهذه الدراسات هي بالأخصّ تلك التي تبنّت فكرة "أثر الدومينو" التي ارتكزت على احتمال انتشار الأزمة الأمنيّة الجزائريّة سنوات التسعينيات في كافّة الإقليم المغاربي وتتالي سقوط دوله في دوامة العنف الإسلاماوي، وإمّا بالتركيز على دائرةٍ واحدةٍ من دوائره وإغفال الدوائر الأخرى، وبالتّالي فهي تعاني من نقص في تحليل التفاعلات والتقاطعات بين الدوائر المختلفة وانعكاس ذلك على الأمن والسلوك الأمنيّ الجزائريْنْ. خلاصة القول، أنّ مجمل تلك الدراسات تركّز على الأمن الجزائريّ كحلقةٍ من الحلقات ضمن فضاءاتٍ جيوسياسيّةٍ مختلفةٍ (مغاربيّةٍ، عربيّةٍ، إفريقيّةٍ ومتوسّطيّةٍ) ولا تفرده بالبحث والدراسة كمتغيّر مستقلّ يؤثّر على ويتأثّر بالبيئة الأمنية لهذه الفضاءات.

من منطلق هذه القراءة للأدبيّات السابقة والتقديم الذي سبقها، تكَوَّن لدينا طرحٌ لموضوع دراستنا نراه جديدًا هو الانطلاق من الأمن الجزائريّ كمتغيّر مستقلّ والتركيز على كيفية تأثّره بما يحيط به من دوائر جيوسياسيّة قناعةً منّا بأنّ كلّ واحدةٍ من تلك الدوائر هي بمثابة وعاءٍ لمجموعة من التفاعلات والتهديدات الإقليمية والدولية التي تؤثّر لا محالة على الأمن الجزائري وبأنّ دراسة الأخير لا يمكن أن تتمّ بمعزل عنها، كما أنّ للتفاعلات والتقاطعات الأمنيّة والاستراتيجيّة بين مختلف الدوائر دورٌ بارز في صياغة العقيدة الأمنيّة للدولة الجزائريّة وكذا في تفسير أفعالها الأمنية والاستراتيجية التعاونيّة وغير التعاونيّة ضمن الفضاءات التي تنتمي إليها والتي سنحاول تحديدها في ختام بحثنا . إذن، نحاول في هذه الدراسة مناقشة كيفيّة ومدى تأثّر الأمن القوميّ الجزائريّ بالدوائر الجيوسياسية المحيطة به، أي بدراسة طبيعة التهديدات الآتية منها؛ مكانة كلّ دائرة من الدوائر ضمن الشواغل الأمنية للدّولة الجزائريّة والجهود الجزائريّة لتأمين ومراقبة جوارها الجيوسياسي ولتحييد التهديدات الآتية منه والحدّ من خطورتها على أمنها، مكرّسين جهدنا البحثيّ على الحقبة التاريخية التي بدأت منذ المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات والتي كانت أكبر مظاهره تبنّيها لليبرالية وولوجها للتعدّدية وهو ما كان له بالتّأكيدٌ انعكاساتٌ على أمنها القومي.

أهمّيّة الموضـــوع

يكتسب موضوع دراستنا أهميّته لأنّه مرتبط بالدّرجة الأولى بأحد أهمّ المواضيع بالنسبة للدول ودارسي العلاقات الدوليّة في الراهن وهو موضوع الأمن. فمنذ إسهامات المفكّرين الأوائل (هوبز، ميكيافيلي) الملهمين للنظرية الواقعية الحديثة إلى غاية

المفكّرين والنظريات المعاصرة، مازال النقاش يدور بين اتجاهين حول أهمّية الأمن. فأمّا الاتجاه الأول فيرى أنّ الأمن هو القيمة العليا التي تضحّي من أجلها الدول والأفراد بباقي القيم وتكرّسها في سبيله، وأمّا الاتجاه الثاني فيرى أنّ الأمن قيمةٌ مهمّة فقط لكنّه ليس الأهمّ. أمّا نحن فمنطلقنا هو أنّ مجرّد وجود نقاش كهذا هو في حدّ ذاته برهانٌ على أهمّية الأمن القصوى، فسواء كان في قمّة هرم الأولويات أو في مرتبة أدنى بقليل، يكفي أنّ هناك اتفاقاً بأنّ الأمن مهمٌّ.

وبعد توسيع مفهوم الأمن وأبعاده، وتأكيد وجود تهديدات أخرى غير عسكريّةٍ ووحداتٍ مرجعيّةً للأمن غير الدّولة، وهو التوسيع الذي ألهم فيما بعد فكرة الأمن الإنسانيّ، اشتدّت أهمّية الأمن بالنسبة للدّول وتعزّزت مكانته ضمن الأولويات الأبدية لاستراتيجيات الدول، وحافظ على دوره كعامل لازم في تفسير سلوكاتها الخارجية. أمّا من الناحية الأكاديمية، فإنّ توسيع مفهوم الأمن أفضى إلى توسيع مجال الدراسات الأمنية التي أصبحت من أبرز وأهمّ المواضيع على الإطلاق في العلاقات الدولية، بل وصارت تشكّل الشقّ الأكبر منها .

من خلال ما سبق، تتّضح لنا درجة الأهمّية العلمية والعملية لدراستنا من عدّة زوايا . فمن زاوية أولى، تنتمي دراستنا إلى واحدٍ من أهم مجالات علم العلاقات الدوليّة في الزمن المعاصر وهو مجال الدراسات الأمنية. ومن زاوية ثانية، ترتبط بالأمن الجزائري الذي يتضمن معاني حيويّةً جدًّا كالبقاء، الاستقلال والحفاظ على وجود الدولة، الشعب، الهوية. . . الجزائرية. ومن زاويةٍ ثالثةٍ تكتسي هذه الدراسة أهمّيتها بحكم ما تتضمّنه من محاولةٍ لتحليل الأمن القومي الجزائري بأبعاده المختلفة باستخدام مفاهيم وأُطُر نظريّةٍ حديثة عبر ربطه بحلق إقليميّةٍ ودوليّةٍ استراتيجيّةٍ بالنسبة للجزائر ثمّ رصد التحدّيات التي يفرضها الموقع الجيوسياسيّ للجزائر وتأثير ذلك على استراتيجيتها في الحفاظ على أمنها القوميّ وتعزيزه. أمّا من زاويةٍ رابعةٍ، فتعتبر دراستنا مهمّة لأنّنا سنحاول من خلالها التأكيد على ثقل التأثيرات المتأتّية من عدّة محاور استراتيجيّة إقليميّةٍ ودوليّةٍ على الأمن القوميّ الجزائري، سواء كانت سلبيةً أم إيجابيةً، بتحديد الأهمّية الخاصّة لكلّ واحدٍ منها وذلك بالتركيز على حقبة تاريخيةٍ أدّت مجموعة من المتغيّرات المحلّية، الإقليميّة والعالمية التي جرت خلالها إلى زيادة انشغال الجزائر بالأبعاد الخارجية لأمنها القومي.

أسباب اختيار الموضوع

بخلاف العديد من الدول ـ لاسيما المتقدّمة ـ أين يتركّز الجهدان العلميّ والبحثيّ للطلبة، الأساتذة، الباحثين، الأكاديميين، مراكز الدراسات وعلب التفكير على مواضيع تخدم مشاريع دولهم ومجتمعاتهم عبر تقديم النقد والحلول التي تفيد بالتأكيد الفاعلين الرسميّين وصنّاع القرار في رسم الاستراتيجيات وتصحيح الأخطاء، نجد أنّ ذلك الجهد في الجزائر بعيدٌ عن حاجات ومقتضيات الواقع الجزائريّ بشتّى تجلّياته، بل قد يكون في كثير من الأحيان مكرّسا في مواضيع لا تقدم له أيّ إضافة ولا تفيده البتّة. وإنّ انعكاس هذه الحالة على موضوع الأمن القوميّ الجزائري كان السبب الأول الذي دفعنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع. إذ لا تزال الهوّة في الجزائر شاسعةً بين موضوع الأمن القوميّ الجزائري (تحوّلاته، تعدّد أبعاده وروابطه بالديناميكيات الأمنيّة الإقليميّة والدوليّة) ذو القيمة الكبيرة والاهتمام العلميّ والأكاديميّ به الذي يبقى ضعيفاً وغير كافٍ.

مثل تلك الحالة لا تساهم للأسف في إثراء الرصيد المعرفي والنظري الخاصّ بموضوع الأمن القوميّ كأحد المواضيع الحيويّة بالنسبة للجزائر ومستقبلها . ولقد حفّزت فينا هذه الحالة الرغبة في البحث في موضوع الأمن القوميّ الجزائري ناشدين المساهمة في

الإثراء المعرفيّ والنظريّ لهذا الموضوع وأن تكون دراستنا سببًا في إثارة انتباه الباحثين لهذا الموضوع القيّم وأن تكون أرضيةً لدراسات أكثر وأعمق في المستقبل.

هذا، وشكّلت جدّة الموضوع دافعًا آخر لنا للبحث فيه، إذ يعتبر موضوع الأمن موضوعًا راهنًا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وشئنا أن تكون إضافتنا ـ بحكم اختصاصنا وانتمائنا ـ خاصّة بالجزائر. كما أنّ اقتناعنا بالطبيعة العلائقيّة للأمن القوميّ الجزائري وبأنّ فهم الاستراتيجية الأمنيّة للجزائر لا يتأتّى دون الاعتماد على الأطر الجيوسياسيّة التي تنتمي إليها شكّل مبررًا آخر لنا لاختيار هذا الموضوع، إذ نطمح بواسطة هذه الدراسة إلى الوصول في الأخير إلى معرفة كيفية تأثّر الأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده وبكافّة مستوياته (الدولة، المجتمع، الفرد) بمجريات الفضاءات الجيوسياسية المحيطة به.

إشكالية الدراسة

ننطلق في مسارنا البحثي من الإشكالية التالية: كيف يتحدّد تأثّر أمن الجزائر القومي ـ بشتّى قطاعاته ومرجعيّاته ـ وسلوكها الأمنيّ والاستراتيجيّ بالتهديدات (الجديدة والتقليديّة) والتفاعلات الأمنيّة (سيما ذات البعد التعاوني) التي تحصل فيما يحيط وتنتمي إليه من دوائرٍ جيوسياسيّةٍ منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين؟

الفرضيـــــات

الفرضية الأولى: إمّا أن تتأثّر الجزائر إيجابيًا بالأمن، الاستقرار والتعاون الأمني ضمن الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي إليها وتحيط بها فتكون هذه الدوائر عاملاً لتعزيز وتقوية أمنها القوميّ وإعطائها قدرةً وفعّاليةً أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة، وإمّا أن تتأثّر سلبيًّا باللا أمن واللا استقرار في تلك الدوائر فتكون الأخيرة مصدرًا للتهديد وبالتالي عاملاً من عوامل إضعاف أمنها أو سببًا في إبقاء وتأجيج حالة انكشافها الأمني.

الفرضية الثانية: إذا كان العداء بين دولتين (أو دول) مستحكمًا نتيجة تجارب تاريخيّةٍ تدعمها سلوكاتٌ حاليّة لإحداهما تهدّد الأمن الصّلب للأخرى، فمن الأرجح أن لا تقود لا التهديدات اللّينة والعابرة للأوطان بما تستدعيه من تعاون متعدّدِ الأطراف، ولا إجراءات بناء الثّقة إلى توحيد مدركاتهما للتهديد أو تغيير هويتهما الأمنيّة أو توحيد ردود أفعالهما تجاه النّوع نفسه من التهديد.

الفرضية الثالثة: كلّما كانت دائرةٌ (أيّ دائرةٍ) من الدوائر الجيوسياسيّة مصدرًا لتهديدٍ صلب، وجوديّ ومحدقٍ لأمن الجزائر ومؤثّرًا على مكانتها الإقليمية والدولية ـ سيما إذا اعتمدنا على الدولة كمرجعيّةٍ ـ كلّما زاد الاهتمام بها وتعاظم حضورها ضمن الشواغل والاستراتيجية الأمنية للدّولة الجزائرية والعكس صحيحٌ.

المقاربة المنهجية للدراسة

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربةٍ منهجيّةٍ مركّبةٍ ممّا يلي:

المنهج التاريخي: يقتضي منّا موضوع الدراسة الاعتماد على بياناتٍ وحوادث تاريخيّةٍ في مختلف أطواره، سواء عند تحديد مسار تطوّر الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن، تطوّر الإدراك والاهتمام الجزائريْنْ بكلّ دائرةٍ من الدوائر، تحديد الخلفيّة التاريخية لبعض التهديدات، أو في رصد وتحليل التطوّر التاريخي للعقيدة والاستراتيجية الأمنيتين للجزائر، إذ لا يمكن دراسة هذه العناصر في

الحاضر دون الرجوع إلى ماضيها، وبالأخصّ العقود الثلاثة الأولى التي تلت استقلال الجزائر. من هذا المنطلق، وظّفنا المنهج التاريخيّ لإجراء دراسةٍ تحليليّةٍ نقديّةٍ لبعض البيانات والحوادث من تاريخ الجزائر المعاصر ذات الصلة الوثيقة بموضوعنا والتي استطعنا عبرها التوصّل إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات التي أفادتنا في مسار دراستنا. وإن كنّا قد ركّزنا في دراستنا على آخر عشريتين من تاريخ الجزائر، فإنّ هناك من الوقائع والحوادث ما لا يمكن فهمه وتفسيره دون الرجوع في التاريخ أبعد من ذلك.

المنهج المقارن: يستدعي بحثنا المقارنة الداخلية والخارجية. أوّلاً، المقارنة الداخلية بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تفاعلات، فواعل وتهديدات كلّ دائرةٍ من دوائر الأمن القوميّ الجزائريّ وكذا المقارنة بين تحرّكات الجزائر ضمن كلّ دائرة أثناء الفترة الزمنية الممتدّة من سنة 1989 إلى الآن. ثانيًا، المقارنة الخارجية: عبر المقارنة في بعض الحالات بين حوادث تنتمي إلى أحقاب زمنيّةٍ مختلفةٍ. وسنوظّف هذا النوع من المقارنة بالخصوص في تحديد أوجه الاختلاف بين الظروف المحلّية، الإقليمية والدولية قبل وبعد سنة 1989، وفي كشف أنماط التطوّر في العقيدة الأمنيّة للجزائر وتطوّر تعاملها مع فعاليات، مهدّدات وفواعل كلّ دائرةٍ.

منهج تحليل المحتوى: نستخدم هذا المنهج في التحليل الكيفي للبيانات التي استقيناها من بعض المقتطفات من خطابات الممثّلين الرسميّين للدّولة الجزائريّة والناطقين باسمها، مقاطع من نصوص الوثائق الرسميّة وكذا مضامين مبادرات الشراكة والتعاون في المجال الأمنيّ التي تنخرط فيها الجزائر، وهذا بغرض معرفة الأفكار والتصوّرات الأمنيّة للدّولة الجزائريّة، وبالتّالي الوصول إلى تحديد مدركاتها للتهديد، شواغلها وأولويّاتها الأمنيّة، ومبادئ وأهداف عقيدتها الأمنيّة.

تبرير بنية الخطّـة

حاولنا وضع خطّةٍ لدراستنا تَحَرّيَا فيها قدر الاستطاعة الإحاطة بمختلف جوانب إشكالية موضوعنا. وقد قسّمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول: فصل نظريّ وفصلان تطبيقيان. تركّز جهدنا في الفصل الأوّل على تحليل وتوضيح أهمّ المفاهيم والمقاربات النظريّة التي وظّفناها في دراستنا. انطلقنا بتحديد وتحليل ما حصل من مراجعاتٍ نظريّةٍ لمفهوم الأمن والنقاشات بين نظريّات العلاقات الدولية حول هذا المفهوم وبالأخص بعد ازدهار الدراسات الأمنيّة منذ مطلع العقد الثامن من القرن العشرين والتي تعزّزت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وزوال نظام يالطا (الثنائية القطبية). وبما أنّ موضوع دراستنا مرتبط بالأبعاد الإقليميّة للأمن الجزائري، ارتأينا تخصيص مبحثٍ لتحديد المقصود بالدوائر الجيوسياسيّة للأمن عبر ربطها بالمقاربات النظريّة التي درست الأمن في مستواه الإقليمي. وبحكم محوريّة العقيدة الأمنية في دراستنا ودور الأفكار، القيم والمبادئ في صياغة مدركات تهديد الدّول واستراتيجيّاتها الأمنيّة، خصّصنا المبحث الرابع من هذا الفصل لدراسة العقيدة الأمنية ودورها في تفسير الوقائع وتحديد استراتيجيّات الدول الأمنية.

ولتجنّب التضخّم في عدد فصول الخطّة ـ وبالتالي حجم الدراسة ـ ولتحاشي الوقوع في التكرار، لم نفرد كلّ دائرةٍ من دوائر الأمن القوميّ الجزائر بفصل، بل اعتمدنا معيارًا آخر في التقسيم هو تخصيص فصل لدراسة الدوائر التي نشأ الاعتماد الأمنيّ المتبادل بينها وبين الإقليم الجزائري في الأصل نتيجة وجود رابطٍ جغرافيّ بريّ مباشر، وفصل لدراسة الدائرة المتوسطيّة باعتبارها الدائرة الوحيدة التي نشأت علاقة الأمن الجزائري بها نتيجة وجود رابطٍ جغرافي بحريّ مباشر بين الجزائر والمتوسّط. وقد استطعنا الموازنة بين الفصلين لأنّ مجال وتفاعلات الدائرة المتوسطيّة أوسع بكثيرٍ من مجال وتفاعلات كلّ دائرةٍ من الدوائر الأخرى منفردةً.

من هذا المنطلق، شرعنا في الفصل الثاني في عرض وتحليل التفاعلات الأمنيّة ضمن الدوائر الجيوسياسيّة البرّية للأمن القوميّ الجزائري وتأثيرها عليه، وهي بالأساس الدائرتان المغاربيّة والإفريقيّة. في المبحث الأوّل، حاولنا تحديد مجال كلّ من الدائرتين ومكانة الجزائر منهما بالاعتماد على معايير جيوسياسيّةٍ ثمّ توضيح موقعهما من الاهتمام الأمنيّ والاستراتيجيّ الجزائري بالارتكاز على الخلفية التاريخية لهذا الاهتمام، كما بيّنا في المبحث نفسه تطوّر وواقع العلاقة بين الأمن الجزائري والأمن القومي العربي بغرض توضيح الحجج التي اعتمدنا عليها في عدم التطرّق إلى الدائرة العربية في دراستنا هذه. في المبحث الثاني، وبحكم محوريّة التهديدات في موضوعنا ـ والتي تعتبر المؤثر الأول على أمن الجزائر والدافع الرئيس لإثارة انشغالها بالدوائر الجيوسياسية المحيطة بها ـ حاولنا في المبحثين الثاني والثالث حصر المهدّدات التقليدية والحديثة، الصلبة واللّينة، للأمن القوميّ الجزائريّ الصادرة عن الدائرتين المغاربية والإفريقية منذ العقد الأخير من القرن المنصرم، لنصل في المبحث الأخير إلى تحديد مقاربة الجزائر الأمنية واستراتيجيتها في مواجهة تلك المهدّدات. وبحكم الدور المحوريّ للقوى فوق–الإقليمية في التفاعلات الأمنيّة المغاربيّةِ؛ وعلاقتها المباشرة بقوى المنطقة وتأثيرها البارز في ميزان القوى الإقليمي، كان لزامًا علينا تخصيص مطلب من المبحث الأخير من هذا الفصل لتحليل التعامل الجزائري مع الحضور الاستراتيجي الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية.

أمّا في الفصل الثالث، فعملنا على تحديد وتحليل علاقة التأثّر والتأثير بين الأمن القوميّ الجزائريّ والدائرة المتوسّطية بمعناها الجيوسياسي. في المبحث الأول، وبعد عرض مختصر نوضّح فيه كيف شكّل الإقليم المتوسطيّ رهانًا للفاعلين الجيوسياسيّين على مرّ التاريخ، وكيف أنّ الجزائر كانت في قلب التفاعلات المتوسّطيّة منذ القدم، قمنا بتبيين الروابط بين الأمن الجزائري والدائرة المتوسّطية والتي نشأت عن مجموعةٍ من العوامل الجيوسياسيّة والجيو–أمنيّة وكذا مجموعةٍ من التهديدات التي أدّت مع الوقت إلى تبلور الاهتمام الجزائري بهذه الدائرة وتكرّسه في الوقت الحالي. ويعتبر انخراط الجزائر في مختلف بنى الأمن والتعاون الخاصّة بالفضاء الجيوسياسيّ المتوسّطي التي اقترحت بمبادراتٍ من فواعل الضفّة الشماليّة (دولاً ومؤسّساتٍ) منذ مستهلّ العشرية الأخيرة من القرن العشرين مظهرًا أساسيًّا لاهتمامها بالبعد المتوسّطي لأمنها، وهو ما حاولنا تبيانه في المباحث الثاني، الثالث والرابع التي نجد فيها تحليلاتٍ مفصّلةً للبعد الأمنيّ من العلاقات الأورو–جزائريّة والجزائريّة–الأطلسيّة وكيف تطوّرت هذه العلاقة من التهديد إلى الشراكة الأمنيّة. أمّا المبحث الأخير، ونظرًا أنّ العقيدة الأمنية التي تدافع عنها الجزائر ضمن مختلف الأطر المتوسّطيّة للحوار والتعاون الأمنيّ واحدةٌ، فقد خصّصناه لتوضيح رؤية الجزائر لمسائل الانشغال والتهديد الأمنيّ المشترك متوسّطيًّا وما هي الحلول التي تقترحها لمواجهتها، هذا بعد تحديد مبادئ ومرتكزات التصوّر الجزائريّ للأمن في المتوسط.

في الأخير، نطمح أن تشكّل دراستنا هذه إضاءةً جيّدةً وجديدةً لعناصر عديدةٍ غير مطروقةٍ في موضوع مهمّ وسوف يبقى كذلك بحكم ما يحظى به بالتأكيد من انشغال بالنسبة للباحثين والسياسيين في الراهن وفي المستقبل في ظلّ الحراك المتواصل في البيئات الجيوسياسية الأمنية التي تنتمي إليها الجزائر أو القريبة منها . وحسبنا إن أخطأنا أن الكمال لله وحده.

الفصل الأوّل:

مقاربةٌ مفاهيميّةٌ-نظريّةٌ لدراسة الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القوميّ الجزائري

منذ التحوّلات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدّولية بعد سقوط جدار برلين، حصلت مراجعاتٌ مهمّةٌ لمفهوم الأمن. أوّل ما طُرِح للنّقاش هو الوحدة المرجعيّة للأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها. فالمفهوم التقليديّ للأمن القائم على حماية الدّولة لنفسها ـ كوحدةٍ مرجعيّةٍ أساسيّةٍ للأمن ـ من التهديدات العسكرية لم يعد يجدي بعد أن تعدّدت مصادر التهديد (بيئيّة، اقتصاديّة، ثقافيّة، مجتمعيّة وغيرها)، وبعدما اختفى العدوّ الواضح والمحدّد، مثلما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة، وحلّت محلّه تهديدات عابرة للحدود، غامضة المعالم ومبهمة المصدر لا تهدّد الدّولة فحسب، بل تهدّد مرجعيّاتٍ أمنيّةً أخرى (إنسانيةٌ، مجتمعاتٌ، أفرادٌ). وفتحت هذه التهديدات نقاشاتٍ واسعةً على المستوى الدوليّ حول أنجع الطرائق لمواجهتها بعدما أنشأت شبكاتٍ معقّدةً من الاعتماد الأمنيّ الدوليّ المتبادل لا يمكن في ظلّه لأيّ دولةٍ، مهما كانت صرامة القوانين وشدّة الرقابة التي تفرضها، أن تقضي على هذه التهديدات نهائيًا أو تتفاداها إذا سعت إلى ذلك وحيدةً. وإن كان الاتفاق قد حصل على أنّ أفضل مقاربةٍ لمواجهة التهديدات العابرة للحدود هي التنسيقات الإقليميّة والدّوليّة، فإنّ عدم ثبات إدراك التهديد في كثيرٍ من الأحيان وسرعة تغيّره بين الموضوعيّ والذاتيّ حال دون تحقيق اتفاقٍ حول ما إن كانت ظاهرةٌ أو كيانٌ ما يشكّل تهديدًا أو لا، وهنا يظهر دور القيم والأفكار المشكّلة للعقائد الأمنيّة للدّول في تكييف السلوكات والسياسات الأمنيّة للدول.

وعليه، يحاول هذا الفصل عرض أهمّ ما حصل من مراجعاتٍ نظريّةٍ لمفهوم الأمن والنقاشات بين نظريّات العلاقات الدّوليّة حول هذا المفهوم سيما بعد ازدهار الدراسات الأمنيّة منذ مطلع ثمانينيّات القرن العشرين والتي تعزّزت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وزوال نظام يالطا (الثنائيّة القطبيّة). وبما أنّ موضوع دراستنا مرتبطٌ بالأبعاد الإقليميّة للأمن الجزائريّ، ارتأينا تخصيص مبحثٍ لتحديد المقصود بالدوائر الجيوسياسيّة للأمن عبر ربطها بالمقاربات النظريّة القائمة على إقليميّة الأمن. وفي الأخير، ونظرًا لمحوريّة العقيدة الأمنيّة في دراستنا ودور الأفكار، القيم والمبادئ في صياغة مدركات تهديد الدول وسياساتها الأمنيّة، خصّصنا المبحث الرابع من هذا الفصل لدراسة العقيدة الأمنيّة ودورها في تفسير الوقائع وتحديد السياسات الأمنيّة.

المبحث الأوّل: تعريف الأمن والدراسات الأمنية

ينبغي أن نفرّق بين الأمن والدراسات الأمنيّة، فالأمن كمصطلح ـ وحتّى كمفهوم ـ قديمٌ قدم الأفكار السياسية لكنّه فقط شهد جملةً من التطوّرات في دلالته بتعاقب الأحقاب التاريخية، أمّا الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل مستقلّ ضمن أدبيات العلاقات الدّولية إلاّ في العقدين الأخيرَيْن من القرن العشرين، فهي بالأساس ثمرةٌ لمجموعةٍ من التطوّرات التي حصلت على مستوى الدراسات الاستراتيجية ـ التي كانت مرادفةً لها في بداية الأمر ـ والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

المطلب الأوّل: التعريفات التقليدية والحديثة للأمن والأمن القومي[1]

الأمن مفهومٌ واسعٌ صعب التعريف سمته الأساسيّة ـ كما يرى باري بوزان (Barry Buzan)[2] ـ أنّه "خلافيٌ أو متنازعٌ حوله Contestable"[1]. وإن كان عادةً ما يُميّزُ بين مصطلحي الدفاع، الذي يُتّفق على أنّه ذو معنى عسكريّ، والأمن الذي

[1] لا نجد تمييزا بين الأمن القومي والأمن الوطني إلاّ في الأدبيات العربية، فالدراسات الأمنية المتخصّصة لا تشير إلى مفهوم أمن قائم على أساس انتماء قومي وولاء مشترك (كالأمة العربية مثلا) مثلما تبني الأدبيات العربية مفهومها للأمن القومي، ما يوجد في الدراسات الأمنية المتخصصة هو "أمن إقليمي" ربما هو أقرب إلى مفهوم "الأمن القومي" العربي. ويبقى التمييز بين "قومي" و"وطني" هو بالأساس نتيجة لاختلاف في ترجمة كلمة "National".

[2] من الآن وإلى غاية نهاية البحث، سنكتب أسماء العلماء، المفكرين والسياسيين عند ذكرهم لأول مرة باللغة الأجنبية وذلك تحاشيا للنطق الخاطئ لأسمائهم. وعليه، ننبه أنه في حال تصادف وجود اسم أجنبي مكتوب في بحثنا باللغة العربية دون الأجنبية فذلك يعني أنه سبق وأن كُتبَ باللغة الأجنبية في موضع سابق.

يتعلّق بالأحرى بالحياة الداخلية للدول، فإنّ ذلك لا يكفي لفهم دلالة الأمن. في العلاقات الدّولية، يحدث إجماعٌ نسبيٌ حول تعريف الأمن على أنّـه حالةٌ يغيب فيها الخطر والتهديد بناءً على تعريف باري بوزان: "الأمن هو تواصل التحرّر من التهديد The Poursuit of freedom from Threat"[2]، لكن كيف نتحرّر من التهديد ؟ كيف نحافظ على حالة الأمن؟ من الذي ينبغي أن يتحرّر من التهديد ؟ عناصر الإجابة عديدةٌ جدًّا، خاصّةً وأنّ مفهوم الأمن لا يحمل المعنى ذاته بالنسبة لدولةٍ، لشعب، لشركةٍ، لعصابةٍ، أي يختلف باختلاف الفواعل، وأيضًا باختلاف الأماكن والعصور.

إذا عدنا إلى الماضي، نجد أنّ الأصل اللاتينيّ لكلمة "أمن Sécurité"[3] يحمل تناقضًا جوهريًّا: صدامٌ بين جزء (Sine) ومعناه "بلا" (sans) وفكرة (cura) ومعناها "عناية" (Soin). المقطعين مع بعضهما (Sine+Cura) يعطيان للأمن معنى غريبًا: دون عنايةٍ أو غياب العناية، أي عكس معناه اليوم: حالةٌ يغيب فيها الخوف أو لا نخاف فيها شيئًا. فالأمن لم يكن يعني إذن كما قال شيشرون (Cicéron) (106-43 ق م) "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة"[4]، أي حالة من الطمأنينة والهدوء والتوازن، لأنّ هذا المعنى لم يفرض نفسه إلاّ فيما بعد.

منذ القرن الثاني عشر وإلى غاية القرن السابع عشر، أخذ الأمن معنى "حالة من الثّقة المفرطة"[5]، وهو ما يُستَشَفُّ من التعاريف التي قدّمها فلاسفة ذلك العصر. ومن أبرز الأمثلة عن تلك التعاريف، تعريف كلود فافر دو فوجلاس (Claude Favre de Vaugelas) (1585-1650) الذي اعتبر أنّ "الأمن شيء مختلف عن الضمان والثّقة [...] لكن، يبدو لي أنّه أقرب إلى الثّقة، فالأمن يعني ثقة مؤكّدة [...] أو ثقة نعتقد إنّها مؤكدة"[6]، وتعريف روني ديكارت (René Descartes) (1596-1650) الذي رأى أنّـه "إذا كان الأمل قويًّا جدًّا بطريقة تلغي تمامًا الخوف، فإنّـه يغيّر من طبيعته ويصبح يسمى أمنًا أو ضمانًا"[7]. لكنّ هذا المعنى للأمن فقد شيوعه منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، بالرّغم من بعض الاستعمالات المتفرّقة التي ظلّت تعتبر الأمن مرادفًا لحالة من الثّقة العالية أو المفرطة، وسبب التراجع عن هذا الاستعمال هو أنّه منذ حوالي منتصف القرن السادس عشر، بدأت بعض الاستخدامات تربط الأمن بوسائل تكفل الحماية، أو بموضوع يضمن الأمن ويعيد الثّقة.

وإن كانت الأعمال التي استخدمت الأمن بالمعنى الأخير نادرةً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإنّـه في الواقع وجب الانتظار إلى غاية القرن الثامن عشر حين اعتبر ألكسندر وابستر (Alexander Webster) صراحةً أنّ "الأسطول يشكّل أمن بريطانيا العظمى"[8]. منذ تلك الحقبة، أصبح الحديث عن الأمن مرادفًا للدّفاع الذي ينبغي أن يوكل إلى كيان ملحوظٍ وقويّ يخلّص الحياة والثروات من التهديد الخارجي.

مع نهاية القرن الثامن عشر، تعزّزت هذه الفكرة عندما أُسْنِدَ الأمن للدّولة كمؤسّسةٍ إنسانيّةٍ تستلزم استعمال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، فإذا كانت فلسفة الأنوار قد أكّدت أنّ الدّولة هي محصّلة الإرادة والحاجة الانسانية للحماية، على حدّ

---

[1] Dario Batistella, Théories des relations internationales, 02ème éd, Paris, presses des sciences po, 2006, p.461.
[2] Cité par: Ibid, p.462.
[3] دخل مصطلح الأمن إلى اللغة الفرنسية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أنظر:
Jean Delumeau, Rassurer et protéger. Le sentiment de sécurité dans l'Occident d'autrefois, Paris, Fayard, 1989, p.13.
[4] Thierry Balzacq, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», La revue internationale et stratégique, n°52, hiver 2003-2004, p.19.
[5] Ibid.
[6] Cité par: Jean Delumeau, op.cit, p.11.
[7] Cité par: Ibid.
[8] Cité par: Thierry Balzacq, art.cit, pp.20-21.

قول فريديريك ليبنيتز (Friedrich Leibniz) "تعريف الدّولة، [. . .] أو ما يسمّى باللاتينية الجمهوريّة، هي [. . .] مجتمعٌ هدفه المشترك هو الأمن"[1]، فإنّ الثورة الفرنسيّة (1789–1799) ساهمت في تعزيز فكرة أنّ أمن الأفراد/المواطنين متضمّنٌ ومحتوىً في الأمن القوميّ/الوطنيّ، وهذا تأكيدٌ للطروحات الرأسمالية لمونتيسكيو (Montesquieu) وآدم سميث (Adam Smith) (1723–1790) من قبل التي اعتبرت أنّ الدّولة هي الفاعل الأساسيّ المكلّف بحماية المجتمع من العنف ومن الغزو الذي قد تقوده باقي المجتمعات، وبالتّالي رأت أنّ حريّة الأفراد تابعة لأمن الدّولة، والدّولة كي تحمي أمنها لا بدّ أن توظّف جيشًا . في النهاية، فإنّ الأمن أصبح شرطًا للدّولة بمقتضى التقاليد الليبرالية، ولا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين إلا إذا كانت الدّولة آمنةً[2]. ويمكن أن نعتبر هذه الفكرة استمرارًا على الخطّ الذي رسمته نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو (Jean Jaque Rousseau) (1712–1778)، والتي أكّدت تبعية الأمن للدّولة، فبموجب العقد الاجتماعي، تحتكر الدّولة استخدام القوّة وبالتّالي الفعل الأمني، وإنّ "الأمن هو المشكل الأساسيّ الذي ينبغي على مؤسّسة الدّولة أن تجد له حلاً" كما يقول روسو.

من التحليل السابق، يمكن الحكم بأنّ الأمن كان مرادفًا للدفاع، فـ"حتّى في أرض الواقع أغلبية الدول الأوربية كانت تملك وزاراتٍ للحرب وليس للأمن"، وإن كانت إرهاصات فكرة الأمن القوميّ ظهرت منذ تلك الحقبة التاريخية، أي منذ أصبح الأمن مرتبطًا بالدّولة كأداة حمايةٍ ومرجعيةٍ أمنيّة في الوقت ذاته، فإنّه لا يوجد إجماعٌ حول سبب تحوّل الأمن القومي إلى معناه الحديث والحالي. هناك ثلاثة اقتراحاتٍ أساسيّةٍ:

1. حسب هيلغا هافتندورن (Helga Haftendorn)، الأمن القوميّ هو نتيجة مباشرةٌ للمأسسة التدريجية للدّولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر[3]؛
2. بالنسبة لآرنست ماي (Ernest May)، فإنّ استخدام مفهوم الأمن القوميّ في العقائد السياسية هو محصّلةٌ لفكرة حماية سيادة الدّولة التي تطوّرت خاصّةً بعد الحرب العالمية الثانية[4]؛
3. أخيرًا، ووفق طرح ثالث على علاقة بالطرح السابق، فإنّ الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة الأمن القومي كان في الولايات المتّحدة الأمريكية، وتحديدًا بعد سنة 1945، نتيجةً للاهتمام المتزايد بإعادة تنظيم الهيئات والمصالح الكُفأة في مجال الأمن والدفاع الوطنيين، وكذا الوظائف المرتبطة بمؤسّسة الدّولة وبقطاع الدفاع. وفي نهاية سنوات الأربعينيات، وبتأسيس الهيئة المركزية للاستخبارات (*CIA*)[5] ووكالة الأمن القومي (*NSA*)[6] سنة 1947، أصبح تعبير الأمن القومي متداولاً في الخطابات السياسية، وأصبح يضمّ في الوقت ذاته مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة العسكريّة، الاقتصاديّة والسياسيّة على الصعيدين الداخلي والخارجي[7].

ما هو الأمن القومي إذاً؟ توجد العديد من التعاريف قلّما يحدث اشتراكٌ بينها . من المتّفق عليه أنّ مفهوم الأمن القومي عُرّفَ لأوّل مرّةٍ سنة 1952 من طرف أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) في مقال له بعنوان "الأمن القوميّ كرمز غامض

---

[1] Ibid, p.21.
[2] Barbara Delcourt, Théorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006, p.53.
[3] Helga Haftendorn, «The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security», International Studies Quarterly, vol.35, n°01, mars 1991, pp.03-17.
[4] Ernest May, «National Security in American History», in: Graham Allison & Gregory Treverton (eds.), Rethinking America's security: Beyond cold war to new world order, New York, Norton, 1992, p.235.
[5] CIA: Central Intelligence Agency.
[6] NSA: National Security Agency.
[7] Thierry Balzacq, art.cit, p.21.

National Security as an ambiguous symbol"[1] رأى فيه أنّه "بمعنى موضوعيّ، الأمن يقيس غياب التهديدات ضدّ القيم المركزيّة، أمّا بمعنى ذاتيّ، فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محلّ هجوم"[2]. وبالنسبة لهانس مورغانثو (Hans Morganthau)، الأمن "هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسّساته"[3]، أمّا ريمون آرون (Raymond Aron) فرأى أنّ "الأمن هو عكس اللا أمن الطبيعي الذي يسود العلاقات الدّولية"[4]. وكتب بينوبل هارتلاند ثونبرغ (Penelope Hartland-Thunberg) معرّفًا الأمن القوميّ: "الأمن القوميّ هو قدرة أمّةٍ ما على متابعة مصالحها الوطنيّة كما تراها في أيّ مكان من العالم"[5]، أما جياكومو لوشياني (Giacomo Luciani) فيعتقد أنّ "الأمن القوميّ هو القدرة على مقاومة كلّ اعتداءٍ أجنبيّ"[6]. ويرى كلّ من فرانك تراجي (Frank Trager) وفرانك سيموني (Frank Simonie) أنّ "الأمن القوميّ هو ذلك الجزء من السياسة الحكوميّة التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنيّة والدّوليّة المناسبة لحماية وانتشار القيم الوطنيّة الحيويّة ضدّ الخصوم الموجودين أو المحتملين"[7]. أمّا باري بوزان فيرى أنّه "بالنسبة للأمن، النقاش يدور حول كيفيّة التخلّص أو التحرّر من التهديد[8]، أمّا في سياق النظام الدوليّ يشير الأمن إلى قدرة الدّول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصيّة هويّتها وتماسكها الوظيفي"[9].

من الواضح أنّ العيّنات التي اخترناها تعرّف الأمن بطرائق تختلف باختلاف الزاوية التي يُنْظَر له من خلالها، لكنّها كلّهـــا ـ باستثناء التعريفين الأوّل والأخير ـ تنظر نظرةً واقعيةً لسياسات الدول التي هدفها هو البحث عن القوّة المرادفة للمصلحة الوطنية، وهو ما جعل مجال تعاريف الأمن القومي التي قَدَمَتْهَا مختزلاً في الحيّز العسكري، وهذا طبيعيٌ نظرًا لسيطرة النظرة الواقعية على الدراسات الاستراتيجيّة[10] منذ سنة 1945 وإلى غاية ثمانينيات القرن العشرين.

حتّى تعريف كلّ من فرانك تراجي وفرانك سيموني، الذي يشير إلى مسألة حماية القيم، يعاب عليه جعله الأمن القوميّ أداةً خالصةً لترقية وانتشار "القيم الوطنية الحيوية"، فهذه الفكرة يمكن أن تفسر على أنّها إبانة لإرادة في السّيطرة أو الامبريالية، لأنّه في الواقع، توجد حتمًا الأيديولوجية المنظّمة للدّولة ضمن القيم الوطنية، ودولة تسعى إلى تطوير قوّتها يمكن أن تفكّر بأنّ ثقافتها ونمط حكومتها هي النماذج التي ينبغي أن تطبّق وتتّبع في باقي الدول لتحقيق أفضل نموّ اقتصادي واجتماعي. ويمكن أن نعتبر أنّ مناهضة الأمركة، أو ما يعرف بـ"L'antiaméricanisme" الموجودة في كثير من مناطق العالم في زمننا المعاصر، تنشأ من هذا المنطلق. أمّا بالنسبة لتعريف بوزان للأمن القومي، المشتقّ من تعريف وولفرز، فهو غير كافٍ لسببين: الأوّل هو تعذّر التحرّر

---

[1] المقال أعيد نشره مع تغييرات بسيطة في كتاب:
Arnold Wolfers, Discord and collaboration. Essays on International Politics, Baltimore, Jhons Hopkins university press, 1962, p.147-165.

[2] Ibid, p.150.

[3] Shah Tarzi, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», international relations, vol.13, n°06, December 1997, p.46.

[4] Barbara Delcourt, op.cit, p.45.

[5] Penelope Hartland-Thunberg, «National Economic Security: Interdependence and Vulnerability», in: Frans Alting, von Geusau, Jacques Pelkmans (eds.), National Economic Security, Tilburg, John F. Kennedy Institute, 1982, p.50.

[6] Giacomo Luciani, «The Economic Content of Security», Journal of Public Policy, vol.08, n° 02, 1989, p.151.

[7] Frank Trager and Frank Simonie, «An Introduction to the Study of National Security», in: Franck Trager et Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society, Lawrence, University Press of Kansas, 1973, p.36.

[8] حسب بوزان، فإن "العوامل الأساسية التي تؤثر في حدة التهديد هي: خصوصية هويته، قربه الجغرافي، إحتمالية ظهوره، ثقل نتائجه وتضاعف احتماليته بسبب ظروف تاريخية".

[9] Cité par: Thierry Balzacq, art.cit, p.21.

[10] كانت الدراسات الاستراتيجية مرادفة للدراسات الأمنية في تلك الفترة، لذا نستخدم تعبير الدراسات الاستراتيجية وليس الدراسات الأمنية إلى غاية توضيح بداية استعمال الأخيرة في موضع لاحق.

(التخلّص) من التهديد بطريقة كليّةٍ أو مطلقةٍ، ذلك أنّ هناك دومًا مجال للشّك حول أنسب طريقةٍ يمكن أن تحقّق هذه الغاية؛ والثاني هو غياب تحديدٍ لمفهومي "الخصوصيّة الهويّتية" و"التماسك الوظيفي" في تعريفه.

في الأخير، نأتي إلى تحليل تعريف أرنولد وولفرز الذي يبقى أكثر التعاريف عمليةً/إجرائيةً لأنّه يفتح المجال لتساؤلاتٍ عديدةٍ: ما هو موضوع الأمن (أي الوحدة المرجعية للأمن) الذي ينبغي أن يحمي قيمه المركزية؟ هل هو الدّولة؟ أو الفرد؟ أو الانسانية؟ ما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تحمي نفسها منها بنجاح إذا أرادت أن تضمن أمنها؟ تهديداتٌ عسكرية؟ اقتصادية؟ بيئية؟ أم هويّتية؟ هل هذه التهديدات موجودةٌ موضوعيًا أو ذاتيًا: بمعنى هل من الحقيقيّ أنّ "أ" يشكّل تهديدًا للوحدة المرجعية للأمن (الدّولة، المجتمع، الفرد) أم هو كذلك فقط لأنّ هذه الوحدة تريد أن تراه وتصوّره على أنّه تهديدٌ؟ هل أنّ دولةً "أ" من خلال سلوكاتها تهدّد موضوعيًا دولةً "ب"؟ أم أنّ تصوّرات هذه الأخيرة وتخوّفاتها الذاتية هي التي جعلت من سلوكات الدّولة "أ" تهديدًا؟ في هذه الحالة الأخيرة: عبر أيّ عمليةٍ سياسيةٍ وعبر أيّ خطاب يصبح تهديدٌ ما رهانًا أمنيًا؟ ما هي القيم التي تجب حمايتها؟ هل هي: بقاء الدّولة؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الهوّية الثقافية؟ الحرّيات الأساسية؟ الإجابات عن هذه الأسئلة مختلفة باختلاف الإطار النظريّ المتبنّى أو المفضّل عند الدراسة، لهذا يعتبر تعريف وولفرز أكثر التعاريف عمليّةً لأنّه الأرضية التي اعتمدت عليها دراساتٌ أخرى وَسّعَت مجال البحث في الأمن لفهم مسائل أخرى غير عسكريّةٍ، وعمّقته عبر ربطه بفواعل أخرى غير دولتيّةٍ، مثلما سنرى من خلال مضمون المبحث الثاني. لكن قبل هذا، ينبغي أن نحدّد أوّلاً كيف تمّ الانتقال من الاستراتيجي إلى الأمني في دراسة الأمن؟ وكيف أصبحت الدراسات الأمنية حقلاً معرفيًّا خاصًّا ضمن علم العلاقات الدّولية؟ التطوّرات التاريخية والأسباب هي ما سيكون مضمون المطلب التالي.

المطلب الثاني: نشأة وتطوّر الدراسات الأمنية

إنّ تبني مفهوم الأمن من طرف دارسي العلاقات الدّولية ظاهرةٌ حديثةٌ نسبيًا (العقد الثامن من القرن العشرين)، بالرغم من أنّ علم العلاقات الدّولية، ومنذ بداياته[1]، كرّس جزءًا كبيرًا من دراساته لمسائل مراقبة العنف، السلم والحرب، وهي مسائل ذات صلةٍ وثيقةٍ بالأمن[2]. قبل الحرب العالمية الثانية، كانت هذه المسائل تدرس خصوصًا من زاوية الاستراتيجية العسكريّة أو "فنّ الحرب" وكان الأمن مرادفًا لـ"الدفاع ضدّ" وهذا نتيجةً للاحتكار الذي مارسه بعض المتخصّصين العسكريين والاستراتيجيين ذوي الصّلة بالمؤسّسات العسكرية أكثر من الأكاديمية، أمّا العمل البحثيّ العلميّ فتركّز أساسًا على التاريخ الدبلوماسي والعسكري[3]. ويرى بيل ماك سويني (Bill McSweeney) أنّ التنظير للأمن تأثّر بفكرتين أساسيّتين وصمتا تاريخ الدراسات الأمنية[4]:

- الأولى: أنّ ميزة الأمن هي صلته بوجود الدّولة وقدرتها على ممارسة سلطتها، وإنّ هذا البعد هو الذي أدّى إلى ظهور مفهوم "الأمن القومي/الوطني"؛

---

[1] لم تظهر العلاقات الدّولية كتخصص جامعي مستقل إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي بريطانيا العظمى، وبالضبط في جامعة "مجمع ويلز" في أبيريستويث (Aberystwyth)، أنشأ ـ ومول ـ دافيد دافيس David Davies أول كرسي لتدريس "السياسة الدّولية".

[2] Barbara Delcourt, op.cit, p.06.

[3] Stephen Walt, «The renaissance of security studies », International Studies Quarterly, vol.35, n°02, June 1991, p.211-239.

[4] Bill McSweeney, Security, Identity, and Interests. A sociology of international Relations, Cambridge, Cambridge University Press, 1999, p.10.

- أمّا الثانية، فمفادها أنّ الأمن شرط لوجود المجموعة الدّولية، إنّه يقوم على التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول في علاقاتها، وهذه الفكرة هي التي أدّت إلى ظهور مفهوم "الأمن الجماعيّ".

على العموم، يمكن تقسيم تاريخ نشأة وتطوّر الدراسات الأمنيّة إلى المراحل الثلاثة التّالية:

أولاً: بداية الصعـــــود

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الدراسات الأمنيّة (مرادفةٌ للدراسات الاستراتيجية)[1] في الصّعود مكتسبةً شرعيتها من فضائع الحرب والكوارث التي خلّفتها، لاسيما الأثر السلبي الوخيم على المدنيين، فقد أكّدت تلك النتائج أنّ الحرب جدّ مهمّةٍ للبشرية ولا ينبغي أن تترك خاضعةً لخيارات "الجنرالات" فقط، وهو ما ساهم في تطوير الدراسات الأمنية التي تركّزت في بداياتها أساسًا على الرهانات والمخاطر المتعلّقة باستخدام السلاح النوويّ، الأمر الذي شجّع الأبحاث في هذا المجال. تمحورت النقاشات في بادئ الأمر حول عواقب استعمال الأسلحة ـ بما فيها النووية ـ (أوّل استخدام للسلاح النووي ضدّ هيروشيما(Hiroshima) في 06 أوت 1945)، وأنتجت هذه النقاشات مجموعة دراساتٍ حول الردع، مخاطر التصعيد العسكري، مراقبة ونزع التسلّح ومسائل أخرى مماثلة.

وحسب ماك سويني، فإنّ الدراسات الأمنية في هذه الفترة كانت تتمّ ضمن مقاربةٍ ما بين تخصّصاتيةٍ (Interdisciplinaire)، وحتّى مواضيعها كانت جدّ متنوّعةٍ[2]، كما ارتبطت عمومًا بتيّار النظرية السياسية التي طوّرت آنذاك مفهوم "الأمن الجماعي"[3]، بالإضافة إلى اعتمادها على مرجعيّة القانون الدولي، المؤسّسات الدّولية والنظرية السياسية. كما عانت هذه الدراسات في تلك الفترة من صعوبة الحصول على المعلومات، والتي كان يتعامل معها على أنّها "سرّ دفاع"، ناهيك عن ارتباطها بوزارات الدفاع، مما أدّى غالبًا إلى أن يكون توجّهها عسكريًا بحتًا. ومن أشهر كتّاب ومفكّري هذه المرحلة نجد هرز (Herz)، رايت (Wright)، وولفرز (Wolfers) وآخرون.

ثانيًا: مرحلة التراجـــع

خلال الحرب الباردة، سيطر التفكير الأمنيّ الواقعيّ أساسًا على الدراسات الأمنية الذي قام على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد مثّلت مفاهيم "الردع"، "الضربة الأولى" و"التدمير المتبادل الأكيد" جزءًا من معجم الواقعيين الأمني[4]. بالنتيجة، طوّر الباحثون دراساتٍ ترتكز على تقنياتٍ استنباطيةٍ تسعى إلى توقّع ما سيقرّره الطرف الآخر، مثل

---

[1] عند الواقعيين، تهتم الدراسات الأمنية بدراسة "التهديد، استخدام ومراقبة القوة العسكرية"، وهو تعريف مطابق لتعريف الدراسات الاستراتيجية عند باري بوزان Barry Buzan الذي يرى أنّها دراسة "تأثيرات وسائل القوة في العلاقات الدّولية"، أنظر:

Dario Batistella, op.cit, p.465.

[2] Bill McSweeney, op.cit, p20.

[3] الأمن الجماعي هو عموم السلوكات التعاونية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام الدولي وتقويته عبر مجموعة من الآليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء في حال حدوثه. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات مصداقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات مصداقية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين أيضاً، أي باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها إذا اقتضت الضرورة. أنظر:

Shah Tarzi, art.cit, p.44

[4] مارتن غريفثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدّولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص78.

نظريات المباريات والردع، والتي ارتكزت على توازن القوى (مرادفٌ لتوازن الردع)[1] كأداةٍ لتحقيق الأمن مثلما يتّضح من خلال نظرية الردع التي افترضت وجود عدو كامن (هو الاتحاد السوفيتي) وبحثت عن أفضل وسيلة لردعه. وفي الوقت الذي قبل فيه بعض الباحثين بالدّور الأساسي الذي يمكن أن تؤدّيه الإدراكات والاعتقادات في احتمال نشوب نزاعات مسلّحة (نظرية المباريات مثلاً)، فإنّ أغلبية البحوث تركّزت على مسألة معرفة ما الذي يؤثّر في قرار "الضربة الأولى"، مهملةً في الوقت ذاته مسألة الدبلوماسية والأصول السياسيّة والاقتصادية للصراع.

إنّ هذه المحدودية في جزءٍ منها كانت نتيجةً لتبني منهجيّةٍ خاصّةٍ مرتبطةٍ بمفهوم "الفاعل العقلاني"، والتي شكّلت قاعدةً نظريات الردع مهملةً بذلك دور العوامل السيكولوجية، الاقتصادية، السياسية وغيرها التي تتدخّل في تحديد الفعل السياسي[2]. وكانت أكبر نتيجةٍ لهذا التوجّه عزل هذا المجال البحثي عن حقل العلاقات الدّولية الذي ظلّ مجال بحثه متمحورًا حول مسائل الحرب والسّلم.

نتيجةً للأسباب السابقة، دخلت الدراسات الأمنيّة في مرحلة تراجع منذ منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وتعزّز هذا التراجع بعد التأكّد من عدم صلاحية الإشكاليات المركزيّة لنظريات الردع، واعتزال غالبية الاستراتيجيين في الولايات المتّحدة الأمريكية ـ وعلى رأسهم وولستتر (Wohlstetter) وكوفمان (Kaufman) ـ الحياة الأكاديمية، كي يصبحوا مستشارين في الحكومة، أو ليتوّجهوا للعمل في علب التفكير (Think Tanks). كما كان للهزيمة الأمريكية في الفيتنام سنة 1975 دورٌ في هذا التراجع، فلم تقد هذه الهزيمة إلى زعزعة الثّقة في البحوث التي جرت في الولايات المتّحدة فقط، بل أرجعت هذا التخصّص أقل جاذبية في أعين الجامعيين في ظلّ عجز نظرية الردع عن تفسير والتنبؤ بهزيمة الولايات المتّحدة من ناحيةٍ؛ والتحقّق من أنّ التوازن الاستراتيجيّ النوويّ لا يملك تأثيرًا فعّالاً في إدارة الأزمات من ناحيةٍ أخرى، وبالتّالي فالقول بأنّ اللجوء إلى السلاح النوويّ حلّ فعّال لتحقيق الأمن فرضيةٌ خاطئة.

أخيرًا، كان لفترة الانفراج بين قطبي القوّة في النظام الدولي آنذاك وتراجع المكانة الاقتصادية الأمريكية دورٌ في تراجع الدراسات حول الأمن، فهذا السبّب الأخير زاد من الاهتمام بمسائل السياسات الاقتصادية العالمية ووجّه اهتمام الباحثين نحو ميادين أخرى للبحث تعتمد على أفكار الاعتماد المتبادل وعبر–الوطنية، أمّا الباحثون الذين استمروا في البحث حول المسائل الأمنية، فإنّهم اهتموا أكثر بتطبيق نظريّة المنظمّات على مشكلات الأمن القوميّ، وبدرجةٍ أولى، ركّزوا على عمليات صنع واتخاذ القرار وامتلاك الأسلحة مهملين مسائل الإستراتيجية البحتة.

ثالثًا: فترة النهضـــــة[3]

بعد هذه الفترة من التراجع، أو كما يصفها ستيفن والت بـ"نهاية العصر الذهبي"[4]، دخلت الدراسات الأمنيّة منذ منتصف سنوات السبعينيات في مرحلة انبعاثٍ وصعودٍ جديدين ارتبطت خاصّةً بانتهاء حرب الفيتنام وظهور بعض المؤسّسات

---

[1] مفهوم الردع، الذي قلّما يرد في أدبيات العلاقات الدّولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية، هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى، فمعظم الكتاب (مثل برودي، كيسنجر، شيلنج وغيرهم) تحدّثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك، الردع المستقر، توازن الردع، ميزان التسلح... بالدلالات نفسها التي يحملها مفهوم توازن القوى. أنظر: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدّولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص247.

[2] Bryan Mabee, «Security Studies and the 'Security State': Security provision in historical context», International relations, vol.17, n°135, p.136

[3] Stephen Walt, art.cit, p.211.

[4] Ibid.

العلمية المتخصّصة في دراسة الأمن مثل "مؤسّسة فورد" (Fondation Ford) وكذا إصدار مجلّة "الأمن الوطني" (National Security) . وتعزّز هذا الصعود مطلع الثمانينيات أين حدثت مراجعاتٌ للمسلّمات والمقاربات المسيطرة في نظريات العلاقات الدّولية آنذاك[1] . وتتميّز هذه المرحلة بالنجاح الملحوظ الذي شهدته مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات الاعتماد المتبادل (الليبرالية) لجيلبن (Gilpin)، كيوهان (Keohane وناي (Nye)[2] . ويمكن تلخيص أهمّ التطوّرات الحاصلة أثناءها في:

1 . سهولة الوصول إلى الأرشيف الأمني بالنسبة للباحثين ممّا ساعدهم على تقديم دراساتٍ قيّمةٍ تتعلّقُ بالأمن الوطني وتعديل البعض الآخر أو، على الأقلّ، إظهار النقائص التي كانت تشوبه، فالحصول على المعلومة صار يسيرًا مقارنةً بفترة الستّينيات، وذلك كنتيجةٍ للحملات المقامة من أجل شفافيةٍ أكبر خاصّة بعد حادثتي واترغايت (Watergate) سنة 1972 وهزيمة الفيتنام 1975 وتوريط الكونغرس في مسائل الأمن والدفاع؛

2 . نهاية حرب الفيتنام 1975: أصبح سهلاً نسبيًا على الباحث أن يدرس هذه الحرب ومشكلاتها والأحداث التي وقعت خلالها وأن يفهم الأخطاء التي قادت إلى الهزيمة؛

3. نهاية الانفراج: في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، تدهورت العلاقات بين أعظم قوّتين عالميّتين، وتزامن هذا مع نشوب بعض النزاعات (على غرار النزاع الإيراني–العراقي 1980–1988) والتوقيع على المعاهدة الثانية للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Limitation Talks *SALT 2*)، والتدّخل السوفيتي في إفريقيا وأفغانستان ووصول ريغن (Reagan) إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1981؛

4 . إمكانيّة أكبر للباحثين لنشر أعمالهم بعد تأسيس مجلّة "وثائق ألدافي" (Adelphi Papers) و"مجلة الدراسات الاستراتيجية" (Journal of Startegic Studies) و"سورفايفل" (Survival) التي شرعت في نشر مقالاتٍ تعالج مسائل الأمن؛

5 . الدعم المالي، فقد ساهمت مؤسّسة فورد (Fondation Ford) في تطوير مراكز البحث الجامعي في جامعات هارفارد (Harvard)، ستانفورد (Stanford)، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology *MIT*)، كورنل (Cornell) وجامعاتٍ أخرى، ممّا دفع بعض المؤسّسات العلميّة الأخرى إلى الحذو حذوها؛

6 . تشجيع الأبحاث في هذا المجال بدافع تطوير مقارباتٍ علميّةٍ للتهديد واستخدام القوّة للدفاع عن مصالح الدّولة وتقوية ودعم أمنها . كما أعادت المؤسّسات الأكاديمية دمج المجال الأمنيّ ضمن مجالات أبحاثها، ومن ذلك تأسيس فرع مختصّ في مراقبة التسلّح والأمن الدولي في الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية[3] .

ومع نهاية الحرب الباردة، وبظهور الكتابات والمقاربات ما بعد الوضعية المراجعة للمقاربات التقليدية في العلوم السياسية، وقع نوعٌ من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية (ومحورها الدّولة) نحو معالجةٍ أكثر شموليةٍ لمفهوم الأمن، واتجاه بعض مفكري نظرية النظم (Théorie Des Systèmes)، على سبيل المثال، إلى دراسة الترتيبات الإقليمية الأمنية الناشئة في آسيا وأوروبا[4] . كما ظهرت وجهة نظر أكثر راديكاليةٍ تشير إلى أنّ الأمن

---

[1] Jean Barrea, Théories des relation internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie, Belgique, Erasme, 2002, p.185.
[2] Ibid.
[3] Barabra Delcourt, op.cit, p.09.
[4] مارتن غريفتس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص79 .

يجب أن ينظر إليه بطريقةٍ تضمّ بين جوانبها الإنسانية جمعاء وليس الدول فقط، ويجب أن تركّز على مصادر التهديد وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجّهة ضدّ الدول[1]. وتعتمد هذه النقلة على حجتين أساسيّتين[2]:

- الأولى، أنّ الحرب بين الدول ما زالت ممكنةً، فكما بيّنت حرب الخليج الثانية (1991)، فإنّ التنازع لم يختف في العلاقات الدّولية بعد 1989، لكنّ الحروب داخل الدول صارت أشدّ عنفاً. وليست المصلحة القومية هي الهدف في العديد من هذه النزاعات ،بل هوية الجماعة وثقافتها، لذا تنتقد هذه المقاربة النظرة الواقعية للأمن وتؤكّد بأنّها ضيّقة جدًّا؛
- الثانية، أنّ الدّول لم تعد قادرةً على توفير الأمن لمواطنيها بعد ظهور مجموعةٍ من التهديدات غير العسكرية، كالتهديدات البيئية، النمو الديمغرافي، الأوبئة، مشكلات اللاجئين، شحّ الموارد، وهذه الفكرة على علاقةٍ بمفهوم الأمن الإنساني.

كما شهدت الدراسات الأمنيّة في هذه المرحلة مَأْسسةً في الجامعات، خاصّةً بعد ظهور إشكالاتٍ جديدةٍ في عالم ما بعد الحرب الباردة أهمّها[3]: دور السياسة الداخلية في تحديد سياسة الأمن الوطني (خاصّة فكرة تأثير نمط الأنظمة السياسية على العلاقات الدّولية وفكرة "الديمقراطيات لا تقوم بالحرب" ناهيك عن تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية للولايات المتّحدة)؛ العناصر المفسّرة لظواهر التعاون الدولي؛ دور الأفكار (السلطة المستقلّة للأفكار) في تحديد سلوك الفواعل الدّولية؛ دور القوى الإقليمية؛ الاقتصاد والحصول على الموارد الطاقوية.

[1] Tara McCormack, Critique, Security and Power. The political limits to emancipatory approaches, Routledge, New York, 2010, p.19.

[2] مارتن غريفثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص79.

[3] Barabra Delcourt, op.cit, p.10.

المبحث الثاني: تطوّر المقاربات النظريّة للأمن من الوضعية إلى ما بعد الوضعية مروراً بالمفهوم الموسّع للأمن

يهدف هذا المبحث إلى رصد التطّور النظري لمفهوم الأمن. ونشير بدايةً إلى أنّ النقاش حول سؤال "هل توجد نظرية للأمن؟" أدّى إلى انقسام علماء العلاقات الدّولية إلى اتجاهين (مؤيّدٍ ومعارض)، الاتجاه الأوّل يرى أنّه في ظلّ التطوّر والإثراء النظري للدراسات الأمنية واستخدام مفاهيم، مصطلحاتٍ وأدواتٍ منهجيّةٍ خاصّةٍ للتفكير في الأمن، أصبحت هناك "نظريّة خاصّة بالأمن" كحقل صغير ضمن حقل أوسع هو نظرية العلاقات الدّولية؛ أمّا الاتجاه الثاني فيرى أنّ الأمن ليس إلاّ موضوعًا من مجموعة مواضيع (كالنزاع، التعاون والاندماج) تدرسها نظرية العلاقات الدّولية، ولا يمكن الحديث عن "نظرية للأمن" لأنّ الإشكالية المحورية لهذه الأخيرة (استخدام/أو التهديد باستخدام القوّة لضمان الأمن) مطروحةٌ في نظريّات العلاقات الدّولية السابقة.

ويمكن أن نستنتج من الاختلاف السابق أمرين: الأوّل هو أنّ هناك اتفاقًا على أنّ التنظير للأمن موجودٌ؛ والثاني هو الاختلاف حول إن كان هذا التنظير يتمّ في إطار خاصّ (نظرية للأمن) أو في إطار نظريّات العلاقات الدّولية. ودون أن نخوض في هذا النقاش، ننطلق من العنصر المتّفق عليه بين الاتجاهين ونحاول في هذا المبحث التطرّق لمفهوم الأمن وتطوّراته ضمن المقاربات النظرية للعلاقات الدّولية بشقّيها: الوضعية وما بعد الوضعية.

المطلب الأوّل: المقاربة الواقعية للأمن كأبرز نموذج عن المقاربات الوضعية

تركّز الدراسات الوضعية على الأبعاد التقنية والعملياتية لاستخدام القوّة، فالاعتقاد المشترك بين هذه الدراسات هو النظّر إلى سلوك الفواعل الأمنيّة على أنّه يتوافق مع قوانينٍ عامّةٍ يتعيّن اكتشافها وكأنّها قوانينٌ طبيعية. إنّ هذا النوع من الدراسات قائمٌ بالأساس على افتراض أنّ السياسات الأمنيّة الوطنية قائمةٌ على عوامل مادّيةٍ (تجهيزاتٌ، ميزانية الدفاع، نوعية الأسلحة، تقسيم الموارد) يمكن قياسها كمّيًا، لذا فهي لا تعترف بتأثير القيم، المعايير والأفكار في صياغة الواقع والأفعال في صدد تقويمها لهذه السياسات وبناء استنتاجاتها. ويضمّ هذا النوع من الدراسات في مجال الأمن بالأساس الاتجاه الواقعيّ، الذي كان دائمًا الطرف المستهدف من طرف النظريات المراجعة والمقاربات ما بعد الوضعية للأمن.

أولاً: فحوى المقاربة الواقعية للأمن

تعتبر المقاربة الواقعية للأمن المقاربة الأكثر سيطرةً خلال فترة الحرب الباردة. ووفقها، فإنّ الأمن يعني قدرة الدّولة على الحفاظ على بقائها ككيان سيّدٍ، أن تضمن استقلالها السياسيّ وأن تحافظ على وحدة إقليمها في ظلّ نظام دوليّ يتميّز بالفوضى ويفتقد لحكومةٍ مركزيّةٍ فيه (حالة الطبيعة على حد تعبير هوبز Hobbes)[1]. انطلاقًا من هذا، يفترض البرديم الواقعي تحليلاً صراعيًا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب وهي تعتمد على الوسائل العسكريّة من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن. وإن كان الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوّة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية، إلاّ أنّهم في تحليلهم النهائي يقرّون بأنّه كلّما كانت الدّولة قويّةً عسكريًا كلّما كانت أكثر أمنًا على الأرجح. بهذا المعنى الواقعيّ، فإنّ التفكير في الأمن لا يتمّ إلاّ بالاعتماد على الدّولة ذات السيادة كوحدةٍ مرجعيةٍ قاعديةٍ للنظام الدوليّ.

[1] Amélie Blom et Frédéric Charillon, Théories et concepts des relations internationales, Paris, Hachette, 2001, p.13.

ويعتبر "الأمن" من الكلمات المفتاحية بالنسبة للواقعيين، فمنذ توماس هوبز (Thomas Hobbes) ـ الذي اعتبر أنّ "الصراع، الريبة والفخر" هي الأسباب الثلاثة للحرب التي تدفع النّاس إلى الهجوم من أجل تحقيق "المنفعة، الأمن والسمعة"[1] ـ يجمع الواقعيون أنّ البحث عن الأمن هو واحدٌ من "الأهداف الخالدة" للسياسات الخارجيّة للدول، وأنّ الحياة دونه تصبح عنيفةً، فقيرةً، انفراديةً و ـ بالأخصّ ـ قصيرةً. لكنّ هذا الإجماع يخفي في حقيقة الأمر الاختلافات بين الواقعيين بالنسبة للأولوية الممنوحة لهدف "الأمن" مقارنةً بالأهداف الأخرى "القوّة، الثروة، المجد"[2].

فمن جهة، يرى أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) "أنّه من الخطأ القول بأنّ كلّ الدّول تجعل كلّ القيم الأخرى تابعةً لتعظيم أمنها" حتّى "وإن كانت غالبية الدول وفي معظم الأحيان مهتمّةً ـ وهي محقّة في أن تهتمّ ـ بغياب محتمل للأمن وتقبل بأن تقدّم تضحياتٍ في سبيل تقويته"[3]. ومن جهةٍ أخرى، لا يتردّد كينيث والتز (Kenneth Waltz) في التّأكيد على أنّ الأمن هو "الهدف الأوّل" بالنسبة للدول، وأنّ ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فـ"الدول لا تسعى إلى تحقيق أهدافٍ أخرى مثل الاستقرار، المنفعة أو القوّة إلاّ إذا ضمنت بقاءها"[4]، وهي في ذلك مطالبةٌ بالاعتماد على قوّتها الخاصّة في ظلّ لا مركزيّة النظام الدّولي وافتقاده لحكومةٍ يمكن أن تضمن لها الأمن[5]. هنا إذن تبرز فكرة "المعضلة الأمنية" كنتيجةٍ للمسلّمة الواقعية حول حالة الفوضى الهوبزية[6] المرادفة لحالة "حرب الكلّ ضدّ الكلّ"[7].

ثانيـًا: معضلة اللاأمن ـ القوّة ـ اللاأمن؟

لأنّ العلاقات بين الدول تجري في وسطٍ تغيب عنه سلطة مركزيّة، فإنّ كلّ دولةٍ تجد نفسها على الدّوام معرّضةً لخطر دولةٍ أو دول أخرى قد تلجأ إلى استخدام القوّة المسلّحة ضدّها. بعبارةٍ أخرى، فإنّ العلاقات الدّولية تجري في وسطٍ تطبعه حالة التأهّب للحرب، وكلّ دولةٍ لا يمكن ـ ولا يجب ـ أن تعتمد إلاّ على نفسها لتضمن أمنها، إنّه مبدأ "المساعدة الذاتية Self Help /Chacun pour soi" الذي تحدّث عنه كينيث والتز (Kenneth Waltz) رائد الواقعية الجديدة.

بناءً على مبدأ "المساعدة الذاتية"، فإنّ كلّ دولةٍ مجبرةٌ على زيادة قدراتها العسكريّة لتلافي كلّ خطر هجوم من طرف دولةٍ أخرى، وإنّ تأهّبها العسكريّ لمثل هذا الاحتمال يسبّب الخوف والريبة لدى باقي الدّول التي ستعتقد أنّ هذا التأهّب موجّه ضدّها، فهي لا يمكن أن تثق أبدًا في أنّ النوايا الحقيقيّة للدّولة المتأهّبة "دفاعيّة"، أي هي تعبيرٌ عن إرادةٍ في ضمان بقائها في محيطٍ عدواني، وليست "هجومية" تخفي وراءها رغبةً في تغيير الوضع القائم لصالحها. ويولّد هذا التفاعل الاستراتيجي ما يصطلح عليه

---

[1] Cité par: Dario Batistella, op.cit, p.464.
[2] Cité par: Ibid.
[3] Jean Barrea, op.cit, p.187.
[4] Cité par: Dario Batistella, op.cit, p.465.
[5] Jean Barrea, op.cit, p.167.

[6] نستعين هنا بتمييز ألكسندر وانت (Alexander Wendt) بين ثلاثة أشكال من الفوضى:
- الفوضى الهوبزية: في ظل هذا النوع من الفوضى تعتبر الدّولة أن الدول الأخرى عدوة لها، وبالتّالي فإن ما يحكم علاقاتها معها هي الحرب وحملات السّيطرة؛
- الفوضى اللوكية: في ظل هذا النوع من الفوضى تعتبر الدّولة أن الدول الأخرى منافسة لها لكنها لا تنفي عنها حق الوجود؛
- الفوضى الكانطية: في ظل هذا النوع من الفوضى تعتبر الدّولة أن الدول الأخرى صديقة لها، وتتعاون معها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة.
وحسب وجهة نظر وانت فإن الواقعيين يعتمدون على مسلّمة "الفوضى الهوبزية" في بنائهم لنظريتهم.

[7] Amélie Blom et Frédéric Charillon, op.cit, p.13.

هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield) بـ"الخوف الهوبزي"[1]، وما يسمّيه جون هرز (John Herz) "المعضلة الأمنية"[2]، وهي واحدةٌ من الإضافات الواقعيّة الجوهرية والأصيلة إلى حقل الدراسات الأمنية.

كيف يمكن أن تؤدّي الإجراءات المتّخذة بطريقةٍ فرديةٍ من طرف دولةٍ ما لضمان أمنها إلى لا أمن الدّول الأخرى؟ بمعنى كيف أنّ أمن دولةٍ "أ" يسبّب لا أمن دولةٍ "ب"؟ لأنّ دولةً "ب" في مواجهة دولةٍ ترفع من قدراتها العسكرية (دولة "أ") لها أن تختار بين موقفين: إمّا أن تعتبر هذا القرار على أنّه دفاعيٌّ ولا تردّ بزيادة إمكانياتها العسكريّة الخاصّة؛ وإمّا أن تعتبره سلوكًا هجوميًّا وتردّ هي الأخرى بزيادةٍ في قدراتها الذاتية[3]. مهما يكن موقفها، فإنّ لا أمنها سيتصاعد، فإن هي لم تردّ بأيّ إجراءٍ فإنّ حالة لا أمنها ترتفع "مباشرةً" بما أنّ الإمكانيات العسكريّة للدّولة "أ" ارتفعت مقارنةً بإمكانياتها؛ وإن هي ردّت برفع قدراتها، فإنّ لا أمنها سيرتفع بطريقةٍ "غير مباشرةٍ"، لأنّها لا يمكن أن تتأكّد أبدًا بأنّه بمجرد أن تزيد قدراتها وإمكانيّاتها العسكريّة فإنّ الدّولة "أ" ستتوقّف عن دعم قدراتها الخاصّة.

إذاً، فهي معرّضة لمواجهة "معضلةٍ"، وبالنّسبة للواقعيين فإنّ السيناريو الثاني هو المرجّح لأن يكون في الواقع، لأنّ كلّ الدّول تفسّر سلوكها الذاتيّ على أنّه دفاعيٌّ وسلوك الدّول الأخرى على أنّه هجوميٌّ ويحمل تهديدًا كامنًا. ففي الواقع، دولةٌ "ب" ترى أنّ دولةً "أ" ترفع من قدراتها العسكريّة تقرّر أن تسلك هي أيضًا السلوك نفسه، وإنّ الدّولة "أ" برؤيتها للدّولة "ب" ترفع من قدراتها تتأكّد من صحّة تخوّفاتها التي دفعتها إلى مضاعفة التسلّح، وتعود بدورها إلى زيادة قدراتها العسكريّة محاولةً منها لتخفيض لا أمنها الذي نتج عن تسلّح الدّولة "ب"، وهو ما يستفزّ مجددًا الأخيرة ويقودها إلى ردّ فعل مضادّ. وهكذا، تدخل الدولتان في دوّامةٍ من الفعل والفعل المضادّ نتيجةً لدوّامة اللا أمن—القوّة —اللا أمن تتولّد عن التخوّف، الريبة، الشكّ وعدم القدرة على التأكّد من النوايا الحقيقية لقدرات كلّ دولةٍ.

نستنتج من التحليل السابق أنّ حدوث "معضلةٍ أمنيّةٍ" بين الدول لا يتطلّب بالضّرورة وجود إرادةٍ من دولةٍ ما لتهديد دولةٍ أخرى، لأنّ منشأ المعضلة بالأساس هو بنية اللا يقين المتولّد عن حالة الفوضى الدّولية، وهو ما يقودنا إلى القول بأنّ السلوك الناتج عن عدم يقينٍ "ذاتيٍّ" تحسّه دولةٌ ما تجاه سلوك دولةٍ أو دولٍ أخرى، يقود إلى حالة لا أمنٍ "موضوعيٍّ" بين كلّ الدّول[4].

إنّ هذا الطرح الواقعيَّ قد لقي اعتراضًا من طرف العديد من دارسي الأمن، خاصّة من طرف البنائيين ومدرسة كوبنهاجن، لكنّ أوّل اعتراض عليه يعود إلى كارل دوتش (Karl Deutsch) في كتابه "المجتمع السياسيّ والفضاء الشمال أطلسي Political community and the north atlantic area" المنشور سنة 1957. وإن كان دوتش في كتابه السابق قريبًا

---

[1] Dario Batistella, op.cit, pp.465-466.

[2] يقول جون هرز: "أينما وجد مجتمع فوضوي، يظهر ما يمكن أن نسميه معضلة الأمن. الأفراد والمجموعات الذين يعيشون في هذه الحالة يجب أن ينشغلوا، وغالبا هم كذلك، بخطر الهجوم أو السّيطرة [...] عليهم من قبل مجموعات أو أفرادٍ آخرين. وعلى أمل أن يكونوا بمنأى عن هذا الخطر، يلجؤون إلى حيازة أكبر قدر ممكن من القوة بهدف التخلص من تأثير قوة الآخرين، وهذا ما يدفع الآخرين إلى أن يكونوا غير متأكّدين وعلى التحضر إلى الأسوأ. وبما أن لا أحد يشعر بالأمن [...] في عالم متكون من وحدات متنافسة، يتواصل الصراع على القوة في دائرة مفرغة من الأمن والقوة".

[3] Jean Barrea, op.cit., p.188.

[4] حول مسار التخفيف من المعضلة الأمنية، أنظر المسار المقترح من طرف روبرت جيرفيس (Robert Jervis) في:
Robert Jervis, «Cooperation under the Security Dilemma», World Politics, 30 (02), January 1978, pp.167-214.

إلى الوظيفية نوعًا مّا، فإنّ تمييزه بين نوعين من المجتمعات الأمنية (الموحّد والتعدّدي)[1] اعتُبِرَ إسهامًا من طرفه في مجال الدراسات الأمنيّة، خاصّةً وأنّ أفكاره في هذا السياق جاءت مناقضةً لتيّار الواقعية المسيطر آنذاك.

باختصار، وبناءً على رأي الأستاذ داريو باتيستيلاّ (Dario Batistella)، فإنّ إسهام دوتش كان بفكرتين[2]:

1. الأولى: أنّ رفضه الفصل بين الترتيب السياسيّ الداخليّ والفضاء السياسيّ الدّوليّ وإقراره بإمكانية وجود مجتمعاتٍ أمنيّةٍ تبعًا لمقدار كثافة وسرعة الاتصالات عبر–القومية، أدّى به إلى التخلّي عن فكرة مركزية–الدّولة (Stato-centrisme) الملازمة للمفهوم الواقعيّ للدّراسات الأمنية؛

2. الثانية: بتأكيده على إمكانية وجود مجتمعاتٍ أمنيّةٍ تعدّديةٍ محدّدة جغرافيًا في ظلّ فوضوية النظام الدولي، أعطى دوتش بعدًا إقليميًّا للأمن، وهي إضافةٌ جديدةٌ وغير مسبوقةٍ إلى ميدان الدراسات الأمنية.

ونجد هاتين الفكرتين ضمن المفهوم الموسّع والمعمّق للأمن الذي قدّمته مدرسة كوبنهاجن ورائدها باري بوزان.

المطلب الثاني: المفهوم الموسّع للأمن وفق أطروحات مدرسة كوبنهاجن[3]

تعتبر مدرسة كوبنهاجن ورائدها باري بوزان[4] أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين. وقد انطلق بوزان ومدرسة كوبنهاجن من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصّ للدّراسات الأمنية يسمح بالتغلّب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدّول فقط[5].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه على مستوى نظرية العلاقات الدّوليّة، فإنّ مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبًا "غير قابلةٍ للتصنيف"، فماك سويني يعتبر أنّ أغلبية أعمالها "موضوعيّةٌ وواقعيّةٌ"، في حين أنّ هويزمانز (Huysmans) ووبليامز (Williams) يعتبرانها "خليطًا من الواقعيّة والبنائيّة"[6].

---

[1] للمزيد حول أفكار دوتش وأفكاره عن المجتمع الأمني أنظر: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص ص275–278.

[2] Dario Batistella, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», revue internationales des politiques comparée, vol.04, n°10, pp.567-585.

[3] هدفت هذه المدرسة إلى إعطاء خصوصية أوربية لأعمالها من خلال التركيز على مشكلات الأمن الأوربي، وضمّت الأعمال التالية:

Egbert Jahn, Pierre Lemaitre, Ole Wæver, European Security. Problems of research on Non-Military aspects, Paper n°1, Copenhagen, centre for Peace and conflict Researches, 1987; Ole Wæver, Pierre Lemaitre, Elzbieta Tromer (eds.), The European Polyphony. Perspective Beyond East-West Confrontation, London, Macmillan, 1989; Barry Buzan, Morten Kelstrup, Pierre Lemaitre, Elzbieta Tromer, Ole Wæver, The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era, London, Pinter, 1990; Ole Wæver, Barry Buzan, Morten Kelstrup, Pierre Lemaitre, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, New York, St Martin's Press, 1993; Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap de Wilde, Security- A new framework for analysis, London, Lynne Rienner, 1998.

[4] يوجد باري بوزان حاليًا على رأس المدرسة الإنجليزية، لكنّه كان ينتمي في وقت سابق إلى مدرسة كوبنهاجن. ويمكن أن نعتبر أنّ بوزان في دراساته حول الأمن موجود على نقطة اتصال بين الواقعية الجديدة، المؤسّساتية والبنائية لأنّ أعماله تأخذ عناصر تحليلية من كل هذه المقاربات، كما أنّ أعماله تعتبر رابطا بين الدراسات التقليدية للأمن والدراسات النقدية، فواقعيته المعدّلة أعطته مصداقيةً لدى التقليديين، ومفهومه الموسّع للأمن شكّل قاعدة لأعمال النقديين. أنظر:

Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.476 et p.481.

[5] Jef Huysman, «Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe», European journal of international relations, vol.04, n°04, 1998, pp. 479.

[6] Alex Macleod, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», Cultures & Conflits, n°54, été 2004, http://conflits.revues.org/index1526.html, p.13.

وينطلق بوزان في دراساته من أعمال جون هرز حول "المعضلة الأمنيّة"، إذ اعتبر هو أيضاً أنّ الفوضى الدّوليّة تعرّض الدّول للمعضلة الأمنيّة، لكنّه يعتقد أنّ الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولةٍ ما على مستوى التحليل النسقي فقط: بقدر ما هذه المقاربة صالحةٌ بالنسبة للقوى الكبرى التي تتأثر حقيقةً بالنظام الدولي في عمومه، بقدر ما لا تتكيّف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصّة بباقي الدول، فإن كان أمن القوى الكبرى يتأثّر بما يحدث ضمن النسق الكليّ (النظام الدولي) نتيجة اتساع شبكة مصالحها، فإنّ الأنساق الفرعية الأخرى (الدول والأقاليم الصغيرة) لا تتأثّر دائمًا بما يحدث في مناطق بعيدةٍ عنها جغرافيًا[1].

ولتجاوز القصور السابق، انطلق بوزان من فكرة مفادها أنّ الواقع الدوليّ يتميّز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل ربطت بين أمون الدول نتيجةً لتأثيرات الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصّةً تلك القريبة جغرافيًا أو الواقعة ضمن أقاليم تتميّز بفوضى ناضجة (Anarchie mature). ونجد هذه الفكرة في مساهمات مدرسة كوبنهاجن حول مفهومي "الأمن الإقليمي" و"مركب الأمن" (المبحث الثالث).

إذاً، بطريقة ما، قطع بوزان الصّلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسًا) التي تطبّق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي، لكنّ هذا لا ينفي أنّه بقي قريبًا من بعض المسلّمات الواقعية خاصّةً عندما اعتبر أنّ:

1. الدّولة هي الوحدة المرجعيّة الأساسيّة للأمن؛

2. الجماعات الانسانية (أو الانسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقةً وليس الأفراد، فإن كان من المتّفق عليه أنّ أمن الأفراد هو السّبب الذي تأسّست من أجله الدّولة، فإنّه يمكن أن تكون هي أيضاً مصدرًا للا أمنهم، "يمكن للأفراد أن يكونوا مهدّدين [...] بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول"[2]، إذاً، فأمن الأفراد ليس مستقلاً في حدّ ذاته، بل تابعٌ بشدّة لبنى تتعدّاه (الدّولة، النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته مستوى أساسيًا للتحليل في الدّراسات الأمنية؛

3. مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدّولي (غياب حكومةٍ مركزيّةٍ على المستوى الدولي)؛ التفاعل بين الوحدات المكوّنة للنظام (الدول)؛ والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسيّة للنظام.

ويختلف بوزان عن الواقعيين في[3]:

1. تمييزه بين الدول تبعًا لأنظمتها وفعّالية سلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلّقةٍ بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه باختلاف أنماط الدول؛ طبيعة العلاقات بين الدّولة والأمّة؛ المؤسّسات والأيديولوجيات (تمييزه بين الدّولة القويّة والدّولة الضعيفة)؛ ومثل وانت (Wendt)، يميّز بوزان بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالاعتماد على وجود دول مهيّأةٍ للتعاون أو لا، ومدى تقبّلها لقواعدٍ ومؤسّساتٍ تسمح بتنظيم علاقاتها؛

2. رؤيته لضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين "الأمن الداخلي" و"الأمن الخارجي" ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني)؛

---

[1] يجب أن نفهم رأي بوازن هذا بناءً على أنه كُتب في فترة الحرب الباردة، فأوّل طبعة من كتاب بوزان "الناس، الدول والخوف People, States and Fear"، نشرت سنة 1983 أي في فترة الثنائية القطبية.

[2] Cité par: Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.489.

[3] Barbara Delcourt, op.cit, p.38.

3. إكتشافه لوجود توتّر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأنّ هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن؛
4. تأكيده على الطابع اللا متناهي الذاتيّة للتهديد الخاضع قبل كل شيءٍ إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، واعتقاده أنّ المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلقٌ بالأمن هو ظرفيٌّ وغير ثابتٍ (متغيّر).

وساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدّولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكري تتضمّن مختلف أشكال التهديد. وتوصّل مفكرو هذه المدرسة إلى أنّ مستويات التحليل هي: النظام الدولي؛ الأنظمة التحتية (الإقليمية)؛ الوحدات (مثل الدّولة، الشركات متعددة الجنسيات)، الوحدات التحتية (Les sous unités) (مثل البيروقراطيات، اللوبيات، الإثنيات، القبائل) وأخيرا الأفراد. كما أن من الاسهامات المركزية لهذه المدرسة في ميدان الدراسات الأمنية تقسيمها الأمن إلى قطاعات وابتكارها لمفهوم الأمننة وهو ما سنحاول شرحه فيما يلي.

أولاً: قطاعـــــات الأمن

التحليل عبر القطاعات هو منهجية للتحليل تعود أولى استخداماتها إلى نشر كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية The logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism" من قبل باري بوزان، شارلز جونز (Charles Jones) وريشارد ليتل (Richard Little) سنة 1993[1]. إنّها طريقة لتحليل النظام الدّولي قوامها تقسيمه إلى مجالات نشاطٍ، وكلّ مجال (قطاع) يعطي إضاءةً خاصّةً حول الأمن الوطنيّ، وإنّ طبيعة التهديدات والانكشافات تختلف داخل كلّ قطاع وتؤثّر بطريقةٍ خاصّةٍ على أمن الفواعل. وبالنسبة لمدرسة كوبنهاجن، فإنّه بالاعتماد على نوعية النشاطات الانسانية يمكن تحديد القطاعات المعنية بالدراسات الأمنية كالتالي:

1. القطاع السياسي: يدرس التهديدات التي تسبّب إضرارًا بالاستقرار المؤسّساتيّ والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الأيديولوجيات التي تتبناها. ومن أمثلة هذه التهديدات التدخل، الدعاية والمؤامرة.

2. القطاع العسكري: يتميّز هذا القطاع باستخدام الإكراه والقوّة المادية، والوحدة المرجعيّة الأساسيّة فيه هي الدّولة ذات السيادة، ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكريّة التي تستهدف وجود الدّولة، إقليمها، قوّاتها المسلحة. ويمكن أحيانًا الذهاب أبعد من الدّولة ذات السيادة في هذا القطاع، لأنّه في بعض الحالات يكون موضوع الأمن في الواقع وحدات تحتية (Sous-unités) (عائلات، قبائل، عشائر، طوائف دينية أو غيرها)، كما يمكن أن تكون حماية بعض المبادئ والقيم موضوعاتٍ لسياسةٍ أمنيّةٍ تتطلّب استخدام أدوات العنف والقهر (مثل محاربة الإرهاب والتهريب)، وبالتالي تصبح موضوعاتٍ لهذا القطاع.

وفي القطاع العسكري، فإنّ ممثّلي الدّولة (الوزراء، القيادات العسكرية، مصالح الأمن) هم الفواعل الأساسيّون الذين يعبّرون عن تصوّرات الدّولة لكيفية التعامل مع التهديدات، والذين يتعاملون مع المسائل العسكرية والتنظيمات الأمنية. ويمكن لبعض الفواعل في القطاع العسكري (مثل القوّات الجوّية، الصناعة الحربية، شركات الأمن الخاصّة) أن تؤثّر على ديناميكية هذا القطاع، بالرغم من أنّها ليست وحدةً مرجعيةً ولا فاعلاً من الفواعل السياسية للأمن.

[1] Thierry Balzacq, Art.cit, pp.09-10.

3. القطاع الاقتصادي: إنَّ بقاء الدّولة يرتبط أيضاً بالموارد التي يمكن أن تحوزها والتي تساهم في ترسيخ قوّتها وقدرتها على التأثير في مسار العلاقات الدّولية، فالطريقة التي تسيّر بها الدّولة نشاطاتها الاقتصادية وعلاقاتها مع الفواعل الاقتصادية (ليبرالية أو حمائية) يمكن أن يكون لها أثرٌ على سياسات الدفاع والعكس صحيح. ويرتبط القطاع الاقتصادي للأمن بالتجارة، الإنتاج والتمويل، كما يتضمّن تهديداتٍ اقتصاديةً على شاكلة المقاطعة، الحظر التجاري، الحصار والارتفاع الكبير في أسعار الموادّ الأوّلية[1] والتي يمكن أن تؤثّر سلبًا على استقرار الدّولة ورفاهية المواطنين وعلى الإمكانيات والموارد الماديّة المخصّصة للدفاع عن الدّولة.

وإذا كان النظام الدولي في شقّه السياسي في زمن العولمة يتميّز بانقساماتٍ عديدةٍ نتيجة النزعة الاستقلالية للوحدات المكوّنة له، فإنّه في شقّه الاقتصاديّ يتميّز بديناميكية اندماج ومنطق اعتمادٍ متبادل قوّيْن بين مختلف الوحدات. هذا الاندماج والاعتماد المتبادل أدّيا إلى ربط أمون الدول أيضاً، فالدول المستوردة للموادّ الطاقوية (أوربّا مثلا) تعتمد في أمنها على الدّول المصدّرة لها، والدّول التي تستورد الموادّ الغذائية الأساسيّة (مثل الجزائر) لا يمكن أن تستغني في تحقيق أمنها عن الدول المنتجة والمصدّرة لها.

4. القطاع البيئي: يرتبط بالنشاطات المؤثّرة على المحيط الحيوي المحلّي والعالمي الذي يعتبر مسرحًا لجميع النشاطات الإنسانية، وكلّ إضرار به هو في المحصّلة إضرارٌ بالبشرية. ويتضمّن هذا القطاع التهديدات البيئية مثل التلوّث، الاحتباس الحراريّ، وندرة المياه. وقد استفاد الكثير من الإيكولوجيين والمدافعين عن البيئة من توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعاتٍ غير عسكريّةٍ ليدرجوا قضايا تدهور البيئة والمحيط الإيكولوجي ضمن أجندة التهديدات التي تحتاج إلى تظافر جهود جميع الفواعل الأمنيّين للتقليص من حدّة تأثيراتها السلبية، فنجد مثلاً أنّ تقرير برانتلاند[2] (Le rapport Brundtland) استعمل بصراحةٍ مصطلح "الأمن البيئي" في سياق حديثه عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبشر نتيجة التدهور البيئي الذي كانوا هم سببًا فيه، كما نجد التقرير نفسه قد استغلّ توسيع مفهوم الأمن للمطالبة بالتعبئة السياسيّة والاجتماعيّة لصالح هذا القطاع، لأنّ مصلحة البشرية تقتضي مواجهة التهديدات الآتية منه بطريقةٍ سريعةٍ وفعّالةٍ.

5. القطاع المجتمعي: يعرّف بوزان الأمن المجتمعيّ على أنّه "استمرار ـ في ظلّ شروطٍ مقبولةٍ للتطوّر ـ أنماطٍ تقليديةٍ للّغة والثقافة، وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية"[3] لمجتمع من المجتمعات. ويعرّفه أول ويفر (Ole Wæver) بأنّه "قدرة مجتمع على حماية هويّته في مواجهة تهديداتٍ كامنةٍ أو حقيقيةٍ"[4].

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعيّ واحدًا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن إلى حقل الدراسات الأمنية انبثق عن الإقرار بوجود وحداتٍ مرجعيّةٍ للأمن غير الدّولة. وقد طُوِّرَ هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاجن خصوصًا من طرف أول ويفر[1]

---

[1] محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن. نحو علم اجتماع أمني، طرابلس، المؤسّسة الحديثة للكتاب، 2008، ص ص149-150.

[2] في سنة 1983، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء "مفوضية عالمية حول البيئة والتنمية" ـ والمسماة أيضاً مفوضية برانتلاند على إسم رئيستها. أصدرت هذه اللجنة تقريرا بعنوان "مستقبلنا Notre avenir" ـ والذي يسمى أيضاً "تقرير برانتلاند Le rapport Brundtland" ـ حول التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية وهو التقرير الذي استخدم فيه مصطلح "الأمن البيئي". و غرو هارلام برانتلاند (Gro Harlem Brundtland) طبيبة وامرأة سياسة نرويجية، تقلّدت منصب الوزير الأول في المملكة النرويجية سنة 1981، ومن 1986 إلى 1989 ومن 1990 إلى 1996. كانت على رأس المفوضية العالمية حول البيئة والتنمية في منتصف سنوات الثمانينيات والمنظمة العالمية للصحة من 1998 إلى 2003.

[3] Cité par: Thierry Balzacq, Art.cit, p.09.

[4] Cité par: Philippe Marchesin, les nouvelles menaces. Les relation Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris, Karthala, 2001, p.32.

الذي أحدث به قطيعةً مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدّولة. ويؤكّد ويفر أنّ العولمة الحاليّة أثّرت على الدول، لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثّرت بها على المجتمعات، فالدول عرفت تغييرًا في وظائفها في ظلّ العولمة دون أن تلغي هذه الأخيرة من سيادتها، أمّا المجتمعات، فإنّ هوّيتها أصبحت على المحكّ في مواجهتها لمجموعةٍ من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات، الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، وتصاعد ديناميكية الاندماج ضمن كياناتٍ أوسع، وهي ظواهرٌ تهدّد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، "من الآن فصاعدًا، ستصبح بالأحرى التخوّفات المرتبطة باللا أمن، بالآخر، بالهجرة، بالغزو، بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد"[2]. والأمن المجتمعيّ مرادفٌ لـ"البقاء الهوّيتي Survie identitaire"[3] والذي يشير إلى ظهور شعور الـ"نحن" المتميّز عن "الآخر"، هذا "الآخر" سواء كان إثنيةً أو طائفةً دينية أو غيرهما فإنّه يُنْظَرُ إليه كتهديدٍ من طرف الـ"نحن".

إذاً، بناءً على التقسيم القطاعيّ للأمن الذي قدّمته مدرسة كوبنهاجن، نستنتج أنّ الوحدة المرجعيّة للأمن تختلف باختلاف القطاع:

1. الدّولة (خاصّة قوّاتها المسلحة) وبعض الكيانات السياسية الأخرى هي الوحدات المرجعيّة للقطاع العسكـري؛
2. في القطاع السياسي، فإنّ السيادة، القيم والأيديولوجية التي تتبنّاها وتدافع عنها الدّولة يمكن أن تكون وحدةً مرجعيةً؛
3. التموين بالموادّ الأوّلية يمكن أن يصبح وحدةً مرجعيةً للأمن في قطاعـــه الاقتصادي؛
4. الهوّية الجماعية لأمّة ما أو لأقليةٍ معينة يمكن أن تكون وحدةً مرجعيةً للأمن المجتمعيّ؛
5. الحفاظ على المحيط الحيوي وتنوّعه في القطاع البيئي يمكن أن يكون وحدةً مرجعيّةً للأمن البيئي.

ويمكن أن نلخّص ما قلناه حول توسيع وتعميق مفهوم الأمن (الوحدات والقطاعات) في الجدول التحليلي التالي:

توسيـــــــــع / تعميـــــــــق		قطاعـــــات الأمـــــــن				
		مجتمعـــــي	عسكـــري	سيـــاسي	اقتصـــادي	بيئـــــي
مستويات التحليل	النظـــام الدولي					
	الأنظمـة التحتية					
	الوحـــــدات					
	الوحدات التحتية					
	الأفـــــــراد					

الشكل رقم 01: توسيع وتعميق مفهوم الأمن[4]

---

[1] Ole Wæver, «Insécurité, Identité. Une dialectique sans Fin», In: Anne-Marie Le Gloannec (ed), Entre Union et Nations. L'Etat en Europe, Paris, Presse des science po, 1998, p.92.
[2] Ayse Ceyhan, «Analyser la sécurité: Dillon, Wæver, Williams et les autres», Cultures et Conflits, n°32-31, Mars 1998, p.46.
[3] Ibid.
[4] توسيع مفهوم الأمن (أو كما يسمّى أيضاً بـ"التوسيع الأفقي") يشير إلى قطاعات الأمن، أمّا تعميقه (أو كما يطلق عليه "التوسيع العمودي") فيشير إلى الوحدات المرجعية للأمن (Unités de références). هذا الشكل مقتبس ومعدل عن:
Thierry Balzacq, Art.cit, pp.10-11.

وإن كان المفكّرون المنتمون لمدرسة كوبنهاجن قد أكّدوا على اتساع وعمق مفهوم الأمن من خلال تحليله قطاعيًا، فإنّهم أكّدوا أيضًا إدراكهم للأخطار المرتبطة باستخدام مفهوم موسّع ومعمّق للأمن، ويقرّون بأنّه يوجد حقيقةً احتمالٌ لـ"تمييعه"[1]، وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى التأثير سلبًا على الترابط الفكريّ للدراسات الأمنية، لأنّ التوسيع غير المضبوط قد يؤدّي إلى الخروج عن موضوع هذه الدراسات إلى مجالاتٍ أخرى لا صلة لها بالأمن[2]، لذا نجدهم يقترحون اقتصار مجال دراسات الأمن على التهديدات التي تستجيب إلى الشروط التالية[3]:

1. أن تتطلّب معالجة التهديد وسائلاً خاصّةً (مثل استخدام العنف المشروع، القوّة والسلطات الخاصّة)، وهي وسائلٌ حكرٌ على الدّولة التي تملك صلاحية اللجوء إليها من أجل تحييد التهديد؛
2. أن تكون التهديدات وجوديّةً (existentielles)، أي يجب أن تؤثّر على بقاء ووجود الوحدات المرجعيّة (الدّولة، المجتمع، الأمّة أو غيرها).

ثانيا: الأمننـــــــة وبناء التهديد

من الإسهامات الأصيلة لمدرسة كوبنهاجن، والذي يمكن أن نعتبره "اختراعًا" غير مسبوقٍ من طرف هذه المدرسة، مفهوم الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني (Securitization/Sécurisation) المطوّر أساسًا من طرف أول ويفر، وبدرجةٍ أقلّ، باري بوزان. ويهدف هذا المفهوم بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريفٍ للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، فكلّ التعاريف المقدّمة للأمن لابدّ وأن تواجه مشكلاً ما عند تطبيقها، لهذا فإنّ أفضل كيفيةٍ لتجاوز هذا النقص هي اللجوء إلى الأمننة التي تسمح بتكييف رهاناتٍ وقضايا ما على أنّها تهديداتٌ أو مشكلاتٌ أمنيةٌ تتطلّب معالجةً استثنائية.

بالنسبة لدلالة مفهوم الأمننة، فقد عرّفه كلّ من ويفر وبوزان بأنّه "فعل خطابي (Speech Act) ناجحٌ والذي عبره يتّم بناء فهم تذاتاني[4] (Intersubjective) في مجموعةٍ سياسيّةٍ لمعالجة شيءٍ مّا على أنّه تهديدٌ وجوديٌ لقيم وحدةٍ مرجعيّةٍ معيّنةٍ، للتمكّن من اللجوء إلى تدابير استعجاليةٍ واستثنائيةٍ للتعامل مع هذا التهديد"[5]. بتعبير آخر، الأمننة هي ذلك "البناء اللغوي البراغماتي"[6] الممارس من نخبةٍ مّا والقائم على الاستدلال بوجود تهديدٍ يمسّ البقاء الماديّ و/أو المعنويّ لمرجعيّةٍ أمنيّةٍ ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدّولة أو الهوية) بهدف شرعنة اللجوء لترتيباتٍ استثنائيةٍ الغاية منها تأمين "الكيان/المرجعيّة" محلّ التهديد من المخاطر المحدقة به[7].

---

[1] Jef Huysman, art.cit, p.483.

[2] يضرب ويفر مثالا هنا بتعريف جون غالتونغ (Jhon Galtung) الذي يرى أن الأمن هو "كل ما يساهم في رفاهية الفرد"، وحسب ويفر فإن هذا التعريف غير عملي ويخرج عن الدائرة الحقيقية للدراسات الأمنية.

[3] Ole Wæver, art.cit, p.117.

[4] التذاتانية من المفاهيم الأساسية التي جاءت بها البنائية. فالأخيرة تتميز بعدم تفسيرها للواقع حسب توزيع القوى المادية (مثلما هو الأمر بالنسبة للمقاربات الوضعية) بل تعتمد على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصدرها في الوعي الإنساني. إذن، تنظر البنائية للواقع نظرة تذاتانية: الواقع هو حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم. وبخصوص "مفهوم الأمن" (موضوع دراستنا) يمكن القول أن ليس له مضمون محدد سلفا لأنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل التذاتاني (Intersubjectivité) بين الفواعل، من هنا فإن تأويل أفعال وتصرفات الدول الأخرى من طرف دولة ما جزء لا يتجزأ من وجودها الجماعي.

[5] Holger Stritzel, «Towards a theory of Securitization: Copenhagen and beyond», European journal of international relations vol.13, n°03, 2007, p.358.

[6] Thierry Balzacq, art.cit, p.28.

[7] عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدّولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009، ص129.

إذاً، وفي اعتقاد ويفر، فإنّ مسألةً اجتماعيةً تصبح رهاناً أمنيًا عبر عمليةٍ خطابيةٍ للأعوان الاجتماعيين الذين يتوصّلون إلى أمننة رهان اجتماعيّ بفضل قوّة اللغة والخطاب عبر تصويره أو تعريفه كما وأنّه قضيّة أمنيّة ظاهريّة أو ضمنيّة والحصول انطلاقاً من هذا على حقّ معالجته معالجةً غير عاديةٍ مقارنةً بالرهانات المجتمعيّة الأخرى التي ليست موضوعًا لعمليّة أمننة، والتي يتواصل التعامل معها بمعالجةٍ سياسيّةٍ روتينيةٍ عاديةٍ[1]، فالحديث عن مشكل ما على أنّه أمنيٌّ يعني حصر الخطاب حوله ضمن منطق (تهديد/دفاع) ممّا يتطلّب ضرورة تدخّل الدّولة. ويعطي ويفر مثالاً بالهجرة التي أصبحت رهاناً أمنيًا منذ أن أصبحت موضوعًا لعملية أمننة خلال عشرية الثمانينيات، إذ اعْتُبِرَ المهاجرون كتهديدٍ للهوية الوطنية بمعناها الثقافي بالرغم من أنّ الهجرة قبل عملية أمننتها كانت تعالج من مقاربةٍ اقتصاديّةٍ على طول سنواتٍ ماضيةٍ، حين كان يُنظر إلى المهاجرين كقوى عمل يمكن توظيفها والاستفادة منها اقتصاديًا[2].

عمومًا، فإنّه "باستثناء دبّابات الهجوم التي تخترق الحدود لا يوجد إلاّ القليل من التهديدات الموضوعية"[3]، فإذا أصبحت قضية مّا تهديدًا أو مشكلاً أمنيًا فلأنّ النخب اعتبرتها كذلك. وعليه، فإنّ مصدر فعل الأمننة الرئيس هو النخب التي عبر هذه العملية (الأمننة) تتمكّن من اللجوء إلى أدواتٍ خاصّةٍ وحلول طارئةٍ محاطةٍ بالسّرية ومستثناةٍ من الرقابة والشفافية التي تميّز القرارات الأخرى المعتادة[4]، لأنّ خطابات الأمننة تصوّر للمتلّقين/المستمعين أنّه في حال عدم ضبط الرهان المُؤَمْنَنْ (التهديد) بصفة مستعجلةٍ، فإنّه من المحتمل جدًّا "أن لا نكون هنا مستقبلاً للتعامل معه لأنّه سيمسّ ببقائنا"[5].

بيد أنّ إهالة الطابع الأمنيّ على قضيةٍ ما ليس متروكًا دون قيودٍ، بل توجد قواعدٌ دونها قد يُضْفَى الطابع الأمني على كل القضايا والرهانات السياسية الأخرى. "الأمن له قواعده الخاصّة، وبالتالي لا يجب الخلط بين مسألةٍ أمنيّةٍ ومشكل سياسيّ"[6]، ويسمّي بوزان هذه القواعد بـ"خطوات الأمننة"[7]:

1. توضيح كيف يمسّ هذا التهديد المزعوم ببقاء الأفراد و الجماعات؛
2. تحديد التدابير الطارئة التي يمكن من خلالها ضبط هذه التهديدات والسّيطرة عليها؛
3. مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضى المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من خرقٍ لقواعد الرقابة والشفافية.

إعتمادًا على الشروط السابقة، لا يُستبعد أن توظّف عملية الأمننة لأغراض خاصّةٍ وشخصيّةٍ من طرف النخب، أي تصوير رهان على أنّه يمسّ ببقاء ووجود المتلّقين، في حين أنّه موضوعيًا لا يمسّ إلاّ بمصلحة النخب المخاطبة. وقد أشار بوزان إلى هذا الجانب السلبيّ، لأنّ إضفاء الطابع الأمنيّ على ملفٍ ما ينمّ على فشل السياسة العادية في التعاطي معه من جهةٍ[8]، ولأنّ

---

[1] Matt McDonald, «Constructivism», in: Paul Williams (ed), Security Studies. An Introduction, Routledge, New York, 2008, p.70.
[2] Dario Batistella, Théories des relation Internationales, op.cit, p.483.
[3] Cité par: Ibid.
[4] Holger Stritzel, art.cit, p.360.

[5] عادل زقاغ، مرجع سابق، ص130.

[6] Alex Macleod, art.cit, p.13.

[7] المرجع السابق، ص131.

[8] المرجع السابق.

المعالجة الأمنيّة تمثل تجاوزاً للخطوات الديمقراطيّة في صنع القرار وشفافيّته، وبالتّالي ابتعاد النخب عن دائرة المحاسبة والرقابة التي تترتّب عن القرارات العادية والروتينية، من جهةٍ ثانية[1].

وإن كان نزع الطابع الأمني (Desecuritization/Désécurisation)[2] يمثّل حلاً للمشكل السابق حسب بوزان، فهذا لا ينفي أنّ الأمننة "لا تقدم لنا بدائلاً بخصوص ما يجب أن يحظى بالعلاج الأمنيّ من عدمه"[3]. وتواجه الأمننة مشكلاتٍ أخرى أيضاً: أوّلاً، أنّ الخطابات بالأساس معنويّةٌ ولا يوجد ضمان لنجاحها[4]: ما الذي يضمن أنّ المخاطب "أ" والمستمع/المتلقّي "ب" يحملان القاعدة المعنوية نفسها لتفسير "ج" (موضوع الخطاب) كمسألةٍ أمنيّةٍ؟ هذا يفترض وجود سلطةٍ قويةٍ جدًّا لـ"أ" على "ب"[5]. ثمّ إنّ هناك بعض المسائل لا تحتاج إلى إهالة طابع أمنيّ عليها حتّى نلفت الانتباه إلى أنّها مشكلةٌ أمنيّة أو تهديدٌ، وأحسن مثال على هذا هو التهديدات الطبيعيّة التي تنجرّ عن الكوارث، فإعصارٌ أو زلزالٌ يجب التعامل معه بطريقةٍ أمنيةٍ ووفق إجراءاتٍ خاصّةٍ وطارئةٍ دون اللجوء إلى عملية شرعنةٍ لهذه الإجراءات، لأنّ زلزالاً أو إعصارًا ـ مثلاً ـ هما في حدّ ذاتهما مشكلان أمنيان.

وبالرغم من هذه النقائص، فإنّ إسهامات مدرسة كوبنهاجن حول مفهوم الأمننة قد شكّلت قاعدةً فكريّةً لدراسات لاحقةٍ تبنّت هي الأخرى فكرة بناء التهديد والطابع التذاتاني للأمن، هذه الدراسات هي بالأساس الدراسات النقدية التي تصنّف كتيّار ثالثٍ في الدراسات الأمنية، نظرًا للإضافات والاختلافات التي ميّزت مقاربتها للأمن مقارنةً بالمقاربات التي تعرّضنا لها إلى حدّ الآن.

المطلب الثالث: المقاربة النقدية (ما بعد الوضعية)[6] للأمن وتحويل الأمن الوطني إلى "أمن إنساني"

يشترك النقديون مع البنائيين في الفكرة البنائية التي عبّر عنها ألكسندر وانت (Alexander Wendt) حين اعتبر أنّ "الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد"، وأنّ "بنى المجتمع الانسانيّ هي محدّدةٌ أساسًا بواسطة الأفكار المشتركة أكثر ممّا هي محدّدة بقوى ماديّةٍ، وإنّ هويات ومصالح الفاعلين تتحدّد بواسطة هذه الأفكار أكثر ممّا هي معطاةٌ من الطبيعة"، لهذا تذهب بعض الطروحات إلى تسمية الدراسات النقديّة بـ"البنائية النقدية"[7]، خاصّة في ظلّ الحضور القويّ لفكرة "البناء الاجتماعي للواقع" في طروحات النقديين كما سنرى في مضمون هذا المطلب.

---

[1] Matt McDonald, art.cit, p.71.

[2] العملية التي بواسطتها يعاد إدراج المسائل والفواعل الخاصّة التي تقتضي معالجة أمنية إلى حقل المعالجة السياسية العادية، أنظر:

Ibid, p.70.

[3] Rita Taurek, «Securitization theory and securitization studies», Journal of international studies and development, vol.09, n°01, 2006, p.55.

[4] Matt McDonald, art.cit, pp.70-71.

[5] Ibid, p.71.

[6] في نظرية العلاقات الدّولية، تضم ما بعد الوضعية (Postpositivisme) مقاربات ما بعد الحداثة (Postmodernisme)، البنائية، النظرية النقدية والدراسات النسوية. والمقاربات النظرية ما بعد الوضعية هي مقاربات مراجعة ترتكز على أربعة عناصر أساسية:

1. المعرفة العلمية تسعى إلى اكتشاف الواقع الموضوعي (أي مستقلا عن الذاتيات) بما يتناسب مع المنطق (أي غياب التناقضات) ويستند على تأسيس روابط سببية؛
2. العلم ينزع إلى إنتاج معارف مجدية تمكّن من التنبؤ بالمستقبل ومن توجيه الأفعال نحو أكثر فعّالية؛
3. المعرفة في حدّ ذاتها حيادية من وجهة نظر أكسيولوجية (Axiologique) (علم ونظرية القيم)؛
4. يجب أن تقوم المفاهيم والحجج بالقياس إلى تجارب أخرى.

[7] Alex Macleod, art.cit, p.02.

ويعتبر بيل ماك سويني (Bill McSweeney) أنّ الدراسات النقديّة للأمن تمثّل الدراسات "الأكثر تركيزًا"[1] مقارنةً بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن، أمّا ستيف سميث (Steve Smith) فيعتبر أنّ النقد الذي تقدّمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للأمن "الأكثر دعمًا والأكثر تناسقًا"[2]، فالهدف الأساسيّ للنقديين من دراساتهم هو فتح النّقاش حول معنى الأمن واحتمالات التفكير فيه بشكلٍ آخر وليس التأسيس لمدرسةٍ جديدةٍ للتفكير في العلاقات الدّولية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اسم "النظريّة النقديّة" يطلق على تيّارين ماركسيّين مختلفين في نظرية العلاقات الدّولية هما: (الغرامشية الجديدة Néogramscisme)[3] ومدرسة فرانكفورت. ونجد تأثرًا واضحًا للأمنيين النقديين بأعمال روبرت كوكس (Robert Cox) (كأحد أقطاب الغرامشية الجديدة) في تبنّيهم لطرحه الذي يميّز من خلاله بين نوعين من النظريات: النوع الأوّل هدفه الأساسي هو إيجاد حلول لمشكلات الواقع (Problem Solving Theory) والذي لا يسعى إلى تغيير الستاتيكية السياسية والاجتماعية؛ والنوع الثاني يحمل مشروعًا لتغيير الواقع والمسمّى بـ"النظريات النقدية"[4]، أو كما يسمّيها ستيف سميث بـ"النظريات التكوينية"[5]. ويرى النقديون أنّ دراساتهم تنتمي إلى النوع الثاني نظرًا أنّها تراجع المفاهيم التقليديّة للأمن وتسعى إلى إعادة صياغة وتغيير السياسات الواقعية والرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع كما وأنّه معطى مسبق غير قابلٍ للتغيير.

وتضمّ الدراسات النقدية، التي ظهرت سنة 1994[6]، مقاربة الكنديين كايث كروز (Keith Krause) ومكايال ويليامز (Michael Williams) المنتميان إلى "مدرسة أبريستويث L'école d'Aberystwyth"، وهي مقاربةٌ أقلّ راديكاليةً مقارنةً بمقاربة كلّ من كان بوث (Ken Booth) وريشارد واين جونز (Richard Wyn Jones) التي تركز على "مشروع الانعتاق (Emancipation)" بشكل أكبر في إعادة تعريفها للأمن[7]. وتشترك الدراسات الأمنية النقدية ـ حسب كروز ـ في دراسة ثلاثة مسائل أساسيّةٍ هي[8]: كيفية بناء التهديدات؛ بناء الوحدات المرجعيّة للأمن (مواضيع الأمن) ودراسة إمكانية تحوّل المعضلة الأمنيّة. وإنّ التوجّه إلى التركيز على هذه المسائل غرضه مناقشة الطروحات المركزية للواقعية في دراستها للأمن[9].

وإذا كان الواقعيون والعقلانيون ينطلقون في دراستهم للأمن من أسئلة "لماذا ؟" بحثًا منهم عن أسباب بعض الأفعـــــــال

---

[1] Cité par: Ibid, p.06.
[2] Ibid.
[3] تطبق الغرامشية الجديدة مقاربة النظرية النقدية على دراسة العلاقات الدّولية والاقتصاد السياسي العالمي، إذ تسعى إلى تحديد دور الأفكار والمؤسّسات والقدرات المادية في تحديد تكوين الدّولة، كما تحلل كيف يتدخل مجموع القوى الاجتماعية، الدول والتصورات السائدة في تحديد الأنظمة العالمية. هذه النظرية متأثرة بشكل خاص بأعمال أنطونيو غرامشي. للمزيد عن الغرامشية الجديدة وأفكار روبرت كوكس، أنظر:
Tara McCormack, op.cit, pp.42-50.
[4] Pinar Bilgin, «Critical Theory», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.92.
[5] النظرية التكوينية (Constitutive) تسعى إلى إعادة صياغة الواقع (تغييره)، أما النظرية التفسيرية (explicative) فتسعى إلى تفسير الواقع دون أن تحاول تغييره.
[6] Alex Macleod, art.cit, pp.06-07.
[7] Pinar Bilgin, «Critical Theory», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.100.
[8] Keith Krause, «A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies», Cooperation and Conflict, vol.33, n°03, September 1998, p.306.
[9] نذكّر بالطروحات المركزية للواقعية: في عالم من الفوضى يتكون من دول ذات سيادة فإن التهديدات تظهر طبيعيا نتيجة للقدرات المادية للمنافسين المحتملين؛ الوحدة المرجعية للأمن هي الدّولة؛ المعضلة الأمنية يمكن التخفيف منها لكن لا يمكن تجاوزها.

(كالسياسات الأمنية مثلاً) والوقائع (لماذا السباق نحو التسلّح؟ لماذا تقوم الحروب؟)، فإنّ أسئلة "كيف؟" تسبق أسئلة "لماذا؟" في المقاربات النقدية (وما بعد الوضعية عمومًا) للأمن (كيف يشكّل الفاعلون هوّياتهم ويعدّلونها؟ كيف يعرّفون مصالحهم في مجال الأمن؟ كيف يتشكّل التهديد؟)[1].

نقطة الانطلاق إذاً بالنسبة للدّارسين النقديين للأمن هي البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرّف؟ فعلى غرار الأمنيين الموسّعين، يرى هؤلاء أنّ الأمن ليس واقعًا موضوعيًّا (كما في الطرح الواقعي)، بل هو بناءٌ اجتماعيّ يصنع عبر عمليّةٍ خطابيّةٍ لغويّةٍ (Speech Act). وعليه، إذا كانت السياسات الأمنيّة نتيجة لخيارات سياسيّةٍ وتدابير اجتماعيةٍ من طبيعةٍ عارضةٍ وغير ثابتةٍ، فهذا معناه أنّنا يمكن أن نغيّرها، فالأمن كما يقول كان بوث (Ken Booth) ليس ذاتيًّا ولا موضوعيًّا "الأمن هو ما نفعله... إنّه ظاهرةٌ تنشأ تذاتانيًا. تقدّم مختلف [...] الخطابات حول السياسات آراءً وخطاباتٍ مختلفةً حول الأمن"[2]، معنى هذا أنّ التغيّر في هوية الفاعلين يؤثّر على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي/الوطني[3].

ومثل الأمنيين الموسّعين، يرفض النقديّون المسلّمات الواقعيّة حول الأمن، ويؤكّدون على ضرورة توسيع هذا المفهوم نحو مجالاتٍ غير عسكريّةٍ، من جهةٍ لأنّ السباق نحو التسلّح ـ كما يرى كان بوث ـ المتولّد عن المعضلة الأمنية بين الدول أصبح يشكّل عبئًا أثقل يومًا بعد يوم على اقتصاديات الدول ولم يؤد إلاّ إلى إنتاج مستويات عاليةٍ جدًا من قدراتها العسكرية التدميرية دون أن يرفع من الأمن؛ ومن جهة أخرى "لأنّ التهديدات اليومية المؤثرة على حياة ورفاهية أغلبية الشعوب والأمم [...] لا تنجم غالبًا عن القوات المسلّحة للدول المجاورة، بل من الركود الاقتصاديّ، من الجور السياسيّ، من ندرة الموارد، من المواجهات الإثنيّة، من تدمير البيئة، من الإرهاب، من الجريمة والأمراض"[4].

إنّ توسيع دائرة التهديدات بالطريقة السابقة لابدّ أن ترافقه من وجهة نظر نقديةٍ مراجعةٌ لمرجعيّة الدّولة في الدراسات الأمنيّة، فإن كانت الطبيعة العسكريّة للتهديد قد جعلت من الدّولة موضوعًا للأمن في مرحلة الحرب الباردة، فإنّه من المفترض أن يواكب توسّع دائرة التهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسيع للوحدات المرجعيّة للأمن، فكما يقول بوث "الظروف تتغيّر، مواضيع الانعتاق تتغيّر أيضًا"[5]. من أجل هذا، انشغل النقديّون بتغيير السياسات الواقعيّة الموجودة القائمة على المرجعيّة الدولتيّة، وأوّل ما يثبت انشغالهم هذا هو اقتراحهم رؤيةً جديدةً للأمن مرجعيّتها الأساسيّة هي الأفراد والشعوب، فهم لم يرضوا بتوسيع بسيطٍ لهذا المفهوم، فحسب رأيهم "التفكير الجديد في الأمن ليس توسيعًا للموضوع فحسب (توسيع أجندة القضايا إلى قضايا غير عسكريّةٍ)"[6]، "لأنّ الاعتماد البسيط على تشكيلةٍ واسعةٍ من التهديدات لوجود ورفاهيّة الانسانيّة [...] لا يحدث نقلةً في الدراسات الأمنيّة واهتماماتها التقليديّة"[7]، لذا ذهب النقديون إلى حدّ جعل الإنسان ـ وليس الدّولة أو المجتمع ـ الوحدة المرجعيّة الأساسيّة للأمن، بل أبعد من هذا، تذهب الدراسات النسويّة ـ كتيّار من تيّارات النظرية النقديّة ـ إلى حدّ جعل "النساء" موضوعًا للأمن، وهو ما تثبته طروحات سينثيا أونلو (Cythia Enloe) وآن تيكنر (Ann Tickner).

---

[1] Ibid.
[2] Cité par: Pinar Bilgin, «Critical Theory», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.98.
[3] نجد تفصيلا لهذه الفكرة في المطلب الثاني من المبحث الرابع.
[4] Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.485.
[5] Cité par: Alex Macleod, art.cit, p.07.
[6] Cité par: Pinar Bilgin, «Critical Theory», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.98.
[7] Cité par: Ibid.

تلفت الدراسات النسوية الانتباه إلى أنّ السياسات الأمنيّة، التي عادةً ما يصوغها الرجال، كثيرًا ما تحمل آثارًا سلبيّةً على النساء، فغالبًا ما توقعهنّ "في شبكةٍ من العنف، الخضوع واللا أمن"[1]، لهذا فإنّ المقاربة النسويّة، كما تشير تيكنر (Tickner)، تهدف إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن ومرجعيّته انطلاقًا من تمييز نوعيّ–جنسيّ يراعي مصلحة النساء ويأخذ في الاعتبار ما يهدّد أمنهنّ، وإنّ هذا الشرط ضروريٌ من أجل إعطاء بعدٍ أكثر إنسانيةً للأمن[2].

بالعودة إلى المقاربة النقديّة، فإنّ ما يميّز الصيغة الجديدة لمفهوم الأمن من هذه المقاربة هو اشتراط النقديّين الانطلاق من شرط "الانعتاق" عند إعادة تعريف الأمن وصياغة السياسات الأمنية، والنقديون في هذا متأثرون بفكر إيمانويل كانط (Kant Emmanuel)، مؤسّس الفلسفة النقدية، فكما يقول بوث: "الأمن يعني غياب التهديد. الانعتاق هو تحرير الأفراد من الإكراهات المادية والانسانية التي تعوقهم عن فعل ما اختاروا فعله في غياب هذه الإكراهات. الحرب والتهديد بالحرب يشكّلان إحدى هذه الإكراهات، إلى جانب الفقر، غياب التربية، الجور السياسي. . . ، إنّه الانعتاق ـ وليس القوّة والنظام ـ الذي ينتج الأمن الحقيقيّ"[3].

ويرى النقديون أنّ الدّولة غير قادرةٍ على ضمان الأمن بالمعنى السابق (انعتاق)، بل الأدهى من هذا، قد تكون هي في حدّ ذاتها مصدرًا لتهديد ولا أمن الأفراد وعائقًا أمام انعتاقهم، فدخول الدّولة في حروب؛ الجور والاستبداد السياسيان اللّذان تمارسهما دولةٌ شموليّةٌ أو تسلطيّة؛ العجز التنمويّ وعن تحقيق الاكتفاء الذاتيّ وفشل الدّولة في مواجهة الجريمة، هي عيّناتٌ من الحالات التي تكون فيها الدّولة مصدرًا للا أمن الأفراد بموجب المقاربة النقديّة للأمن.

ولا يمكن أن يكون الأمن انعتاقًا إلاّ إذا كان متبادلا، فالأمن الحقيقيّ من منظار نقديّ لا يمكن التوصّل إليه إلاّ بشرط أن لا يحرم أحد منه، "الأمن المستدام لا يمكن أن يتحقّق لشخص ما إلاّ بشرط أن لا يحرم طرفًا آخر منه"[4]، وهو ما يقود إلى القول بأنّ كلّ دولةٍ مطالبةٌ بإدراك غيرها من الدول ليس كوسائل بل كغاياتٍ في حدّ ذاتها، وهذا مناقضٌ للطرح الواقعيّ للمعضلة الأمنيّة الذي يعتبر أنّ الأمن القومي لدولةٍ ما مرادفٌ للا أمن دول أو فواعل أخرى جماعيّةٍ أو فرديّةٍ في سياق فوضويّة العلاقات الدّوليّة. وعليه، وحده فقط ظهور مجموعةٍ سياسيّة وأخلاقيّة عالميّةٍ كوسموبوليتانية ـ كما رأى كانط ـ تعلو فوق أنانيّة الدول الوطنيّة ذات السيادة، قادرٌ على ضمان الأمن كانعتاقٍ وعلى القضاء على المعضلة الأمنيّة.

تحوّل مفهوم الأمن كانعتاق إلى "أمن إنساني"

مع سقوط جدار برلين ونهاية نظام يالطا، والاتجاه نحو سيادة النموذج الليبراليّ–الرأسماليّ عالميًا، تصاعدت الفكرة الطامحة إلى إنشاء "دولةٍ عالميّةٍ" أو "دولة قانون دوليّ" المستوحاة من الفكر الإيتوبي لكانط، والقائمة على ظهور مجموعةٍ كوسموبوليتانية أخلاقيّةٍ تحترم وتدافع عن حقوق الانسان، وقد تدّعم هذا الطموح بإرادةٍ في تأسيس محكمةٍ جنائيّةٍ دوليّةٍ سنة 1995[5] والتي سبقها إنشاء محكمتين جنائيّتين دوليّتين الأولى (*TPIY*)[6] خاصّة ببوغسلافيا سنة 1993؛ والثانية (*TPIR*)[7]

---

[1] Keith Krause, art.cit, p.311.
[2] Sandra Whitworth, «Feminist Perspectives», in: Paul Williams (ed), op.cit, pp.103-114.
[3] Cité par: Pinar Bilgin, «Critical Theory», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.100.
[4] Cité par: Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.485.
[5] إن كانت المحكمة الجنائية الدّولية قد بدأت العمل سنة 2002 فإنّ الرغبة في تأسيسها تعود إلى سنة 1995 بدافع من "الإئتلاف من أجل محكمة جنائية دولية"، وهو ائتلاف ضم أكثر من 100 منظمة دولية غير حكومية مختصة في الدفاع عن حقوق الانسان (مثل منظمة العفو الدّولية، والفدرالية العالمية لاتحادات الدفاع عن حقوق الانسان).
[6] TPIY: Tribunal Pénal Internationale pour la Yougoslavie.
[7] TPIR: Tribunal Pénal Internationale pour le Rwanda.

خاصّة برواندا سنة 1994. لكنّ الفضائع الانسانيّة التي حدثت في رواندا وركام الجثث الذي أحدثته النزاعات الناشئة عن تفكّك الفدرالية اليوغسلافية سنة 1991، وأخيرًا اعتداءات 11 سبتمبر 2001، أكّدت خياليّة هذه الفكرة[1] وخياليّة الأفكار التي تنبّأت بسلام عالميّ بعد نهاية الحرب الباردة، لهذا، لم يعمّر مفهوم الأمن كانعتاقٍ طويلاً وفقد طابعه العمليّ بعد أن فقد سنده في الواقع، وسرعان ما ترك مكانه لمفهوم "الأمن الانسانيّ" الذي استحدث كمفهومٍ جديدٍ ضمن مفاهيم العلاقات الدّوليّة.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء، نجد أنّ عقيدة الأمن الإنسانيّ استوحيت من الأعمال الأساسيّة لمجموعةٍ من المفكّرين الذين انتقدوا المقاربة المعتمدة على المرجعيّة الدولتيّة والنموذج الوستفالي وأهمّها[2]:

– الأبحاث التي قدمها جون غالتونغ (John Galtung) سنوات الستّينات والسبعينات من القرن العشرين المندرجة ضمن ما يعرف بـ"دراسات السلام Peace Studies"[3]، والتي رأى فيها ضرورة تطوير مقاربةٍ موسّعةٍ للسّلام (وليس حصريةٍ تقتصر السلام على غياب للعنف المنظّم) قائمةٍ على العدالة الاجتماعيّة والتعاون لتحييد العنف البنيويّ الذي يصدر عن البنى الدولتيّة؛

– أعمال جون بورتن (Jhon Burton) في سنوات السبعينيات التي عبّر فيها عن تشجيعه لنموذج عالميّ يأخذ بالاعتبار إشباع الحاجات الفرديّة ويرفع من الرفاهية والعدالة على المستوى العالمي؛

– في المقاربة الليبرالية المطوّرة من طرف ليستر براون (Lester Brown) وريشارد أولمان (Richard Ullman) في أواخر سنوات السبعينيات، نجد مفهومًا للأمن يختلف عن المفهوم الواقعيّ (المتمحور حول الأمن العسكريّ) ويركّز على التهديدات المؤثّرة على الشعوب، أي الاعتماد على الشعوب كموضوع للأمن وليس الدول؛

– بعض البنائيين، مثل نيكولاس أنوف (Nicholas Onuf) ومارتا فينمور (Martha Finnemore)، هم أيضًا بتركيزهم على القيم ساهموا في شرعنة مبدأ التدّخل لحماية الانسان كقيمةٍ أوّليّةٍ تفوق مبدأ سيادة الدّول؛

– بعض المقاربات النقديّة ـ مثل المقاربة المطوّرة من طرف كان بوث كما أشرنا سابقًا ـ التي تهدف إلى تجاوز سيادة الدّولة من أجل تقوية حركة انعتاقٍ لصالح الأفراد.

ويعود أوّل استخدام رسميّ لمفهوم الأمن الانسانيّ إلى سنة 1994 في التقرير الثاني لـ"برنامج الأمم المتّحدة للتنمية *PNUD*"[4] حول "التنمية البشرية" الذي حرّره كلّ من الباكستاني محبوب الحق والهندي أمارتيا سان (Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998. وقد أكّد هذا التقرير على حدوث "نقلةٍ مفاهيميّةٍ" من الأمن النوويّ إلى الأمن الانسانيّ، لأنّ هاجس النهاية النوويّة للعالم (كما في فترة الحرب الباردة) لم يعد مصدرًا لخوف الأفراد بقدر ما أصبحت حياتهم اليوميّة بمختلف ظروفها مصدرًا لهذا الخوف، لهذا شمل الأمن الانسانيّ في الوقت ذاته الأمن الاقتصاديّ (غياب الفقر)، الصحيّ (الاستفادة من العناية الصحيّة والحماية ضدّ الأمراض)، البيئيّ (الوقاية من تدهورات المحيط البيئيّ)، الشخصيّ (الحماية من التعذيب، العنف، الجرائم، تعاطي المخدّرات، الانتحار، وحتّى حوادث المرور)، المجموعاتيّ (بقاء الثقافات التقليديّة والأمن المادّي للمجموعات الإثنيّة) والسياسيّ (الحقوق المدنيّة والحرّيات العامّة).

---

[1] Charles Zorgbibe, l'avenir de la sécurité internationale, Paris, presses des sciences po, 2003, pp.12-13. Voir aussi: Amélie Blom, et Frédéric Charillon, op.cit, pp.141-142.
[2] Barbara Delcourt, op.cit, p.72.
[3] Peter Lawler, «Peace Studies», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.79.
[4] PNUD: Programme des Nations Unies pour le Développement.

ويقوم مفهوم "الأمن الانسانيّ" على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدّرجة الأولى إلى توفير حمايةٍ لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدّول، فالأمن الانسانيّ يرتبط قبل كلّ شيءٍ بإشباع الحاجات الأوّليّة للأفراد ويتجاوز الأولويّة الممنوحة من طرف الدول لإمكانيّاتها الدفاعيّة على حساب أمن أفرادها، وقادت هذه الفكرة إلى تحوّلاتٍ جذريةٍ في صياغة السياسات العالميّة لأنّها تقتضي إعطاء الأسبقيّة لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدّولة.

أبرز هذه التحوّلات هو ظهور مفهوم "التدخّل الانساني"، إذ "تلفت عقيدة الأمن الانسانيّ الانتباه إلى أنّه يُسْتَلْزَمُ تطبيق (في ظروفٍ معيّنةٍ) حقّ تدخّل إنسانيّ في الشؤون الداخليّة للدول والذي يمكن أن يأخذ شكل هجوماتٍ عسكريّةٍ"[1]، وعليه، فإنّ الأمن الانسانيّ يكرّس في جزءٍ منه إرادةً دوليّةً للتدخّل ترتكز على الإعلان العالميّ لحقوق الانسان لسنة 1948، وبالتّالي احتمال تقويض مبدأ احترام السيادة الدولتيّة، فالدّولة التي لا تستطيع حماية مواطنيها من المحتمل أن يُحَلَّ محلّها لضمان هذه الحماية من منظار الأمن الانسانيّ. إذاً، كلٌّ من مفهوم الأمن كانعتاقٍ والأمن الانسانيّ يعتبر أنّ أمن أغلبيّة البشر "مهدّدٌ أكثر بسياسات ومحدوديّة حكوماتهم الخاصّة وليس بالطموحات النابوليونية لجيرانهم"[2]، إنّه الأكثر احتمالاً بالنسبة لأغلبيّة النّاس أن يكون شعورهم باللا أمن متولّدًا أكثر عن الخوف الذي تتسبّب فيه الحياة اليوميّة وليس عن أحداثٍ عالميّةٍ فضيعةٍ، مثلما يشير إليه التقرير السابق لبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية.

لكنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 أكّدت أنّ الطروحات النظريّة للمقاربات الوضعيّة وما بعد الوضعيّة لا تخلو من ملاءمةٍ لواقع العلاقات الدّوليّة. فمن ناحيةٍ، نلمس ملاءمةً لطرح الأمنيّين الموسّعين الذين أكّدوا على الاعتماد الأمنيّ المتبادل بين الدول، لأنّ تلك الأحداث أدّت حقيقةً إلى "عولمة اللا أمن"[3]، كما نلتمس من زاويةٍ أخرى ملاءمةً لطرح النقديّين الذي وفقه يمكن أن تكون الدّولة عائقًا أمام أمن أفرادها نتيجةً لسياستها، فالدّولة الأمريكية لم تكن فقط غير قادرةٍ على ضمان أمن مواطنيها، بل الأسوأ من هذا أنّها كانت مصدرًا للا أمن راح مواطنوها ضحيّةً له، لأنّ سياستها في الشرق الأوسط والأدنى أدّت إلى خلق رفض لدى مجموعةٍ من الفواعل غير الدولتيّة عبّرت عنه بهجمات 09/11 التي كان وقعها وخيمًا على أمن الدّولة والأفراد الأمريكيّين.

من ناحيةٍ أخرى، نجد ملاءمةً للطّرح الواقعيّ التقليديّ للأمن أكّدته تلك الهجمات، فاحتمالا الاعتداء المسلّح والحرب في النظام الدوليّ مازالا قائمين، وبالتّالي من حقّ الدّول أن تهتمّ بأمنها وأن تكون مشغولةً دائمًا بآفاق الحرب، وكما أنّ الدّولة الأمريكيّة كانت مصدرًا للا أمن أفرادها، فإنّ ردود أفعال المواطنين الأمريكيّين برهنت أيضًا أنّ أمن الأفراد تابعٌ للدّولة كما في الطرح الواقعيّ، فهؤلاء المواطنون اتجهوا للدّولة الأمريكية وطالبوها بحمايتهم وبأن تعيد أمنهم ولم يقوموا هم بهذه المهمّة ولم يوكّلوا فاعلاً آخرًا لها، وعليه، "حتّى في نظر الشعوب والأفراد، الذين يدافع عنهم النقديّون ويطالبون بحمايتهم، الدّولة هي الوحدة السياسيّة القاعديّة التي لا يمكن أن تعوّض إلى غاية يومنا هذا"[4]، وإنّها هي المسؤولة عن أمن الأفراد وحمايتهم، وهذا جوهر الطرح الواقعيّ، حتّى وإن كانت في بعض الأحيان تؤدّي مهمّتها هذه بطريقةٍ غير مكتملةٍ.

---

[1] Barbara Delcourt, op.cit, p.71.
[2] Cité par: Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.486.
[3] Charles-Philippe David, «La mondialisation de la sécurité: espoir ou leurre ?», in: Le bien commun comme réponse politique à la mondialisation, Conférence, Québec, centre d'études internationales et mondialisation, 08/11/2001, p.02.
[4] Dario Batistella, op.cit, pp.489-490.

المبحث الثالث: فكرة الدوائر الجيوسياسية للأمن وارتباطها بالأبعاد اللاقطرية وعبر–القومية للتهديد

تميّزت بيئة ما بعد الحرب الباردة بحدودٍ أكثر انفتاحًا ربطت بين الأبعاد الخارجيّة والداخليّة للأمن بشكل دائم وقويّ نتيجةً لكثافة وسرعة الاتصالات التي أحدثها التطوّر التكنولوجيّ، حركات الأشخاص (الناس بطبيعتهم يميلون للاتّصال بالأشخاص المجاورين لهم[1]) ورؤوس الأموال على المستوى الدولي. وإن كانت العوامل السابقة قد ساهمت في الربط بين أمون الدول، فإنّ المدّ الليبراليّ السياسيّ والاقتصاديّ قد ساهم أيضًا في توسيع هامش مناورة الفواعل غير الدولتيّة التي أهمّ ما يميّز مجال نشاطها غالبًا أنّه غير محدّدٍ، إنّه بالأساس غير قطريّ وعبر–قوميّ، وهو ما أكّدته هجمات سبتمبر 2001 التي لم يكن مصدرها محدّدًا جغرافيًا، أوّل مرةٍ يقوم فاعلٌ غير دولتيّ بهجومٍ ممّا صعّب من تحديد مكانه، ومحاولةً لتحديده جغرافيًا تمّت مهاجمة أفغانستان.

ليس من العمليّ إذًا الاعتماد على التحديدات الجغرافيّة لدراسة التهديدات الدّوليّة في عصر العولمة، فأطروحة التهديد الشامل وواضح المصدر، كما في فترة الحرب الباردة، تراجعت بشكل كبير، وأصبحت الدول جيوسياسيًّا وجيوستراتيجيًّا[2] مهدّدةً كلّ حسب إقليمها وقوّتها بتهديداتٍ مبهمة المعالم: لا قطريّة، غير دولتيّة وغالبًا غير عسكريّةٍ. وبوجود هكذا تهديداتٍ، أصبحت الأقاليم والحدود، كما تشير مصطلحات الجيوسياسة، تشكّل "رهانًا" بالنّسبة للدول، وأصعب هذه الرهانات وأكبرها هو الرهان الأمنيّ، أي عندما تؤدّي الأبعاد الجيوسياسيّة لإقليم دولةٍ ما إلى ربط أمنها بأمون فضاءاتٍ أخرى، قد تكون قريبةً منها أو بعيدةً تبعًا لمصالح الدّولة، وعندما تكون الدّولة مجبرةً على التّفاعل مع هذه الفضاءات إذا أرادت حفظ أمنها، تعزيزه أو التصدّي لتهديدٍ يحدق به. وقد أفقد المعنى السابق البعد القطريّ للأمن والسياسة الأمنيّة قيمتهما، وأصبحت الدول مدفوعةً إلى الاعتماد على مقاربةٍ لا قطريّةٍ في قراءتها وإدراكها للتهديد نتيجة الترابطات الجيوسياسيّة بين الأقاليم وما انجرّ عنها من اعتمادٍ أمنيّ متبادلٍ.

إنطلاقًا من هذا التقديم، يحاول هذا المبحث بدايةً التأصيل نظريًّا لفكرتي إقليميّة الأمن والاعتماد الأمنيّ المتبادل، ثمّ يحاول ربطهما بفكرة الدوائر الجيوسياسيّة للأمن وإبراز أوجه التلاؤم بينهما، ثمّ في الأخير يقدّم عرضًا موجزًا حول ما يعرف بـ"التهديدات الجديدة" باعتبارها أهمّ عاملٍ ساهم في إفقاد الأمن طبيعته القطريّة.

المطلب الأوّل: السند النظريّ لفكرتي إقليميّة الأمن والاعتماد الأمنيّ المتبادل

ليست فكرة الترابط الأمني ـ كنتيجةٍ لعلاقات الاعتماد المتبادل بين الدول ـ وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فمنذ خمسينيات القرن الماضي، وفي أوجّ سيطرة البرديم الواقعيّ الذي لا ينظر للأمن إلاّ باعتباره وطنيًّا وأنّ فوضى النظام الدوليّ لا يمكن أن تجعل من الدّول إلا أعداءً، وأنّ الدّولة هي مصدر لا أمن لغيرها من الدول، خرج دوتش عن هذا التقليد مبيّنًا أنّ الاتّصالات قد تضفي إقليميّةً على الأمن بالنّظر إلى ما ينشأ عنها من اعتماد متبادل[3].

---

[1] جيمس دوروتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص55.

[2] تسعى الجغرافيا السياسية (Géographie politique) إلى توضيح كيفية تأثير الجغرافيا على السلوك السياسي، أما الجيوسياسة (Géopolitique) فلا تقتصر على دراسة كيفية تأثير الجغرافي على السياسي فحسب، بل تتعداه إلى دراسة كيفية تأثير السياسي على الجغرافي. الجيوستراتيجية تدرس علاقة القوة بالإقليم. للمزيد أنظر: بيير سيلبريبه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص85 وما بعدها.

[3] يجب أن نسجل هنا أنه حسب الكثير من المفكرين، وكما أشرنا في المطلب الذي تعرضنا فيه إلى نشأة وتطور الدراسات الأمنية، فإن عقد السبعينيات هو الذي شهد غمرة بزوغ "العبر–قومية"، "العبر–وطنية" و"العبر–دولتية"، والتي تشير كلها إلى المعنى نفسه وهذا بالخصوص ضمن الاتجاه الليبرالي والنيو–ليبرالي في نظرية العلاقات الدّولية. أنظر:
François Constain, «L'informel internationalisé ou la subversion de la territorialité», Cultures et conflits, n°21/22, printemps/été 1996, p.316.

بالنسبة لكارل دوتش فإنّ "مجتمع الأمن"[1] يمثل منفذاً من المعضلة الأمنيّة، عكس ما يعتقده الواقعيون (إستحالة القضاء على المعضلة الأمنية)، إذ رأى في العلاقات عبر–القوميّة والاتصالات عواملاً مهمّةً لتحقيق الأمن، فنموّ وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول أدّى إلى إضعاف سيادتها ـ وفقدانها في بعض الحالات ـ على بعض الظواهر التي تنشأ في النظام الدّولي، ممّا يدفعها إلى التعاون فيما بينها لمواجهتها[2]. فعلى عكس هرز، يرى دوتش أنّه ثبت واقعيًّا وجود كياناتٍ سياسيّةٍ في بعض الأقاليم من العالم أزيحت الحرب وانتظار الحرب عن واقعها، وأطلق دوتش على هذه الكيانات اسم "مجتمعات الأمن" التي يعرّفها على أنّها "كياناتٌ سياسيّةٌ مندمجةٌ اقتنع أعضاؤها بأنّ مشكلاتهم الاجتماعيّة المشتركة يمكن ويجب أن تحلّ عبر ميكانيزمات تغيير سلميّ عن طريق إجراءاتٍ مماسسة دون اللجوء للقوّة الماديّة"[3]. وبهذه الفكرة، اعتُبِرَ دوتش أوّل من أدخل المستوى الإقليميّ في دراسة الأمن في العلاقات الدّولية.

ويميّز دوتش بين نموذجين ملموسين من المجتمعات الأمنية اقترحهما سنة 1950: الموحّد (Amalgamated/unifiée) "حيث تصبح مجموعةٌ من الوحدات السياسيّة المستقلّة سابقًا وحدةً واحدةً ولها حكومةٌ مشتركةٌ كما هو الحال في الولايات المتّحدة الأمريكية [. . .]"[4] ؛ والتعدّدي (Pluralist) أين "يترابط أمن الدّول المشتركة في هذا النموذج ولكنّها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانونيّ"[5]، مثل العلاقة بين الولايات المتّحدة وكندا المستقلّتان من حيث الحكومات والسياسات الأمنية ولكنّهما من الناحية الأمنيّة مترابطتان وعلاقتهما متميّزة بسيادة السلم.

ويقدّم دوتش في دراسته شروطًا لوجود مجتمعات الأمن، فبالنسبة له هناك عوامل ـ لأنّها موجودةٌ ـ سهّلت ظهور بعض مجتمعات الأمن وساهمت في الإبقاء والحفاظ عليها، أو لأنّها مفقودةٌ ـ أو كانت ثم فقدت ـ عرقلت ظهور مجتمعاتٍ أمنيّةٍ أو كانت سببًا في تفكّك مجتمعاتٍ أخرى وجدت في فتراتٍ تاريخيّةٍ سابقةٍ. ويقدّم دوتش بناءً على ما سبق ثلاثة شروطٍ أساسيّة لبناء نموذج المجتمع الأمنيّ التعدّدي، أي كي تصبح العلاقة بين دولتين مستقلّتين أو أكثر متميّزةً بغياب كلّ لجوءٍ إلى العنف المسلّح في حلّ المشكلات التي قد تنجم عن الاختلاف في المصالح، وهذه الشروط هي[6]:

1. تناسق القيم المركزيّة بين نخب الكيانات المشاركة في هذا النموذج؛
2. قدرة صنّاع القرار في هذه الكيانات على التنبّؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض؛
3. الاستجابة المشتركة والثقّة المتبادلة بين شعوب الدول المعنيّة.

---

[1] أول من استخدم عبارة "مجتمع الأمن" هو فان واجنن (Van Wagenen) في كتابه "بحث في مجال المنظمات الدّولية". أنظر:
Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.472.

[2] Martin Griffits, Fifty key thinkers in international relations, 02nded, Routledge, New York, 2001, p.177.

[3] Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.472

[4] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص276.

[5] المرجع السابق.

[6] المرجع السابق، ص277. وبالنسبة لشروط قيام نموذج الأمن الموحد فهي: الانسجام المشترك في القيم الأساسية؛ نمط حياة متميز؛ توقع المنفعة المشتركة شريطة أن يكون ذلك قبل البدء في فرض أعباء التكامل أو التوحيد؛ زيادة ملموسة في القدرات الإدارية والسياسية على الأقل لبعض الوحدات المشاركة؛ نمو اقتصادي كبير على الأقل لبعض الوحدات المشاركة وتكوّن ما يسمى بـ"المنطقة المركز" والتي تتجمع حولها المناطق الأضعف؛ أن لا تنقطع حلقات الاتصال الاجتماعي سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدّولة أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدّولة؛ زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية؛ تعبئة الأفراد سيما الفئات العاملة في المجالات السياسية؛ تعدد جوانب الاتصال والتعامل بين الأطراف والأفراد.

إنّه عبر الاتّصالات بمختلف أبعادها (التفاعلات التجارية، السياحة، الهجرة، التبادلات الثقافية) (التي يمكن قياسها كميًّا حسب دوتش[1]) تتغيّر حاجات ومقاصد المجتمعات تجاه بعضها البعض (خاصّةً القريبة جغرافيًّا) وتتعزّز فكرة الهوية الجماعيّة بينها، ما يؤدّي إلى ظهور شعور الجماعة المرادف للقيم المشتركة والثّقة المتبادلة بين مجتمعات الإقليم المعنيّ[2]. إنّ محصّلة هذه الحالة بموجب طرح دوتش هي إلغاء المعضلة الأمنيّة لأنّ أهمّ مسبّبين لها، وهما اللاثقة المتبادلة وسوء الظنّ بين الدول، يزول وجودهما في ظلّ مجتمعات الأمن.

إذاً، بتأكيده على إمكانيّة وجود مجتمعاتٍ أمنيّةٍ تعدديّةٍ محدّدةٍ جغرافيًّا في سياق فوضويّة النظام الدولي، أعطى دوتش بعدًا إقليميًّا للأمن، وهي سابقةٌ في الدراسات الأمنيّة استفاد منها وحوّرها فيما بعد باري بوزان رائد مدرسة كوبنهاجن.

يعيب بوزان على الواقعيّين عدم تمييزهم بين المستويين الإقليميّ والدوليّ ومساواتهم بين الدول الكبيرة والصغيرة واعتبارهم إيّاها كلّها فواعلاً عالميّةً، في حين أنّ الواقع الدوليّ يؤكّد أنّ الدول التي يمكن اعتبارها فواعلاً عالميّةً تكاد لا تعدّ على أصابع اليد الواحدة[3]، وهذا لأنّ الواقعيّين يعتمدون فقط على الوحدات (الدول) والنظام (النظام العالميّ) في تحليلاتهم ما أدّى بهم إلى إهمال المستويات الأخرى وبالتالي إغفال الديناميكيات الإقليميّة للأمن[4]. إنّ الدّولة ـ حسب بوزان ـ إمّا أن تكون فاعلاً عالميًّا (قوّة عظمى أو قوّة كبرى) فتتأثّر أمنيًّا بكلّ ما يحدث في العالم سواء كان قريبًا منها أو كان بعيدًا، أو تكون فاعلاً إقليميًّا (قوّة إقليميّة) فلا تتأثر إلاّ بما يحدث في جوارها الجيوسياسيّ المباشر والقريب[5].

من هنا، يوافق بوزان على التحليلات الواقعيّة القائلة بأنّ الفوضى الدّولية تعرّض الدول للمعضلة الأمنيّة بتحفّظٍ، فهو يرى أنّ هذه التحليلات ناقصةٌ لسببين: الأوّل هو سيرورة النظام الدوليّ في فترة ما بعد الحرب الباردة تدريجيًّا نحو ما يسمّيه "الفوضى الناضجة" التي "تتمتّع في ظلّها الدول بدرجةٍ عاليةٍ من الأمن نتيجةً للقيم المأسسة من طرف المنظّمات الدّولية التي تنظّم علاقاتها البينية"[6] بالرغم من بقايا "الفوضى غير الناضجة"[7] التي مازالت تعرّض بعض الدول للمعضلة الأمنيّة، لكن على مستوى إقليمي وليس على مستوى عالمي؛ والثاني هو "تبديد كلّ مستويات التحليل في مستوى واحدٍ"[8] هو المستوى العالميّ الذي عادةً ما يصوّره الواقعيون على أنّه حربٌ للكلّ ضدّ الكلّ فيما يعرف بالفوضى الهوبزية. إذاً، فإنّ الواقعيين باعتمادهم على مسلّمة الفوضى على المستوى العالميّ أهملوا الديناميكيات الأمنيّة التي حصلت بعد زوال القطبيّة الثنائية ما أدّى بهم أيضاً إلى إغفال المستوى الإقليمي للأمن.

ونلتمس الاقتباس عن دوتش لدى بوزان في تأكيده لوجود شبكاتٍ إقليميّة من الاعتماد المتبادل محدّدةٍ وقريبةٍ جغرافيًّا ترتبط بموجبها أمون الدول، أو بعبارةٍ أخرى، توجد بين الوحدات السياسيّة والنظام الدّولي أنظمةٌ تحتيّةٌ (Sous-système)

---

[1] Martin Griffits, op.cit, p.176.

[2] Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.475.

[3] في اعتقاد بوزان وويفر فإنّ الدول التي يمكن اعتبارها فواعلا عالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى روسيا والصين مع وجود خلاف حول اعتبار هاتين الأخيرتين فاعلتين عالميتين. أنظر:

Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and powers. The structure of international security, Cambridge, Cambridge university press, 2003, p.27.

[4] Ibid.

[5] Ibid, pp.34-37.

[6] Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.480.

[7] عكس الفوضى الناضجة، وهي الفوضى التي تأخذ فيها العلاقات بين الدول صورة الصراع الدائم من أجل القوة والسّيطرة.

[8] Ibid, p.29.

إقليميّةٌ تكتسب شرعية وجودها من اعتباراتٍ أمنيّةٍ. ونظرًا للطّبيعة العلائقيّة للأمن، فقد رأى بوزان أنّه لا يمكن فهم السياسة الأمنيّة لدولةٍ مّا دون الأخذ بالاعتبار الإطار الجيوسياسيّ الذي توجد ضمنه، فالإقليم هو نظام تحتيٌّ متميّزٌ يجمع دولاً قريبة جغرافيًّا، كما أنّ الفضاء الجيوسياسيّ الذي توجد ضمنه الدّولة يؤدّي دورًا مهمًّا في إدراك التهديد[1]. "إنّ التفكير في أمن إقليم ما يقتضي الذهاب أبعد من مسألة السلطة وعلاقات القوّة، وعليه فالأمن يعود أساسًا إلى التمييز بين صديق/عدوّ ويعمل وفق منطق يختلف عن ذلك الذي ينطلق من توزيع بسيطٍ للسلطة بين وحدات النظام"[2].

إنّ الاعتماد على المستوى الإقليميّ في دراسة الأمن قاد بوزان إلى تأسيس مفهوم جديدٍ هو "مركّب الأمن" في كتابه "الشعب، الدول والخوف" والذي طوّره فيما بعد مع أول ويفر في كتابهما "الأقاليم والقوى. بنية الأمن الدولي Regions and powers. Structure of international Security" إلى "نظرية مركب الأمن الإقليمي"[3] سنة 2003. ويُعَرَّفُ "مركّب الأمن" على أنّه "مجموعةٌ من الدول التي اهتماماتها الأمنيّة الأساسيّة مترابطةٌ بشدّةٍ لدرجةٍ لا يمكن فيها فصل أمن أيّ دولةٍ عن أمون باقي دول المجموعة"[4]، إنّه تشكيل نظام تحتيّ للأمن قائمٌ على التمييز بين صديق وعدوّ يرتكز على التخوّفات المتقاسمة من طرف مجموعةٍ من الدول وذلك انطلاقًا من أنّ أمن دولةٍ ما لا يمكن أن يصمّم باستقلاليّةٍ عن أمن جيرانها[5]. ويعتبر وجود تصوّر شعور جماعي تجاه تهديدٍ معرّفٍ بطريقةٍ واضحةٍ نسبيًّا العامل الأساسيّ الذي يحدّد وجود مركّب أمنيّ. وقد طبّق بوزان هذا المفهوم بصفةٍ خاصّةٍ على أمريكا الجنوبيّة، إفريقيا الجنوبيّة، الشرق الأوسط، شبه القارّة الهندية وإفريقيا البحيرات الكبرى[6].

أخيرًا، وإن كانت الإسهامات البنائية في الدراسات الأمنيّة لا تحمل تركيزًا على البعد الإقليمي للأمن مثلما هو ظاهرٌ في أعمال دوتش وبوزان، فإنّ مفهوم الأمن الذي يتبنّاه البنائيون على غرار كاتزنستاين (Katzenstein)، أدلار (Adler) وبارنات (Barnett) يتضمّن إحياءً لفكرة دوتش حول مجتمع الأمن. وإن كان البنائيون يؤكّدون على أنّ الأمن "متعلّقٌ قبل كلّ شيءٍ بالدول"[7]، فإنّهم يستخدمون مفهوم "مجتمع الأمن التعدّدي" الذي يعني حسبهم "إقليمًا عبر–قوميّ يتكوّن من عدّة دول ذات سيادة"[8]، وإنّه داخل هذا الإقليم تظهر الحاجة الماسّة للاندماج في المجال الأمنيّ لمواجهة التحدّيات الأمنيّة المتصاعدة والعابرة لأكثر من دولةٍ على المستوى الإقليميّ.

بالنسبة للبنائيين، فإنّه يكفي أن تكون القيم المهدّدة في إقليم معيّن متقاسمةً من طرف دوله حتّى يصبح هناك اعتمادٌ أمنيٌّ متبادلٌ تتظافر بسببه جهود تلك الدول لحماية قيمها المشتركة. وقد حمل المفهوم الجديد للأمن الكثير من القيم الانسانيّة التي تجدر حمايتها والتي أثبت التعامل القطريّ عجزه عن تلبيتها، ممّا يستدعي تنسيقًا جهويًا وإقليميًا بين الدول لحمايتها والحفاظ عليها، لأنّ قيم الدول في هذه الحالة تتوقّف على إدراك وتصرّف الدّول الأخرى المجاورة، ودون التعاون الإقليميّ لا يمكن للدّول حماية تلك القيم التي تهدّدها أخطارٌ عابرةٌ للحدود.

---

[1] Barbara Delcourt, op.cit, p.39.
[2] Ibid.
[3] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.40.
[4] RSCT: Regional Security Complex Theory, in: Ibid, p.44.
[5] Ibid.
[6] Matt McDonald, «Constructivism», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.68.
[7] Alex Macleod, art.cit, p.11.
[8] Ibid, p.12.

وبالاعتماد على الفكرة البنائيّة لماك سويني (McSweeney) التي مفادها أنّ "هويات ومصالح الأعوان/الفاعلين تؤثّر في بعضها بطريقةٍ متبادلةٍ"[1]، أي أنّ تغييرًا في "هوية"[2] العون يؤدّي إلى تغيير في مصلحته وأنّ تغير مصلحته يستلزم تغيرًا في هويته[3]، يمكن القول أنّ ظهور مصلحةٍ أمنيّةٍ أو عدوّ مشتركَين في إقليم معيّن نتيجةً للطبيعة العابرة للحدود للكثير من التهديدات (خاصّة ما يعرف بالتهديدات الجديدة) يؤدّي إلى تكوين هويةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ خاصّةٍ يتم التمييز بواسطتها بين صديق وعدوّ، ليس على مستوى قطريّ، بل على مستوى إقليميّ (أي مجموعة دول في مواجهة خطر أو تهديدٍ)، فكما يقول هوبف (Hopf) "القادة السياسيّون للدّولة يعتبرون الدول الأخرى كـ"صديقةٍ" أو "عدوّةٍ" ـ ويتعاملون معها كذلك ـ بالاعتماد على قاعدة الهوية"[4].

وتعتبر "الشراكة الأمنيّة الإقليميّة" أهمّ الطرائق في زمننا المعاصر نحو تشكيل هويةٍ أمنيّةٍ إقليميّة موحّدةٍ. ويشير هذا المفهوم إلى الترتيبات الأمنيّة في إقليم دولي معيّن التي تنشأ عن "تكوُّن إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة"[5] عبر استعمال مختلف أشكال الاتفاقيات والميكانيزمات مثل معاهدات الأمن الرسمية، منظّمات الأمن الدّوليّة، اتفاقيّات العمل المشترك، مسارات الحوار متعدّد الأطراف، معاهدات السلم والاستقرار التي تتضمّن إجراءات بناء الثّقة وإجراءات الدبلوماسيّة الوقائيّة[6]. وترتكز الشراكة الأمنيّة على إجراءات الأمن التعاونيّ وبناء الثّقة (مثل تبادل المعلومات حول البنى والسياسات العسكريّة، تخفيض عدد القوات المسلّحة على الحدود) للوقاية من سوء الإدراك واستعمال القوى العسكرية؛ تعهّد الدول بتوفير الموارد اللازمة للأمن الجماعيّ مثل قوّات التدخّل السريع لمنع تفاقم السلوكات العدوانيّة في حال حدوثها من ناحيةٍ، والقدرات اللازمة في حالات التسيير المدنيّ والعسكريّ للأزمات وإعادة إحلال السلم من ناحيةٍ أخرى. كما تقوم على إجراءات المساعدة الاقتصاديّة للدول المحتاجة داخل الإقليم وسياسات الاندماج الإقليميّ بين الدول المعنيّة بالشراكة بقصد التخفيف من التوّترات بينها عبر تحقيق نموّ اقتصاديّ جماعيّ؛ المساعدة السياسيّة لتطوير الديمقراطيّة المحلّية لإحباط المبادرات الفردية والخطيرة للقادة وكبح طموحاتهم في التوسّع عبر ترقية قيم وأساليب الديمقراطيّة، ناهيك عن إقرار برامج ترقية المجتمعات المدنيّة المحليّة وبناء علاقاتٍ عبر–قوميّة بين المجتمعات المدنية داخل إقليم الشراكة بما يخفّف من التوّترات ويزيد من التفاهم المتبادل بين دول الإقليم. وتضمّ الشراكة الأمنيّة الإقليميّة مختلف بلدان الإقليم والقوى ذات العلاقة، فضلاً عن القوى من خارج الإقليم. ويعتبر النظام الأمنيّ الإقليميّ الأوربّي، الذي انطلق منذ قرار تأسيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوربّا بهلسنكي سنة 1972، أوّل حالةٍ لبناء شراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ في النظام الدولي، وما زال إلى الآن الحالة الوحيدة لشراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ مكتملةٍ، رغم وجود محاولاتٍ لبناء شراكاتٍ أمنيةٍ في أقاليم دوليّةٍ أخرى كمشروع الشراكة الأمنيّة الأورو–متوسّطية ذي العلاقة بموضوعنا هذا.

---

[1] Ibid.

[2] من منظار بنائي فإن هوية الدّولة (أو الهوية الوطنية) تظهر من تفاعلاتها مع مختلف البيئات الاجتماعية المحلية والدّولية.

[3] هناك من البنائيين (مثل كاتزنستاين) من يعتبر أنه وحده فقط تغير الهوية يؤثر على المصالح وبالتالي على السياسة الأمنية للدّولة، أي أن التأثير من هذا المنظار هو في اتجاه واحد، وهو ما رفضه ماك سويني ورأى أن التأثير بين الهوية والمصالح متبادل. وهذه الفكرة الأخيرة هي التي اعتمدنا عليها في هذا السياق.

[4] Cité par: Matt McDonald, «Constructivism», in: Paul Williams (ed), op.cit, p.61.

[5] Fulvio Attina, «The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region», Institute of European Studies, University of California, Berkeley, 2004, p.04.

[6] في تعريفه للدبلوماسية الوقائية، حدد الرئيس السابق للجنة كبار موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوربّا، مارغاريت آف أوغلاس (Margaret Af Ugglas)، وهو وزير خارجية سابق في السويد أيضاً، أربعة مستويات تدرّجيّة للعمل الدبلوماسي الوقائي: الوقاية من ظهور خصومة أو عداوات بين الأطراف؛ الوقاية من تحول الخلافات إلى نزاعات مسلحة مفتوحة؛ القضاء على النزاعات بمجرد ظهورها؛ الحد من انتشار تلك النزاعات إذا لم يتم حلها. أنظر:

Charles Zorgbibe, op.cit, pp.118-119.

عمومًا، يعتبر بناء الشراكة الأمنيّة الإقليميّة عمليّةً جديدةً في النظام الدوليّ. إنّها عمليّةٌ تتمّ عندما تُطَوّرُ حكومات إقليم معيّن ـ توجد بينها مشكلاتٌ حدوديّةٌ أو خلافاتٌ سياسيّةٌ عالقةٌ ـ إطارًا تفضيليًّا للحوار لإيجاد مخارج لخلافاتها ونزاعاتها[1]. وعبر اتباع هذا الخيار، وبإحلال التعاون محلّ التنافس، تستطيع الحكومات بالتدريج اكتساب عادة التفاوض في تعاطيها مع نزاعاتها المشتركة ويصبح من الممكن الحدّ بل وإيقاف ديناميكيّة الأسلحة والأهميّة الممنوحة لها. وعبر هذه العملية دائمًا، تطوّر الحكومات أطرًا وبنى متعدّدة الأطراف، مجموعاتٍ صغيرةً للتنسيق العسكريّ أو حتّى منظّماتٍ دوليّةٍ لتطبيق الإجراءات الأمنيّة المتّفق عليها. وتعتبر الأخيرة أهمّ الفواعل الجماعية في الشراكات الأمنية لأنّها في الغالب الوحيدة التي توكل لها مهمّات إحلال السلام وحفظه داخل إقليم الشراكة، كما تؤدّي دورًا في نزع الطابع الوطني عن مهمّة الدفاع عبر مساهمتها في بناء بنى للدّفاع المشترك والقوى متعدّدة الأطراف ذات الأهمّية البالغة في بناء الإجراءات المشتركة للأمن.

بناءً على التحليل السابق، يمكن الحكم بأنّ الشراكة الأمنيّة الإقليميّة تختلف عن مجتمعات الأمن من حيث المنشأ، حتّى وإن كانت مثلها تساهم في إيجاد هويّةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ مشتركةٍ، فالشراكة الأمنيّة لا تنشأ بالضرورة كمحصّلةٍ لتدفّقاتٍ عاليةٍ من الاتصالات بين مجموعةٍ من المجتمعات بطريقةٍ تكوّن لديها قناعةً بأنّها تشكّل مجتمعًا أمنيًّا كما رأى دوتش والبنائيون، وإنّما تنشأ بين مجموعةٍ من الدول تعاني من بعض الانقسامات الأمنيّة؛ واعيةً بالاعتماد الأمنيّ المتبادل بينها وبالانعكاسات المحليّة للمشكلات الدّولية، غياب تنافس عسكريّ في سياساتها الأمنية في بعدها الدولي أو وجوده لكن بدرجةٍ ضئيلةٍ؛ امتناعها عن استخدام العنف في تعاملها مع النزاعات الدّوليّة؛ درجةٌ غير عاليةٍ من الاتصالات وتشابهٌ طفيفٌ في القيم والمؤسّسات. ففي إقليم الشراكة الأمنيّة، يشترط وجود اختلافٍ في الثقافات الأمنيّة بين دول الإقليم دون أن تكون متباعدةً جدًّا بشكل يجعل من المستحيل تحقيق إجماع بينها حول ضرورة التعاون بينها لمواجهة مشكلات الأمن. بتعبير آخر، يجب أن تكون هذه الدول ـ رغم اختلافاتها أو عداءاتها ـ ميّالةً لإدارة النزاعات وحلّ المشكلات الدّوليّة عبر خطوات تحدّ من خطر اللجوء إلى المواجهات العنيفة.

في ختام هذا المطلب، نستطيع الحكم بأنّ أكثر ما يفيدنا من الأفكار المقدمة، في سياق حديثنا عن فكرة الدوائر الجيوسياسية للأمن، هو وجود سندٍ نظريّ لفكرة إقليميّة الأمن والاعتماد الأمني المتبادل، أو ما يمكن أن نعتبره أيضا لا قطرية الأمن نتجت عن لا قطريّة التهديد والمشكلات الأمنية. موجز ما قيل أنّ الدّولة في وقتنا الحالي، وفي مجال الأمن القوميّ، مدعوّةٌ إلى التفكير قطريًا وأن تتصرّف بصورةٍ لا قطريّةٍ (إقليميًّا أو دوليًّا)، لأنّه إن كان من البديهي أن يكون أمن الدّولة وطنيًّا، فإنّ تحقيقه لم يعد ممكنًا في ظلّ الطبيعة اللاقطرية للكثير من التهديدات، لذا تجد الدول نفسها مضطرّةً للتعامل مع فضاءاتٍ أخرى، مبادِرَةً أو مُستَجِيبةً، بطريقةٍ تعاونيّةٍ أو قسريّةٍ، من أجل ضمان أمنها واستقرارها، وهذا ما يقيم العلاقة بين الأمن والتحليل الجيوسياسيّ.

المطلب الثاني: التحليل الجيوسياسيّ وأثر البيئة على أمن الدّولة وسلوكها الأمني

قلنا أنّ التهديدات المشتركة والعابرة للحدود قد أدّت إلى إعطاء بعدٍ إقليميّ للأمن والسياسة الأمنيّة، وبالتالي نجد أنّ طبيعة التهديد قد أثّرت على سلوك الدول وكيّفته، وهذه الفكرة على علاقةٍ بالتحليل الجيوسياسيّ الذي يعود أصله إلى الكتابات التي تناولت علاقة الإنسان بالبيئة، والتي اعتبرت أنّ البيئة متغيّر يحتّم أو على الأقلّ يكيّف السلوك السياسيّ.

[1] Fulvio Attina, art.cit, p.08.

وتعتبر الجيوسياسة امتدادًا للجغرافيا السياسيّة التي تعنى بالعلاقة بين الظواهر السياسيّة والمعلومات الجغرافيّة وما تقدّمه هذه العلاقة من مساعدةٍ على تحديد الأهداف والسياسات القوميّة. وقد بدأ الاعتقاد أنّه لا انفصال بين الانسان وبيئته وأنّ الانسان يتأثّر بالعوامل والظروف الجغرافيّة والمؤسّسات السياسيّة منذ أرسطو، فقد اعتبر الأخير أنّ وقوع مدينةٍ معيّنةٍ قرب البحر ـ مثلاً ـ يشجّع النشاط التجاري فيها الذي يتسّع ليشمل المدن المجاورة لها. ورأى جان بودين (Jean Bodin) أنّ الظروف المناخيّة تساهم في تحديد وتطوير السياسات الخارجيّة. أمّا مونتسكيو، فكانت نظرته أكثر شموليّةً عندما رأى أنّ العوامل المناخيّة تؤثّر في السلوك السياسيّ وحيويته[1].

بيد أنّ ظهور الجغرافيا السياسيّة كمنهجيّةٍ لم يكن إلاّ في القرن التاسع عشر (19) على يد فريديريك راتزل (Friedrich Ratzel) (1844-1904) الذي اهتمّ بالروابط الموجودة بين الوسط الطبيعيّ والمجتمعات، واعتبر أنّ الدّولة تتأثّر بالوسط الذي توجد فيه باعتبارها بنيةً حيّةً، لذا نجده قد ربط بين المجال الحيويّ والقوّة القوميّة[2]. وقد شكّلت أعمال راتزل نقطة الانطلاق بالنسبة للجيوسياسة التي تأسّست سنة 1899 على يد الجامعي السويدي رودولف كجيلن (Rudolf Kjellèn) (1846-1922) في كتاب له بعنوان "الدّولة ككائن حيّ l'Etat comme être vivant"، والذي بدا فيه تأثّره الواضح بداروين وكتابات راتزل حول الجغرافيا السياسيّة. غير أنّ الفضل في تأسيس الجيوسياسة كمنهج يعود إلى الكولونيل الألماني كارل هوشوفر (Karl Haushofer) (1869-1946) الذي "ميّز من جهةٍ بين الجغرافيا السياسيّة التي تدرس توزيع السلطة الدولتيّة على مساحة القارّات والشروط (الأرض، المناخ، الموارد) التي تمارس في ظلّها هذه السلطة، وبين الجيوسياسة التي تأخذ كموضوع لها النشاط السياسيّ في فضاء طبيعيٍ من جهةٍ أخرى"[3].

سمة الجغرافيا السياسيّة والجيوسياسة أنّهما كانتا من صناعةٍ ألمانيةٍ[4]، بيد أنّه في فترة ما بين الحربين تطوّرت مدرسة أنجلوسكسونيّة قويّة للجيوسياسة مع ألفرد ماهان (Alfred Mahan) (1840-1914) الذي طوّر أفكاره حول "القوّة البحريّة" عندما اعتبر أنّ الجزر تستطيع حماية أمنها أكثر لأنّها مطوّقةٌ بالبحر مقارنةً بالدّول القارّية، واعتبر ماهان أنّ الدول المعزولة عن العالم ببحر (مثل اليابان وبريطانيا) لديها خاصّيةٌ استراتيجيّةٌ في الدفاع بواسطة أسطول متجوّل، بينما الدول التي لها سواحل وحدودٌ برّيةٌ تجد نفسها مضطّرةً لتوزيع قوّاتها، الأمر الذي يؤدّي إلى إضعاف هذه القوّات[5]. كما لفت هالفورد جون ماك كيندر (Halford John Mac Kinder) (1861-1947) الانتباه إلى وجود علاقةٍ وثيقةٍ بين العوامل الجغرافيّة والإمكانيّات السياسية القوميّة في نظريّته حول "قلب الأرض" مركز "جزيرة الأرض" المكوّنة من مجموع أراضي إفريقيا وأوراسيا (أوربّا وآسيا). ملخّص نظريّة ماك كيندر أنّ من يسيطر على أوربّا الشرقيّة يسيطر على "قلب الأرض"، ومن يسيطر على "قلب الأرض" يتحكّم في أوراسيا، ومن يتحكّم في أوراسيا يتحكّم في العالم[6]. أخيرًا، استقى الأمريكي نيكولاس جون سبيكمان (Nicholas John Spykman) أفكار ماكيندر وطوّر نظريّته حول "حافّة الأرض"، أو "الريملاند Rimland"، ليعبّر عن المحيط البحريّ لقلب

---

[1] جيمس دوروتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص41.

[2] Stéphane Rosière, Géographie politique & Géopolitique. une grammaire de l'espace politique, Paris, Ellipses, 2003, p.11.

[3] Ibid, pp.10-11.

[4] حملت أعمال كل من راتزل وهوشوفر الصبغة الوطنية والبعد القومي، فهي بالأساس كانت موجهة للقادة السياسيين والعسكريين الألمان وكان هدفها الرئيس هو رسم مسار لتوحيد القطر الألماني.

[5] Aymeric Chauprade, Géopolitique. constantes et changements dans l'histoire, Paris, Ellipses, 2001, pp.42-44.

[6] جيمس دوروتي وروبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص48.

الأرض، واعتبر سبيكمان أنّ هذه المنطقة قد تكون أكثر أهميّةً من "قلب الأرض" إذا أمكن إقامة مراكز صناعيّةٍ ونقاط اتصال حول برّها[1]، وقد صبغ هذا التفكير أفكار صنّاع القرار الأمريكيّين في فترة الحرب الباردة ومثّل الخلفيّة التي قامت عليها "نظريّة الاحتواءContainment theory " لجورج كينان (George Kenan) التي سعت إلى تطويق الاتحاد السوفيتي[2].

هذا، وأكّد هارولد سبروت (Harold Sprout) وزوجته مارغريت (Margerit) بأنّ دراسة الفضاء الجيوسياسيّ "تمثّل منهجيّةً مفيدةً لتحليل السياسة الخارجيّة وتقييم إمكانيات دولةٍ معيّنةٍ"[3]، فللبيئة الجيوسياسيّة دورٌ حاسمٌ في تشكيل الأمزجة، الأفضليات، القرارات والسلوكيات. لكن يجب القول أنّ سبروت وزوجته لا يريان أنّ العامل الجغرافيّ يملي الخيارات على صانع القرار، وإنّما هذا الأخير هو الذي يضع في حساباته الإمكانيّات المتاحة وحدود الحركة في البيئة التي يدركها[4].

بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، ونتيجةً للعلاقة مع الفكر النازي، شهدت الجيوسياسة كسوفًا اشتدّ مع تصاعد الاستراتيجيّة النوويّة في خضّم الحرب الباردة بإطلاق القمر الصناعي السوفيتي سبوتنيك (Spoutnik) سنة 1957 وتصاعد المواجهة النوويّة التي بدا في بداية الأمر أنّها أفقدت الجغرافيا قيمتها نتيجةً للتكنولوجيا الباليستيّة (الأرض لا تكفي إلا لحرب نوويّةٍ مدّتها 30 ثانية)، وأصبحت الجيوسياسة بلا موضوع تقريبًا. وفي الوقت الذي كان يُعْتَقَد أنّها تسير نحو الاندثار، أعيد استخدام الجيوسياسة نهاية العقد ما قبل الأخير من القرن المنقضي لوصف وضعيّاتٍ كانت بمثابة نقاط تحوّل في مسار الحرب الباردة[5]. وكان كاتب الدّولة للشؤون الأمريكيّة الخارجيّة هنري كيسنجر (Henry Kissinger) أوّل من ساهم في هذا الرجوع حين استخدم مصطلح الجيوسياسة في محاضرةٍ ألقاها أمام النادي الوطنيّ للصحافة بواشنطن في جانفي 1977، بعد رحلةٍ قادته إلى البرازيل التقى فيها الجنرال غولبيري دو كوتو إي سيلفا (Golbery De Couto e Silva)، واحدٌ من روّاد الفكر الجيوسياسيّ في أمريكا اللاتينية. وقد أعاد كيسينجر استخدام مصطلح الجيوسياسة في خطاب أدان فيه الاتحاد السوفيتيّ واعتبر فيه أنّ السوفيات فكّروا بمنطق جيوسياسيّ عندما دعموا الفيتنام في حملتها ضدّ كامبودج سنة 1978. وإن كان كيسينجر قد استخدم الجيوسياسة بمفهومٍ سلبيّ، فإنّه أكّد بطريقةٍ غير مباشرةٍ فائدتها في وصف بعض الوضعيّات الاستراتيجيّة.

ليس الغرض ممّا عرضناه في الفقرات السابقة وصف تطوّر الفكر الجغرافيّ–السياسيّ والجيوسياسيّ، بل الغرض هو إبراز أفكار أساسيّةٍ ومحوريّةٍ لعلماء أثبتوا التأثير المتبادل بين السياسيّ والجغرافيّ، وأكّدوا أنّ التحليل الجغرافيّ لا يُعنى إلاّ بتنظيم الأشياء الموجودة على سطح الأرض (مناخ، تضاريس، موقع)، ثم يربط بين هذه الأشياء بشكل يعطي سمةً معيّنةً لإقليم من الأقاليم فيفرده بخصائص مناخيّةٍ، طوبوغرافيّةٍ، مساحيّةٍ، موقع ومصادر طبيعيّةٍ، في حين أنّ التحليل الجيوسياسيّ أوسع من هذا بكثير سواء من حيث مجاله، فواعله أو الرهانات التي يدرسها. إنّه عندما ينظر للإقليم على أنّه "رهانٌ" يصبح موضوعًا للجيوسياسة. بهذا المعنى، فإنّ حالة الفضاء وخصائصه الجغرافية لا تهمّ، لكنّ ما يضفي عليه صبغة الأهمية وما يعطيه قيمته هو ما يمثله بالنسبة للفواعل وأمنها[6]، وإنّ فهمنا للإقليم بهذا المعنى ينجرّ عنه أنّ الفواعل تتنافس من أجل مراقبة أو السّيطرة على الأقاليم ذات العلاقة

---

[1] Aymeric Chauprade, op.cit, pp.45-46.
[2] Barbara Delcourt, op.cit, p.15.

[3] جيمس دوروتي وروبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص54.

[4] المرجع السابق، ص ص52-53.

[5] Stéphane Rosière, op.cit, p.14.
[6] Ibid, p.21.

بأمنها . من هنا فإنّ "التحليل الجيوسياسيّ يهتم بالفواعل، بالرهانات التي تحفّز تجابهها، وبالديناميكيات الإقليميّة التي تنتج عن هذا التجابه"[1].

إنّ مجال دراسة الجيوسياسة لا يقتصر فقط على الأقاليم المحدّدة بحدودٍ والمسيّرة بمراكز كما في الجغرافيا، بل يعنى بدراسة كافّة أشكال الفضاءات والأقاليم (دولتيّةٍ، فوق–دولتيّةٍ، دون–دولتيّةٍ وعبر–دولتيّةٍ) التي تتحدّد بناءً على معايير مختلفةٍ: سوسيو–ثقافيّةٍ، اقتصاديّةٍ، سياسيّةٍ وغيرها ـ وهو ما يفيدنا في موضوعنا ـ ودراسة ديناميكيات وتطوّرات هذه الأقاليم، فـ"إذا كانت الجغرافيا السياسيّة تحلّل الإطار السياسيّ (الإقليم) في فترةٍ معيّنةٍ، فإنّ الجيوسياسة تهتمّ بالأحرى بتطوّره"[2]. وإنّ الفواعل التي يعتمد عليها التحليل الجيوسياسيّ هي كلّ الكيانات التي تتنافس وتتنازع من أجل السّيطرة على الإقليم أو مراقبته (دولٌ، منظّماتٌ، جيوشٌ، جماعاتٌ مسلّحةٌ، عصاباتٌ، شركاتٌ)، وحتّى الحدود فإنّ التحليل الجيوسياسي لا يعترف بوجودها بمفهومها التقليديّ (نقاطٌ معينة)، بل يتعامل معها على أنّها مساحاتٌ أو أقاليمٌ حدوديّة، وإنّ اختيارنا لتعبير "الدوائر" كان من هذا المنطلق، لأنّ لكلّ دائرةٍ جيوسياسيّةٍ مجال تغطّيه بمساحتها، ووقوع دولةٍ (الجزائر في حالتنا هذه) ضمن مجال الدّائرة أو على محيطها يعني أنّها تؤثّر وتتأثّر بالتفاعلات التي تحدث داخلها .

إقتباسًا عمّا سبق، أي التأكيدات على تأثير الجغرافيّ على السياسيّ والسياسيّ على الجغرافيّ، يمكن أن نسقط هذه الأفكار على مجال الأمن القوميّ، خاصّةً في ظلّ استخدام المفهوم الجديد للأمن الأكثر توسّعًا وتعمقًا، إذ يشير هذا المفهوم إلى أنّ مصادر الكثير من التهديدات في الزمن المعاصر تكون خارج الحدود (كالأوبئة، الفقر والنّزاعات المسلّحة)، لكنّها تترك آثارًا واضحةً على الدول المجاورة لمصدرها نظرًا لطبيعتها العابرة للحدود . إنّ هذا يقودنا إلى القول أنّ البيئة الأمنيّة للدّولة (مستقرّةٌ/غير مستقرّةٍ) تحتّم أو على الأقلّ تكيّف سلوكها الأمنيّ وتعاملها مع التهديدات، خاصّة وأنّ الأمن أصبح أكثر ارتباطًا بشروط حياة البشر والتي لم يعد الاهتمام بها يتمّ على مستوى قطريّ، بل أصبحت انشغالاً ذو طابع عالميّ قد تتوافق حوله السياسات وقد تتعارض. فالتشابه في المخاطر الأمنيّة (كالفقر واللاعدالة الاجتماعية وسوء التغذية)، والتي يمكن أن تمسّ الأفراد كبشر في كلّ مناطق العالم بالكيفية نفسها دون ظهور واضح للبعد القطري، دفع بقوّة لمراجعة صلاحيّة التعامل القطريّ مع المشاكل الأمنيّة، خاصّةً تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، وقد قاد هذا المفهوم ـ الذي وُضع في قلب الاهتمام الحقيقيّ ـ الدول إلى التفكير بمنطقٍ جيوسياسيٍّ بغرض التأثير في أقاليمٍ أخرى أمنها ولا أمنها مرتبطان بها .

وإن كنّا نلحظ في زمننا المعاصر جنوحًا من الدول نحو الإقليميّة بما تقتضيه من تشاور، تنسيق، تعاون وشراكةٍ جهويّةٍ باعتبارها أفضل مقاربةٍ للاستجابة للتهديدات الأمنيّة اللاقطرية التي يكون منبعها خارج الحدود الوطنيّة، فهذا دليلٌ على أنّ البيئة الأمنيّة ـ على شاكلة الجغرافيا ـ قد أثّرت على سلوك الدول الأمنيّ وقادته نحو المقاربة الإقليميّة، فصارت مواجهة التهديدات المشتركة في كثير من الأقاليم تتمّ بطريقةٍ جماعيّةٍ ومشتركةٍ. وتقوم المقاربة الإقليميّة على تخطيطٍ مشتركٍ؛ حشد الوسائل والآليات الضروريّة إقليميًا؛ توزيع الأعباء، وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المسجّل في مراقبة الحدود المشتركة بين الأعضاء أو عجز دولةٍ داخل الإقليم عن تغطية كامل إقليمها أمنيًا . وتعاظمت أهمّية هذه المقاربة بحكم فعّاليتها الكبيرة في مواجهة التهديدات الجديدة التي غالبًا ما تكون صعبة و/أو غير ممكنة التحديد جغرافيًا مثلما سنرى في المطلب التالي.

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.

المطلب الثالث: التهديدات الجديدة كعامل في توثيق روابط الاعتماد الأمنيّ المتبادل

من المتّفق عليه أنّ الأمن الوطني يدرس ضمن ثنائيّة التهديدات والانكشافات، فالدول في سبيل تحقيق أمنها تقوم بتقويم دائم لهذين العاملين، وإنّ الطريقة التي تتعامل بها الدّولة مع التهديدات والانكشافات هي التي تحدّد في الأخير فاعليتها في مجال أمنها القوميّ. إذن، لا تكتمل الصورة لدينا دون التعريف بالتهديدات الجديدة وخصائصها خاصّةً أنّ ذكرها تكرّر فيما سبق من هذا المبحث ومباحث أخرى، حيث اعتبرناها دائمًا أهمّ عاملٍ أدّى إلى الرّبط بين أمون الدّول والأقاليم في فترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهورٌ لمجموعة من "التهديدات الجديدة" التي اتسع استخدامها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين والتي انبثقت عن تعبيراتٍ أخرى كـ"الاعتمادات المتبادلة الجديدة"، "التفاعلات السلبيّة"، "التهديدات العابرة" و"تهديداتٌ غير عسكريّةٍ من طبيعةٍ استراتيجيةٍ"[1]، والتي تشترك كلّها في أنّها تصف وتعرّف ظواهرًا تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكريّة التقليديّة. وتلتقي التهديدات الجديدة مع التهديدات التقليديّة في مفهوم التهديد الذي يشير إلى "أفعال تحمل خطرًا ضدّ القيّم تحتّم لجوءًا إلى العقاب"، بيد أنّ تسمية هذه التهديدات بـ"الجديدة" ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية هي ظواهرٌ قديمةٌ وظهرت في عقودٍ سابقة لعشرية التسعينيات، لكنّ ما يضفي طابع الجدّة عليها هو مميّزاتها التي تعطيها خصوصيّةً مقارنةً بالتهديدات التقليدية.

طبعًا، أهمّ ميزة في هذه التهديدات أنّها لا قطريةٌ وعابرةٌ للحدود (أو عابرة للأوطان) (Transnationales)، إذ لم تعد محدّدةً جغرافيًا بفعل المدّ العولمي، ومحصّلة هذا أنّها أعطت بعدًا عالميًّا للأمن وقوّت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمون الدول وقادت إلى الحديث عن "أمن عالمي"، لكنّ هذا لا ينفي وجود خصائصٍ أخرى لهذه التهديدات تتحدّد في[2]:

1. أنّها من طبيعةٍ غير عسكريّةٍ وشهدت صعودًا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهدّدت بالأساس الدول الصناعيّة التي زال عنها تقريبًا خطر الحرب التقليديّة (بين الدول)؛
2. أنّها تصدر عن فواعل غير دولتيّة (غير حكوميّة) مما يصعّب تحديد مصدرهـــــا؛
3. أنّها تؤثّر على أمــن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدّول، المجتمعات، الأفراد)؛
4. أنّها مرتبطةٌ بالجنوب (أو آتيةٌ من الجنوب) بعد زوال الخطر القادم من الشرق، وهذا ما يقود إلى القول بأنّ الثنائية القطبيّة للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة إنّما اتجاهها هو الذي تغيّر، فإن كان في الحرب الباردة "شرق/غرب" فإنّه ما بعدها أصبح "شمال/جنوب"؛
5. أنّها تأخذ عادةً شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدًا، فإن كان التهديد عادةً معرّفًا ويلحق ضررًا مباشرًا، فإنّ الخطر على خلافه "ضبابيٌّ، ملتبسٌ، غير قابلٍ للقياس ومشكوكٌ فيه"[3].

ويمكن التمييز بين نوعين من التهديدات الجديـدة[4]:

1. ظواهر ذات طبيعةٍ سوسيو–اقتصاديّةٍ: وتضمّ النموّ الديمغرافيّ، الهجرة، التهديدات المضرّة بالبيئة؛

---

[1] Philippe Marchesin, op.cit, p.33.
[2] Ibid, pp.32-36.
[3] Ibid, p.35.
[4] Ibid, p.37.

2. أساليب عملياتيّةٌ مخلّة بالاستقرار (عوامل لا إستقرار): ويمكن أن نصنف في هذه الخانة أربع "تهديداتٍ جديدة": الإرهاب، الجريمة المنظّمة، تجارة المخدّرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

إنّ المشكل بالنسبة للتهديدات الجديدة والتهديدات عمومًا هو كالتّالي: إن كان من السّهل نسبيًا تقويم الانكشافات على اعتبار أنّها تتحدّد بوسائلٍ مادّيةٍ، فإنّه من المعقّد تقدير التهديد، وهذه الصعوبة مردّها سببان:

الأوّل: العقبة الأولى في تقويم التهديد تتمثّل في تحديد الدرجة الكافية للتهديد والتي بموجبها يمكن أن يلحق هذا التهديد ضررًا بنقطةٍ حيويّةٍ بالنسبة للدّولة، كيف يمكن أن نفرّق بين التحدّيات "العادية" المتولّدة عن الطبيعة الفوضوية للنظام الدوليّ من تلك التي تستهدف حقيقةً وجود الدّولة؟

الثاني: مرتبطٌ بعدم ثبات الإدراك وسرعة تغيّره بين الذاتيّ والموضوعيّ. إنّ هذا يقود إلى أمرين: إستحالة معرفة إن كان كيانٌ ما يشكّل تهديدًا أو لا بطريقةٍ دقيقةٍ وشاملةٍ وميل الفاعلين السياسيّين إلى اللعب على التهديدات وإلى تضخيم أو تقليل مداها الحقيقي وفق الرهان السياسي للظرف. ضف إلى ذلك أنّ إدراك التهديد إذا كان مغطّى بالخوف فإنّه يقوّض القدرات العقلانيّة لمختلف الفواعل ويشلّ كلّ محاولةٍ لوضع سياساتٍ مناسبةٍ.

المبحث الرابع: العقيدة الأمنيّة والمقاربة الثقافيّة للأمـــــن

يجب التمييز بين اللا أمن الموضوعي واللا أمن الذاتيّ، بين واقع التهديد وإدراكه، فللأمن والتهديد قاعدةٌ موضوعيّةٌ وأخرى تصوّريّةٌ مرتبطةٌ بالأفكار والإدراكات التي تؤدّي دورًا فعّالاً في تكوين الصور عن الواقع. وتساهم العقائد الأمنيّة للدول بشكل كبير في تكوين أفكار وإدراكات قادة الدّول فهي القاعدة التي تحدّد المبادئ والنماذج النظريّة التي يتمّ من خلالها النظر إلى البيئة الأمنيّة وتتحدّد بواسطتها السياسة الأمنيّة للدّولة، ودون الإحاطة بالعقائد الأمنيّة للدّول ومذاهبها لا يمكن فهم وتفسير أفعالها وسلوكاتها في مجال حماية أمنها ومواجهة التهديدات المحدقة به.

المطلب الأوّل: تعريف العقيدة الأمنيّة

قبل تعريف "العقيدة الأمنيّة" ينبغي أوّلاً تحديد المقصود بكلمة "عقيدةٍ". أصل كلمة عقيدةٍ (Doctrine) لاتينيٌ وهو (Doctrina) ويعني عمليّة تعليم، نظريةً أو منهجًا[1]. وتعرّف "العقيدة" على أنّها مجموع الأفكار التي يعتقد أنّها صحيحة والتي بواسطتها تُفَسَّر الوقائع، تُرْشَدُ وتوجّه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة. كما تعرّف العقيدة على أنّها جملةٌ من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظريّة المتبنّاة من قبل الأفراد ـ أو التي تكون جزءًا من عمليتهم التعليميّة ـ والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسيّة، الاقتصاديّة، الفلسفيّة، الدينيّة والعلميّة[2]، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدّلالة على نظام فكريّ ما ينسب إلى مفكّر (مثل العقيدة الماركسيّة نسبةً إلى ماركس)، إلى سياسيّ (مثل عقيدة مونرو)، أو إلى حركة أفكار (مثل العقيدة الليبرالية). وتأخذ العقيدة بعدًا أيديولوجيًا إذا شكّلت نظامًا فريدًا ومتناسقًا من التصوّرات للعالم والتي تُقبل على أنّها صحيحةٌ وصادقةٌ دون نقدٍ أو مناقشةٍ[3].

أمّا "العقيدة الأمنيّة" فتعرّف على أنّها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المُنَظّمَة والمترابطة التي توجّه سلوك الدّولة الأمنيّ (تعاونيٌ/غير تعاونيّ) وقراراتها على المستوى المحلّي والدّولي والتي: تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنيّة؛ كيفيات استخدام القوّة القوميّة بكافّة أشكالها (اقتصاديّة، سياسيّة، عسكريّة أو غيرها)، كيفيّة توظيف هذه القوّة لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة؛ وأخيرًا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكريّة، دبلوماسيّة أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع. وتسمح العقيدة الأمنيّة ـ بما تحتويه من مبادئ وقواعدٍ ـ للقادة السياسيين للدّولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدّول الأخرى وتعريف اهتماماتها الأمنيّة الخاصّة أمام المجتمع الدوليّ. وفي المقابل، تُتّخذ العقيدة الأمنيّة كقاعدةٍ لتفسير سلوكات الدول الأخرى. وتكتسي العقيدة الأمنيّة أهمّيتها من اعتبارها دليلاً يوجّه ويقرّر به القادة السياسة الأمنيّة للدّولة ببعديها الداخليّ والخارجيّ، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنيّة والسياسة الخارجيّة. ويلحظ تأثير العقيدة الأمنيّة الأقصى باعتبارها المبادئ المنظّمة التي تساعد رجال الدّولة على تعريف المصالح الجيوسياسيّة لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية[4]، كما تساعد الدّولة على التفاعل مع التهديدات والتحدّيات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المديات القريبة، المتوسّطة والبعيدة. ويمكن القول

---

[1] Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine», http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm.
[2] Alain Rey (Sous la direction de), « Définition de Doctrine », Le Grand Robert de la langue Française (Version électronique), 2010.
[3] Dictionnaire Toupie, op.cit.
[4] Francis Sempa, « US National security doctrines historically viewed », American diplomacy, 2003, www.americandiplomacy.org, p.01.

أنّ العقيدة الأمنيّة على العموم تمدّ الفاعلين الأمنيّين في الدّولة بإطار نظريّ متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدّولة في مجال أمنها القوميّ وذلك من خلال تحديد ما يلي:

- كيف ترى وتعرّف الدّولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ (من نحن؟ ?Who we are)؛
- ما هي مهمّة مختلف الفاعلين الأمنيّين وأهداف السياسة (الاستراتيجيّة) الأمنيّة؟ (ماذا نفعل؟ ?What do we do)؛
- كيف تنفّذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها ؟ (كيف نفعل هذا ؟ ?How do we do that)؛
- كيف كانت السياسات الأمنيّة تنفّذ في السابق (كيف كنّا نفعل هذا في السابق؟ How did we do that in the past?)؛

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنيّة فإنّها كتصوّرات كانت موجودةً منذ القديم (منذ الحروب النابوليونية 1799) وكانت مرادفةً للعقيدة العسكرية، لكنّ استخدامها بهذا التعبير (عقيدة الأمن القومي) هو بالأساس نتيجةٌ للحرب الباردة، إذ استخدمه رئيس الولايات المتّحدة هاري ترومان (Harry Truman) في مارس 1947 في تأكيده على أنّ بلاده مستعدّةٌ لمواجهة التقدّم الشيوعيّ وتدخّله العسكريّ في بؤر التوتّر في العالم، ورأى أنّه بموجب عقيدة الولايات المتّحدة فإنّ أيّ اعتداءٍ على الأنظمة الحليفة لها ـ أو حتّى المتجاوبة والمتلائمة مع سياستها الخارجية ـ يعتبر اعتداءً على أمنها القوميّ. علاوةً على هذا، وبالاعتماد على عقيدتها الأمنيّة تلك، حاولت الولايات المتّحدة دفع الدول اللاتينو–أمريكيّة، التي كانت حياديةً آنذاك، إلى الانضمام إلى معسكر العالم الحرّ معتبرةً ـ على لسان أحد وزرائها آنذاك وهو جون فوستر دولز (Jhon Foster Dulles) ـ أنّ الحياديّة غير أخلاقيّةٍ.

وكثيرًا ما تُصْنع العقائد الأمنيّة من طرف قائدٍ سياسيّ، خصوصًا رئيس الدّولة أو كبير دبلوماسيّيها، وتأخذ اسمه بعد رحيله (مثل عقيدة برجنيف وعقيدة مونرو)[1]، لكنّ هذا ليس دائمًا، ففي دول أخرى تسمّى العقائد بالأرقام (مثل الصين) . ونتجت العلاقة بين القادة السياسيّين والعقائد الأمنيّة عن أنّ هذه الأخيرة هي "إدراكات قادة الدّولة لمصالحها"[2] وأنّ "دوافع الدّولة ليست منفصلةً عن دوافع صنّاع القرار الذين يتحدّثون نيابةً عنها ويصيغون قراراتها في إطار عقلانيّ"[3]. لكنّ هذا لا يعني عدم تأثّر الزعماء والقادة بعوامل أخرى عند صياغتهم لعقائد دولهم سيما في الأنظمة الديمقراطية. وعمومًا، تساهم المؤسّسات، التاريخ والأيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنيّة مع اختلافٍ في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة الديمقراطيّة والتسلّطية.

بالنسبة للمؤسّسات، فإنّ رئيس الدّولة كممثّل للهيئة التنفيذيّة يستعين بمستشاريه، بوزارة الدفاع ووزارة الأمن القوميّ (أو المجلس الأعلى للأمن القوميّ مثلما هو الحال في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيا)[4]، بوزارة الخارجية، بأجهزة المخابرات، بممّثلين عن القوّات المسلحة، باللجان التشريعية، لتحديد عقيدة الدّولة. وعادةً ما يتمّ التشاور بين هذه المؤسّسات على نطاقٍ واسع، كما يمكن الاستعانة ببعض الهيئات غير الحكوميّة كالأحزاب السياسيّة، مؤسّسات المجتمع المدني، مراكز البحث التابعة لوزارة الخارجيّة والأكاديميين المتخصّصين[5]. وحتّى إن كانت مساهمة هذه الجهات عبارةً عن ملاحظاتٍ وتعليقاتٍ فقط، فإنّ الهيئة التنفيذيّة،

---

[1] Charles Zorgbibe, op.cit, p.59.
[2] Francis Sempa, art.cit, p.01.
[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص317.
[4] مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، "سياسة الأمن القومي"، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005، ص03.
[5] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص316.

وعلى رأسها رئيس الدّولة، تطوّر وتعدّل هذه الأفكار في سبيل تبنّي عقيدةٍ توفّق بين الرؤى المختلفة التي تطرحها مختلف الجهات وهذا لضمان الدعم والتّأييد لهذه العقيدة التي ستوجّه فيما بعد السياسة الأمنيّة على المستويين الداخليّ والخارجي.

أمّا بالنسبة للأيديولوجية، فإنّها بالأساس تحدّد الأفكار والقيم التي تتبنّاها وتدافع عنها الدّولة في كافّة المجالات بما فيها المجال الأمنيّ، ومن هنا نشأ التقاطع بين الأيديولوجيّة والعقيدة الأمنيّة، فالأيديولوجية ـ مثل العقيدة ـ هي ببساطةٍ "مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المقتنعين بها سلوكًا معيّنًا"[1] لكنّها أوسع منها من حيث أنّها "شموليّة [...] وتتبنّى نظرةً متجانسةً إلى كلّ من الكون والمجتمع"[2]. إذن، يمكن القول أنّ العقيدة الأمنيّة هي إسقاطٌ لمحتوى أيديولوجية الدّولة على المجال الأمنيّ، أي عند تقديم تفسيرٍ للوقائع الأمنيّة وإعطاء معنًى وترابطٍ بين مجموعةٍ من الظواهر الأمنيّة التي تظهر وكأنّها متفرّقةٌ. وتساعد الأيديولوجيّة على التصّرف مع البيئة الأمنيّة بالنظر إلى أنّها تقدّم للفاعلين الأمنيّين علاماتٍ لفهم الوضعيّات التي يوجدون عليها، وتوضّح لهم أيضًا فرص التحرّك داخل هذه الوضعيّات أو إصلاحها.

هذا، وتؤدّي التجارب التاريخيّة أيضًا دورًا في بلورة العقائد الأمنيّة للدول. ونلحظ التّأثير القويّ للتاريخ على العقيدة الأمنيّة عند التمييز بين صديق وعدو وعند تحديد ما يشكّل وما لا يشكّل تهديدًا[3]، فدولةٌ "أ" شهدت حربًا مع دولةٍ "ب" أو كانت عرضةً لاحتلالها في الماضي تميل إلى تصنيفها في خانة الدول العدوّة أو في خانة التهديد الكامن. كذلك فإنّ الدّول المعروف عنها تاريخيًا أنّها متنافسةٌ تبني عقيدتها على عدم السماح لمنافستها بالتفوّق عليها وهكذا.

نقد للعقيدة الأمنيّة

إنّ بناء العقيدة الأمنيّة والدور الذي تؤدّيه تشوبه بعض المشكلات. المشكلة الأولى تكمن في تحديد القوى التي تؤثّر في العقيدة، فحتّى إن كنّا حدّدنا بعضها فهذا لا ينفي أنّها صعبة الحصر (سياسيّةٌ، عسكريّةٌ، اقتصاديّةٌ، ثقافيّةٌ، الرأيّ العام، النظام الدوليّ) وأصعب منه تحديد أيٍّ هذه القوى أكثر تأثيرًا. كذلك، يطرح مشكل مصدر العقيدة الأمنيّة، من أين تستمدّ مبادئها الرئيسة: من قائدٍ سياسي أو زعيم؟ من أيديولوجيةٍ مهيمنةٍ؟ من الدّين؟ من حزب؟ من جماعات مصالح؟ أو من الرأيّ العام؟ كذلك، فإنّ قراءة سياسات ونوايا الدّول الأخرى بناءً على العقيدة الأمنيّة تثير بعض المشكلات، وبالأخص في مدى ملاءمة هذه العقيدة للواقع. فمثلاً، وبالاعتماد على عقيدتها الأمنية، قد تفسّر دولة "أ" سلوك دولةٍ "ب" على أنّه عدائي وفيه نيّة للقيام بعمل ما ضدّها (مثل عقيدة بوش الإبن "من ليس معنا فهو ضدّنا") وتتخذ القرار بتحريك قوّاتها ضدّ الدّولة "ب" لردعها، وهنا ربّما يكون التفسير المستوحى من العقيدة الأمنيّة خاطئًا فتكون الدّولة "أ" قد استفزّت الدّولة "ب" ودفعتها لاتخاذ موقف معين (هل حقيقة أنّ كلّ الدول التي لا تدخل في خطّ الاستراتيجية الأمريكية هي معاديةٌ لها أو تدعم ما يسمّى بالإرهاب؟)، وهنا نعود مرّةً أخرى لمشكلة الواقع كما هو والواقع كما هو في أذهان القادة وصنّاع القرار؟ هل الواقع هو الذي يصنع الإدراك أم الإدراك هو الذي يصنع الواقع؟ إنّ مجرد تحديدنا للهدف يعني أنّنا غيّرنا الواقع القائم حاليًا ورسمنا له صورةً مختلفةً في أذهاننا وسنسعى لتحقيقها[4]. ثمّ إنّ العقيدة الأمنية ـ بغضّ النظر عن ملاءمتها أو عدم ملاءمتها ـ ستؤثّر على القرارات وبالتالي على الواقع.

---

[1] علي شفيق علي العمر، العلاقات الدّولية في العصر الحديث مع الإشارة إلى الدور العربي الإفريقي، الرباط، دار المعرفة، 1990، ص121.

[2] علاء طاهر، مدرسة فراكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز، بيروت، مركز الإنماء القومي، [دون ذكر تاريخ النشر]، ص15.

[3] Jean Guellec, Relation internationales. Naissance du troisième millénaire, Paris, Ellipses, 1994, p.97.

[4] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص316.

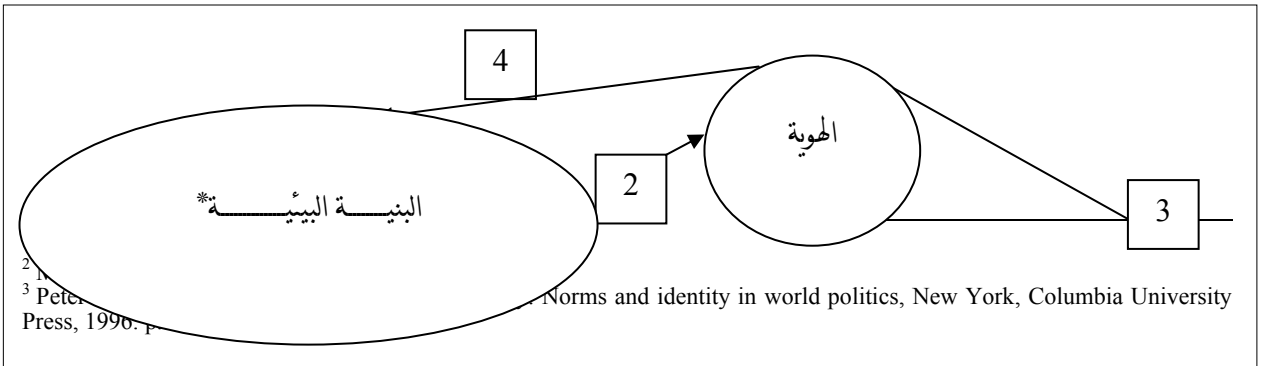
المطلب الثاني: الإسهامات البنائية حول أثر الأفكار على الهويات، المصالح والسياسات الأمنية

تدفعنا التساؤلات السابقة إلى البحث عن الدّور الذي تؤدّيه الأفكار والعقائد في صياغة الواقع. قبل البنائية، كان دور الأفكار والعقائد في تحديد ورسم الواقع مهملاً من طرف المقاربات الوضعيّة (النيو–واقعية البنيوية والليبرالية المؤسّساتيّة) التي كانت تعتبر أنّ الواقع يتحدّد بالأساس انطلاقا من عوامل ماديّة، أي باستقلاليّةٍ عن هوية الفاعلين، عقائدهم، إدراكاتهم والقيم والمعايير التي توجه سلوكاتهم، وهو ما رفضه البنائيون وأكّدوا أنّ الثقافات، العقائد والهويات هي متغيّراتٌ تفسيريّةٌ مستقّلةٌ تساهم في تفسير الواقع. وينطلق البنائيون في هذا السياق من المسلّمات التالية[1]:

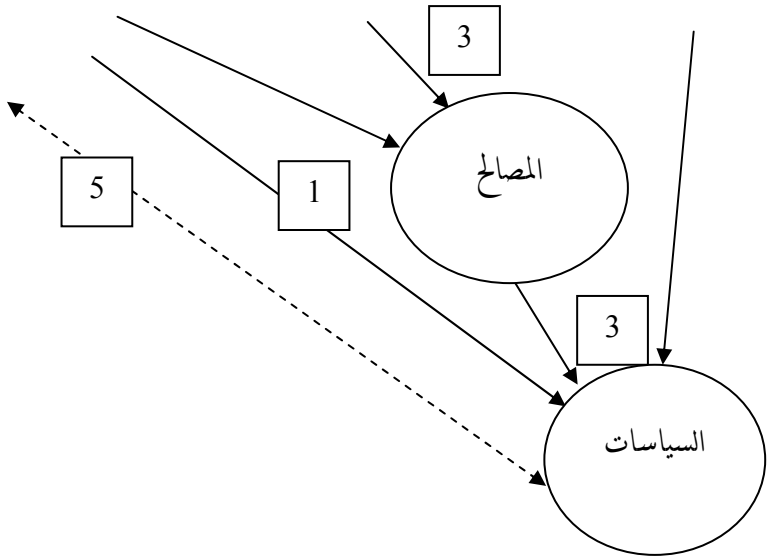
- العقائد تؤدّي دورًا رئيسًا في بناء الواقع؛
- العالمان الاجتماعيّ والسياسي ليسا معطيان، بل هما محصّلةٌ لبناء اجتماعي؛
- لا يوجد واقعٌ اجتماعيٌّ وسياسيٌّ موضوعيٌّ مستقلٌ عن إدراكنا وفهمنا لـــه؛
- الأفكار تؤدّي دورًا أهمّ ـ أو على الأقلّ بالأهمّية نفسها ـ من الدور الذي تؤدّيه العوامل الماديّة؛
- الواقع ليس موضوعيًا (معطى من قبل) ولا هو ذاتيّ (نتيجةً لأفكار شخصيّةٍ) بل هو تذاتانيٌّ (Intersubjective): إنّه من صناعة المعتقدات التي يتقاسمها الفواعل ويشتركون فيها.

يؤكّد البنائيون على أنّ السياق الثقافيّ والمؤسّساتيّ الذي تتّخذ فيه القرارات المتعلّقة بالأمن، بالإضافة إلى الهوية، ضروريٌّ لفهم السياسات الأمنيّة. ويوضّح كاتزنستاين (Katzenstein) أنّه يستحيل فهم الخيارات الاستراتيجيّة التي تبعت سقوط جدار برلين بالاعتماد على المسلّمات الواقعية، لأنّ التغيّرات التي حصلت كانت نتيجةً لعوامل ثقافيّة–قِيميةٍ وليس شيئًا آخر. وبالنسبة له، فإنّ تعريف "النحن (Ego)" (أو السؤال الذي عبّرنا عنه آنفًا بـ?Who we are) و"الآخر (Alter)"، وتعريف التهديد والمصالح هي عناصرٌ مترابطةٌ بشدّةٍ، فـ"إدراكنا لمن نحن وما هي القيم التي نشجّعها يؤدّي إلى تبني طرائق جديدةٍ في التفكير حول مصادر التهديدات المحتملة لهذه القيم والأشكال التي يمكن أن تتّخذها وكيفيّة التعامل معها"[2]. وعلى عكس الفرضية الواقعيّة، يرى كاتزنستاين أنّ خصائص الدّولة لا تعتبر لازمةً، بل هي من طبيعةٍ عارضةٍ وتابعةٌ لظروفٍ اجتماعيّة خاصّةٍ، وعليه، ولفهم ميكانيزمات صياغة السياسات الأمنيّة، فإنّه يتوجّب التقيّد بالعوامل المعنويّة (القيم، المعايير، القواعد والمبادئ) التي يحملها مختلف الفواعل الأمنيّين وليس فقط الدّولة.

وعبّر كاتزنستاين عن التأثير المتبادل بين العوامل السابقة بالشّكل التالي[3]:



[2] [illegible]
[3] Peter [illegible]. Norms and identity in world politics, New York, Columbia University Press, 1996. p.



* تحتوي عناصرًا ثقافيّة ومؤسّساتيّةً.

شكل رقم 02: العلاقة بين الهوية، المصالح، السياسات والبنية البيئية (ثقافية ومؤسّساتية)

التعليق على الرسم التخطيطي[1]:

1 العناصر الثقافية أو المؤسّساتيّة التي تميّز البيئة ـ وفي أكثر الحالات القيم ـ تحدّد المصالح التي يتمّ الدفاع عنها باعتبارها من اختصاص وصلاحيّة سياسة أمنيّة أو بطريقةٍ مباشرةٍ أكثر، السياسة الأمنيّة للدّولة.

يوضّح البنائيون أنّ نموذج الدّولة "المسؤولة" أو "المتحضّرة"[2] يساهم في نشر بعض القيم المتعلّقة بشرعنة أفعال الدّولة عند استخدامها للأسلحة والتكنولوجيات في النزاعات. مثال ذلك أنّ ألمانيا واليابان، بعد تبنيهما لقيم مستمدّةٍ من ثقافة غير عسكريّةٍ بعد الحرب العالميّة الثانيّة، واجهتا بعض المشكلات في صياغة سياستيهما الأمنيّة بعد نهاية الحرب الباردة حين حتّم عليهما الانتماء إلى الغرب المشاركة في بعض حروبه. واعتبرت مارتا فينمور (Martha Finemore) من جهتها أنّ التدخّل الإنسانيّ لا يمكن أن يُقْرَأَ بالطريقة نفسها في القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد صار قائمًا على أساس معياريّ يسمح بشرح عددٍ من التدّخلات التي يصعب تحليلها بالاعتماد على المقاربات التقليديّة (المصالح الجيوستراتيجيّة أو التجاريّة مثلاً)[3]. تحليلٌ دقيقٌ للسياسة الأمنيّة للاتحاد السوفيتيّ يوضّح بجلاءٍ أنّه بمجرّد ظهور بعض القيم في فترة الانفراج (اللجوء المحدود للقوّة المسلّحة، المحافظة على التوازن الاستراتيجيّ وأهمّية حقوق الانسان) انعكس تأثيرها مباشرةً على العقائد الأمنيّة المطوّرة من طرف الاستراتيجيين السوفيتيين.

ويعترف البنائيون أيضًا أنّ قوّة تأثير القيم على السياسات متغَيّرةٌ، وكذلك الأمر بالنّسبة للتوافق بين القيم والسلوك المتبنّى في النهاية. ويجب أيضًا مراعاة "مفعول الثقافة"[4] في صياغة العقائد الأمنيّة، فالسياق الثقافيّ الذي تتطوّر فيه فواعل الأمن (المدنيّة والعسكريّة) يؤثّر على العقائد الأمنيّة وطبيعتها (دفاعيّة أو هجوميّة)[5].

---

[1] Ibid.
[2] Barbara Delcourt, op.cit, p.34.
[3] Ibid.
[4] الثقافة نفهم هنا على إنّها مجموعة من المقاييس للتقويم ـ قيم ومعايير ـ وعناصر إدراكية (قواعد ونماذج تعرف الكيانات وفواعل النظام وأنماط تفاعلهم).
[5] Peter Katzenstein, op.cit, p.54.

2 **العناصر الثقافيّة والمؤسّساتيّة للبيئة التي تتطوّر فيها الدّولة (البيئتان المحلّية والخارجيّة) تحدّد هويّتها:**

الهوية "مفهومٌ غير ثابتٍ وعارضٍ في الأصل ومحلّ تنافس دائم"[1]، وهو يعمل كرابطٍ بين البنى والمصالح، إنّه راجعٌ لبناء "الأنا" و"الآخر" عبر عملية تفاعل متبادلةٍ بين الفواعل المختلفة من جهةٍ، وبين الفواعل وبيئتهم بمُكوّنيها المادّي (المؤسّسات) والثقافيّ (القيم والمعايير) من جهةٍ أخرى.

3 **التغيّرات التي تطرأ على هوية الدّولة تقود إلى تغيّرات في تعريف وتحديد المصالح والسياسات:**

مثال ذلك أنّ إرادة ألمانيا في الظهور كدولةٍ ديمقراطيّةٍ ومسالمةٍ قادتها إلى مشاركةٍ فعّالةٍ في التكامل الأوربيّ وللانخراط في المؤسّسات الدّوليّة. إنّ اتباع هذا النمط من السياسة هو في منتهى الارتباط بعمليّة بناء الهوية ويفسّر الأثر الضعيف للتغيّر البنيوي على المستوى الدوليّ على سياسات الأمن في ألمانيا. إنّ أهمّية الهويّة في المسائل الأمنيّة يمكن أن توضّح بمثال آخر وهو التحليل الذي قدّمه بارنات (Barnett) للعلاقات بين المجموعة الأوربّية وإسرائيل. بالنسبة له، فإنّ الدّولة العبريّة مرّت بأزمة هويةٍ في مستهلّ عقد الثمانينيات نتيجةً لسياسة الاحتلال التي اتبعتها، وفي خلال تلك الفترة، دار النقاش في إسرائيل حول خيارين: سياسة الاحتلال لضمان الأمن وبالتالي التفريط في قيم المجموعة الأوربّية، وهو ما سينعكس سلبًا على علاقتها بها؛ أو التنازل عن تلك السياسة لتقوية هوية إسرائيل كدولةٍ "ديمقراطيةٍ غربيّةٍ"[2].

4 **أشكال ومظاهر هويّة الدّولة تؤثّر على البنى المعيارية مابين–الدولتية مثل مجموعات وأنظمة الأمن:**

المثال على هذا أنّ إنشاء منظّمة حلف شمال الأطلسيّ يمكن أن يقرأ من قبيل التعبير عن هويةٍ سياسيّةٍ مشتركةٍ وعن فكرة "مجموعات الأمن" التي سمحت بتطوير ممارساتٍ جديدةٍ فيما يتعلّق بالدفاع الجماعيّ. لقد ظهرت نتيجةً للعمليّة السابقة قيمة "التشاور" كقيمةٍ مهمّةٍ فرضت نفسها تدريجيًا في مقابل النزعة الفرديّة لمبادرات دول الاتحاد الأوربّي. وقد ساهمت هذه القيمة وقيمٌ أخرى ـ كتقوية الهوية الأمنيّة الجماعيّة المشتركة ـ في بقاء حلف شمال الأطلسي بالرغم من اختفاء العدوّ المشترك.

5 **سياسات الدول تولّد البنية المؤسّساتيّة والثقافيّة وتساهم في الوقت ذاته في بنائها:**

هذا الفعل من التأثير المتبادل بين البيئة البنيويّة والسياسات يعبّر عن الانشغال بعدم تحويل العناصر الثقافيّة والمؤسّساتيّة إلى أشياءٍ ماديّةٍ[3]. هذه المقاربة السوسيولوجية تسلّم بأنّ النظام الاجتماعيّ لا يشترك في جوهره مع النظام الماديّ، فالقيم والمؤسّسات تساهم في تحديد الواقع الاجتماعيّ والممارسات الفرديّة، وهذه الأخيرة لها تأثيرٌ أيضًا في بروز المؤسّسات والقيم.

ما نستفيد منه من التحليل السابق أنّ التفاعل بين المكوّنات المختلفة للواقع (البنى المؤسّساتيّة والثقافيّة، هويات الفاعلين ومصالحهم والسياسات الأمنية) متبادل ودائمٌ، وإنّ التغيّر الذي يحدث في إحدى تلك العناصر يستتبعه تغيّرٌ في باقي عناصر البيئة، وإنّ العقيدة الأمنية تؤدّي في هذه العملية وظيفة العامل الذي يميّز بيننا وبين الآخر الذي يجب أن نحتمي منه، وإنّ أقصى صور تأثيراتها تتجلّى في تأثيرها على السياسة الأمنيّة.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنيّة وعلاقتها بالعقيدة الأمنيّة

[1] Matt McDonald, art.cit, p.62..
[2] Barbara Delcourt, op.cit, p.35.
[3] Peter Katzenstein, op.cit, p.56.

تتحدّد الاستراتيجيّة الأمنيّة للدّولة عبر عدّة عوامل تشمل التهديدات الخارجيّة، الجغرافيا، الثّقافة السياسيّة، القدرات العسكريّة، الحاجات الاقتصاديّة، رأي النخبة، رأي الشعب (في الديمقراطيات)، بالإضافة إلى عقيدة قادتها الأمنيّة ونظرتهم لمصالح الدّولة. وتعتبر العقيدة الأمنيّة المبدأ التوجيهيّ والإطار النظريّ الذي يُعْتَمَدُ عليه عند صياغة الاستراتيجيّة الأمنيّة العامّة للدّولة، وقد تتطابقان أحيانًا في بعض الدّول[1]، لكنّ الأرجح غالبًا أنّ الاستراتيجيّة الأمنيّة هي تطبيق وإسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدّولة على الواقع بنحو تكون فيه هي أداتها لتكريس أفكارها وتصوّراتها عن كيفيّة تحقيق الأمن ومواجهة التهديد.

ولمّا كان الأمن بكافّة أبعاده شرطًا أساسيًّا لوجود الدّولة وبقائها واضطلاعها بوظائفها وعاملاً حاسمًا في تحقيق رفاهيّة المجتمع والمواطنين، كانت ومازالت الاستراتيجيّة الأمنيّة على رأس سلّم الأولويات بالنسبة لأيّة حكومةٍ من الحكومات.

و الاستراتيجيّة الأمنيّة هي فنّ وممارسة العقيدة الأمنيّة، إنّها عبارةٌ عن إطار يستخدم لبيان كيفيّة قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدّولة ومواطنيها، كما يمكن أن تسمّى بـ"خطّةٍ" أو "سياسةٍ" أو "تصوّر" أو "نظام". وتضطلع الاستراتيجيّة الأمنيّة بدور آنيّ ومستقبليّ، فهي تحدّد المصالح الجوهريّة الخاصّة بالدّولة وتضع الأسس الإرشاديّة اللاّزمة للتعامل مع التهديدات الحاليّة والمتوقّعة وفرص وقوعها. وعادةً ما تعتبر الاستراتيجيّة الأمنيّة العامّة كليّةً، أي أشمل من السياسات الأمنيّة الثانويّة والجزئيّة التي تتناول الأمن القوميّ باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزةٍ محدّدةٍ، مثل تقويم أداء المؤسّسة العسكريّة أو الاستخباراتيّة، أو تحصره في قضايا معيّنةٍ مثل أزمةٍ حدوديةٍ، أو مشكلةٍ إثنيّةٍ، أو أيّ قضيّةٍ أمنيّةٍ تشكّل جزءًا من الأمن القوميّ للدّولة ولا تشمله كلّه. وتسعى الاستراتيجيّة الأمنيّة عادةً إلى الدفاع عن إقليم الدّولة وتفادي كلّ ما هو قادرٌ على إلحاق ضرر بمصالحها الجوهريّة أو تقويض نظام حكومتها بكافّة فروعه عبر سياسات الدفاع، التحالف أو حتّى الحياد[2]، إلى جانب اضطلاعها بتوفير الأمن للمواطنين وكافّة شرائح الشعب عبر حمايتهم من التهديدات. هذا، وتسعى الاستراتيجيّات الأمنيّة الحديثة ـ عبر استشرافها للمستقبل ـ إلى الحيلولة دون وقوع المخاطر والتهديدات من خلال الإجراءات الوقائيّة. وعمومًا، هناك خمسة أسبابٍ رئيسةٍ تدفع الدّول إلى إعداد استراتيجيّاتٍ أمنيّةٍ عامّةٍ[3]:

- ضمان قيام الحكومة بالتعامل مع كافّة التهديدات على نحو شامل عبر تعريف المصالح الأمنيّة القوميّة؛
- زيادة فاعليّة القطاع الأمنيّ من خلال رفع كفاءة المساهمات التي يقدّمها جميع العاملين في قطاع الأمن؛
- توجيه عمليّة تنفيذ السياسة وتحديد الأعمال والوسائل التي تعمل على ضمان الأمن القوميّ؛
- تحقيق إجماع محليّ؛
- تقييم البيئة الأمنيّة الدّوليّة وتحديد عوامل المخاطرة فيها ورفع مستوى الثّقة والتعاون على المستويين الإقليميّ والدوليّ.

أوّلاً، ولكي تشكّل الاستراتيجيّة الأمنيّة إطارًا شاملاً فإنّها تتطلّب تحليلاً معمّقًا لكافّة التهديدات التي يتعرّض لها الأمن القوميّ، وإن كانت التهديدات الداخليّة والخارجيّة في القديم تعالج باعتبارها منفصلةً عن بعضها البعض، فإنّ الاستراتيجيّات الأمنيّة المعاصرة أصبحت تتضمّن تقييمًا شاملاً لكلّ من المناخ المحلّي والدوليّ، وعند إعداد مثل هذه الاستراتيجيّات، يجب تجميع

---

[1] مثل الحالة الخاصّة بالنمسا، أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، "قرار البرلمان النمساوي بشأن عقيدة الأمن والدفاع. إعتبارات عامة"، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005، ص02.

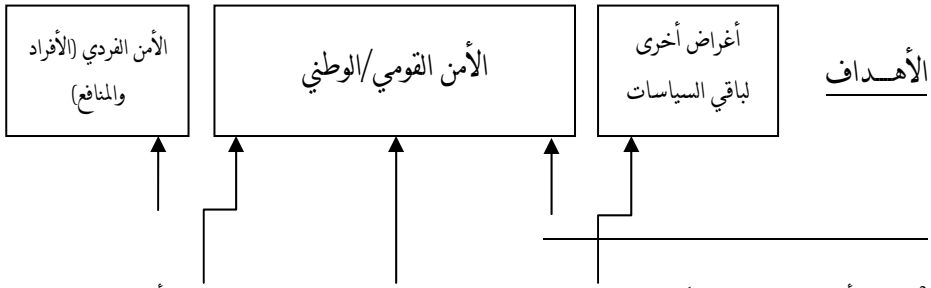
[2] Nils Andréan, «In search of security», cooperation and conflict, 1986, vol.03, n°217, 1986, p.235.

[3] مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مرجع سابق، ص05.

المعلومات التي تقدّمها كافّة الهيئات الحكوميّة ذات الصلة بالمجال الأمني، كما يمكن الحصول على مثل هذه المعلومات من الهيئات الدّوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة إن كان ذلك ممكنًا . ثانيًا، يمكن أن تساعد الاستراتيجيّات الأمنيّة في التوفيق بين المساهمات التي يقدّمها العاملون في المجال الأمنيّ بمن فيهم أولئك الذين يعملون على المستوى الوطنيّ أو المحلّي وقطاع الأعمال (الشركات العاملة في مجال الأمن)، ومختلف منظمّات المجتمع المدنيّ بالإضافة إلى المؤسّسات الإقليميّة والدّوليّة. وتساعد عمليّة صياغة الاستراتيجيّة الأمنيّة بالاعتماد على المعلومات الواردة من كلّ المصادر على الخروج بفهم مشتركٍ للأمن. ثالثًا، توفّر الاستراتيجيّة الأمنيّة الأسس الإرشادية لمختلف العاملين في مجال الأمن القوميّ، كما توفّر التوجيهات الضروريّة للتوفيق بين القرارات العمليّاتيّة والأهداف قصيرة وطويلة المدى للأمن القوميّ، وتسمح العمليّة المركزّة لصياغة إستراتيجيّة الأمن القوميّ باستخدام الموارد على النحو الأمثل وتساعد على تفادي الوقوع في التناقضات، التكرار والخلل في صياغة السياسات وتنفيذها . رابعًا، من خلال تعميق التباحث، الحوار والتعاون بين مختلف الفواعل الرسميّة والمجتمع المدنيّ، تساعد الاستراتيجيّة الأمنيّة العامّة على تشكيل إجماع حول القيم والمصالح القوميّة الأساسيّة ومجموعة التهديدات التي تفرض تحدّيًا أمام هذه القيم والمصالح[1]. خامسًا، تمثّل استراتيجيّات الأمن القوميّ أدوات لبناء الثّقة على المستويين الإقليميّ والدوليّ، فالاستراتيجيّة التي تتّسم بالتناسق والشفافيّة تعرض بالتفصيل الاهتمامات الأمنيّة الخاصّة بالدّولة أمام المجتمع الدوليّ، مما يؤدّي إلى تسهيل الحصول على التفهّم والتعاون من قبل المجتمع الدوليّ في هذا المجال.

ولتحقيق أهدافها، فإنّ الاستراتيجيّة الأمنيّة تضمّ وتوحّد مجموعةً من السياسات العامّة الأخرى، فالتغيّرات التي شهدتها الساحة الدّوليّة وما انجرّ عنها من تحوّل في مفهوم الأمن جعلت من المستحيل حصر الاستراتيجيّة الأمنية في الجانب الدفاعي– العسكري الضيق، وأصبحت الدول مطالبةً ـ عند صياغتها لاستراتيجياتها الأمنية ـ بالأخذ بالحسبان احتياجات أفرادها الحقيقيّة للأمن، لا أن تواصل تقديم الردود التقليدية التي كانت شائعةً سابقًا. لكنّنا نشير إلى أنّ الأمر يعود لكلّ دولةٍ في تحديد مفهوم سياستها الأمنيّة، وفي هذا الإطار لا تعتبر مكافحة الجريمة في سويسرا مثلاً موضوعًا من موضوعات السياسة الأمنيّة، بل هي قضيّةٌ من اختصاص جهاز الشرطة والسلطة القضائيّة[2]، كما تتبنّى بعض الدول تعريفًا ضيّقًا للاستراتيجيّة الأمنيّة يكون مرادفًا للسياسة الدفاعيّة، وفي المقابل، تتبنّى دولٌ أخرى تعريفًا أعمّ يشمل كافّة القضايا الأمنيّة[3].

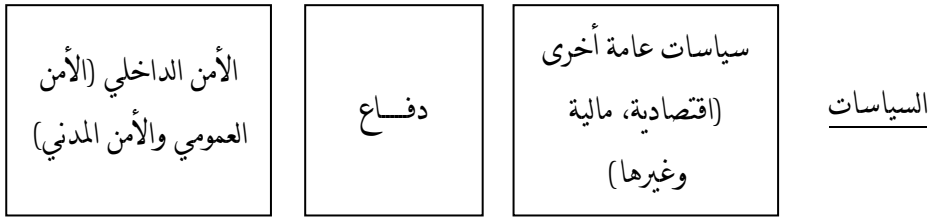
ويمكن التعبير عن مساهمة مختلف السياسات العامة في الاستراتيجية الأمنيّة العامّة بالشّكل التالي:



[1] Nils Andréan, art.cit, p.238.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، "صياغة السياسة الأمنية– الحالة الخاصّة بسويسرا"، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005، ص02.

[3] المرجع السابق.



الشكل رقم03: الاستراتيجيّة العامّة الأمنيّة وعلاقتها بالسياسات العامّة الأخرى

أولاً: كيفيّة إعداد الإستراتيجية الأمنيّة العامّة

بالرغم من اختلاف استراتيجيّات الأمن من دولةٍ إلى أخرى، فمن الشائع أن تأخذ هذه الاستراتيجيّات شكل وثيقةٍ منفردةٍ تتناول ما لا يقلّ عن ثلاثة مواضيع أساسيّةٍ هي[1]: دور الدّولة في النظام العالميّ؛ التحدّيات المحلّية والدّوليّة المحدقة والفرص المتاحة؛ والمسؤوليات المنوطة بالمسؤولين التنفيذيين للتعامل مع تلك التحدّيات والفرص.

فأمّا الموضوع الأوّل فيسعى إلى تحديد رؤية الدّولة للنظام الدوليّ والدّور الذي تضطلع به في إطاره، ويُعْتمد في ذلك على العقيدة الأمنيّة للدّولة ويأخذ بعين الاعتبار مصالحها وقيمها، وعادةً ما يترتّب عن ذلك تحديد رؤيةٍ طويلة المدى حول الموقف الذي يجب على كلّ من الدّولة والمجتمع تبنّيه في المستقبل. وأمّا الموضوع الثاني فيمثّل تقويمًا للتهديدات والفرص الآنيّة والمستقبليّة، ويجب أن يشمل التقويم كلاً من التهديدات الوجودية والكامنة، الداخليّة والخارجيّة. ونشير هنا إلى أنّ العديد من الاستراتيجيات الأمنيّة تركّز في الواقع على التهديدات والفرص الخارجيّة فقط، كما تتناول هذه الاستراتيجيات المواقف والتفضيلات السياسيّة باعتبارها تشكّل اهتمامًا للشركاء الدوليين في الأمن، ممّا يؤدّي بدوره كذلك إلى بروز فرص للتعاون. وأخيرًا، يبيّن الموضوع الثالث مجالات المسؤولية المنوطة بكلّ مسؤول تنفيذيّ، ويتضمّن ذلك أنواع النشاطات الأمنيّة (كالدفاع عن الوطن والمخابرات)، إلى جانب مجالات صلاحيّة هؤلاء المسؤولين والمساهمات التي يقدّمونها على وجه التفصيل، وكثيرًا ما تثير هذه النقطة الجدل بالنّظر إلى أنّ مصطلح "الأمن القوميّ" في بعض الدول يرتبط من ناحيةٍ تاريخيّةٍ بفرط تدخّل قوات الأمن في الشؤون السياسيّة.

ثانيًا: الأسئلة الواجب طرحها عند وضع وتقويم الاستراتيجية الأمنيّة

هناك مجموعة من الأسئلة تسهّل التحليل العقلانيّ والمقارنة بين الاستراتيجيات الأمنيّة، وهي تطرح من طرف مقوّم الاستراتيجيّة وواضعها. نقطة الانطلاق في هذا الخصوص هو تعريف وولفرز: "الأمن هو غياب التهديد ضدّ القيم المكتسبة"، الذي يساعد على التركيز على مجموعةٍ من الأسئلة:

1. مَـنْ؟ بديهيٌّ أن يكون السؤال الأوّل حول الوحدة المرجعيّة للأمن: هل هي الدّولة؟ المجتمع؟ الأفراد؟ مجموعة دول؟ وإن كانت الأولويّة في الاستراتيجيّة الأمنيّة تمنح للدّولة وليس للمجتمع أو الأفراد ـ بالرغم من دعاوى ارتباط الأمن بالمجتمعات والأفراد وليس الدّول في عصر العولمة ـ فإنّ ذلك راجعٌ بالأساس إلى التعارض الحاصل بين الوحدات المرجعيّة للأمن. ويبيّن بيل ماك سويني كيف أنّ الدّولة، أداة الأمن، أصبحت بالمقابل موضوعًا (مرجعيّةً) للأمن. في الواقع، الدّولة هي البنك والمواطنون هم الأشياء

[1] Nils Andréan, art.cit, p.237.

الثمينة المحميّة ببناية البنك. الدّولة هي وحدةٌ مرجعيّةٌ غير مباشرة للأمن، لأنّ دور البنك هو حماية الأشياء الثمينة، فهذه الأخيرة هي ذات القيمة والتي يمكن أن تكون محلّ تهديدٍ بأيّ أذى أو ضرر، وليس البنك كبنايةٍ، لا يوجد أبدًا سارقٌ حاول أخذ بناية البنك معه، ولكن، وبما أنّ الأشياء المحميّة هي جدّ ثمينةٍ فلابدّ أيضًا أن نؤمن بناية البنك، هذا الأخير الذي أصبح بطريقةٍ غير مباشرةٍ، مثل الدّولة، موضوعًا للأمن.

2. من أجل أيّ القيم؟ والتساؤل هنا يدور حول أيُّ القيم ينبغي حمايتها: الرفاهيّة الاقتصاديّة، وحدة إقليم الدّولة، السيادة. . .

3. كـم؟ والتساؤل هنا يدور حول درجة الأمن: هل القيم هي أقلّ أو أكثر أمنًا ؟

4. بالنسبة لأيّ تهديدٍ ؟ عسكريّ؟ اقتصاديّ؟ سياسيّ؟ هل التهديدات التي تواجه الأمن القوميّ آنيّةٌ أو محتلمةُ الوقوع مستقبلاً ؟

5. عبر أيّ الوسائل ؟ والنقاش هنا يكون حول: ما هي الأدوات المتوفّرة للأمن القوميّ؟ وما هي الأدوات التي قد تدعو الحاجة إلى توفيرها مستقبلاً؟ هل الأداة العسكريّة هي أنجع الأدوات لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة الأمنيّة؟ أم يتمّ اللجوء إلى أدواتٍ أخرى؟

6. بأيّ ثمن؟ أي التساؤل عن تكلفة الاستراتيجيّة الأمنيّة وموقعها بالنسبة لباقي النفقات العموميّة؛

7. على أيّ مدى؟ ويتمّ التمييز هنا بين الأهداف قصيرة، متوسّطة وبعيدة المدى.

عمومًا، قد يُتَنَازَلُ عن بعض الأسئلة عند وضع الاستراتيجيّة الأمنيّة، لكن هناك أسئلةٌ لا يمكن التنازل عنها مطلقًا وهي: الأدوات، التكاليف والمدّة. فكلّ دولةٍ بعد أن تحدّد من يهدّدها، ومن أين يمكن أن يأتي الخطر (برًّا، بحرًا أو جوًّا)، تضبط إستراتيجيتها للأمن القوميّ بتحديد: أوّلاً، الوسائل اللازمة لمواجهة هذه التهديدات والذود عن أمنها (أدواتٌ عسكريّةٌ أو غير عسكريّةٍ)؛ ثانيًا، تكييف تلك الوسائل على ضوء الموارد الوطنيّة للبلاد ومصادر الدّعم الخارجيّ الثابتة (أي غير المشكوك في تحصيلها عند الاقتضاء)؛ ثالثًا وأخيرًا، تحدّد المدّة اللازمة لمواجهة التهديد، ويعتبر عنصر الوقت حسّاسًا للغاية لأنّ أيّ تأخر سيلحظ أثره بالتّأكيد على الأمن الوطنيّ.

خلاصة الفصل الأوّل

يمكن أن نستخلص من مضمون الفصل الأوّل الاستنتاجات الرئيسة التالية:

1. إنّ تعريف الأمن والأمن القوميّ مازال لم يتّضح رغم جملة التطوّرات التي حصلت في حقل الدراسات الأمنيّة. صحيحٌ أنّ تعريف وولفرز الذي يلقى قبولاً واسعاً لدى دارسي الأمن أتاح التساؤل حول ما هو التهديد؟ ومن هي الوحدة المرجعيّة المعنيّة بحماية نفسها من التهديد؟ ممّا قاد إلى توسيع مجال الدراسات الأمنيّة بدءًا بمدرسة كوبنهاجن بالإقرار بوجود تهديداتٍ جديدةٍ ليّنة غير عسكريّة (بيئية، مجتمعية، سياسية، عرقية، لغوية وغيرها)، وبالإقرار كذلك بتنامي دور الفواعل غير الدولتيّة في حركيّات اللا أمن، وهو ما أدّى إلى توسيع الوحدات المرجعيّة للأمن لتشمل فواعلاً غير الدّولة كالنظام الدولي، المجتمعات والإنسان الذي أصبح المرجعيّة الأساسيّة للمقاربات النقديّة والانسانيّة للأمن. لكنّ ذلك لا يعني أنّنا لسنا بحاجةٍ إلى تعريفات أكثر توضيحًا للأمن، لأنّ معنى "غياب الخوف" (كما في تعريف وولفرز) مازال غامضاً، وإن كان تعريف الأمن صعبًا، فكيف إذا جئنا إلى تعريف الخوف؟ وكما شهد العالم حروبًا لحماية "الأمن القوميّ"، قد تشنّ حروبٌ في المستقبل ضدّ "الخوف" والأمر أخطر هنا، لأنّه في غاية الذاتية. ويمكن أن نصنّف الاستراتيجيّة "الاستباقيّة" التي تشنّ الحروب بموجبها لمجرّد الشّك في نيّة التهديد أو القدرة على التهديد ضمن هذا الإطار.

2. إنّ خضوع الأمن لقاعدة الذاتيّة يعيدنا إلى الطروحات الواقعيّة، فاختلاف إدراكات الدول لأمنها يؤدّي إلى اختلافها في تعريف أمنها، وإنّ اعتماد الدول على الذاتيّة في دأبها نحو تحقيق أمنها يؤدّي في كثير من الأحيان إلى حالة لا أمن بالنسبة لدول أخرى. فمن أجل تحقيق رفاهيتها الاقتصاديّة أو اختبار سلاح ضروريّ لدفاعها، قد تهدّد دولةٌ ما الأمن البيئيّ لكثير من الدّول الأخرى؛ وبداعي حماية أفرادها من تهديدٍ غير دولتيّ (جماعةٍ إرهابيّةٍ مثلاً)، قد تتدخّل أو تعتدي دولة على دولةٍ أو دول أخرى فتخرق أمنها؛ وبداعي حماية "حقوق الانسان" أو تخليص شعب من نير وظلم حكومته، قد يستخدم حقّ الـ"التدخّل الانسانيّ" لتحقيق مصلحة دولةٍ أو دول قليلةٍ، وهكذا. إنّ هذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على أنّ تعريف الأمن لا يخلو من الذاتيّة رغم محاولات إضفاء طابع الموضوعيّة عليه.

3. لتجاوز مشكلة الذاتيّة التي تميّز تعاريف الدول لأمنها، حاول النقديون وضع تعريفٍ يتجاوز الدّول ويعتمد على الأفراد كمرجع، فحاجات الأفراد بالنسبة لهم متشابهة استنادًا إلى الإعلان العالميّ لحقوق الانسان، وبالتالي فإنّ أمنهم كذلك متشابهٌ، فلا يمكن تخيّل أنّ فردًا ـ أيًا كان وأينما كان ـ لا يعتبر الفقر أو نضوب الموارد الطبيعيّة ـ مثلاً ـ تهديدًا، وبالتالي فإنّ الاعتماد على الفرد كمرجع ـ من مقاربةٍ نقديّةٍ ـ يسهّل من مهمّة تعريف التهديد وبالتالي تعريف الأمن. أبعد من هذا، إعتبر النقديون أنّ الدّول في كثير من الأحيان تشكّل تهديدًا لأمن أفرادها، وقد أثبتت أحداث 09/11 ملاءمة هذا الطرح، فالولايات المتّحدة لم تكن فقط عاجزةً عن حماية أمن مواطنيها، بل الأدهى من هذا أنّها كانت هي السّبب في لا أمنهم بسبب سياساتها في الشرقين الأوسط والأدنى. لكنّ تلك الأحداث بيّنت في المقابل أنّ النظرة الواقعيّة التقليديّة للأمن ما زالت صالحةً كذلك، لأنّ ردود أفعال المواطنين الأمريكيّين أكّدت أنّ أمن الأفراد مازال تابعًا لأمن الدّولة، وأنّ الأخيرة هي المسؤولة عن حماية الأفراد وأمنهم وهذا جوهر الطرح الواقعي.

4. ممّا أكّدته الاعتداءات على نيويورك وواشنطن كذلك أنّ احتمال الحرب مازال قائمًا في سياق فوضويّة النظام الدوليّ. لكنّ فوضى النظام الدوليّ ـ كما لاحظ بوزان ـ ليست كلّها هوبزية، لأنّ الاعتماد على الإقليم كوحدةٍ تحليل يؤكّد أنّ الفوضى الدّوليّة تختلف من إقليم إلى آخر، فبينما تسود بعض الأقاليم فوضى هوبزيةٌ، توجد في المقابل أقاليمٌ أخرى كثيرةٌ تسودها فوضى ناضجةٌ (لوكية أو كانطية) يدرك فواعلها استحالة تحقيق أمنهم دون التعاون فيما بينهم بالنظر إلى ما يربطهم من اعتمادٍ متبادل كانت

التهديدات العابرة للأوطان سببًا رئيسًا في إيجاده. وقد قاد اعتراف الدول بوجود اعتمادٍ أمنيّ متبادل بينها وتهديداتٍ مشتركةٍ لأمونها إلى ظهور مجتمعات أمن، كما اصطلح عليها دوتش، أو مركّبات أمن إقليميّة كما اصطلح عليها بوزان وويفر. وهذا ما قاد بدوره الدول إلى الاتفاق حول قيم ومعايير ومؤسّسات لتنظيم علاقاتها البينيّة والحيلولة دون اللجوء إلى العنف في إيجاد الحلول للمشكلات الأمنيّة.

5. إن كان إنشاء المجتمعات الأمنيّة خاضعًا لشرط وجود حجم مرتفع من الاتصالات والاعتماد المتبادل بين مجتمعات إقليم معيّن، فإنّ تأسيس شراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ لا يخضع بالضرورة لهذا الشرط، لأنّ الأخيرة تنشأ عن إجماع دول إقليم معيّن حول ضرورة بناء أمن تعاونيّ وإجراءات بناء الثّقة بينها عبر التخفيض من العنف في علاقاتها؛ تحسين الاستقرار الإقليميّ والقطريّ وترقية السلم والنموّ الاقتصادي عبر العمل متعدّد الأطراف رغم وجود خلافاتٍ وتوتّراتٍ بينها. إنّ العمل بالميكانيزمات السابقة يساعد على تخفيض الفجوة بين الثقافات والعقائد الأمنيّة نتيجة تبني قيم، معايير، قواعد ومبادئ متّفق عليها بصفةٍ مشتركةٍ، وهو ما يقود مع مرور الوقت إلى تكوين هوية أمنيّةٍ إقليميّةٍ مشتركةٍ توحّد مفاهيم الدول للعدوّ والصديق.

6. إنّ الفضاء الجيوسياسيّ الذي توجد ضمنه الدّولة يؤدّي دورًا مهمًّا في إدراك التهديد، وبالتّالي لا يمكن فهم السياسة الأمنيّة لدولةٍ ما دون الأخذ بالاعتبار الأوعية الجيوسياسيّة التي توجد ضمنها. فالكثير من التهديدات يكون مصدرها خارج إقليم الدّولة أو حتّى بعيدًا عنها جغرافيًّا، لكنّها تترك آثارًا واضحة على أمنها بسبب طبيعتها العابرة للأوطان. من هنا كانت الدّولة مجبرةً على المراقبة والتأثير في الأقاليم التي تكون مصدرًا للتهديد أو يحتمل أن يأتي التهديد منها، كما أنّها مجبرةٌ في هذه المهمّة على التعامل مع فواعل كثيرةٍ ليست بالضرورة دولتيّةً (منظّمات، جيوشٌ، جماعاتٌ مسلّحةٌ، عصاباتٌ، شركاتٌ أو غيرها) قد تتوافق معها وقد تتنازع، وهذا ما قادنا إلى القول بأنّ البيئة الأمنيّة للدّولة (مستقرّةٌ/غير مستقرّةٍ) تحتّم أو على الأقلّ تكيّف سلوكها الأمنيّ وتعاملها مع التهديدات على المستويين القطريّ والدوليّ، وهو ما يتضح انعكاسه جليًّا على السياسات الأمنيّة للدول التي أصبح يؤخذ في الحسبان لدى وضعها طبيعة التهديدات الداخليّة والخارجيّة واحتماليّة بروزها وكيفيّة الوقاية منها قبل وصولها.

الفصـــل الثاني:

الدوائر الجيوسياسيّة البريّة للأمن القوميّ الجزائريّ:
الدائرتان المغاربيّـة والإفريقيّـة

برّيًا، تعدّ الجزائر قلب دول المغرب العربيّ وحلقة الوصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته تمثّل شبه زاويةٍ متوغّلةٍ بعمق في القارّة الإفريقية عبر صحرائها، فكانت بمثابة نقطة تماسّ جيو–حضاريّةٍ بين الحضارات الإفريقيّة جنوب الصحراء والحضارات المتوسّطية في الشمال. وكان ممّا أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرّية إلى أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاءٍ بين الغرب (الولايات المتّحدة الأمريكية) في اتجاه الشرق والجنوب، وبين الشمال (أوربا) في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا. هذا، وكان لموقع الجزائر السابق دورٌ في زيادة حساسية أمنها للتهديدات ذات الطبيعة عبر–الوطنية التي زادت حدّتها في ظلّ التعقّدات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية منذ نهاية عقد الثمانينيات.

إنطلاقًا ممّا سبق، يسعى هذا الفصل إلى تحديد الدوائر الجيوسياسيّة البرّية للأمن القوميّ الجزائريّ، أي تلك التي يوجد بينها وبين الأمن الجزائري اعتمادٌ أمنيٌّ متبادلٌ نتيجة وجود رابطٍ جغرافيّ بريّ مباشر بينهما (وهي بالأساس الدائرتان المغاربية والإفريقية) ومكانتها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية. كما يسعى هذا الفصل إلى تعريف وحصر مهدّدات الأمن الجزائريّ الآتية من هذه الدوائر سواء كانت تقليديّةً أو جديدةً، وسواء كان تأثيرها على أمن الدّولة الجزائريّة أو المرجعيات الأمنيّة الجزائريّة الأخرى، لنصل في الأخير إلى تحديد الاستراتيجيّة الأمنيّة الجزائريّة لمواجهة تلك التهديدات.

المبحث الأوّل: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغاربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية

إنّ أمون الجزائر، المغرب العربي والإقليم الساحلي–الصحراوي لا تنفكّ عن بعضها البعض. وتدلّ تحرّكات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، لذا نجدها قد كثّفت من اهتمامها بالدائرتين السابقتين سيما منذ عقد التسعينيات عندما أصبح الاهتمام الجزائري بالدائرتين المغاربية والإفريقية يستند في الواقع إلى مجموعةٍ من التهديدات الآتية منهما. ويجب أن نؤكّد في بداية الأمر على أنّ الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية، الإفريقية والمتوسطية للأمن القومي الجزائري ممكن نظريًا فقط، أمّا في الواقع فهو شبه مستحيل نظرًا للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والعُرى المباشرة التي تربطه بالإقليم المغاربي، بالشرق الأوسط شرقًا[1]، بالمتوسّط شمالاً وبإفريقيا جنوبًا. وقد نتج عن هذا الترابط تقاطعٌ وتفاعل دائمٌ بين دوائر الأمن القومي الجزائري، ولو بدرجاتٍ متفاوتةٍ، زاد من جسامة التحدّي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

المطلب الأوّل: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري وموقع وثقل الجزائر فيها

لا يتكوّن المتوسّط من البحار والأرخبيلات فقط، إنّه يضمّ أيضًا خمس شبه جزر، أربعة في الشمال وهي شبه الجزر الأيبيرية، الإيطالية، البلقانية والأناضولية؛ وواحدة على الشاطئ الجنوبي هي شبه الجزيرة المغاربية[2]. وتلحق الأخيرة بشبه جزر المتوسط لأنّها مماثلة لها في جميع خصائصها الطوبوغرافية: شاسعةٌ في مساحتها، هضابها عليا، وتتخلّلها سلاسلٌ جبلية في وسطها تفصلها عن الصحراء الكبرى، كما تلتقي معها في خصائصها المناخية سواء كنّا في الساحل (رطبٌ ودافئٌ شتاءً وحارٌّ وجافٌ صيفًا) أو كنّا في المرتفعات (باردةٌ جدًّا ومثلجة شتاءً وشديدة الحرّ صيفًا)[3].

---

[1] وفق باري بوزان وأول ويفر، يعتبر المركب الأمني الإقليمي المغاربي مركبا أمنيا فرعيا ضمن المركب الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي يضم بالإضافة إلى المركب المغاربي المركبين المشرقي والخليجي. أنظر:

Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193 and pp.213-215.

[2] Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, Toute la Géographie du monde, Paris, Fayard, 2007, p.95.

[3] Ibid.

لمدّةٍ طويلةٍ، كان الفضاء المغاربي مرادفًا للدّول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنّه وُسّع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتدّ من نهر السنغال غربًا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقًا (موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا) (أنظر الملحق رقم01) . تتربّع دول المغرب العربي مجتمعة على مساحة أكثر من ستة (06) ملايين كيلومتر مربع (706 040 6 كلم^2)، لكنّ هذا لا ينفي وجود فوارق كبيرةٍ في المساحة بينها . تتكوّن جلّ يابسة المغرب العربي من الصحراء التي تشكّل جزءًا من أكبر صحراء في العالم، إذ تغطّي الكثبان الرملية، الجبال الصخرية–البركانية ومسطّحات الحصى والحجارة كلّ إقليم الصحراء الغربية؛ أغلبية أقاليم موريتانيا، الجزائر وليبيا؛ بالإضافة إلى جزءٍ من إقليمي تونس والمغرب الأقصى. والصحراء المغاربية متّصلة شرقًا بالصحراء المصرية والسودانية، وجنوبًا وغربًا بالمناطق شبه الجافّة في الساحل (التشاد، النيجر، مالي والسنغال) . أمّا ساحل المغرب العربي فيمتدّ على طول 7200 كلم، حوالي 5000كلم منها على الحافّة الجنوبية للبحر المتوسّط (من أغادير بالمغرب الأقصى إلى توبروق بليبيا)، و2200 كلم طول الضفة المغاربية على المحيط الأطلسي (من طنجة إلى نهر السنغال) .

وكما يشكّل المغرب العربي وحدةً جغرافيّةً متناسقةً تضاريسيًّا ومناخيًّا، يشكّل جيوسياسيًّا كذلك فضاءً سوسيو–ثقافيًّا متجانسًا لا تتخلّله أيّة حدودٍ أو حواجز حضاريّةٍ لغويّةٍ أو دينيةٍ (أنظر الملحقين رقم02 و03) . فكّل شعوبه تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية لغتها هي العربية[1] ودينها هو الإسلام، كما شهدت تقريبًا التعاقب الحضاري نفسه منذ غزو الفينيقيين إلى غاية خروج العثمانيين[2]، ممّا أدّى إلى تشابه كبير في أنماط معيشة السكان السياسية، الاقتصادية والثقافية. وبالنظر إلى بعده السوسيو–ثقافي العربي–الإسلامي، يرتبط المغرب العربي جيوسياسيًّا بكلّ من العالمين العربي والإسلامي ارتباطًا لا تفكّك له، فضلاً عن انتمائه الإفريقي الذي نشأ عن انتمائه الجغرافي للقارّة السمراء وجواره المباشر للحضارات الإفريقية جنوبًا . أمّا بخصوص الفواعل الجيوسياسية الأمنية المؤثرة على ديناميكياته الأمنية حاليا فجميعها دولتية باستثناء التنظيم الإرهابي المسمّى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" .

وبحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارّة الإفريقية من ناحيةٍ أخرى، تمثّل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتّى أنّها كانت تسمّى لمدة طويلة في الماضي بـ"المغرب الأوسط"[3] . وقد ساهمت المساحة الشاسعة (39.42 % من مساحة المغرب العربي الكلّية، 19 مرة مساحة تونس، و05 مرات مساحة المغرب الأقصى) وطول حدودها البرّية (6343 كلم)[4] في ربطها بكلّ الدول المغاربية (حدود برية) شرقًا، غربًا وجنوبًا، كما أنّ امتداد ساحلها (1200 كلم) على أكبر جزءٍ من الضفة المغاربية على المتوسط ـ بعد ليبيا ـ جعل منها بوابةً شماليةً لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط. هذا، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي (000 000 1 كلم^2)؛

---

[1] مع وجود بعض الأقليات اللغوية مثل البربرية في بلاد القبائل الجزائرية، "التماشق" وهي لغة البدو الطوارق، و"الحسنية" لغة قبائل المور في موريتانية، بالإضافة إلى بعض اللهجات الإفريقية في أقصى جنوب موريتانية كـ"الولوف"، "سوانكي" و"البامبارا" .

[2] باستثناء المغرب الذي لم يخضع للحكم العثماني.

[3] Paul Balta, Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, Alger, Laphomic, 1990, p.81.

[4] تتوزع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، المغرب 1559 كلم، الجمهورية العربية الصحراوية 42 كلم، موريتانيا 463 كلم، مالي 1376 كلم والنيجر 95 كلم.

أغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية (إحتياطيات الغاز، البترول، الحديد اليورانيوم والذهب[1]) وأفضله من الناحية الجمالية (الهقار والطاسيلي).

على الصعيد الاقتصادي، يحتلّ الناتج المحلي الجزائري الخام (PIB) المرتبة الأولى على المستوى المغاربي (128 مليار دولار سنة 2009)[2] وبفرق شاسع عن أقرب الاقتصاديات له (المغرب الأقصى 90.780 مليار دولار سنة 2009). وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميًا كأكبر مصدّر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدّر للبترول) وثقلها السكّاني (35 مليون نسمة) في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيًا وفي شرعنة الطموح الجزائري في تزعّم المغرب العربي، فالجزائر كما يصفها أحد الكتّاب تملك كلّ شيء "السكان، الفضاء والطاقة"[3].

وقد أثّرت المقوّمات السابقة على الأمن والعقيدة الأمنية الجزائريَيْنْ. فمن جهة، أثّر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفًا على كلّ الجهات، وهي وضعية تأجّجت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية ممّا جعل الجزائر معنيةً بشكل مباشر بكلّ ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلاتٍ وتطورات. وقد أدرك صنّاع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أنّ "المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثّل منطقة أمن بالنسبة للجزائر (أنظر الملحق رقم01)، وأنّه لا يمكن أن يحصل أيّ تغيير في هذه المنطقة دون اتفاقٍ مع الجزائر"[4]. ومن جهة أخرى، كان للمعطيات السابقة (الجغرافية، الاقتصادية) أثرٌ بالغٌ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصّة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أنّ "مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي"[5] ويحقّقان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائمًا إلى فرض نفسه كمنافسٍ للجزائر في الفضاء المغاربي.

لكنّ الزعامة الجزائرية للمغرب العربي وموقعها من العقيدة الأمنية ليست وليدةً للعوامل الجغرافية والاقتصادية فقط، لأنّ التاريخ أيضًا وُظّف في بناء التصوّر القيادي للجزائر. تاريخيًا، يعتبر البعد المغاربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه "تقليدًا سياسيًا" عريقًا أسبق حتّى من ثورة نوفمبر 1954. فمنذ عشرينيات القرن السابق، وبالضبط في مارس من سنة 1926، أُسّس حزب "نجم شمال إفريقيا" كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغاربية مجتمعةً ضدّ الوجود الفرنسي. وإن كان النجم قد ضمّ في بداياته مناضلين من الأقطار المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) فإنّه مع مرور الوقت، ومنذ سنة 1927 تحديدًا، بدأ الأعضاء المغاربة والتونسيون ينسحبون منه مفضّلين الانضمام إلى منظمّاتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية. وحتّى بعد أن أصبح نجم شمال إفريقيا حزبًا جزائريًا خالصًا لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأنّ الشعوب المغاربية تشكّل وحدةً واحدةً جغرافيًا، لغويًا ودينيًا، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدفي الدفاع عن مصالح ومطامح عمّال شمال إفريقيا في فرنسا كهدفٍ قريب؛ وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدفٍ بعيد.

---

[1] يقدر احتياطي الذهب في الجزائر بـ 173 طن (المرتبة الثالثة عربيًا).

[2] KPMG, «Guide investir en Algérie», Alger, KPMG Algérie SPA, 2010, p.24.

[3] Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit. p.105.

[4] نقلا عن: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص43.

[5] المرجع السابق، ص41.

ظلّ الاهتمام الثوري بقضايا المغرب العربي راسخاً في عقيدة مختلف الأحزاب الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال إفريقيا بعد حلّه سنة 1929، ونقصد بهذه الأحزاب "نجم شمال إفريقيا المجيد" سنة 1933، "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" سنة 1935، "حزب الشعب" سنة 1937، "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946، وصولاً في الأخير إلى "جبهة التحرير الوطني" التي أعلنت في بيان 01 نوفمبر 1954 أنّ ممّا تهدف إليه عبر العمل الثوري "استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشيًا مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا"[1]. وقد ظلّ البعد المغاربي حاضرًا في مختلف البيانات والمواثيق الرسمية التي أصدرتها الجبهة بدءًا بميثاق الصومام وصولاً إلى ميثاق طرابلس 1962 الذي نصّ على أنّ الجزائر ستعمل من أجل "مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي أفريقيا"[2] ودستور 1976 الذي نصّ في المادة 87 على أنّ "وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسّد كاختيار أساسيّ للثورة الجزائرية"[3] وهو ما تمّ التّأكيد عليه كذلك في ديباجة دستور 1989[4].

وانعكست المبادئ السابقة على السلوك السياسي الجزائري سواء في فترة الثورة أو بعد الاستقلال. فمنذ أوّل مشاركةٍ جزائريةٍ من طرف وفد عن "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في "مؤتمر المغرب" بالقاهرة في فيفري 1947[5]، لم تتأخّر الجزائر عن أيّ مبادرةٍ مغاربيّةٍ متعدّدة الأطراف، سواء إبّان الثورة (مؤتمر طنجة في أفريل 1958)[6] أو بعد الاستقلال، أين شاركت الجزائر مع الدول المغاربية في إنشاء "المجلس الاستشاري المغاربي الدائم" سنة 1964، و"اتحاد المغرب العربي" سنة 1989.

كما لا يمكن إهمال الدور الخاصّ للرئيس هواري بومدين في التّأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعّم المغرب العربي منذ سنة 1965، فقد أثّرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والأيديولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية إقليميًا ودوليًا. فمنذ بداية حكم بومدين، بدت نيّة الجزائر واضحةً للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤشر عليه "الرواج"[7] الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكمه والذي استطاع أن يحافظ عليه "بفعل استمراره في آداء سياسة تماسكٍ أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتنميته القيم التقليدية وأخرى جديدةٍ وَجَدت فئاتٌ اجتماعية عديدةٌ نفسهَا فيهَا باعتبارها تعبيرًا بهذا الشّكل أو ذاك عن ذاكرة المجتمع وطموحاته [...]"[8]. هذا، وكان للسّند الدستوري دورٌ في تقوية تأثير الرئيس على العقيدة الأمنية، فقد منح دستورَا 1964

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص11.

[2] المرجع السابق، ص189.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 87، ص35.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، ص03.

[5] Abdennour Benantar, «Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb?», 07eme séminaire internationale sur la sécurité et la défense dans la méditerranée. Conflits régionales et stratégies de sécurité, Barcelone, CIDOB, 2009, p.106.

[6] عبر "مؤتمر طنجة" عن تضامن الشعوب المغاربية فيما بينها في مرحلة المقاومة، حتّى وإن سعى ـ مما سعى إليه ـ إلى إقناع جبهة التحرير الوطني بـ"الاستقلال الذاتي للجزائر [...] عبر توسط تونس والمغرب" اللتان تخوفتا من التراجع الفرنسي عن منحهما استقلالهما في حال استمرار الثورة الجزائرية في استغلال أراضيهما كنقاط إسناد وانطلاق للعمليات الثورية. أنظر: عبد القادر نور، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، الجزائر، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، 1986، ص225.

[7] محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص151.

[8] المرجع السابق.

و1976 سلطاتٍ واسعةً لرئيس الجمهورية، والتي من بينها "تقرير السياسة العامّة للأمّة في المجالين الداخلي والخارجي [...] وقيادتها وتنفيذها"[1] والتي كانت سببًا في تثبيت البصمة البومدينية على عقيدة الجزائر الأمنية وسياستها الخارجية.

لقد كوّن التفاعل بين العوامل السابقة (جغرافيا، اقتصاد، تاريخ وشخصية الرئيس) عقيدةً أمنية جزائرية من مبادئها القناعة بالوضع القيادي الجزائري مغاربيًا وإدراك بأنّ الجزائر معنية بكلّ تفاعلات المغرب العربي، وهو الإدراك الذي امتدّ في الواقع ليشمل القارّة الإفريقية أيضًا.

المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسيّة والأمنيّة بين الجزائر والصحراء، الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء

يبدأ تحديد الدّائرة الإفريقية للأمن الجزائري انطلاقًا من الصحراء ـ التي تمثّل عمق الجزائر الاستراتيجي ـ والحدود الجنوبية للجزائر المتصّلة مباشرةً بالساحل الإفريقي. والسّاحل، هو ذلك الجزء من القارّة الإفريقية الذي يشكّل منطقة عبور بريّ من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتدّ ـ على شكل حزام ـ على مسافة 3862 كلم من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، أي من داكار إلى جيبوتي مرورًا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان[2] مغطيًا مساحة 3.053.200 كلم^2 (أنظر الملحق رقم 04). وكثيرًا ما يتمّ توسيع الحزام الساحلي ليشمل أيضًا بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، الصومال، إثيوبيا وإريتريا وحتّى نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البنين والتوغو التي يحدّها الساحل من ناحية الشمال[3]. ويتّصل الساحل من ناحية الجنوب الغربي بدول إفريقيا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي (غينيا، سيراليون، ليبيريا، كوت ديفوار، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكامرون)، ومن ناحية الجنوب الشرقي تحدّه جمهورية إفريقيا الوسطى، إقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا وتانزانيا). أمّا من ناحية الشرق فيتّصل بدول القرن الإفريقي (إريتيريا، أثيوبيا، الصومال وكينيا).

يتّضح من التحديد الجغرافي السابق أنّ منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتّر والاقتتال الإفريقية (الطوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدامات الإثنية والقبلية في التشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكامرون حول شبه جزيرة باكازي (Bakasi)[4] وغيرها) وهو ما يؤثّر سلبًا على أمنها وبالتالي على أمن الجزائر. فمن مقاربة جيوسياسية، لا تقتصر منطقة أمن الجزائر على الدول المجاورة لها فحسب، بل تتوسّع أبعد من ذلك لتضمّ أيضًا الدّول المحاذية للدول المجاورة لها. من هذا المنطلق، تصبح أيّ اضطرابات تحدث في دّولة مجاورةٍ لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية[5]، ويتأكّد هذا التحليل إذا عرفنا أنّ سمة القارّة الإفريقية هي سرعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحوّل من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليًا في معظم الدول الساحلية–الصحراوية والإفريقية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها. ويؤكّد التأثّر الدائم لمنطقة السّاحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي والنيجر إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من

---

[1] طالع المادة 111 من دستور 1976.

[2] Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit, pp.264-265.
[3] Ibid, p.266.
[4] Charles Zorgbibe, op.cit, p.79.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص58.

إريتريا سابقا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كلّ المنطقة) صحّة الطرح السابق، إذ أصبحت منطقة الصحراء الكبرى والساحل ممرًّا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عمومًا، سوقًا للسّلاح الخفيف، وبيئةً خصبةً لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون (3000 حالة إصابة بالطاعون سنويا في إفريقيا وفق تقرير منظّمة الصحّة العالمية لـ2010)[1] والإيدز (24.8 مليون مصاب بالإيدز في إفريقيا)[2] وفق ما تؤكّده تقارير منظمة الصحة العالمية.

ويرى بوزان وويفر أنّ السبب المركزيّ للمشكلات الأمنية السابقة هو فشل وهشاشة دول "ما بعد–الاستعمار" (الدول الإفريقية الجديدة) على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لذا فهما يرفضان التحاليل التي تنسب ما تعانيه القارّة الإفريقية من مشكلاتٍ إلى التخلّف الاقتصادي[3]، لكنّهما يؤكّدان في الوقت ذاته أنّهما لا ينفصلان بين القطاعين السياسي والاقتصادي، لأنّ الفشل والضعف السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية مترابطان بشدّة[4].

سياسيًّا، نجم الفشل السياسي الذي تعانيه دول الساحل والصحراء (والإفريقية عمومًا) عن الضعف الشديد في التماسك السوسيو–سياسي بين المجتمع والدّولة، وهو ضعفٌ وليد عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلّية في التقسيمات الحدوديّة التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار. ويلتمس المشكل السابق في معاناة دول إفريقيا جنوب الصحراء داخليًا من بطءٍ كبير في حركيات الاندماج المجتمعي نجم عن التفكّك الإثني والقبلي (أكثر من 1500 إثنية في إفريقيا جنوب الصحراء)[5] وغياب ثقافة سياسية وطنية تذوب فيها مختلف أشكال الانتماء الأخرى (الإثنية، العرقية، القبلية، العائلة)، وهو ما أتاح الفرصة للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية وللانقلابات العسكرية وصعّب من مهمّة تأسيس أنظمة ديمقراطية في كثير من دول الساحل[6]. إنّ هذه العوامل تؤدّي إلى العديد من الأزمات التي تهدّد الدول الإفريقية بالتفتّت، وهذا ما حدث في دارفور وفي جنوب السودان التي شهدت أزمةً إنسانيةً حادّةً أدّت إلى العديد من المواجهات بين القوى الحكومية السودانية والمتمردين (حركة تحرير السودان والحركة من أجل العدالة والمساواة) ناهيك عن أنّها تشكّل بيئةً خصبةً لنشأة الإرهاب وتغذية التطرّف المسلّح.

أمّا اقتصاديًا، ففضلا عن مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط معظم اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) والمؤسّسات المالية الدولية[7]، تعاني دول الدّائرة الإفريقية للأمن الجزائري من فشل مزمن في تحقيق العدالة التوزيعية ممّا ينتج حالات من الإحباط لدى فئاتٍ معيّنةٍ من المجتمع

---

[1] بشير مصيطفى، "قارة حاضرة.. وهموم منسية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، العدد 3009، 2010/07/29، ص10.

[2] البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007، واشنطن، 2007، ص28.

[3] هذه المقاربة تتبناها بالأساس المؤسسات الدولية التي تدعي أن غياب الأمن سببه التخلف الاقتصادي وأن الأمن في إفريقيا مرتبط بتنمية ورفاهية الشعوب. فبالنسبة للمنظمات الدولية المختصة في مسائل التنمية مثل البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة *UNICEF*) فإن الأمن والدفاع أصبحا ركيزتا الاستقرار، وهما أساسيان للتنمية والنمو الاقتصاديين. أنظر:

Axel Augé, «Les réformes du secteur de la sécurité et de la défense en Afrique Sub-saharienne: vers une institutionnalisation de la gouvernance du secteur sécuritaire», Afrique Contemporaine, n°220, 2006/04, p.50.

[4] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.220.

[5] Ibid.

[6] Thomas Bossuroy, «Déterminants de l'identification ethnique en Afrique de l'Ouest», Afrique contemporaine, n°220, 2006/4, p.119.

[7] للمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، طالع تقارير البنك العالمي سيما التقرير المشار إليه في الصفحة السابقة (تقرير 2007).

تنشأ عنها حركيّاتٌ للنّزوح أو التمرّد والعنف السياسي (مثل مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم). وكما أشرنا سابقًا، فإنّ هذا الفشل الاقتصادي مرتبط بالانقسام الإثني الذي كان من نتائجه زيادة تبديد المال العام، إحباط الاستثمارات، تقليص النمو، نمو الاقتصاد الموازي وكبح كلّ محاولات التنمية[1]. ويزداد الفشل الاقتصادي للدول الإفريقية حِدّةً نتيجة العجز عن مواجهة الحاجات الاقتصادية الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الانسانية لتدفق اللاجئين، ويتعقّد هذا العجز أكثر بفعل الكوارث البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحيةٍ لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة المنقضية، هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع، إذ أنّ أكثر من 80% من سكّان التشاد وأكثر من 60% من سكّان مالي والنيجر يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم[2]، وهو ما يولّد تدفقاتٍ للهجرة السريّة وإحباطًا اجتماعيًا يدفع إلى الإجرام والعنف.

وتؤكّد أيضًا أنّ غياب آلياتٍ فعّالة للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلّها في دول الساحل - ودول إفريقيا جنوب الصحراء عمومًا - بسبب انتشار الفساد السياسي، ضعف الأداء المؤسّساتي وضعف نظام العدالة الجنائية وفساده أدّى إلى جعل تدخّل أطرافٍ أجنبيةٍ ثالثةٍ أمرًا ضروريًا لتسوية الكثير من الأزمات الداخلية (مثل الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر والتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (*ECOWAS*)[3] في حالة موريتانيا)، كما أعطى ذريعةً لتدخّل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية المهتمّة بهذه المنطقة لسببين: الأوّل أمنيٌ نظرًا لما تعانيه من تفشّي لظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود؛ والثاني اقتصاديٌ نظرًا لوجود مؤشّراتٍ إيجابيةٍ جدًا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية بمنطقة الساحل، وهذا ما أجّج التنافس بين الولايات المتّحدة وفرنسا (وحتّى الصين) حول هذا الفضاء الجيوسياسي.

إنّ الغرض من هذه الصورة التشخيصية المختصرة لخصائص الدّائرة الإفريقيّة للأمن القومي الجزائري هو التأكيد على أنّ الأخير ليس بمنأىً عمّا تعيشه وتفرزه الدّائرة الإفريقية من مشكلاتٍ أمنيّةٍ نظرًا أنّ جلّ هذه الأخيرة عابرٌ للحدود وفق ما تؤكّده العديد من التقارير والأرقام. فمثلاً، وفيما يخص تهريب الأسلحة، تؤكّد تقارير أنّ 80% من الأسلحة والذخيرة الحية التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال الساحل، بما فيها الصحراء الجزائرية، تأتي من مناطق النزاع المسلّح في دول غرب إفريقيا ووسطها[4]. كما تفيد تقاريرٌ مستقاةٌ من وزارة الصحّة الجزائرية أنّ العديد من الأمراض المعدية تأتي إلى الجزائر من إفريقيا، إذ تنتقل عبر المهاجرين السرّيين القادمين من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية والحاملين للعديد من الأمراض المعدية والخطيرة من بينها السيدا التي تعرف رواجًا كبيرًا بين سكّان المدن الجزائرية الجنوبية خاصّةً تمنراست[5]. كما تؤكّد التقارير نفسها أنّ 90% من حالات الملاريا (حمّى المستنقعات) في السنوات الأخيرة سُجّلت على مستوى ولايتي أدرار وتمنراست ومصدر العدوى بنسبة 95% هو مالي والنيجر[6].

إذاً، في وقتنا الحالي، لم يعد البعد الجغرافي عن مناطق الصراعات المسلّحة أو بؤر عدم استقرار في إفريقيا جنوب الصحراء يضمن الحماية المطلوبة للأمن الجزائري، وبالتّالي لا يمكن دراسة الوضع الأمني في الجزائر والمغرب العربي عمومًا بمعزل عن

---

[1] Thomas Bossuroy, op.cit, p.119.

[2] مع العلم أن كل دول الساحل تصنف بين الدول الأقل نموا في العالم، ودولة النيجر هي آخرها على الإطلاق.

[3] ECOWAS: Economic Community of West African States.

[4] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص ص59-60.

[5] الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6109، 2010/09/06، ص03.

[6] المرجع السابق.

الدائرة الإفريقية، إذ تؤثّر حالات عدم الأمن والاستقرار والأخطار السائدة في دول الساحل المحاطة بجزام من الأزمات جنوبًا وشرقًا على الوضع الأمني لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الجزائر، وتتأزّم هذه الوضعية أكثر إذا عرفنا أنّ أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقرّ باحتمالات فشل عددٍ من دول السّاحل مستقبلاً بحكم هشاشة اندماجها الاجتماعي، عجزها الاقتصادي وضعف بنائها السياسي، وهذا ما سينعكس سلبًا على الأمن الإقليمي في منطقة الصحراء الكبرى وبالتالي على الأمن الجزائري.

وقد أدرك صنّاع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، لذا نجد أنّ مكانة الدّائرة الإفريقية ما فتئت تتعزّز ضمن الشواغل والسياسة الأمنيتين للجزائر، وإن قام الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسيةٍ وأيديولوجيةٍ في السابق (الانتماء إلى العالم الثالث، مساندة حركات التحرّر في إفريقيا) فإنّ الاهتمام بها حاليًا، ومنذ العشرية السابقة، فرضته اعتباراتٌ استراتيجيةٌ–أمنيةٌ متعلّقةٌ أساسًا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها، ويتأكّد هذا من خلال العمل الأمني–العسكري العملياتي للجزائر المكرّس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش) بمختلف مسائل الأمن في منطقة الساحل والقارّة الإفريقية عمومًا (طالع الملحق رقم07).

هذا الحضور للبعد الإفريقي ضمن دوائر الأمن القومي الجزائري ما هو إلاّ امتدادٌ لمبادئ الثورة التحريرية التي طبع رصيدها الرمزيّ المنطلقات القيمية والمعيارية لعقيدة الجزائر الأمنية وسلوكها الأمنيّ والدبلوماسي، وهو ما يُلتَمس من التثمين الجزائري لمبادئ الأمن والسلم وحقوق الشعوب في تقرير المصير الحاضرة في النّصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني كميثاق طرابلس المؤسّس للدّولة الجزائرية المستقلّة والذي نصّ على "دعم حركات التحرّر باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلاً في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب إفريقيا وشرق إفريقيا"[1]، والذي نصّ كذلك على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في أفريقيا[2].

غداة الاستقلال، وبفعل المكانة التي وجدت الجزائر نفسها عليها كقائدة لحركات التحرر الأفريقية[3]، ونظرا لموقعها الجغرافي المهم وثقلها الاقتصادي وحتّى العسكري الذي ما فتئ يتصاعد في القارّة الإفريقية، وبعد إقرارها ببعدها الإفريقي في دستوري 1976 و1989[4]، عملت الجزائر على تكريس المبادئ التي ورثتها عن الثورة وساهمت في بناء الأمن الإفريقي بصورة واضحة، وهذا ما يلتمس من نشاطها المكثف والفاعل على المستوى الإفريقي لدرجة أنّ بعض الدبلوماسيين في إفريقيا ـ وكذلك بعض الصحفيين والمثقفين هناك ـ نعتوها بـ"دّولة إمبريالية من نوع خاص"[5] نظرا للدور الذي كانت تريد أن تؤديه كحلقة وصل بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص190.

[2] المرجع السابق، ص189.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص41.

[4] راجع المواد 86، 88، 92 من الميثاق الوطني لسنة 1976، ص ص35–36، بالإضافة إلى ديباجة دستور 1989، ص04.

[5] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص150.

[6] المرجع السابق.

ويؤكّد السلوك السياسي والأمني للجزائر المستقلّة تركيزها على الدائرة الإفريقية، فالجزائر تنتمي لكلّ البناءات العضوية الجهوية متعدّدة الأطراف في إفريقيا (منظّمة الوحدة الإفريقية سابقًا والاتحاد الإفريقي حاليًا)، كما قادت العديد من حالات الوساطة لتسوية بعض الخلافات والنزاعات في الدائرة الإفريقية خاصّةً فيما يتعلّق بمشكلة الأزواد[1] في مستهل التسعينيات وقضية الطوارق أعوام (1996، 2006 و2007) بالإضافة إلى دورها في حلّ النزاع الأثيوبي–الإريتري عام 2000، كما ساهمت الجزائر بصورةٍ جليةٍ في إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا وترأّسته منذ البداية (سعيد جانيط ثم رمضان لعمامرة). ونجحت سنة 1999 في بناء تصوّر جهوي لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تبنّي الاتفاقية الإفريقية لمكافحته وإنشاء "نظام الإنذار المبكر" و"المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" الذي يوجد مقره بالجزائر، بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة مكافحة الإرهاب وفي لجنة مديريات الاستعلامات في إفريقيا. كما قامت الجزائر بإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (*NEPAD*) سنة 2002 مع كلّ من نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهي حاليا تمثّلها وتدافع عن مصالح الدول الأعضاء فيها في قمم مجموعة الثمانية (*G8*) ومجموعة العشرين (*G20*) خاصّةً ما تعلّق بالسعي لمحو ديون الدّول الإفريقية.

المطلب الثالث: مسار تطوّر علاقة الأمن الجزائريّ بالدائرة العربيّة منذ حرب الخليج الثانية

ترجع علاقة الجزائر بالعالم العربي في تاريخها إلى الفتح العربي–الإسلامي لشمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي، ومنذ ذلك الوقت، أصبح الانتماء الجزائريّ حضاريًا للحضارة العربية الإسلامية. وقد نتج عن هذا الانتماء تأثّر الجزائر بفكرة الأمّة العربية وقوّة الإسلام السياسيّة العابرة للحدود. ومعلومٌ أنّ هذين العاملين يؤثّران بصورةٍ قويّةٍ في الديناميكيات الأمنيّة في الفضاء الجيوسياسي الممتدّ من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال، إذ يؤدّيان دورًا حاسمًا في إضعاف هوية الدول المحليّة؛ يشرعنان درجةً عاليةً وغير مسبوقةٍ من التداخل الأمني؛ يحدثان ميلاً لإقامة منظّماتٍ إقليميّةٍ (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي)؛ ويلعبان دورًا أساسيًّا في تحديد أنماط الصراع في هذا الفضاء المركّزة على ثلاث دول غير عربيةٍ: إسرائيل، إيران وأثيوبيا[2].

بناءً على هذا،كان للعوامل الثقافيّة والعرقيّة دورٌ في تحديد الدّائرة العربية للأمن القومي الجزائري، وكان هذا واضحًا في العقيدة الأمنيّة للجزائر وتعاملاتها مع القضايا العربية بعد الاستقلال التي كانت امتدادًا مباشرًا للعلاقات التي أنشأها مسؤولو الثورة مع مجموع الدول العربية خلال الثورة التحريرية[3]. فقد حافظت الجزائر ـ من منطلق تأثير القيم الإسلامية–العربية على عقيدتها الأمنية ـ على موقف الحياد في كلّ ما تعلّق بالنزاعات العربية–عربية. وانطلاقًا من هذا الموقف، نجحت سنة 1969 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح، وبالتالي عملت على أن يتمّ الاعتراف بالأخيرة كدولةٍ عضو في الجامعة العربيّة[4]. كما استطاعت الجزائر أن تتفادى تدخّلاً مصريًا مسلّحًا ـ خلال فترة حكم السادات (1970–1980) ـ ضدّ الجماهيرية الليبية، واستطاعت خلال سنة 1980 أن تحلّ المشكلة الحدوديّة التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه. كما أنّ التوتّر الدائم بين

---

[1] يطلق اسم الأزواد على مجموع القبائل الطوارقية والعربية إلى جانب قلة السوراي (Soreilles) أو البيل (وهم من الزنوج) القاطنة بشمالي النيجر ومالي. ويمثل الطوارق أكثر من ثلثي هذا المزيج.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص22.

[3] Salih Benkobbi, L'Algérie dans tous ses états, Alger, Casbah éditions, 2009, p.29.

[4] Ibid. p.30.

العقيد القذافي وجاره المباشر الرئيس بورقيبة لم يتفاقم أبدًا حتّى بعد الاعتداء الليبي على قفصة في جانفي 1980[1]، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى الحرص الجزائري على تفادي الصراعات بين الدول المغاربية خوفًا من التدخّلات الأجنبيّة[2]. كما أنّ ما قامت به الجامعة العربية لتوقيف الحرب الأهلية في لبنان تدين به للعلاقات القويّة التي طالما حافظت عليها الجزائر مع مختلف الطوائف اللبنانية[3].

وعلى العكس من هذا، اعتبرت العقيدة الأمنية الجزائرية، بحكم الانتماء الحضاري، استهداف أمن العالم العربي استهدافًا لأمنها وأنّ أعداءه هم كذلك أعداؤها. وكان لنشأة القضيّة الفلسطينيّة واستقطابها للعمل العربي المشترك ـ خاصّة في جانبه العسكري ـ في إطار "الأمن القومي العربي" دورٌ في هذا السياق، لذا نجد الجزائر قد شاركت في الحرب العربية–الإسرائيلية سنة 1973 بمشاركةٍ فعليّةٍ لجيشها وبتقديمها مساعداتٍ ماليّةً وعسكريّةً، وحتّى إمدادات الوقود، لدول الجبهة وقطع إمدادات النفط عن الدول الحليفة لإسرائيل[4]. كما رفضت ـ وترفض ـ الجزائر كلّ تدخّل أجنبي في الأرض العربية والإسلامية، ومن هذا المنطلق رفضت التدخلّ الأجنبي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ورفضت المشاركة في تلك الحرب عكس دول عربيّةٍ أخرى، ومازالت ترفض الاعتراف بإسرائيل من منطلق أنّها دولة محتلّةٌ لأراضي دولةٍ أخرى.

بيد أنّه منذ تسعينيات القرن المنصرم بدأ يحدث التلاشي في الارتباط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية أو الأمن القومي العربي عمومًا نتيجة التفكّك الذي بدأ يحدث في الأمن العربي والذي كانت أولى حلقاته الهزيمة العربية في حرب 1973 والتي كانت آخر عهد بـ"المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي"[5]. وجاءت حرب الخليج الثانية (جانفي إلى فيفري 1991) لتقوّض مفهوم الأمن القومي العربي من جوهره، حين احتلّت دولةٌ عربيةٌ دولةً عربيةً أخرى (أوت 1990) وحين استدعت بعض الدّول العربية قوّاتٍ مسلّحةً أجنبيّةً لتسهم الإسهام الأكبر في تحرير الدّولة المحتلّة، وحين سمحت تلك الدول العربية للقوات الأجنبية بأنّ تغزو دولةً عربيّةً وتدمّر قوّاتها المسلّحة وبنيتها الاقتصادية والعلمية وتعرّض وحدة أراضيها وسلامتها للتفتّت والتجزئة[6].

الحقيقة أنّ تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية كان أيضًا بفعل ما حدث من تلاشي في الاعتماد الأمني المتبادل الذي كان بين المشرق والمغرب العربيين. فمنذ حرب الخليج الثانية أصبح المركب الأمني الإقليمي المغاربي أقلّ ارتباطًا بالمسائل العربية، وأصبح أقرب إلى أن يكون مركبًا أمنيًا إقليميًا مستقلاً بتخوّفاته وشواغله الأمنية الخاصّة[7]، وهو ما انعكس مباشرةً على الدائرة العربية للأمن الجزائري. وبالرغم من الروابط الثقافية، الدينية واللغوية القوية بين الدائرتين الجيوسياسيتين العربية والمغاربية للأمن القومي الجزائري، إلاّ أنّ الاعتماد الأمني المتبادل بينهما انخفض بشكل محسوس وبدأ يسير منذ حرب الخليج الثانية نحو تلاشي تدريجي إذا ما قورن بذلك الموجود بين المركبين الأمنيين الإقليميين الفرعيين في المركز (المشرق والخليج). وقد ساهم موقف الجزائر من حرب الخليج الثانية[8] ودورها الثانوي في مسار السلام الإسرائيلي–العربي في تلاشي الارتباط بين أمنها القومي

---

[1] Mustapha Sehimi, art.cit, p.07.
[2] Salih Benkobbi, op.cit, p.29.
[3] Ibid, p.31.
[4] Ibid, p.32.
[5] هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي. دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (ندوة)، باريس، مركز الدراسات العربي–الأوربي، 1996، ص57.
[6] المرجع السابق، ص62.
[7] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.213.
[8] تراوحت مواقف الدول المغاربية بين الرافضة للتدخل الأجنبي ضد العراق (الجزائر) والمؤيدة له (المغرب الأقصى).

والدائرة العربية. كما تعزّز اضمحلال الرابط بين الدائرتين المغاربية والعربية للأمن الجزائري بعد الانفصال الذي انجرّ عن "فكّ الارتباط" الذي أحدثه العقيد القذافي بين المشرق والمغرب العربيين بسبب "خيبة أمله من القضايا العربية" ـ على حدّ تعبيره ـ واتجاهه نحو تركيز سياسته الخارجية على القارّة الإفريقية[1].

حتّى الشواغل الأمنية لدول المغرب العربي أصبحت مختلفةً عن تلك الموجودة في الشرق الأوسط. فداخليًا، تركّز الاهتمام الأمني على صعود حركات التمرد والعصيان الإسلاموية التي مارست الإرهاب ضدّ مجتمعاتها الخاصّة خاصّةً في الجزائر التي شهدت أزمةً داخليةً عصيبةً أوقعت حوالي 100000 قتيل[2] وأدّت إلى عزلها إقليميًا وعربيًا بسبب عدم الاهتمام الذي كرّسه جميع العرب تقريبًا بما كانت تعانيه[3]، وفي تونس أين مورس قمعٌ كبيرٌ من قبل الدّولة ضدّ الإسلاميين. أمّا إقليميًا، فإنّ التخوّفات المغاربية المتقاسمة لم يعد مصدرها بؤر التوتّر في الشرق الأوسط، بل أصبح مصدرها التهديد لاقتصادياتها وتبعيتها نحو أوربا التي ما فتئت تشتدّ منذ العقد الأوربي الفريد سنة 1986 الذي أسّس المجموعة الاقتصادية الأوربّية (*CEE*)[4].

حتّمت السلبيات التي انجرّت عن تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية تغييرًا عامًا لبنية علاقات الدول المغاربية التي اقتنعت بضرورة تطوير بنية علاقاتها الثنائية المضطربة وتوجيه اهتمامها المشترك نحو أوربا، وهو ما عبّد الطريق سنة 1989 لتأسيس "اتحاد المغرب العربي". لقد جاء هذا الأخير ردًّا خاصًّا من الدول المغاربية على تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية، وكان هدفه هو مضاعفة التعاون الاقتصادي المغاربي البيني لتقوية الموقف التفاوضي لدول المغرب العربي في مقابل دول جنوب أوربّا الأربعة (البرتغال، أسبانيا، فرنسا وإيطاليا) قناعةً منها بأنّ أمنها الاقتصادي لا يمكن أن يتحقّق وهي مقسّمة[5]. لكنّ اتحاد المغرب العربي ـ برغم أهدافه الطموحة ـ لم يزل التوتّرات السياسية عن العلاقات المغاربية البينية، فلم يكن سوى "مصالحةً"[6] بين دول المغرب العربي ولم يتحوّل إلى منظّمة إقليميةٍ قويةٍ قادرةٍ على تكوين نظام أمني إقليمي مغاربي كما في شمال المتوسط. ما يهمّنا هنا أنّ تأسيس الاتحاد كان مؤشّرًا قويًّا على شبه انفصال حدث في العلاقة الأمنية بين المغرب العربي والشرق الأوسط وظهور النفوذ الأوربي في المغرب العربي. وإن كان تعثّر مسار السلام العربي–الإسرائيلي خلال التسعينيات قد أحيى مشاعر الارتباط الإسلامي بين المشرق والمغرب الغربيين، فإنّه لم يكن كافيًا لتمتين الرابطة بين الدائرتين المغاربية والعربية للأمن القومي الجزائري.

التشابه الوحيد بين المركّب الأمني الإقليمي التحتي المغاربي ومركّبات المركز، هو أنّ إسكات ديناميكيات النزاع بين دوله يتمّ بفعل الضغوطات الخارجية الممارسة من قبل القوى الكبرى، وهذا في حدّ ذاته دليلٌ على أنّ الاستراتيجيات الأمنية العربية لا تتّجه نحو تصور مشتركٍ للأمن ومفهوم موحّدٍ للعدوّ بل نحو التعاون والارتباطات (الثنائية) مع القوى الغربية[7]. ثم إنّ تسلّح الكثير من الدول العربية أصبحت تمليه في كثيرٍ من الأحيان الريبة والشكوك وحتّى الصراعات مع جيرانها العرب أكثر ممّا تمليه تهديدات غير عربية، ما يعني أنّ الأمن القومي العربي لم يعد موجودًا بل ينبغي البحث عنه[8].

---

[1] Ibid.

[2] مع وجود اختلافات كبيرة في الأرقام المعلنة، التي تراوحت بين 000 100 و000 150. أنظر:
Rachid Tlemçani, Elections et élites en Algérie. Paroles de candidats, Alger, Chihab Editions, 2003, p.180.

[3] Salih Benkobbi, op.cit, p.34.

[4] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.214.

[5] Ibid.

[6] Abdennour Benantar, «Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb?», art.cit, p.107.

[7] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص65.

[8] للمزيد حول الأمن القومي العربي، تعريفه، تاريخه، سماته، تطوراته ومشكلاته، أنظر: هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ص53-78.

خلاصة ما قيل أنّ دراسة الدائرة العربية للأمن القومي الجزائري كان ممكنًا عندما كان الاعتماد الأمني المتبادل والتداخل بين أمون الدول العربية موجودًا، لكن، منذ الشرخ الشديد الذي أصاب الصفوف العربية بسبب العوامل السالفة وما انجر عنه من فقدان تصوّر استراتيجي عربي مشترك تلاشت العلاقة بين الأمن الجزائري والدائرة العربية دون أن يحدث انفصالٌ بينهما لأنّ الجزائر مازالت تعاني من بعض التهديدات التي يفرضها انتماؤها للفضاء الجيوسياسي العربي وفي مقدّمتها إسرائيل وامتلاكها للسلاح النووي، فإسرائيل اعتبرت سنة 1982 أنّ كلّ منطقة الشرق الأوسط الممتدّة من باكستان حتّى موريتانيا ومن تركيا حتّى الصومال منطقة أمنها[1]، أي أنّ الجزائر تدخل ضمن هذه المنطقة وهي بالنسبة لإسرائيل عدوّةٌ ومصدرٌ للخوف والتهديد .

المبحث الثاني: مهدّدات الأمن القوميّ الجزائريّ مغاربيّة المنشأ والمصدر

ترسّخ اهتمام الجزائر بالدائرة المغاربيّة لأمنها القوميّ بفعل الاعتماد الأمني المتبادل بينها وبين محيطها المغاربي وتأثّرها بما يأتي منه من تهديدات. ويطغى التهديد المغربي كتهديدٍ وجودي صلب وكامن على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن

[1] عبد المنعم سعيد ومحمد قدري سعيد، "ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992، ص44.

القومي الجزائري والتي لا ترقى إلى مستواه سواء من حيث حجم التهديد الذي تحمله لمرجعيات أمن الجزائر أو من حيث حضورها ضمن شواغلها الأمنية، ونقصد بهذه التهديدات تلك ذات الطبيعة الجديدة والمتّصلة بالأمن الجزائري اللين.

المطلب الأوّل: الانعكاسات السلبيّة على الأمن الجزائريّ المترتّبة عن النزاع المغربيّ-الصحراوي

يشكّل الاحتلال المغربي للصّحراء الغربيّة المشكل الأمني الإقليمي الأساسيّ ضمن المركّب الأمني المغاربي[1]، وبالتالي ضمن الدائرة المغاربية للأمن الجزائري. وتعتبر الصحراء الغربية بؤرة التوتّر الساخنة الوحيدة في الإقليم المغاربي ولو بمستويات متفاوتة من العنف من فترة إلى أخرى كان أشدّها بين سنتي 1976 و1978. ولحسن الحظّ أنّ هذا التهديد على الجناح الغربيّ للجزائر لم يتحوّل إلى مواجهةٍ مباشرةٍ بينها وبين المغرب، كما لم يخرج عن النطاق الجغرافي الصحراوي، فلم ينتشر العنف لا في المغرب ـ المعني مباشرة بهذا النزاع ـ بسبب عدم لجوء المقاومة الصحراوية إلى تنفيذ عملياتٍ مسلّحةٍ داخل الإقليم المغربي عدا المتنازع عليه[2]، ولا في الجزائر الموجودة في جواره المباشر.

ونشب النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 غداة الانسحاب الاسباني منها وتقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا ممّا أدّى إلى توتّر شديدٍ في علاقات الدولتين بجارتيهما الجزائر وليبيا نتيجة رفض الأخيرتين للاحتلال ومساندتهما للـ"بوليزاريو (*POLISARIO*)"[3] في مقاومتها ضدّ المغرب ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية.

بعد تحييد ليبيا وموريتانيا عن النزاع سنة 1979[4]، ومع لجوء المغرب إلى احتلال المناطق التي خرجت منها القوات الموريتانية، انحصر النزاع بين المغرب الأقصى وجبهة البوليزاريو المدعومة من طرف الجزائر (عسكريًّا، اقتصاديًّا ودبلوماسيًّا). لكنّ المشكل بالنسبة للمغرب ليس في المقاومة التي يلقاها من طرف البوليزاريو، ولا في شرعية القضيّة الصحراوية التي تتأسّس على اعتراف الأمم المتّحدة بحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ 1963، وتكرير اعترافها هذا في كلّ مشاريع التسوية منذ ذلك الوقت[5]، بل هو الرفض الجزائري لإدماج الصحراء الغربية في الخريطة المغربيّة كما عبّر عنه الملك المغربي محمد السادس صراحة[6].

طبعًا، التنازع بين المغرب والجزائر هو وليد التناقض بين اقتراحيهما للتسوية، فبينما يرى المغرب أنّ استعادة "الضاحية الجنوبية" أو "صحرائه" هي قضية وطنية لا تقبل "المساومة"[7] وأنّه متمسّكٌ بالصّحراء الغربية، وفي كلّ الحالات "سيواصل دفاعه

---

[1] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193.

[2] Karima Benabdallah-Gambier, «Les Etats-Unis et la question du Sahara Occidental», in: Abdennour Benantar (ed) , les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt?, Alger, C.R.E.A.D, 2007, p.141.

[3] أسست سنة 1973 من طرف المناضلين الصحراويين الغربيين وطالبت باستقلال الصحراء الغربية عن إسبانيا واستمرت في مطالبها مع المغرب فيما بعد. و"البوليزاريو" مشتقّة من اللغة الأجنبية «POLISARIO» وهي اختصار لـ"Front **Po**pulaire pour la **Li**bération de la **Sa**guia el-Hamra et du **Ri**o de **O**ro" أو "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب".

[4] نتيجة اتفاق السلام الموقع بينها وبين جبهة البوليزاريو في الجزائر سنة 1979، تنازلت موريتانيا عن الجزء الجنوبي (إقليم تيرس الغربية) الذي كانت تحتّله من إقليم الصحراء الغربية لصالح البوليزاريو. أمّا ليبيا، فنتيجة لدعمها للبوليزاريو، فقد قام المغرب بتأييد المعارضين التشاديين لها وأزّهم ضدها، وقاد هذا فيما بعد إلى تورّط ليبيا في الحرب الأهلية التشادية التي انفجرت سنة 1980. أنظر:

Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193.

[5] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara», Mediterranean Politics, Vol.10, No.02, July 2005, p.185.

[6] خطاب ألقاه الملك المغربي محمد السادس بتاريخ 30جويلية 2010 بمناسبة الذكرى الحادية عشر لاعتلائه عرش الملك في المغرب. عن:

Yazid Alilat, «Sahara Occidental: Délire royal», Le Quotidien d'Oran (Quotidien Algérien), n°4761, 31/07/2010, p.03.

[7] في الوقت الذي يدّعي فيه المغرب مغربية إقليم الصحراء الغربية وأن هذه القضية لا مساومة عليها، نجده قد تنازل عن ثلث هذا الإقليم لصالح موريتانيا بموجب اتفاقيات مدريد 14 نوفمبر 1975 والتي عُقِدَت غداة الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية، ووقعت بين كل من إسبانيا المغرب وموريتانيا في غياب الجزائر.

عن سيادته، وحدته الوطنية وسلامة إقليمه، مع الحرص على عدم التنازل عن أيّ شبر من صحرائه"[1]، تنطلق المقاربة الجزائرية من اعتبار القضيّة الصحراويّة قضيّة "تصفية استعمار" وأنّ الحلّ العادل والدائم للنزاع المغربي–الصحراوي لن يحصل إلاّ إذا مارس الصحراويون حقّهم في تقرير المصير، مثلما تنصّ عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حرّ ونزيه. ويعتبر تمسّك الجزائر بهذا الحلّ "وفاءً منها لمبادئ الثورة التحريرية"[2] التي قامت عليها هويتها وعقيدتها الأمنيَتَين، بالإضافة إلى اعتبارات التوازن الإقليمي المغاربي.

سارت الجهود الدولية التي تمّت بإشراف الأمم المتحدة بما يتوافق مع المطالب الصحراوية والطّرح الجزائري لتسوية النزاع، خاصّة بعد أن صرّح الملك المغربي حسن الثاني سنة 1983 بأنّه لا يعارض إقامة استفتاء تقرير مصير الصحراء الغربية. في سنة 1988، وبموجب مفاوضات السلام التي تمّت بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، اتفق الطرفان على وقف إطلاق النار (ابتداءً من أوت 1988) بغرض تهيئة الظروف لإجراء استفتاء تقرير المصير. وبعد نوع من التأخّر، أقرّ مجلس الأمن الحلّ رقم 690 في 19 أفريل 1991 الذي وضع خطّةً مفصّلةً لإقامة استفتاء حرّ ونزيه، والذي نصّ كذلك على تكليف الأمم المتّحدة بمهمّة "مينورصو (*MINURSO*)"[3] لقيادة هذا الاستفتاء[4].

جُدْولَ الاستفتاء في بداية سنة 1992، لكنّه سرعان ما تعطّل بعدما اصطدمت المينورصو بمشكلة إعداد القوائم الانتخابية التي أَصرّ المغرب على أن تضمّ آلافًا من النازحين والمعمّرين المغاربة الذين يرجع تاريخ دخولهم إلى الصحراء الغربية إلى ما يعرف بـ"المسيرة الخضراء"[5] سنة 1975. لقد اتضح أنّ المغرب، بإصراره على تلك الطريقة في إعداد القوائم الانتخابية، يبحث عن استفتاء يقرّ دمج إقليم الصحراء الغربية بإقليم المملكة بمباركة الأمم المتّحدة ولا يقبل استقلاله. ومنذ ذلك التاريخ والاستفتاء يؤجّل مرةً بعد أخرى بالرّغم من اللقاءات المتعدّدة التي تمّت بين المغربيين والصحراويين سنوات التسعينيات بتشجيع وإشرافٍ من الأمم المتّحدة[6]. وعدا الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه في اتفاقية هوستون سنة 1997 والقاضي بتعيين جيمس بيكر (James Baker) كمبعوث خاصّ للأمم المتحدة للتوسّط في النزاع الصحراوي (كريستوفر روس (Christopher Ross) حاليًا)، لم يحدث أيّ تطورٍ محسوسٍ نحو تسوية النزاع الذي ظلّ يتراوح بين طرحي: الإندماج أو الإنفصال (الاستقلال).

محاولةً للتقليص من الهوّة بين الطرحين، ورضوخًا لضغوطات المغرب الرافض في الأصل لفكرة استقلال الصحراء الغربية، اِقْتُرِح "الحلّ الثالث Third way/Troisième voie" في ماي 2000 كحلّ وسطٍ بين الاندماج في/أو الانفصال عن المغرب. وينصّ هذا الحلّ على منح الصحراء الغربية حكمًا ذاتيًا بصلاحياتٍ واسعةٍ تحت السيادة المغربيّة. وسرعان ما مالت القوى

---

[1] Cité par: Yazid Alilat, art.cit, p.03.
[2] Ibid.
[3] MINURSO: la **Mi**ssion des **N**ations **U**nies pour l'organisation d'un **R**éférendum au **S**ahara-**O**ccidental.
[4] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.185.

[5] المسيرة الخضراء هي غزو مغربي للصحراء الغربية سنة 1975 عندما كانت خاضعة للسلطة الإسبانية شارك فيه حوالي 350000 مغربي، وتمّت هذه المسيرة باتفاق مغربي–إسباني وتحت إشراف المخابرات الأمريكية التي رسمت خطة لهذه المسيرة كي يظهر المغرب وكأنّه هو الذي حرّر الصحراء الغربية في حين أنّ الحقيقة هي غير ذلك. فقد ساهم كيسنجر في التخطيط لمشروع "المسيرة الخضراء" بالتعاون مع عملاء أمريكيين لوضع خطّة سرّية في إحدى مكاتب الدراسات الاستراتيجية بلندن، وكان الهدف هو إعادة بسط سلطة الملك حسن الثاني على الصحراء الغربية دون إفقاد إسبانيا ـ التي كانت في مرحلة تحول ديمقراطي آنذاك ـ إستقرارها. وفي أكتوبر 1925، قام الجنرال فرنون وولترز (Walters Vernon) ـ نائب وزير المخابرات الأمريكية ـ بزيارة إلى إسبانيا لإقناعها بقبول نقل السيادة في الصحراء الغربية، ثمّ غادر إسبانيا مباشرة نحو المغرب، وخلال المقابلة التي جمعته بالحسن الثاني أنهى الجنرال مخطط كيسنجر الخاص بالصحراء الغربية. وما كانت إسبانيا لتقبل بالتنازل عن الصحراء الغربية بتلك الطريقة لولا التنازلات الاقتصادية وعن جزيرتي سبتة ومليلية التي قدّمها المغرب. أنظر:

Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, pp.124-125 et p.126.
[6] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.185.

الكبرى ـ وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة ممثّلةً في شخصي عنان وبيكر ـ إلى هذا الطرح المواتي لطموحات المغرب[1]، ورأت فيه المخرج الوحيد من الأزمة بالنسبة للأطراف المتعارضة[2].

في 31 جويلية 2003، لم يتبنّ مجلس الأمن الدّولي الحلّ رقم 1495 ـ والذي صادق على آخر صيغة لمخطّط بيكر ـ فحسب، بل فرض المخطّط على الطرفين المتنازعين. ووافقت الجزائر وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب على مخطّط بيكر الجديد أو المسمّى أيضًا "مخطط بيكر الثاني" وهو صيغة معدّلة لـ"الحلّ الثالث" مع إضافة شرط إجراء استفتاء تقرير المصير بعد فترةٍ انتقاليةٍ تدوم خمس سنوات. وعلى شاكلة بقيّة الحلول المقترحة، رفض المغرب مقترح بيكر الثاني مدّعيًا أنّه "يتعارض مع مصالحه الوطنية الجوهرية ومع السلم والأمن في الإقليم المغاربي"[3].

ما كان للمغرب أن يصّر على سياسته ويرفض الشرعية الدولية لو لم يلق الدعم القويّ من طرف أمريكا وفرنسا. بالنسبة للأخيرة، والتي تساند موقف المغرب في النزاع منذ اشتعاله في 1975، فقد أكّدت على لسان وزيرها الأوّل جون بيير رافاران بعد رفض المغرب لمقترح بيكر الثاني سنة 2003 "تطابق وجهات النظر والمواقف بين باريس والرباط فيما يتعلّق بمسألة الصحراء الغربيّة"[4]. وعلاوةً على هذا، أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال آخر زيارةٍ له إلى المغرب في أوائل أكتوبر 2003 أنّ "فرنسا ترغب بقوّةٍ في إيجاد حلّ للنزاع (الصحراوي) الذي يشكّل عائقًا أمام بناء إتحاد مغاربي" وهي "تدعم حلاً سياسيًّا [...] يأخذ تمامًا في الحسبان المصالح المغربيّة والاستقرار الإقليمي"[5]. فبالنسبة لشيراك وأغلبية السياسيين الفرنسيين، تشكّل الصحراء الغربية جزءًا من المملكة المغربية، وقد عبّر الفرنسيون علنًا أنّهم كانوا سيستخدمون حقّهم في الفيتو إذا ما قرّر مجلس الأمن الدولي فرض حلّ يرفضه المغرب أو يتعارض مع مصالحه[6]. أمّا بالنسبة للولايات المتّحدة فالمبدأ الواضح بالنسبة لجميع الحكومات المتعاقبة وحتّى الحالية هو[7]: عدم التفريط في العلاقات مع المغرب حليفها التقليدي في المنطقة وعدم السماح باشتداد التوتّر داخل الإقليم المغاربيّ على نحو يؤّدي إلى ظهور منطقة عدم استقرار تهدّد مصالحها الاقتصادية والعسكرية في الضفّة الجنوبية للمتوسط. وبما أنّ استقرار المغرب العربي الناتج عن استقرار العلاقات بين المغرب والجزائر مضمونٌ في ظلّ الستاتيكية التي تميّز النزاع الصحراوي، فإنّ الحكومة الأمريكيّة ترى مصلحتها في الحفاظ على الوضع القائم ولو على حساب حقّ الشعب الصحراوي. إنّ هذا التحليل يفيدنا أيضًا في فهم سبب إصرار واشنطن على إشراك الجزائر في إيجاد حلّ للنزاع الصحراوي[8]، فحرصها على عدم تأجّج التوتّر بين الجزائر والمغرب وما سينتج عنه من اختلال في استقرار المنطقة هو ما دفعها إلى حثّهما على إجراء حوار مباشر قصد إيجاد مخرج للخلاف الدائر بينهما[9].

---

[1] Ibid, p.187.
[2] Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.139.
[3] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.195.
[4] Cité par: Ibid.
[5] Cité par: Ibid.
[6] Ibid.

[7] باستثناء حكومة جيمي كارتر. فمنذ انتخابه في نوفمبر 1976 شكلت سياسته لفترة قصيرة قطيعة مع السياسات التي انتهجها الرئيسان فورد ونيكسون. فللمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والمغرب، أعيد تقويم الروابط بينهما وأصبحت مسألة بيع الأسلحة للمغرب محلّ نقاشات واسعة ومتناقضة داخل الساحة السياسية الأمريكية وحتّى من طرف الرأي العام. ومنذ ذلك الوقت، أجبر الخلاف الداخلي الحكومة الأمريكية على ضرورة تحديد سياستها في المنطقة المغاربية مع الأخذ بعين الاعتبار ما سينجر من عواقب على علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع باقي دولها ـ سيما الجزائر ـ جرّاء الدعم القويّ والملحّ للمغرب.

[8] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص84.

[9] كان هذا في زيارة لكاتب الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية كولن باول (Colin Powell) للمغرب العربي سنة 2003. أنظر:

ما يهمّ إذن فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكية هو استقرار المنطقة المغاربية. ويفيد هذا التحليل أيضًا في تقويم موقفيهما من استفتاء تقرير المصير. فلم تكن أمريكا ولا فرنسا مستعدّةً للإصرار على استفتاءٍ قد يؤدّي بنسبةٍ كبيرةٍ إلى انفصال الصحراء الغربيّة وبالتّالي اختلال استقرار المغرب الأقصى وما سينجرّ عنه من لا إستقرار في الإقليم المغاربي ككلّ الذي لم يكن أصلاً مستقرًا بسبب ما كان يحدث في الجزائر، فقد لعب الوضع المتأزّم في الجزائر دورًا في القبول بالستاتيكية التي شهدها ويشهدها مسار تسوية النزاع الصحراوي من جهةٍ، وفي إضفاء أهمّيةٍ أكبر على دور المغرب الأقصى في المنطقة من جهةٍ أخرى، ولم تكن القوى الكبرى لتقبل بوجود بؤرة توتّر أخرى على التخوم الجنوبي لأوربّا لأنّ "فقدان المغرب لاستقراره كان سيسهّل من صعود التيّار الإسلامي الراديكالي فيه وهو ما سيؤدّي إلى حملات هجرةٍ نحو أوربا"[1]. وفي الوقت ذاته، لم تكن واشنطن لتسمح للمغرب الأقصى بإجراء استفتاءٍ غير عادلٍ في الصحراء الغربيّة كان سيقود حتمًا إلى نزاعٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ بين المغرب والشعب الصحراوي[2].

أمام هذا الدعم الكبير من قبل القوى الغربية للمغرب الأقصى الذي كان إبّان الحرب الباردة حصنًا من حصون مواجهة الشيوعية السوفيتيّة وحصنًا لمواجهة صعود التيّار الإسلامي الراديكالي بعدها، لم يبق أمام المغرب سوى القوّة الجزائرية الرافضة لمشروعه التوسعي، لذا نجده يصرّ دائمًا على أنّ من يقف وراء تعطّل مسار تسوية النزاع في الصحراء الغربيّة هي الجزائر، هذه الأخيرة التي مازال موقفها ثابتًا وواضحًا: إذا أجري استفتاء تقرير المصير بحرّيةٍ ونزاهةٍ فهي مستعدّةٌ للإقرار والاعتراف بنتائجه.

بناءً على الستاتيكية السابقة للنزاع الصحراوي وتعقّداته واحتمالات تصاعد التوتر بين الأطراف المعنية به ودور القوى فوق-الإقليمية والأمم المتحدة فيه، يمكن القول أنّه حقّا يشكّل هاجسًا أمنيًّا إقليميًّا بأبعادٍ دوليةٍ ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري. ويبقى عدم حلّ النزاع في الصحراء الغربية واستمراره إلى يومنا هذا مهدّدًا للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى أنّه المصدر الأساسي للتوتر في الإقليم والسَبَبُ في استمرار التنافر الجزائري-المغربي[3]. كما يشكّل استمرار هذا النزاع وحالة اللا حلّ الملازمة له مصدرًا أساسيًا للا أمن الجناح الغربي الجزائري، خاصّةً وأنّه أدّى إلى تهديداتٍ ومشكلاتٍ أمنيّةٍ أخرى للجزائر نتجت عن الخلاف مع المغرب.

المطلب الثاني: التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى

يعتبر التناقض الجزائري-المغربي محدّدًا أساسيًا للدائرة المغاربية في العقيدة الأمنية الجزائرية بالرغم من أنّ التنافر هي صفة ميّزت علاقات دول المغرب العربي عمومًا منذ انتهاء الحرب الباردة وليس فقط العلاقات الجزائرية-المغربية[4]. ويعود التناقض الجزائري-المغربي أساسًا - بالإضافة إلى الخلاف حول قضية الصحراء الغربية - إلى التعارض الحاصل بين إرادتيهما في تزعّم المغرب العربي، إذ ترى كلّ منهما في نفسها قوّةً إقليميةً في مقابل دول جوارها وبالتالي فهي أجدر بالزعامة. وتتميّز الدائرة المغاربية للأمن

Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.142.

[1] Ibid. p.186.

[2] Ibid.

[3] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.181.

[4] لا يعني القول بأن التناقض الجزائري-المغربي هو المحدد الأساسي للدائرة المغاربية في العقيدة الأمنية الجزائرية أن العلاقات الجزائرية مع بقية الدول المغاربية لا يشوبها التوتر. فالاعتماد التونسي على التحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أيّ خطر قد يأتي من الجيران والمعاهدات الدفاعية التي أبرمتها معها، ثم صفقات التسلّح التي أبرمتها ليبيا منذ رفع العقوبات الدولية عنها سنة 2004 تبقي على حالة اللاثقة والريبة في العلاقات الجزائرية مع الدولتين السابقتين. لكن، يمكن القول أن تركيز تونس في تسلّحها على الجانب الدفاعي من ناحية، وتركّز اهتمام ليبيا على منطقة الساحل والصحراءن والتي تعتبرها المجال الحيوي لنفوذها الإقليمي، من ناحية أخرى، هي سلوكات أفسحت المجال للخلاف الجزائري-المغربي مغاربيًا.

الجزائري ببنيـةٍ "نزاعيةٍ كامنةٍ"[1] نتجت عن اللا يقين الاستراتيجي وضعف الاتصالات ـ أو انعدامها[2] ـ بين الجزائر والمغرب الأقصى (وحتّى بين الدول المغاربية الأخرى)[3] والذي أدّى إلى حالة من اللا أمن "الذاتي" عند كلّ منهما أدّت بدورها إلى لا أمن "موضوعي" داخل الإقليم المغاربي ككلّ، وأفضت إلى حالةٍ من التأهّب العسكري شبه الدائم على الحدود المغربيّة–الجزائريّة.

تاريخيًا، يمكن القول أنّ منشأ تخوف الجزائر وريبتها من نوايا المغرب هو مطالبه الترابية حيال الجزء الغربي من إقليمها (تندوف وبشار) والتي نشبت بسببها "حرب الرمال" في أكتوبر 1963 بينهما، واستحكم هذا الشعور بعد ثلاث حوادث: الأوّل سنة 1975 بعد الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا؛ والثاني سنة 1976 بعد الاحتلال المغربي لمدينة أمقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيشين الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيدٍ في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحوّل إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة؛ والثالث سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية). أكّدت هذه السلوكات النوايا التوسّعية للمغرب الأقصى من جهة، وحجم التهديد المغربي للأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، وجاء الاتهام المغربي للمخابرات الجزائرية بالضلوع في حادثة الهجوم على "فندق الأطلس" بمراكش سنة 1994 ليوقف تقريبًا التعاون بين البلدين ويعطّل الاندماج المغاربي بعد لجوء المغرب الأقصى إلى غلق حدوده مع الجزائر ورد فعل الأخيرة بإجراءٍ مماثل.

واضح أنّ الخطر على الأمن الجزائري سببه العداء مع المغرب الأقصى الذي يستند إلى حقائق تاريخيةٍ وليس إلى التنافس والخلاف اللذّين يعتبران أمرين طبيعيين ضمن فوضوية النظام الدولي. ونشير أوّلاً إلى أنّ التهديد الترابي المغربي للجزائر مازال قائمًا، لأنّ مشروع "المغرب الكبير" أو "المغرب التاريخي" ـ والذي يضم جزءًا من الإقليم الجزائري ويتحدث عن "الصحراء الشرقية"[4] والذي مازالت السلطات المغربية على أعلى مستوى متمسّكةً به ـ يعتبر تهديدًا وجوديًّا كامنًا للأمن الجزائري ضمن دائرته المغاربيّة يستهدف سيادة الجزائر، سلامة إقليمها ووحدتها الترابية.

هذا، ويضمّ مشروع "المغرب التاريخي" الجزء الأكبر من المنطقة التي يوجد عليها الطوارق، والذين سعى المغرب دائمًا إلى توظيفهم لإدارة علاقته النزاعية مع الجزائر. فحالة التوجّس واللا ثقة التي تحكم علاقة الجزائر والمغرب دفعت الأخير إلى البحث عن السبل التي يمكن أن تدفع الجزائر إلى التراجع عن موقفها حيال قضية الصحراء الغربية أو على الأقل إضعافه، فلجأ إلى متمردي الطوارق ودفعهم إلى المطالبة باستقلالهم عن الجزائر. وقد صرّح الملك الحسن الثاني في هذا الشأن أنّه "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراويةٍ فلا أرى مانعًا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"[5]. فمن منظار مغربي،" دفعت الجزائر الكثير

---

[1] Mustapha Sehimi, «Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines», Cultures & Conflits, n°02, printemps 1991, (http://conflits.revues.org/index95.html), p.07.

[2] Abdennour Benantar, art.cit, p.112.

[3] Mustapha Sehimi, art.cit, p.07.

[4] يضم مشروع "المغرب الكبير" جزءا كبيرا من الجنوب الغربي الجزائري (مناطق وادي درعة، زوهاني وزاؤورة على الحدود الجزائرية–المغربية والتي طالب بها المغرب سابقا)، كل الصحراء الغربية، كل موريتانيا وشمال غرب مالي. ومن منظار مغربي، فإن الاستعمار الفرنسي ضمّ أجزاءً من التراب المغربي إلى الجزائر، وبدلاً من أن يسترجع المغرب أراضيه الطبيعية التاريخية وأن تباشر الجزائر إصلاح ما أفسده الاستعمار، احتفظت بالحدود الموروثة عن الأخير ورضي المغرب وتنازل عن أراضيه لنزع فتيل التوتر. أنظر: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص86.

[5] نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص142.

من الشبان الطوارق إلى الانخراط في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب"[1]، وللردّ على هذا، قام المغرب بدعم تأسيس "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد"[2] ـ واستغلاله فيما بعد ـ كسبيل لفتح جبهةٍ جنوبيةٍ على الجزائر بعد الانفراج الذي حدث في القضية الطوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توّجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006. فالمغرب يرى في قضية الطوارق عاملاً لكسر الدعم الجزائري والليبي للبوليزاريو، كما وجد فيها فرصةً ذهبيةً لكي يظهر على أنّه مؤيّدٌ للقضايا العادلة بعد أن صوّرته الجزائر على أنّه عدوٌ لحركات التحرّر في العالم نتيجة عقدته مع البوليزاريو.

إنّ دعم حركة متمردي الطوارق للمطالبة باستقلالها ليست السلوك المغربي الوحيد المهدّد للأمن الجزائري والمخلّ باستقرار المنطقة، لأنّ التسلّح المغربي المتواصل منذ الحرب الباردة أيضاً يسير نحو الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المغرب العربي. وتعتبر الأولوية التي يمنحها المغرب لقوّاته العسكرية البرية والجوية ـ بدرجة أقل ـ من جيشه (175000 عدد قواته البرية و13000 عدد قواته الجوية مقارنة بـ7800 فقط عدد قواته البحرية)[3] دليلاً على أنّ مدركات التهديد المغربية تتحدّد أساسًا انطلاقاً من المطالب الترابية للمملكة على الجناحين الجنوبي (الصحراء الغربية) والشرقي (الجزائر).

وقد استفاد المغرب الأقصى من الدعم العسكري الأمريكي منذ استقلاله سنة 1956 أكثر من أيّ دّولة عربيةٍ أخرى، وتقوّى هذا الدعم أكثر مع بداية الحرب في الصحراء الغربية عام 1975 أين تحصّل المغرب على أكثر من خمس مجمل المعونات العسكرية الأمريكية لإفريقيا، أي ما يزيد عن مليار دولار[4]. وقد لعبت أمريكا دورًا حاسمًا في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب بدعمه اقتصاديا، عسكريا ولوجيستيا[5]. وبينما كانت الجزائر في أوجّ أزمتها الداخلية (ما يعرف بالعشرية السوداء 1991-2001) والتي انجرّ عنها عدم قدرة الجزائر على التسلّح نتيجة الامتناع الغربي شبه الرسمي وغير المعلن عن بيعها ودعمها بالأسلحة خشية وصولها للجماعات المسلحة، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بترسانتها نتيجة الاقتتال الداخلي، كان المغرب يتسلّح ويطوّر من ترسانته بمساهمة فرنسيةٍ-إسبانيةٍ وكان من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة الأمريكية (طائراتٌ حربية، دباباتٌ ومعدّاتٌ مختلفة) في مستهلّ العقد الأخير من القرن الفائت والذي خصّص أساسًا لحلفاء أمريكا خارج الحلف الأطلسي الذين بيعت لهم الأسلحة بأسعار منخفضة. كما استفاد المغرب ـ ويستفيد ـ أيضاً من برنامج مماثل باشر البنتاغون العمل به منذ منتصف السبعينيات سمح له بتحديث قوّاته الدفاعية بصفته حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية[6].

تتويجًا لتوطّد علاقاته الاستراتيجية مع واشنطن، مُنِحَ المغرب سنة 2004 صفة "الحليف الاستراتيجي" لأمريكا خارج حلف شمال الأطلسي تأكيدًا لرهانها الاستراتيجي عليه أمنيًا وعسكريًا في منطقة شمال وغرب إفريقيا. وكان من ثمار هذه العلاقة أن تضاعفت قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية المقدّمة للمغرب إلى مبلغ 3.6 مليار دولار سنة 2009 وهي مرشّحة

---

[1] المرجع السابق، ص143.

[2] أسّسه أبو بكر الأنصاري في المغرب في 2006/06/14. وتتكون هذه الحركة أساسًا من قبيلة "كل إنصر" التي يدعمها المغرب. وعن سبب تأسيس حركته في المغرب يقول أبو بكر الأنصاري: "حركتنا ولدت في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا مثل ارتباط كيدال بالجزائر". وعن هدف حركتهم يقول: "إننا نهدف للتعريف بعدالة قضيتنا ونسعى للاستقلال عن مالي ونرغب في رفع الوصاية الجزائرية والليبية عنها حتّى يتمكّن المغرب من تدويلها وعرضها على الأمريكيين بصورة تجلب لنا الاستقلال". أنظر: المرجع السابق، ص143.

[3] IISS (International Institute for Strategic Studies), «The Military Balance (2009), The annual assessment of global military capabilities an defense economics», New York, Routledge, 2009, p.258.

[4] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.188.

[5] Ibid.

[6] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص91.

لأن تتضاعف ثلاث مراتٍ عام 2011[1]. كما كلّلت بإقامة العديد من المناورات العسكرية المشتركة بينهما كان من أهمّها تلك التي أجريت من 28 أفريل إلى 04 جوان 2010 والتي حملت اسم "الأسد الإفريقي"[2] والتي جاءت ردًّا على اجتماع مجموعة دول الساحل وكذا عقد الاجتماع الأمني بتمنراست في الشهر نفسه، والذي تمخّض عنه تشكيل قوّةٍ موحّدةٍ بين دول المنطقة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة. كلّ هذه العوامل ساعدت المغرب على تسليح نفسه وتحقيق التفوّق على حساب الجزائر خاصّةً فيما يتعلّق بنوعية الأسلحة الغربية التي يحوزها و"التي هي أدقّ وأحدث من الترسانة الجزائرية السوفيتية (ثم الروسية) الصنع"[3].

قراءة الأحداث السابقة تؤكّد أنّ المغرب هو الذي يعمل على إدخال منطقة المغرب العربي في سباق نحو التسلّح خاصّةً وأنّ الجزائر بعد أن أحسّت بهذا الوضع، وبعد أن تحسّنت أوضاعها المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول، بدأت تتدارك تأخّرها العسكري بعقد مجموعة من الاتفاقات لشراء أسلحةٍ ونُظم دفاعٍ خاصّةً مع روسيا.

إنّ العلاقات الاستراتيجية التقليدية بين الرباط وواشنطن كما يتّضح ممّا سبق، بالإضافة إلى الاندفاع "غير المشروط"[4] للمغرب نحو كلّ المبادرات الأوربية في مختلف المجالات، يؤكّد أنّه يوجد على طرف نقيض مع الجزائر في هذا الخصوص. فإذا كانت الجزائر ترفض مبدأ التدخل الأجنبي عمومًا سواء كان في المغرب العربي، العالم العربي أو في إفريقيا، فإنّ المغرب الأقصى ـ بسبب خلافه مع الجزائر ـ لا يتردّد في اللجوء إلى القوى الأجنبية لكسب دعمها وتأييدها لمواقفه خاصّةً حيال قضية الصحراء الغربية. الدليل على هذا أنّه في الوقت الذي رفضت الجزائر احتضان قاعدة الأفريكوم (*AFRICOM*) (اختصار لعبارة Africa Command) التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قرار إنشائها في فيفري 2007 معتبرةً ذلك "إستهدافًا للسيادة الوطنية، وتهديدًا للأمن الإقليمي"[5]، نجد أنّ المغرب الأقصى قد سعى حثيثًا وعبّر مرارًا عن استعداده لإقامة هذه القاعدة على أراضيه[6]. زيادةً على هذا، فإنّ العلاقات المميّزة للنظام المغربي مع إسرائيل سمحت له بإقامة علاقةٍ جيدةٍ مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية تضمن له تواصل دعم الحكومة والكونغرس الأمريكيين لمواقفه خاصّةً فيما يتعلّق بقضية الصحراء الغربية. من هنا، يتّضح أنّ الخلاف جوهري بين المقاربتين الجزائرية والمغربية للأمن، فبينما تتبنّى وتدافع الجزائر عن مقاربةٍ مستقلّةٍ للأمن القومي، نجد أنّ مقاربة المغرب الأقصى فيها تبعيةٌ للآخر الاستراتيجي وتحالفٌ معه لحماية أمنه القومي.

أكيدٌ أنّ العوامل السابقة لها دور في استفحال التناقض الجزائري–المغربي الذي يعدّ بدوره عاملاً حاسمًا في تعطيل مسار التكامل المغاربي ضمن "اتحاد المغرب العربي" والذي كلّف الاقتصاديات المغاربية تبعية أكبر نحو اقتصاديات الشمال (أوربا بالأساس) وأضعف موقفها التفاوضي ضمن المسارات المتوسطية متعدّدة الأطراف بسبب غياب التنسيق بين سياساتها تجاه

---

[1] جمال لعلامي، "المارينز يجتاح المغرب!"، الشروق (يومية جزائرية)، العدد 2919، 2010/04/29، ص03.

[2] أقيمت في منطقة راس درعة وتارودانت بالجنوب المغربي. ضمّت هذه المناورات 850 جنديا أمريكيا قدموا إلى المغرب من قواعد أمريكية عسكرية في أوربّا وأمريكا. كما شهدت مشاركة وحدات عسكرية أمريكية من الفيلق 23 لقوات المارينز وأسراب من المجموعة 234 لطائرات النقل الجوي العسكري المتخصص في التزود بالوقود أثناء الطيران. وتضمنت هذه المناورات تدريبات وعمليات تكوين لفائدة القوات المسلحة المغربية على استعمال الأسلحة، عمليات حفظ السلام، التحليق بالطائرات على علو منخفض والتزود بالوقود جوا. أنظر: المرجع السابق.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص90.

[4] Aomar Baghzouz, «XXe Anniversaire de l'UMA (1989-2009): entre immobilisme et impératif de relance», El Watan économie (Journal hebdomadaire Algérien),n°187, 23/02 au 01/03/2009, p.13.

[5] جمال لعلامي، مرجع سابق، ص03.

[6] المرجع السابق.

الاتحاد الأوربي[1]. ويضاف إلى السلبيات السابقة الكلفة المادّية الضخمة لتشتّت دول المغرب العربي. في هذا الخصوص، كشف وزير المالية المغربي سنة 2003 أنّ اللا اندماج المغاربي يكلّف الدول المغاربية سنويًا 4600 مليون دولار أمريكي[2]، ويتجلّى هذا في ضياع للاستثمارات الخارجية، إنحصار المبادلات التجارية وتباطؤ إنشاء مناصب شغل جديدة. "إذا كان ثمن إنشاء "المغرب" لا مفرّ منه ويجب تقاسمه بالتساوي بين الدول الخمسة، فإنّ ثمن عدم إنشائه أبهض ونتائجه أسوأ على مستقبل الدول المغاربية مقسّمة"[3]. طبعًا، يشكّل تعطّل التكامل المغاربي ـ والذي كان بفعل مبادرةٍ فرديةٍ من قبل المغرب[4] ـ خطرًا على الاقتصاد الجزائري الجزائري والمغاربي عمومًا، فإن كان عُوّلَ على الاتحاد للتخفيف من حدّة التبعية الجزائرية نحو أوربّا عبر مضاعفة المبادلات البينية بينها وبين دول جوارها المغاربي، فإنّ حالة العطب التي أصابته كانت سببًا (من بين أسباب أخرى) في استمرار الانكشاف الأمني الاقتصادي الجزائري على سوق النفط والغاز العالمية وفي استفحال تبعيتها للاتحاد الأوربي وعجزها في المجال الغذائي.

المطلب الثالث: التهديدات المغاربية ذات البعد اللّين والإنساني

تتضمّن الدائرة المغاربية مجموعةً من التهديدات اللّينة (سياسيّة، اقتصاديّة، شخصيّة وغيرها) تؤثّر سلبًا على الأمن الجزائري والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى باري بوزان وأول ويفر[5]. إذ تتميّز البيئة السياسية المغاربية عمومًا بضعف الأداء السياسي الديمقراطي، "الديمقراطية نادرةٌ، الديكتاتورية مشتركةٌ، واستعمال القوّة والقمع في الحياة السياسية الداخلية مرضٌ متأصّل"[6]. ونتجت هذه الحالة عن ضعف التعدّدية، نقص الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامّة وغياب دّولة الحقّ والقانون، ممّا أدى إلى حالةٍ من الاستقرار الظاهري أو "اللا إستقرار المقنع" تتجلّى أكبر تعبيراتها في ليبيا، تونس والمغرب[7]. وفي ظلّ الحالة السابقة، يبقى احتمال بروز تهديداتٍ داخليّةٍ للأمن والاستقرار المغاربي في أيّ لحظةٍ واردًا بقوّةٍ، لأنّ قمع الحقوق والحرّيات العامّة والانسداد في قنوات الاتصال السياسي التفاعلي بين الأنظمة السياسية والمجتمعات يفقد ـ أو على الأقل يضعف ـ الثقة في مؤسّسات الحكم ويقوّي من احتمالية اللجوء إلى خيار العنف لتحصيل الحقوق. بطبيعة الحال، فإنّ بيئةً لا ديمقراطيةً كهذه مهدّدةٌ باستمرار بفقدان استقرارها وأمنها، لأنّ توليفة العوامل السابقة تساهم بقوّةٍ في انتشار ثقافة العنف بشكل يغذي الانقساميّة الاجتماعيّة والانشقاق السياسي بين المجتمع والدّولة. وهذا ما يحدث في الدائرة المغاربيّة، التي تعاني دولها ـ على غرار الدول العربية عمومًا ـ من هشاشة في تماسكها السوسيو–سياسي.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، فإنّ حالة ضعف التماسك السوسيو–السياسي ناتجة أيضًا عن ضعف التنشئة السياسيّة في هذه البلدان وفق مبدأ المواطنة و"الانتماء المطلق" للوطن، ممّا ترك المجال مفتوحًا أمام التوظيف السياسي للقيم الدينيّة والمجتمعية لأغراض تغيير الدّولة والمجتمع. وهنا تبرز حالات استخدام الدين الإسلامي (في الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب الأقصى)، اللغة والهوية (أزمة القبائل في الجزائر وأزمات الريف في المغرب) كمسوّغاتٍ للانفصال ولظهور حركيّاتٍ للعنف السياسي وأشكال

---

[1] Aomar Baghzouz, art.cit, p.13.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] كان من نتائج حادثة الاعتداء على "فندق الأطلس" بمراكش في ديسمبر 1995 أن أغلقت المملكة المغربية حدودها مع الجزائر ـ كما سلف ذكره ـ وأعلنت عن تجميد نشاطات اتحاد المغرب العربي.
[5] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.195.
[6] Ibid, p.194.
[7] Mustapha Sehimi, art.cit, p.07.

جديدةٍ من التطرّف الديني أو اللغوي، واحتمال إنتاج أزماتٍ على مستوى الهوية وبالتالي إضعافٌ أكبرٌ للاستقرار والتجانس السوسيو–سياسي على هشاشته.

هذا ولا يمكن نكران ارتباط التطرّف داخل الدائرة المغاربيّة بضعف الأداء الاقتصادي للدول الذي ينتج حالاتٍ من الفقر، الإقصاء والتهميش لدى الأفراد والشرائح الاجتماعية المهمّشة والفقيرة تغذّي بدورها مختلف أشكال العنف المسلّح والسياسي، وتؤدي إلى ديناميكيّاتٍ متصاعدةٍ من الهجرة الداخلية (من المناطق المهمّشة إلى المدن) تنتج تهديداتٍ مختلفةٍ لأمن الأفراد الشخصي على مستوى المدن الكبرى والمناطق الحضرية (جريمة، فساد أخلاقي، مخدرات، دعارة وغيرها).

وقد قاد الضعف المسجّل على مستوى الأداء والبنى الاقتصادية للدّول المغاربية إلى انكشاف رهيب لاقتصادياتها. إذ تعاني هذه الأخيرة من تبعيةٍ إنتاجيّةٍ شبه مطلقةٍ (النفط في الجزائر، الزراعة والسياحة في تونس، الزراعة، السياحة والفوسفاط في المغرب) وتبعيةٍ نحو الأسواق العالمية تعزّزت أكثر بسبب الاستقطاب الأفقي الممارس من القطب الأوربي[1]، وبسبب مستويات التعاون البيني المتدنّية لدول المغرب العربي في كافّة المجالات الاقتصادية نتيجة لعلاقاتها المتشنّجة الذي يؤّدي تعثّر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية ـ مثلما سبق ذكره ـ دورًا كبيرًا فيها[2]. وتقود هذه الحالة من الانكشاف الاقتصادي إلى ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية المتمركزة في الخارج وإلى مواجهة صعوباتٍ جمّةٍ عند التخطيط الإستراتيجي للتنمية وذلك بالنّظر لتذبذب أسعار المواد المنتجة مغاربيًا في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الإيجابي للمنتوجات الصناعية المستوردة منها.

كما تساهم مجموعة من المصادر الخارجيّة في انتشار التطرّف، الإرهاب والعنف المسلّح داخل الدائرة المغاربيّة للأمن القومي الجزائري. أوّل هذه المصادر هو السياسة الأمريكيّة حيال الشرق الأوسط، ونقصد بها استمرار ثنائيّة التعامل والانحياز الجليّ للطرف الإسرائيلي في صراعه مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، إذ تُنتِجُ هذه الطريقة في التعامل حالة إحباطٍ عند بعض شرائح المجتمع تقود إلى التطرّف والإرهاب في الجزائر والمغرب العربي عمومًا، وهو ما استغلّه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لاستقطاب مجنّدين جددٍ في صفوفه، وهي حقيقةٌ تكشّفت بعد تفكيك شبكات تجنيد مغاربة وتونسيين لاستخدامهم في العراق مثلاً. أمّا المصدر الثاني فهو حالات الأزمات السياسيّة، التنموية والإثنية في دول الساحل وإفريقيا والتي تُنتج حركيّاتٍ من الانتقال السرّي وغير الشرعي للأشخاص في ظلّ ارتباطها بعصابات الجريمة المنظّمة والمافيا التي تتاجر في المخدّرات والأسلحة الخفيفة.

في هذا الصدد، تتأثّر الجزائر بما تعانيه دول المغرب العربي من انتشار للجريمة المنظّمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافّة أشكاله (خاصّةً على الحدود الجزائرية–المغربية والجزائرية–التونسية) بحكم ما يوجد من تداخل وارتباطٍ بين الشبكات الإجرامية المحلّية والجهوية (بين دول المغرب العربي وإفريقيا) والعالمية، مع كلّ ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيراتٍ سلبيّةٍ على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري. وهنا تبرز تجارة المخدّرات كأخطر تهديدٍ ليّن يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجّار المخدّرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى

[1] Aomar Baghzouz, art.cit, p.13
[2] Ibid.

الذي يعتبر واحدًا من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم[1]، هذا فضلا عن تحوّل موانئ، مطارات وحدود بعض الدول المغاربية إلى منفذٍ لهذه المواد السامّة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوربا[2].

إنّ التشخيص السابق يؤكّد أنّ الأمن القومي الجزائري ليس في منأى عن التهديدات اللّينة التي توجد ضمن الدائرة المغاربية، ويتأكّد هذا التحليل إذا علمنا أنّه ثبت أنّ "لا أمن معظم أنظمة الشرق الأوسط (بما فيها أنظمة المغرب العربي) يؤثّر على سياسات الأمن الإقليمي برمّتها"[3]. ربّما استطاعت الأنظمة المغاربية، عكس الإفريقيّة مثلاً، ضمان استقرارها داخليًا وإخماد الاضطرابات الداخليّة عبر مجموعةٍ من الإجراءات القمعية والتسلّطية، لكنّ عوامل تأزّم الوضع الأمني تبقى موجودةً وانفجاره غير مستبعدٍ، لذا يبقى الأمن الجزائري من مقاربةٍ أمنيّةٍ إنسانيةٍ مهدّدًا داخليًا وإقليميًا في حال اختلال استقرار دولةٍ مجاورةٍ.

المبحث الثالث: بيئة اللاأمن واللاإستقرار الإفريقيّة وإفرازاتها على الأمن القوميّ الجزائريّ

[1] Aymeric Chauprade, op.cit, p.725.
[2] Philippe Marchesin, op.cit, p.53.
[3] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.194.

كانت الصحراء الكبرى منذ القديم بوّابةً رئيسةً لإفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم. وإن منحت الصحراء للجزائر مكاسبًا اقتصاديةً وسياحيةً هائلةً، فإنّها فرضت عليها أيضًا تحدياتٍ أمنيّة جسيمة. فناهيك عن التهديد البيئي الناجم عن التصحّر وزحف الرمال نحو الشمال الجزائري وما ينجرّ عنه من تهديدٍ مائي، فإنّ موقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الإفريقي زاد من حدّة تأثّر الجزائر بما يجري في كلّ الصحراء الكبرى وجعلها طرفًا معنيًا بما يدور في القارّة وبالأخص غربها، لأنّ الصحراء الجزائرية متّصلة مباشرةً بمنطقة الساحل (حدود مع موريتانيا، مالي والنيجر) المرتبطة بدورها بإفريقيا جنوب الصحراء حيث بؤر الاضطراب لا تخمد تقريبًا. وقد قاد هذا من مقاربةٍ جيوسياسيّةٍ كما رأينا إلى جعل الأمن الجزائري حسّاسًا لأيّ تهديدٍ أمنيّ يصدر عن دول الساحل الإفريقيّ أو حتّى الدول المتاخمة لها. وما يزيد من هذه الحساسيّة هو الإنكشاف الأمنيّ الجزائريّ جنوبًا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراويّ وحدوده الممتدّة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق، بالإضافة إلى توفر العديد من مسبّبات التهديد الناجمة عمّا تشهده إفريقيا من إرهاب، نزاعات حدودية، صراعات إثنيةٍ مسلّحة، حروبٍ أهلية، تهديدات متعلّقة بالأمن الإنساني يضاف لها انهيار سلطة بعض الحكومات واحتمالات فشل بعض الدول[1].

المطلب الأوّل: خطر الانفصال الكامن والمشكلات الأمنيّة عبر-الحدودية المترتّبة عن نشاط أزرواد الطوارق

لا ينبغي أن يكون الإرهاب ومكافحته الشجرة التي تغطّي الغابة في الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري، فلا يمكن بأيّ شكل من الأشكال اختزال تهديدات هذه الدّائرة في الإرهاب وإغفال أزمة الطوارق التي هي أقدم وأسبق منه في الحضور ضمن مدركات التهديد الجزائرية.

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحدّيات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديمًا مقارنةً بمشكلات وتهديدات دوائر أخرى (كتهديدات الدّائرة المتوسطية مثلاً). وتعتبر أزمة الطوارق موروثًا استعماريًا ملغمًا يرجع تاريخه إلى استقلال كلّ من ليبيا1951، النيجر1960، مالي1960، بوركينافاسو1960 والجزائر1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتّتةً بين هذه الدول (أنظر الملحق رقم 06) ذات السيادة والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظّمة الوحدة الإفريقية سنة 1963[2]. ومعلوم أنّ التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمّت بالاتفاق بين فرنسا ـ التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعًا لها ـ وإسبانيا (الصحراء الغربية) وإيطاليا (صحراء ليبيا) كانت اعتباطيةً ولم تراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)[3].

في ظلّ هذا الواقع، انقسم الطوارق إلى موقفين: موقفٌ رافضٌ لواقعهم المقسّم ويطالب بتكوين دولةٍ طوارقيةٍ في الصحراء الكبرى؛ وموقفٌ مؤيّدٌ للبقاء تحت سيادة الدول المستقلّة شريطة التمتّع بالحرية في التنقّل والحكم والإدارة الذاتية، حتّى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقّلاتهم التي تتساير مع التقلّبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدّول التي يوجدون فيها يسودها التوتّر سيما دولتا مالي والنيجر

[1] Vanessa Kent and Mark Malan, «The African standby force: progress and prospects», African Security Review, Vol.12, n°03, 2003, p.71
[2] Georges Mutin, géopolitique du monde arabe, 02e éd, Paris, Ellipses, 2005, p.90.
[3] Ibid, pp.87-88.

اللّتان مارستا تهميشًا وقمعًا ضدّ سكّان الشمال بدءا في عشرية الثمانينيات[1] أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم.

نتيجةً للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمّي نفسها تحرّرية تمرّدت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر[2] وقادت خلافاتها معها وتحرّكاتها ضدّها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السرّيين نحو الجزائر. وفضلاً عن التبعات الانسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدّرات، إعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم لها كمناطق انكفاءٍ استراتيجي وانسحاب في حال

---

[1] في النيجر، وفي فترة الحكم الديكتاتوري لـ"سايني كونتشي (Seyni Kountché)" (1974-1987)، جعل السلطة حكرا على عرقية واحدة هي عنصر "الجرما (Djerma)" (15% من السكان) على حساب الأغلبية السكانية التي ينتمي إليها الطوارق المتمثلة في عنصر الـ"هاوسا (Haoussa)" (51% من السكان). ومما صعد التوتر بين حكومة كونتشي والطوارق محاولة أحد العسكريين الطوارق الانقلاب على الرئيس مما دفع هذا الأخير إلى تسميم آبار الطوارق وممارسة الإبادة ضدهم وإخضاع المنطقة حيث يقطنون إلى حالة الطوارئ. أمّا في مالي، فإنّ الجفاف الذي ضرب مناطق عيش الطوارق بالإضافة إلى التهميش والإقصاء والقمع الذي عانوه نتيجة خضوعهم لإدارة عسكرية حال دون نجاح الجهود التنموية في منطقتهم بالرغم من الدعم والمساعدات المقدمة.

[2] هذه الحركات هي:

I. في مالي:

1) الحركة الشعبية لتحرير الأزواد: تأسست سنة 1990 في مالي. توصف بأنّها الحركة الأكثر اعتدالا من بين المجموعات الطوارقية، وقد أدّى توقيعها على اتفاقية تمنراست بالجزائر سنة 1991 إلى انشقاقات عديدة داخلها؛

2) الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد: تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا؛

3) الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد: أنشئت سنة 1991 وهي منشقة عن الجبهة السابقة (الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد). تراجعت عن اتفاق تمنراست بعد فترة قصيرة من مصادقتها عليه معتبرة أنّ الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تطبق في الواقع سواء ما تعلق بإدماج المقاتلين أو إقامة لجنة للتحقيق في المجازر التي مست الطوارق؛

4) الجيش الثوري لتحرير الأزواد: أنشئ سنة 1991 رفض اتفاق تمنراست ودخل في مواجهات مع الحركات السابقة خاصة الحركة الشعبية لتحرير الأزواد؛

5) الحركات والجبهات الموحدة للأزواد: تضم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد، الجيش الثوري لتحرير الأزواد والتي تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992، لكن الصراع على النفوذ داخلها أضعف من موقفها التفاوضي مع حكومة مالي.

6) "حركة 23 ماي" أو "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير": تأسست سنة 2006 وقامت بعملية هجومية ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال في23 ماي 2006. وقعت اتفاقية سلام مع الجزائر في السنة نفسها ومازالت تتفاوض مع حكومة مالي بصورة متقطعة.

7) المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد: أنشئ بدعم من طرف المغرب بعد الانفراج في قضية الطوارق الذي أفضت إليه اتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006 كما أشرنا عند حديثنا عن تهديدات الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري الناشئة عن الخلاف مع المغرب.

هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها:

1) الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد: تأسست سنة 1994 تكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي وهي مناوئة للسكان الرحل من الطوارق والعرب؛

2) الحركة الشعبية "غونداي كوس": تأسست في 14 ماي 1994 وهي حركة مضادة للطوارق تحظى بدعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية هناك.

II. في النيجر:

1) جبهة تحرير الأزواد والإير: تأسّست في 01 أكتوبر 1991. انقسمت بعد هدنة 1993 إلى ثلاث فصائل أخرى؛

2) الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر: تأسس في جوان 1993؛

3) جبهة تحرير تاموست: تأسست في جويلية 1993؛

4) الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر: تأسست في جانفي 1994 وهي حركة معتدلة ومتفتحة.

وبالرغم من الاختلاف بين هذه الحركات فإن جبهة تحرير الأزواد والإير، الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر وجبهة تحرير تاموست تجمعت في أكتوبر 1993 تحت اسم "تنسيقية المقاومة المسلحة" التي أعدت أرضية مشتركة من المطالب لتسهيل الحوار مع حكومة النيجر. لكن هذه التنسيقية سرعان ما انقسمت إلى: الجيش الشعبي لتحرير شمال النيجر، حركة تحرير شمال النيجر، القوة المسلحة الثورية، الجبهة الديمقراطية للتجديد، الجبهة المسلحة الثورية للصحراء وجبهة التوبو.

إن الانقسام والتكتل بين حركات الأزواد خاضع لاعتبارات قبلية بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية في المنطقة التي تدعم القوى الموالية لها وفق ما يخدم مصالحها. للمزيد من التفصيل عن حركات الأزواد أنظر: نبيل بويبة، مرجع سابق، ص ص33-35.

ملاحقات من طرف القوّات النظامية، فإنّ العمليات المسلّحة التي قاموا بها ضدّ بلدانهم الأصلية (وبالتحديد ضدّ ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال)[1] انطلاقاً من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنقضي أو حتّى سنة 2006، قادت إلى توتّر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر)[2] كادت أن تؤدّي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهةٍ جنوبيةٍ للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من وضعٍ أمني متردٍ طوال آخر عشرية من الألفية المنقضية.

وتفسِّر الخصوصية السكّانية والجغرافية لمنطقة الساحل الصعوبات في ممارسة السيادة على هذه الأقاليم الشاسعة، فكلّ الدول الخمس لا تملك الإمكانيات المالية ولا اللوجيستية لإدارة الأقاليم الصحراوية وتحقيق الأمن فيها، وعليه، فلا مفرّ من أن تلجأ مجموعاتٌ إثنيةٌ محلّيةٌ دون دولتية (الطوارق) لأخذ مراقبة الإقليم على عاتقها وأن تتمرّد ضدّ السلطات المركزية. هكذا إذاً نشأ تهديد الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري، وإن كانت الجزائر قد عمدت إلى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرىً ومدن في جنوبها وترقية ظروف معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، فإنّ هذه السياسة الجزائرية لم تَكْفِ لدرء تهديد الأزواد ونشاطهم المسلّح، لأنّ مالي والنيجر لم تقدّما أيّ بديل لتعويض التغيّرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستاهما تجاه ضواحيهم الشمالية وضعف العدالة التوزيعيّة اقتصاديًّا وسياسيًّا فيهما الحجّة للطوارق للثورة ضدّ حكومتيهما سيما وأنّهم لم يجدوا بديلاً عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

إذاً، في ظلّ الوضع السابق، وفي ظلّ عدم إيجاد حلّ نهائي لمشكلة الطوارق، فإنّها تبقى تمثل تهديدًا كامنًا للأمن القومي الجزائري بالرغم من أنّ الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أيّ مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا أبدًا انتماءهم لها. ونقول تهديدًا للأمن الجزائري لأسباب أربعة جوهرية: أوّلها هو الخوف من بروز قوى متطرّفةٍ في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنّى مطالبًا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرّابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى (بين الجزائر وفرنسا، بين الجزائر والمغرب، وبين الجزائر وليبيا الطامحة إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية بزعامتها[3])، ومع عمل عددٍ من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض الجماعات الطوارقية لتبنّي مطالب متطرّفة، يبقى احتمال إحياء مشروع "الدّولة الصحراوية الكبرى" وتبنّي فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الطوارقي الجزائري قائمًا. وفي حال تمّ تبنّي هذا المشروع فهذا يعني تفجير نزاعاتٍ حدوديةٍ ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدِّد بالتّأكيد الأمن الجزائري خاصّة أنّ الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفةً بالنّظر لغناها بالبترول، الغاز، الذهب وموارد طبيعيةٍ أخرى؛ ثانيها هو خطر التدخّل الأجنبي في المنطقة تحت أيّ غطاءٍ (عسكري أو دبلوماسي) بذريعة التدخّل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية أو لمواجهتهم في حال ما إذا صُنّفوا كجماعاتٍ إرهابية، وهو ما يعتبر خطأً أحمرًا في العقيدة الأمنية للجزائر نظرًا لاستغلاله كمسوّغ من طرف القوى الكبرى للتأثير على سياسات وتوجّهات حكومات المنطقة ووضع أيديها على ثرواتها؛ ثالثها، هو خطر تحالف حركات الأزواد المسلّحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظّمة، وهذا الاحتمال واردٌ بالنسبة للمتمرّدين

---

[1] Adlène Meddi, «L'Algérie face à la question touareg», sur: http://www.geostrategie.com/992/l%E2%80%99 algerie-face-a-la-question-touareg, 28 août 2008.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص55.

[3] عبد الواحد أكمير، "الحضور المغاربي–الأوربي في إفريقيا الغربية"، في: أحمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الإفريقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص135.

المسلّحين في مالي والنيجر الذين يعتبرون الموقف الجزائري مساندًا لحكومتي باماكو ونيامي[1] وبعد أن تحولت منطقة الصحراء الكبرى ـ بسبب جغرافيتها ـ إلى ملاذٍ للجماعات الإرهابية. ويرتبط هذا الخطر بالخطر الذي سبقه بعد أن استغاثت مالي في السابق بالولايات المتّحدة الأمريكية لمساعدتها في حربها ضدّ الطوارق "الإرهابيين". وتؤكّد العملية الموريتانية–الفرنسية على الأراضي المالية على موقع للقاعدة في الساحل في جويلية 2010 أنّ احتمال اللجوء إلى هكذا سلوكٍ ممكن في منطقة الصحراء والساحل؛ رابعها وآخرها، هو تحدّي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتّر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدّرات، تجارة الأسلحة الخفيفة، الفقر، السيدا، التيفوس) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرًا هيّنًا في ظلّ الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعانيه بحكم جغرافيتها الوعرة وما تشهده من صراعات تصّعب من مهمّة مراقبة التهديدات الصاعدة من الجنوب[2].

المطلب الثاني: تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء

إن كانت الجزائر قد نجحت إلى حدّ الآن في تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعدّدة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة لأمنها القوميّ، فإنّها اليوم، ومنذ سنة 2003، أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلّحة للتنظيمات الإرهابيّة المحلّية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة) إلى الصحراء والساحل، عبر مدّ مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتّخذ من هذه المناطق في السابق خلفيةً لدعم عملياتها لوجيستيًا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوّعين جددٍ في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكّل فواعلاً جيوسياسيّة إقليميّة عبر قوميّةٍ ودون دولتيّةٍ ذات ارتباطاتٍ فكريةٍ، ماديّةٍ وعضويّةٍ مع الإرهاب العالمي، تؤثّر بشكلٍ حاسمٍ في الديناميكيات الأمنيّة للمنطقة.

وتعاظم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف هذه التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية بعد التأكّد من تورّطها في عملياتٍ إجراميةٍ نفّذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع عصابات الجريمة المنظّمة وتهريب المخدّرات، السلاح الخفيف والبشر، وهذا ما أكّده وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لدى افتتاحه لأعمال "مؤتمر التنسيق بين دول الساحل" في مارس 2010 بالجزائر العاصمة، عندما صرّح أنّ "الإرهاب الذي يشهد تطوّراتٍ خطيرةً وتحالفاته مع الجريمة المنظّمة باتا يطرحان تهديداتٍ حقيقيّةً"، وشدّد مدلسي على الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظّمة التي عدّد منها تهريب المخدّرات والأسلحة. هذا، وتثير عمليّات الجماعات الإرهابية وعلاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والساحل تخوّفات الجزائر من أن يستغلّ هذا الوضع من طرف الولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا كمسوّغ لانتهاك سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء، لاسيما وأنّ الولايات المتحدة تبنّت منذ أحداث 09/11 ما يعرف بـ"مبادرة عموم الساحل" (*PSI*)[3] الموجّهة إلى أربع دول هي موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، والتي تهدف إلى إنشاء تعاون عملياتيّ معها لتعزيز قدراتها

---

[1] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص56.

[2] Aymeric Chauprade, op.cit, p.775.

[3] PSI: Pan Sahel Initiative.

الأمنية في الحرب على الإرهاب، والتي تعزّزت سنة 2005 بما يعرف بـ"الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء"[1] (*TSCTP*)[2]، وهي الآن تبحث جاهدةً، ومنذ سنة 2007، عن إقامة قاعدةٍ لـ"الأفريكوم" في المنطقة. وإن كانت الولايات المتّحدة تتطلّع لبناء"الأفريكوم" في تمنراست، والتي تشكّل أفضل نقطةٍ لمراقبة المنطقة ككلّ[3]، فإنّ الرفض الجزائري لاحتضان هذه القاعدة وتصاعد الظاهرة الإرهابيّة في المنطقة قد يدفعانها إلى بناء قواعدٍ عسكريّةٍ لها في إفريقيا عمومًا وفي السّاحل خصوصًا، وتبقى مالي إحدى الدول الأكثر احتمالاً لاحتضان واحدةٍ من هذه القواعد.

إنّ "انتشار" الإرهاب من الجزائر نحو الصحراء وما وراءها[4] الذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال يعود تاريخه إلى سنة 2003 بعد اعتلاء عبد المالك دروكدال الملقّب بـ"أبو مصعب" قيادة التنظيم والذي انتهج نهجًا جديدًا يقوم على مدّ تحرّكات التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدّول المجاورة. وكانت عملية اختطاف 32 سائحًا أوربيًا (بينهم 14 ألمانيًا و04 سويسريين) بين جانت وإيليزي في أفريل من سنة 2003 التي قادها عمار الصايفي المكنّى بـ"عبد الرزاق المظلي (البارا)" وحصوله على فديةٍ ضخمةٍ (04 ملايين و250 ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة في عمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال. أمّا عن أسباب هذا التحوّل فهي: أوّلاً، فرار الجماعة من تضييق الخناق الممارس ضدّها في الشمال الجزائري ومن الملاحقات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط؛ ثانيًا، انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية؛ ثالثًا[5]، الأهمّية التي تكتسيها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلّحة، فمن جهة، تسهّل التضاريس الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري تموقع وتنقّل هذه التنظيمات، ومن جهةٍ ثانيةٍ، يَسْهُل اختراق الحدود البرّية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسبب طولها الكبير وعدم خضوعها للرّقابة الكلّية من طرف الحكومة الجزائرية. أمّا استراتيجيًا واقتصاديًا، فإنّ غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأوّلية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاطٍ سياحيّ غربيّ، ساعد الجماعات الإرهابية على تحقيق الصدى لأعمالها عبر ضرب الحكومة داخليًا وإحراجها خارجيًا؛ رابعًا وأخيرًا، خضوع نشاط الجماعة السلفية منذ سنة 2007 إلى إشراف "تنظيم القاعدة" بعد أن صارت "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وأصبحت تضمّ، بالإضافة إلى الجماعة السلفية للدّعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة. ولم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجأ يتوجّه إليه سوى منطقة الساحل والصحراء بعد الاغتيالات، الاعتقالات والملاحقات التي طالت قياداته وعناصره في البلدان المغاربية[6].

وبعد الضربة الموجعة التي تلقّتها الجماعة السلفية للدّعوة والقتال باعتقال عبد الرزاق المظلي وجماعة من عناصر تنظيمه من طرف مقاتلين طوارق من "جبهة التوبو" في إحدى تنقّلاته على الحدود الليبية–التّشادية ثم تسليمه بعد أشهر من الاتصالات قادتها الجزائر ومجموعةٌ من الدول (ألمانيا، ليبيا، أمريكا ودول أوربية) إلى الجزائر (حاليًا هو موجود في سجن سركاجي بالجزائر العاصمة)، سعت الجماعة السلفية ـ ثم تنظيم القاعدة في المغرب العربي ـ جاهدةً لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال

---

[1] Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa», Congressional Research Service Report for Congress, July 28, 2009, p.21.

[2] TSCTP: Trans Sahara Counter-Terrorism Partnership.

[3] الخبر الأسبوعي، "الساحل الإفريقي. فرنسا في محميتها الإفريقية"، الخبر الأسبوعي (أسبوعية جزائرية)، العدد596، من 2010/07/28 إلى 2010/08/03، ص04.

[4] Jakkie Cilliers, «L'Afrique et le terrorisme», Afrique contemporaine, n°210, 2004/02, p.94.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص59.

[6] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص65.

إفريقيا ولتظهر وكأنّها غير متضرّرةٍ باعتقال أحد أهمّ قياديها في المنطقة الصحراوية. وقد واصل مختار بلمختار الملقّب بـ"بلعور" النشاط الإرهابي باسم التنظيم في الصحراء الجزائرية وصولاً إلى موريتانيا غربًا ودول الساحل جنوبًا، وأقام علاقاتٍ مع مهربي السلاح، المخدّرات والسجائر. ولعلّ أهمّ عمليةٍ قام بها هي الهجوم على ثكنة "المغيطي" بموريتانيا سنة 2005[1]. لكنّ بلعور أيضا دخل في مفاوضات مع السلطة الجزائرية في نهاية 2007 انتهت بتسليمه لنفسه لها مطلع شهر أفريل 2008.

تواصلت عمليات الاختطاف التي انتهجها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، ففي 22 جانفي 2009 اختطف التنظيم أربعة أجانب (سويسريٌ وألمانيةٌ وبريطانيين) على الحدود بين مالي والنيجر، كما قتل التنظيم ذاته في السنة نفسها رعيةً بريطانيًا بعد خطفه على الحدود بين النيجر ومالي. كما اختطف في نوفمبر من سنة 2009 خمسة أوروبيين في ثلاث عملياتٍ منفصلة: الأولى بموريتانيا اِختُطِف فيها ثلاثة مواطنين إسبان؛ الثانية بمالي اِختُطِف فيها رعية فرنسي يدعى بيير كامات (Pierre Camatte) (أفرج عنه في 23 فيفري 2010)؛ والثالثة في 26 نوفمبر اِختُطِف على إثرها مواطن فرنسي آخر يدعى ميشيل جيرمانو (Michel Germaneau) أعدم بعد العملية العسكرية الفرنسية–الموريتانية الفاشلة ضد معاقل التنظيم في صحراء كيدال شمال مالي في جويلية 2010. ولم يقتصر استهداف الأجانب في الساحل والصحراء على الخطف، فقد أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن قتل موظف إغاثةٍ أمريكي رميًا بالرصاص في العاصمة الموريتانية في جوان 2008، وأنّه هو المسؤول عن الهجوم الانتحاري على السفارة الفرنسية بالعاصمة نواكشوط في السنة نفسها.

عمليات اختطاف الأجانب هذه في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الارتباط العضوي بين خلايا الإرهاب في كلّ المنطقة، تضع الجزائر في ورطة. فالجزائر مطالبة إمّا بتحمّل مسؤوليتها كاملةً في حماية الأجانب، سواء كانوا سوّاحًا، مستثمرين أو عمّالاً، لإثبات أنّ الاستقرار والأمن قد استتبّ وأن ليس هناك من عائق يعيق الاستثمار أو السياحة فيها، وإمّا أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخّل الأجنبي سواء من الدول الأوربية، التي أدخلت حياة وأمن رعايا الاتحاد الأوربي في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخّلها ولو باستخدام القوة العسكرية[2]، أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أنّ الإرهاب في الصحراء يشكّل "مصدر قلق كبير" وأنّ اللا أمن واللا إستقرار في منطقة الساحل وإفريقيا لا يؤثّر على القارّة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككلّ[3]. هذا وتُصَعِّبُ عمليات دفع الفدية من طرف الحكومات الأجنبية مقابل إطلاق سراح مواطنيها من مهمّة القضاء على الإرهاب في الصحراء بحكم أنّها تجعل من السعي الجزائري المحموم لتجفيف منابع تموين وتمويل التنظيمات الإرهابية محليًا وإقليميًا بلا طائل.

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظّمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أيّ نشاطٍ إجرامي (الاتجار بالمخدّرات، البشر والسلاح) من أجل التَمَوُّن وتمويل نشاطاتها بسبب شحّ مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات. ففي هذا الصّدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي في نهاية جوان 2010 بتيّن زاواتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرًا من حرس الحدود الجزائري، عن تورّط تنظيم القاعدة

---

[1] المرجع السابق.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص132.

[3] Lauren Ploch, art.cit, p.03.

فيه وأنّ هذا الاعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب 07 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري[1]. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضدّ فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمّها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلّحة ضدّ حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممرٍ للتهريب[2].

ما يثير التوجّس من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى أنّه لم يحدث قطّ أن أبلغ مهرّبٌ عن موقع جماعةٍ إرهابيةٍ، وفي الوقت ذاته، لم تعترض الجماعات الإرهابية البتّة سبيل عصابات التهريب، وفي ذلك دليلٌ على العلاقة بين الطرفين، فجماعات الجريمة المنظمة تموّل وتموّن الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفّر الحراسة وتؤمّن طرائق ومسالك التهريب لها[3]. وتؤكّد بعض تحرّيات أجهزة الأمن الجزائرية المتابعة لنشاط إمارة الصحراء أنّ أغلب تمويل وتموين التنظيمات الإرهابية في الصحراء الكبرى مصدره إمّا عمليّات التهريب بكافّة أشكاله (كتهريب المواد الغذائية، الوقود، السجائر والمهاجرين السريين)، وإمّا الإتاوات التي يدفعها المهرّبون لهذه التنظيمات بغرض تأمين تنقّلاهم. كما تؤكّد التحريات السابقة أنّ أبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة القاعدة في الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوّات الأمن الجزائرية ضدّها في شلّ نشاطها. فبالرغم من إجراءات حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصةٍ أمنية منذ 2006، والذي فرضته السلطات الجزائرية لمنع وصوله للإرهابيين، فإنّ الأخيرين لم يعانوا من أزمة وقودٍ بسبب إمداد المهرّبين لهم بهذه المادّة الحيوية للتحرّك والتنقّل. والشيء نفسه يقال عن المياه، إذ ثبت ـ بشهادة تائبين من كتيبة الملثّمين وبعدها إمارة الصحراء ـ أنّ المهرّبين نقلوا مياه الشرب للإرهابيين بعد الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية الجزائرية على منابع الماء والآبار في الصحراء[4].

هذا، وتشكّل الجريمة المنظّمة، وبالأخصّ المتعلّقة بالاتجار بالمخدّرات، تهديدًا جديدًا للأمن الجزائري في عصر العولمة يمسّ بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدّولة، المجتمع والأفراد) والذي يتطلّب أيضًا استراتيجياتٍ أمنية شاملةً، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية–اجتماعية) للتصدّي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدّرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكامرون)[5]؛ ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها؛ بنية الحروب والنزاعات فيها وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدّرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كمّيات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين والكراك المضبوطة في الجزائر كلّ سنة والمقدّرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة والمؤثّرة على العقل[6]، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدّرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري، خاصةً أنّ بعض المختصّين يؤكّدون أنّ الكميات التي تحجز وتتلف في الجزائر أقلّ بكثيرٍ من الكميات التي عبرتها نحو بلدان أخرى أو استقرت فيها من أجل الاستهلاك المحلي[7].

---

[1] الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6109، 2010/09/06، ص02.

[2] المرجع السابق.

[3] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص85.

[4] المرجع السابق، ص86.

[5] Aymeric Chauprade, op.cit, p.725.

[6] الخبر (يومية جزائرية)، العدد6112، 2010/09/08، ص03.

[7] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص80.

إنّ مراقبة مناطق إنتاج المخدّرات في إفريقيا جنوب الصحراء من طرف العصابات يشجّع الانفصال عن السلطات المركزية وبالتالي يكون عاملاً من عوامل تفكّك الدول[1] وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجزائرية في الحسبان. وفي الجزائر، فإنّ الرواج المتزايد للمخدّرات، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد (خصوصًا الشباب)، يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديده للأمن الجزائري من الداخل. وعليه، فإنّ الاتجار بالمخدّرات وترويجها في الجزائر، والذي هو من فعل شبكات الجريمة المنظّمة والإرهاب، يجب أن يرفع إلى مصفّ التهديد الموضوعي الوجودي بحكم أنّه يلحق ضررًا فادحًا بالسلامة الصحّية، المعنوية والعقلية للمجتمع الجزائري من جهة، وبتماسك الدّولة الجزائرية في حدّ ذاتها من جهةٍ أخرى، فـ"المخدّرات إذا هاجمت الفرد البشري تُضعفُ الشعوب وكُمحصّلة لذلك تَضْعُفُ الدول"[2].

هذا، وزيادةً على الاتجار بالمخدّرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاءً خصبًا للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما يدلّ عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو. وتشير الكثير من الدراسات أنّ تهريب البشر من دول جنوب الصحراء ـ عبر شبكاتٍ مختصّة في ذلك ـ يكون غالبًا نحو دول الخليج العربي ويمرّون في هذه الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، أو نحو أوربّا عن طريق مالي–الجزائر ثمّ تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب–اسبانيا[3]. وكثيرًا ما يُرَى هؤلاء الأطفال أو النساء مشرّدين يتجوّلون في شوارع تمنراست أو وهران كنتيجةٍ لتقطّع مسار الرحلة لأسباب ماديّةٍ أو بسبب تغيير مسار الخطّة بالاستقرار النهائي في دول العبور التي من بينها الجزائر[4].

ما يوفّر الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيفٍ ضمن الدّائرة الإفريقية للأمن الجزائري هو استعمال السلاح والقوّة الماديّة من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة في نشاطاتها. وفي هذا الصدد، تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارّة الإفريقية عمومًا ومناطق الاقتتال خصوصًا كمصدر تهديدٍ آخر للأمن الجزائري، إذ تشير تقديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" (وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003 أنّ هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارّة الإفريقية[5]. وكما أشرنا آنفًا، فإنّ 80% من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي والنيجر. الجدير بالذكر فيما يتعلّق بالأسلحة الموجودة في إفريقيا والمسوّقة في الجزائر أنّ مصدرها في الغالب هو الدول الأوربية المصنّعة للأسلحة التي تتخلّص من مخزونها إمّا المستعمل أو من الجيل القديم ببيعه للمعارضات المسلّحة والميليشيات المتمرّدة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه

---

[1] لعبت المخدّرات دورا أساسيا في النزاعات التي هزت موزمبيق، ليبيريا، السيراليون، الصومال، بورندي، رواندا وجنوب السودان وقبلها التشاد وأنغولا. إذ تدفع المخدّرات إلى الخروج عن القانون وتجاوز سلطة الدولة وإلحاق الضرر بمنظومتها القانونية والاقتصادية، فقد ثبت أن الانفصاليين في منطقة كازامانس (Casamance) في السنغال ـ مثلا ـ كانوا يمولون حربهم ضد سلطة داكار عن طريق الاتجار بالمخدّرات. أما العصب العسكرية والشبه عسكرية في إفريقيا فتعتمد على الاتجار بالمخدّرات، بالإضافة إلى السطو المقنن وسرقة المساعدات الإنسانية، لتمويل نشاطاتها. والمخدّرات لا تؤثر فقط على دوافع الفاعلين بل على سلوكاتهم أيضا، فقد ثبت أنها تقود إلى مستويات أعلى من الإجرام في عمليات الميليشيات المسلحة في إفريقيا، وأن هذه الميليشيات تغالي في مطالبها للإتاوات بفعل التأثير السلبي للمخدّرات. أنظر:

Aymeric Chauprade, op.cit, pp.726-727.

[2] Ibid, p.723.

[3] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية. التحديات والرهانات، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010، ص87.

[4] المرجع السابق.

[5] Jakkie Cilliers, art.cit, p.95.

الأسلحة تباع بطريقة علنية في أسواق تلك الدول[1] . ومعلومٌ أنّ التهديد للأمن الجزائري الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصّصة في تجارة الأسلحة لا نقاش فيه، سيما أنّ التجارب التي تؤكّد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة، خاصّةً في إفريقيا، حيث البحث باستمرار من طرف متمرّدي كلّ أقليةٍ عن الأسلحة لتحقيق التفوّق على الأقلّيات الأخرى[2]، أو من طرف الإرهابيين لتحقيق التفوّق على القوّات النظامية بما يخدم المصلحة التجارية لبائعي السلاح.

إنّ كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلّح والجريمة المنظّمة (إختطافاتٌ، تهريبٌ، إتجارٌ بالمخدّرات، بالبشر أو بالسلاح) تؤكّد أنّها أحسنت الخيار بلجوئها للصحراء و أنّها درست جيّدًا الانكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر قبل الاستقرار فيها . فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذاً لنشاطاتها حقّق لها الصدّى لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري من خلاله وهو ما عوّضها عن الحصار الذي فُرِضَ عليها في الشمال وكاد أن يؤدّي إلى اختفائها . وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمرّ بسهولةٍ عبر الحدود فهذا دليلٌ على غياب ما يعوقها وأنّ التغطية الأمنية والإجراءات المتّخذة قطريًا أو إقليميًا مازالت غير كافيةٍ للقضاء على الظاهرتين في المنطقة (الإرهاب والجريمة المنظمة) . كما تؤكّد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية الجنوبية وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة، وقساوة مناخها وتضاريسها من جهة أخرى.

المطلب الثالث: التبعات الأمنيّة للهجرة غير الشرعيّة من إفريقيا نحو وعبر الجزائر

تؤدّي حالة اللا أمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات، الأوبئة، الكوارث الطبيعية (كالتصحّر، الجفاف والجراد)، الفقر (450 مليون فقير في إفريقيا أي 45% من سكان القارّة و30% من فقراء العالم)[3]، الأمراض الفتّاكة ونقص الرعاية في الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركيات نزوح هائلةٍ لآلافٍ من المدنيين هروبًا من كلّ تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب. وتأخذ هذه الحركيّات صورتين: داخلية وخارجية. فأمّا الأولى فتكون من مناطق البدو (المزارعين والمربّين) إلى المدن[4]، وأمّا الثانية فتكون من الدول الإفريقية عمومًا نحو شمال القارّة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوربا .

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتمّ بطريقةٍ سرّيةٍ وغير شرعيةٍ، من أهمّ التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأنّ سرّية تلك الحركيات تصعّب جدًّا من مراقبتها وتحدّ من سيادة الدّولة الجزائرية في التصدّي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئةٍ إفريقيةٍ داخليةٍ قادرةٍ على الاستجابة لتطلّعات السكّان "طبيعيةٌ (أمن وبقاء)، نفسيةٌ (الكرامة الإنسانية، الهوية) وخصوصًا ماديّة (الشغل، الكسب ودخل فردي أكبر)"[5]، ما يجعل الشباب منهم ـ على وجه الخصوص ـ يتطلّعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن أيّ سبيل للهجرة نحو أوربا (قارّة الحلم الأخير) لـ"البحث عن الحياة"[6] حتّى إن كلّفهم ذلك حياتهم.

---

[1] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص85.

[2] Ibid.

[3] حسب دراسة لجامعة أكسفورد البريطانية صدرت في جويلية 2010، أنظر: بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص10.

[4] Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit, p.266.

[5] Philippe Marchesin, op.cit, pp.108-109.

[6] Claire Escoffier, «Savoir transiter au féminin: transmigration subsahariennes dans l'espace Maghrébin», L'Année du Maghreb 2004, paris, CNRS édition, 2004, p.140.

وتعاظم الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين بعدما استفادت شبكات الجريمة المنظّمة من يأسهم أو حتّى "طموحهم إلى السلطة والثروة"[1] لتستغلهم في تحقيق مآربها وأهدافها، فأصبح المهاجرون السرّيون ينتجون حيثما حلّوا أو مرّوا أشكالاً مختلفةً من الجرائم المنظّمة، من دعارةٍ، تهريب، اتجار في المخدّرات والسلاح والبشر، تزويرٌ للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييضٌ للأموال، هذا فضلاً عن الأمراض المستعصية والآفات الصحّية المصاحبة لهم عمومًا، خاصّةً الخوف من انتقال مـــرض الإيـــدز ـ المتفشّي في إفريقيا ـ إلى الجزائر (67% من حاملي فيروس *HIV* في العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الأمم المتّحدة لسنة 2007)[2] بفعل بناء شبكات الدّعارة والتجارة الجنسيّة باستخدام المهاجرين السرّيين، وهو ما يشكّل تهديدًا خطيرًا للسّلامة الصحية لأفراد المجتمع الجزائري في حال لم يتمّ تطويقه. كلّ هذا يضاف إليه التهديد للأمن المجتمعي الجزائري وهويته بفعل الهجرة السرية لأنّ "تدفّقات المهاجرين [. . .] تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الأصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلة لهم"[3]. ويمكن إسقاط هذا القول على حالة الجزائر، لأنّ أغلبية المهاجرين القادمين إليها من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري وعاداته (وإن كان بعضهم مسلمون)، حتّى وإن كان تأثيرهم ضعيفًا في هذا الخصوص مقارنةً بالتهديد الهويتي القادم من الشمال.

وممّا يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر هو موقعها الاستراتيجي، إذ تعتبر منقطة عبور حيوية وممرًّا أساسيًّا (خصوصًا تمنراست) للمهاجرين الآتين من التشاد، مالي، بوركينافاسو، غانا، السنغال، غينيا، ليبيريا والكوت ديفوار سواء لإكمال الرحلة نحو الضفاف الجنوبيّة لأوربّا أو للإستقرار بصورةٍ دائمةٍ في الجزائر. في هذا الخصوص، يقدّر المهتمّون بشؤون الهجرة السريّة في المنطقة بأنّ هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحوّل دول العبور لدول استقبال واستقرار نهائيّ وأنّ عدد الأفارقة المهاجرين في المغرب العربي أكبر من عددهم في أوربا[4] وأنّهم في تزايدٍ مطردٍ. وأحصت خليّة علم الإجرام بالدرك الوطنيّ الجزائريّ 30000 مهاجر غير شرعيّ خلال الفترة الممتدّة من 2001 إلى غاية جانفي 2007 أتوا من الصحراء الكبرى[5]، كما أحصت بلدية تمنراست ـ التي تعتبر نقطة تجمّع وعبورٍ حيويّة بالنّسبة للمهاجرين غير الشرعيين ـ حوالي 45 جنسية إفريقية في المدينة[6].

ويمكن ردّ وجود هذا العدد الكبير من المهاجرين في الجزائر إلى الأسباب التالية: أوّلاً، المعاملة الإنسانيّة والظروف اللائقة التي يلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنةً بالدّول المجاورة (المغرب وليبيا) وهو ما يشكّل عامل جذب قاد إلى استقرار عددٍ كبير منهم فيها؛ ثانيًا، صعوبة مراقبة تحرّك المهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها وبسبب اختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية. ومعلوم أنّ الطوارق يتحرّكون بحرّيةٍ شبه مطلقةٍ بين حدود الجزائر، مالي والنيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق؛ ثالثًا، أنّ الجزائر، بالإضافة إلى الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا وليبيا، تعتبر من المناطق المفضّلة للراحة والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة؛ رابعًا، الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السرّيين وضعف التنسيق الإقليـمي ـ سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال ودول المصدر ـ إلاّ بإيعاز أوربّي أو في حالة اندلاع أزمةٍ بسبب المهاجرين مثلما

---

[1] Philippe Marchesin, op.cit, p.107.
[2] Lauren Ploch, art.cit, p.16.
[3] Philippe Marchesin, op.cit, p.109.

[4] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص98.
[5] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص83.
[6] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص96.

حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتهمت كلّ منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا[1]. خامسًا وأخيرًا، قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركيّات نزوح أو هجرة. فمعروفٌ أنّ الساحل يعاني حالاتٍ من الاضطرابات الداخلية خصوصًا سواء في دولة التشاد، التي تعيش بصفةٍ شبه دائمةٍ صراعاتٍ بين الشمال والجنوب واقتتال بين مختلف الإثنيات، أو في دارفور بالسودان التي تشهد اهتمامًا إعلاميًا منقطع النظير بالنّظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها.

مهما كانت أسباب وجودهم في الجزائر، فإنّ تهديد المهاجرين السرّيين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحوّلت الهجرة غير الشرعية إلى نشاطٍ إجراميّ على علاقة بشبكاتٍ إجراميّةٍ أخرى. فمعلومٌ أن المهاجر السريّ إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد من وسيلةٍ تضمن له العيش لا يتوانى إلى اللّجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية[2]، وما يحرّضه أكثر على اللجوء إلى هذا السلوك أنّه لا يخشى على نفسه شيئًا بحكم أنّه غير معروفٍ بالنسبة لقوّات الأمن في البلد الذي يقيم فيه. في هذا الصّدد، تؤكّد تقارير الدرك الوطني الجزائري أنّه تم توقيف 688 مهاجرًا غير شرعي خلال الثلث الأوّل من سنة 2008 لتورّطهم في جرائم تمسّ بأمن البلاد واقتصادها (تزوير جوازات سفر ووثائق رسمية، تزوير العملة، حيازة مخدرات، تهريب)[3]. بيد أنّ أخطر ما يمكن أن يرقى إليه تهديد المهاجرين السرّيين للأمن الجزائري هو تجنّدهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

المبحث الرابع: إستراتيجيّة الجزائر الأمنيّة في التعامل مع المسائل والتهديدات الأمنيّة ضمن الدوائر البرّية لأمنها القومي

رأينا كيف أنّ نشأة العديد من مهدّدات أمن الجزائر القومي تكون خارج حدودها، لكنّها تؤثّر بشدّةٍ عليه نظرًا لطبيعتها العابرة للحدود وصعوبة التحكّم فيها على المستوى القطريّ. وعليه، أثّرت البيئتان الأمنيّتان المغاربية والإفريقية على سياسة

[1] المرجع السابق، ص100.

[2] Philippe Marchesin, op.cit, p.107.

[3] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص85.

الجزائر الأمنية وعلى طريقة تعاملها مع التهديدات الصادرة عنها، سواء على مستوى قطريّ أو إقليميّ، وهو ما يبدو جليًّا من الإستراتيجية التي تعتمدها الجزائر في مواجهة تلك التهديدات، هذه الإستراتيجية هي ما سيكون مضمون هذا المبحث.

المطلب الأوّل: محوريّة صراع الزعامة مع المغرب وانعكاساته على الإستراتيجية الأمنيّة الجزائريّة في الإقليم المغاربي

وفقًا للمقاربة الجزائرية، فإنّ دول المغرب العربي مطالبةٌ بأن تحمي أمنها بنفسها وأن تنسّق جهودها الثنائية والجماعية من أجل التصدي لكلّ مهدّدات الأمن الإقليمي[1]. ويمكن اعتبار هذه المقاربة إنعكاسًا للمقاربة المستقّلة للأمن القومي التي تتبنّاها وتدافع عنها الجزائر. ودائمًا وفق هذه المقاربة الاستقلالية، رفضت الجزائر إبرام اتفاقياتٍ أو معاهداتٍ دفاعيةٍ مع قوى أجنبية، كما لم تقبل لا بوجود قواعدٍ عسكريّةٍ أجنبيةٍ على أراضيها ولا حتّى منحت تسهيلات لتواجدها[2]، لكنّ هذا ليس الأمر نفسه بالنّسبة لباقي الدول المغاربية، كالمغرب وتونس، التي ترتبط بمعاهداتٍ واتفاقياتٍ دفاعيةٍ مع قوى أجنبيةٍ أجهضت الجهود الجزائرية في هذا الخصوص.

فبسبب الخلافات والحساسيّات بين الجزائر والمغرب والنزاع في الصحراء الغربية، تقوّضت كلّ محاولةٍ للتنسيق الثنائي أو متعدّد الأطراف في المغرب العربي، ومنذ 1994، تاريخ تعطيل اتحاد المغرب العربي الذي كانت تعول عليه الجزائر لأجل تجاوز مثيرات نزاعها مع المغرب (النزاع الحدودي وقضية الصحراء الغربية)، لم يحدث أيّ تطوّر محسوس نحو إعادة بناء التكتّل المغاربي. وإن كان الخطاب الرسمي لدول المغرب العربي يعتبر أنّ خيار "اتحاد المغرب العربي" و"الوحدة المغاربية" خيارًا استراتيجيًا قائمًا على ضرورة الحوار، التنسيق والتعاون بينها، فإنّ علاقاتها في الواقع بعيدةٌ كلّ البعد عن هذه المبادئ وتبقى البنية النزاعية سمتها المميّزة. حتّى الجزائر التي ترى أنّ مشاكل المغاربة يجب أن تحلّ بينهم لا تعمل بهذا المبدأ في علاقتها بدول المنطقة وبالأخص المغرب الذي لا زالت القطيعة ميزة علاقتها به.

وفق المغرب وتونس فإنّ رغبة الجزائر في بسط هيمنتها على المنطقة هو سبب تعطّل الاندماج المغاربي، لدرجة أنّ الراحلين الملك المغربي حسن الثاني والرئيس التونسي لحبيب بورقيبة اعتبرا أنّ الجزائر بسلوكاتها في المنطقة "تريد أن تلعب دور بروسيا في المغرب العربي"[3]. والحقيقة أنّ للجزائر دورًا في تكوّن هذه الصورة عنها، فمنذ البدايات الأولى لاستقلالها، عملت على تنصيب نفسها قائدةً لحركات التحرّر عمومًا مستندةً على الشرعية التاريخية للثورة ممّا ساهم في بلورة نوع من "المهمّة التاريخية"[4] للجزائر التي نلتمسها بوضوح في عقيدتها الأمنية الرافضة لأيّ تغيّر في المنطقة دون اتفاقٍ معها. وانعكس هذا التصوّر بدوره على المقاربة الجزائرية مغاربيًا التي تعبّر عن الموقع الريادي الذي ترى الجزائر نفسها فيه بحكم ماضيها وثقلها الجيوستراتيجي، ما قاد إلى عداواةٍ ناميةٍ مع المغرب نشبت عن عوامل متعدّدة أهمّها محاولات تزعّم المنطقة، وهو ما انعكس أيضًا على مبادرات التعاون على المستوى المغاربي، فالجزائر لا يمكن أن تتنازل عن دورها القيادي في المغرب العربي للمغرب ضمن أيّ مبادرةٍ ولا يمكن أن تشركه في عمل متعدّد الأطراف ثم يأتي لينافسها على قيادته. بيد أنّ المشكلات الحدودية مع المغرب وقضية الصحراء الغربية يبقيان أهمّ

---

[1] حميد يس، "مقاربة الجزائر للأمن في الساحل أنسب لفرنسا وأوربا"، الخبر (يومية جزائرية)، العدد6077، 2010/08/05، ص05.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص41.

[3] من محاضرة للكاتب الفرنسي بول بالتا (Paul Balta) ألقاها في الجزائر العاصمة في ربيع عام 1988. عن: محمد بوعشة، مرجع سابق، ص150.

[4] صالح دعاس عميور، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري"، في: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق (أعمال الملتقى الدولي المنظم بجامعة منتوري بقسنطينة في 29 و30 أفريل 2009)، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية والوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي، 2009، ص70.

عاملين يؤثّران بشكل ملحوظٍ في بناء تصوّر الجزائر للتهديد، فبسببه، أضحت تنظر إلى جناحها الغربي على أنّه غير مؤمّن، وبالتالي ركّزت جهودها الأمنية على ضرورة حمايته وهو ما انعكس أيضًا على سياستها الدفاعية وبنية قوّاتها المسلّحة.

فيما يخصّ الشقّ المتعلّق بالدائرة المغاربية من السياسة الدفاعية للجزائر فإنّ الإجابة عن سؤالي من يهدّدها ؟ ومن أين يمكن أن يأتي التهديد ؟ واضحةٌ وثابتةٌ تقريبًا منذ حرب الرمال: المغرب هو المهدّد المباشر والتهديد لن يكون إلاّ بريّ المصدر. هذا "التصوّر شبه المبسّط للتهديد"[1] أدّى إلى إهمال مصادر أخرى للتهديد (الشمالية خاصّة) وأثّر على بنية الجيش الجزائري ومنهجه القتالي. فبالنسبة لبنية الجيش، فتقوم على التقسيم الثلاثي التقليدي (البرّ، البحر والجو) مع أولويةٍ شبه مطلقةٍ للقوّات البرّية، وهذا انعكاس لمدركات التهديد الجزائرية كما أشرنا، إذ قُدِّر عدد القوات البرّية الجزائرية سنة 2009 بـ127000 عنصرًا من مجموع 147000 عنصر عدد القوات المسلّحة النشطة[2]، أي أكثر من 86% من البنية الإجمالية للقوّات المسلحة، في مقابل 14000 عدد القوّات البحرية (09.5%) و6000 عنصر عدد القوّات الجوّية (أكثر من 04% بقليل)[3]. وتكتمل الصورة لدينا إذا عرفنا أنّ الوحدات الأكثر تطورًا من الجيش الجزائري والقوّات البرّية متمركزةٌ على الحدود مع المغرب. أمّا بخصوص نهجها القتالي، فتعتمد القوّات البرّية الجزائرية أساسًا على المدرّعات والقاذفات البرية[4]. قد لا يكون هذا التركيز المنقطع النظير على القوات البرّية في هندسة بناء الجيش الجزائري مصدره التهديد المغربي فقط، لأنّ المساحة الشاسعة للإقليم الجزائري وطول حدوده البرّية تتطلّب ذلك أيضًا، لكن، يبقى التهديد المغربي محدّدًا أساسيًا.

ويصلح هذا التحليل أيضًا لتفسير التسلّح الجزائري الذي لا يمكن قراءته بمعزل عن البيئة الأمنية المغاربية، فكما أشرنا في المبحث الثاني من هذا الفصل، فإنّ علاقة المغرب الاستراتيجية بالولايات المتّحدة وتسلّحه المتواصل ـ الذي لم يتوقّف عندما كانت الجزائر تعاني من ويلات الأزمة الداخلية ـ قد سمحا له بتحقيق تفوقٍ استراتيجي مغاربيًا على حساب الجزائر ممّا دفع الأخيرة إلى البحث عن استدراك تأخّرها منذ سنة 2001 سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي.

في إطار سعيها لتدارك تأخّرها وتحديث ترسانتها، اتّجهت الجزائر نحو روسيا، الصين، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك وبعض دول أوربّا الغربية (إيطاليا، فرنسا وإسبانيا) لاقتناء أسلحةٍ ومعدّات عسكريةٍ جديدة. بيد أنّ أهمّ صفقةٍ كانت تلك التي أُبرِمت مع روسيا في أفريل 2001 في إطار "الشراكة الاستراتيجية" (أسلحة، تعاون عسكري واقتصادي) بين الجزائر وموسكو[5]، والتي تقوّت أكثر منذ 2006، بعد زيارة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين (Vladimir Poutine) إلى الجزائر توصّل خلالها مع نظيره الجزائري إلى اتفاقٍ يقضي بإلغاء الديون الروسية المستحقّة على الجزائر (تعود إلى فترة الاتحاد السوفيتي) مقابل التزام الجزائر بشراء أسلحةٍ روسية. وبعدها بسنة، وفي ختام زيارة لرئيسها إلى موسكو، أبرمت الجزائر صفقة قيمتها 7.5 مليار دولار ـ وهي الأكبر التي عقدتها روسيا منذ تحلّل الاتحاد السوفيتي ـ لشراء طائراتٍ حربيةٍ (مقاتلةٍ مقنبلةٍ)، طائرات تدريب، دبّابات، رادارات، أنظمة صواريخ، صواريخ مضادّة للطائرات وكمّيات أخرى من العتاد، بالإضافة إلى صيانة جزءٍ من الترسانة الجزائرية والسفن

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص42.

[2] IISS (International Institute for Strategic Studies), «The Military Balance (2009)», op.cit, p.239.

[3] Ibid.

[4] لتفاصيل أكثر عن بنية الجيش الجزائري، تقسيماته، نوعية أسلحته وأسماؤها بالتفصيل، أنظر:

Ibid, pp.239-240.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص85.

الحربية روسية الصنع[1]، على أن تتمّ عمليات التسليم في 2010 و2011. كما أعقبت هذه الصفقات صفقات تسلّح أخرى للجزائر منها تلك التي أبرمت مع إيطاليا سنة 2009 بقيمة 04 ملايير أورو لاقتناء 100 طائرةٍ مروحيةٍ وستّ فرقاطاتٍ حربيةٍ مجهّزةٍ بأنظمة صواريخ أمريكية الصنع مضادّة للغوّاصات والسفن الحربية. كما اقتنت معدّاتٍ الكترونية، أجهزة رؤيةٍ ليلية وطائرات تجسّس أمريكية حديثة، وهي طائرات استطلاع دون طيّار من الجيل الثاني مجهّزةٌ بصواريخ جو–أرض، إضافةً إلى طائراتٍ قتالية متعدّدة المهام مصمّمة للتصدي لتهديد الإرهاب في الصحراء والسّاحل[2].

صفقات تسلّح الجزائر هذه، منذ تحسّن وضعيتها المالية والأمنية الداخلية ورفع الحظر الدولي عنها تدريجيًا بعد أحداث 09/11، كانت في جزءٍ كبير منها تداركًا لتأخّر عسكريّ حقيقيّ كابدته جرّاء الأزمة المحلّية لسنوات التسعينيات. ففي تلك الحقبة، تراجعت القدرات الدفاعية للجزائر بشكل رهيب بسبب الأزمة الأمنية الداخلية التي أدّت إلى اهتلاك ترسانتها وتقادمها، ناهيك عن تكريس معظم جهدها ونفقاتها العسكرية لاحتواء العنف الداخلي، وحتّى السلاح الذي اقتنه لم يكن يصلح للحروب بل كان مخصّصًا لمواجهة حرب العصابات وعنف الإرهاب المسلّح الداخلي. وتفاقم تَأَخُر الجزائر العسكري وتَراجُع قدراتها الدفاعية بسبب الحظر الدولي شبه الرسمي وغير المعلن الذي فرض عليها، حتّى أنّ الجزائر اضطرت إلى اللجوء إلى الأسواق الموازية للتزوّد بالسلاح بسبب تلك الوضعية، ولولا ذلك المخرج لربّما حدث عجزٌ تامٌّ عن مواجهة عنف الجماعات المسلّحة آنذاك. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض الدول ساهمت نوعًا ما في التخفيف من حدّة العزلة التي كانت تعيشها الجزائر في فترة التسعينيات بتزويدها ببعض الأسلحة، ومن أمثلة هذه الدول[3]: روسيا التي زوّدت الجزائر، من بين ما زوّدتها به، بـ230 دبابة (*T-62*و*T-72*) و47 طائرة مروحية (*Mi-8*)، مصر (التي باعتها 200 سيّارة للنقل خاصة بالدرك)، دول حلف فرسوفيا سابقًا[4] (صفقات بحوالي 1.4 مليار دولار بما فيها الصفقات مع روسيا)، جنوب إفريقيا (طائرات استطلاع دون طيّار) وتركيا (عربات نقل).

هذه العينة عن الصفقات التي عقدتها الجزائر من أجل التسلّح ونوعية الأسلحة التي اقتنتها تؤكّد أنّ مغزى تسلّحها أمران أساسيان[5]: أوّلاً، السعي للتزوّد بنظم تكنولوجيةٍ متطوّرةٍ لحراسة الحدود ومراقبة كلّ تحرّك عليها (برًّا، بحرًا وجوًّا) وهذا لضمان تغطيةٍ أمنيةٍ لكامل الإقليم الجزائري وتعقّب تحرّكات وتنقّلات الجماعات الإرهابية سيما في الصحراء وعلى الحدود مع دول الساحل، فمع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية نحو الساحل والصحراء، وفي ظلّ انكشاف هذه المنطقة بسبب وعورتها التضاريسية وشساعتها، فإنّ الجزائر بأمسّ الحاجة لنظام تكنولوجي متطوّر لمراقبة حدودها البرّية خصوصًا. ثانيًا، تحديث

---

[1] شملت هذه الصفقة 28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كاي (*Su-30MK*) و36 مقاتلة من طراز ميغ 29 آم تي (*Mig-29SMT*) وطائرة تدريب من طراز ياك 130، بالإضافة إلى 300 دبابة من طراز تي 90 أس (*T-90S*) ورادارات وكميات أخرى من العتاد. وشملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ أرض–جو من طراز تونغو سكي (*S-300 PMU Almaz-Antei*) وتجديد 250 دبابة جزائرية من طراز تي 72 وعدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز ميتيس وكورنت، بالإضافة إلى القيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع. لكن هذه الصفقة، في شقها المتعلق بشراء الطائرات، عدلت بسبب الخلل الفني الذي اكتشف على مستوى طائرات ميغ 29 واستبدلت بطائرات سوخوي ما رفع عدد الطائرات من هذا الطراز الأخير ضمن هذه الصفقة إلى 56 طائرة.

[2] إدريس ولد القابلة، "المغرب–الجزائر: أمريكا، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة"، الحوار المتمدن، العدد 2791، 2009/10/06، ص04.

[3] Louisa Dris-Aït Hamadouche, «Les relation Algéro-Américaine sous le prisme du terrorisme», in: Abdennour Benantar, les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt? op.cit, p.156.

[4] ألبانيا، بلغاريا، التشيك، سلوفاكيا، المجر، بولونيا ورومانيا.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص89.

وتجديد المعدات العسكرية التي بحوزة القوات المسلّحة الجزائرية حتّى لا يصبح أمنها القومي عمليًا مهدّدًا والحفاظ على مستوى مقبولٍ من التأهّب بشريًا وماديًا والتحكّم في آخر التكنولوجيات العسكرية.

أمّا إقليميًا، فإنّ التسلح الجزائري يمكن أن يقرأ من باب استدراك التأخّر والحفاظ على توازن عسكري إقليمي نسبي مع المغرب، خصوصًا أنّ حلفاء هذا الأخير (أمريكا، فرنسا وإسبانيا) لم يتوقفوا عن دعمه عسكريًا والاستجابة لطلباته التسلّحية طوال العقد السابق. إذاً، ليس الغرض من تسلّح الجزائر التسابق مع المغرب الأقصى ولا الانخراط في دوّامة المعضلة الأمنية، حتّى وإن كان هناك طرحٌ سائدٌ (مغربيٌ بالأساس) يقول بأنّ الجزائر تسير بالمنطقة نحو سباقٍ للتسلّح، وبالتالي نحو معضلةٍ أمنية.

الحقيقة أنّ إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية على حالة العلاقة الجزائرية–المغربية يقود إلى استنتاجين مهمّين قد يساهمان في إماطة الغموض حول إن كان التسلّح الجزائري يقود إلى معضلةٍ أمنيةٍ مغاربية أم لا؟ هذان الاستنتاجان هما:

1. أنّ معادلة المعضلة الأمنيّة (فعل–ردّ فعل–ردٌّ عن ردّ الفعل) غير مكتملةٍ في حالة العلاقة الجزائرية–المغربية. فإن كان "الفعل" هو رفع الجزائر لقدراتها العسكرية و"ردّ الفعل" هو رفعٌ مقابلٌ للمغرب لقدراته العسكرية، فإنّ "الردّ عن ردّ الفعل" ـ والدور هنا للجزائر ـ مفقود، لأنّ التسلّح الجزائري لم يكن أبدًا ردًّا على تسلّح مغربي، بل العكس هو ما حصل. أحسن دليل على هذا أنّه مباشرةً بعد صفقة التسلّح التي أبرمتها الجزائر مع روسيا سنة 2007 تقدّم المغرب بطلب إلى وكالة التعاون والأمن الدفاعي الأمريكي لشراء 24 طائرة حربيّةٍ أمريكية متطوّرة من طراز أف 16 (*F16*)، ممّا يؤكّد أنّ من يسير بالمنطقة بطريقةٍ مباشرةٍ نحو معضلةٍ أمنيّةٍ هو المغرب وليست الجزائر. مهما يكن الأمر، فلا يمكن للجزائر أن تبقى "متخلّفة" دفاعيًا وعسكريًا وأن لا تلجأ إلى استيراد الأسلحة فقط كي لا تتّهم من طرف المغرب بأنّها تسير بالمنطقة نحو سباق تسلح! ثم إنّ الجزائر كغيرها من الدول، مجبرةٌ على تحديث جيشها وتحسين جاهزيته ومسايرة التطوّرات التكنولوجية العسكرية، وإلاّ فسيفقد جيشها قيمته مع مرور الوقت.

2. بالرغم ممّا سبق، فإنّ التسلح الجزائري يسير بالمنطقة نحو معضلةٍ أمنيّةٍ بطريقة غير مباشرة، لأنّه بمجرد زيادة الجزائر لقدراتها العسكرية فإنّ المغرب سيرفع من قدراته الخاصّة حتّى إن لم تكن هناك إرادة جزائرية لتهديده، لأنّ المشكل بالنسبة للمعضلة الأمنيّة أنّها تنشأ حتّى إن لم تكن هناك إرادةٌ لدى دولةٍ لتهديد دولةٍ أو دول أخرى كما رأينا في الفصل النظري من دراستنا هذه، وهذا الحاصل في حالة الجزائر مع المغرب. كذلك، فإنّ المغرب ـ بسبب فقدان الاتصالات بينه وبين الجزائر ـ لا يمكن أن يثق أبدًا بأنّ النوايا الحقيقيّة من تسلّح الدّولة الجزائرية "دفاعيةٌ" وليست موجّهةً ضدّه، لأنّ الريبة، الشكّ وعدم القدرة على التأكّد من نواياها الحقيقية هي العناصر التي تحكم علاقته بها. إذاً، فسلوك المغرب الناتج عن عدم يقين ذاتيّ تجاه سلوك الجزائر كافٍ لأن يقود إلى حالة لا أمن موضوعي بينه وبين الجزائر.

ربّما تأتي اتهامات المغرب للجزائر بعدما أدرك أنّه لن يطيق سباقًا نحو التسلّح مع الجزائر في حال استمرت الطفرة في أسعار البترول أو ارتفعت أكثر وفي ظلّ التقارب المتنامي للجزائر مع القوى الكبرى أو ربّما في حال تحسّن الوضع الاقتصادي الجزائري في المستقبل، حتّى وإن كانت المؤشّرات الحالية لا تدلّ على ذلك. وبالتالي فإنّ حملة الإدانة المغربية للجزائر هي حملةٌ استباقية توكل مهمّة إيقاف تسلّح الجزائر وعدم تطويرها لقدراتها العسكرية إلى الضغط الدولي، لأنّ المغرب موقنٌ بعدم قدرته على ذلك منفردًا.

هذه الحملة المغربية ضدّ الجزائر لا يمكن أن تُقْرَأَ بمعزل عن قضيّة الصحراء الغربيّة أيضًا. فالموقف الجزائري الثّابت الداعم للبوليزاريو ولإجراء استفتاء تقرير المصير والمرتكز على مبدأ راسخ في العقيدة الأمنيّة الجزائرية صنع هويتها إقليميًا ودوليًا (رفض الاحتلال ومساندة حركات التحرّر)، والدّور الجزائري في "فضح" انتهاكات حقوق الإنسان ضدّ الصحراويين في السجون المغربية أو على الأراضي الصحراوية ساهما في شحذ الحملة المغربية أيضًا. وتؤكّد الجزائر مرارًا أنّها ليست طرفًا في النزاع الدائر بين البوليزاريو والرباط منذ 1975، وأنّها تحترم الشرعية الدوليّة وتوصيات الأمم المتّحدة وقرارات مجلس الأمن بصفتها عضوًا ملاحظًا. لكنّ هذا لا يعني أنّها لا تدعم البوليزاريو، بل على العكس، ففي واحد من الأمثلة عن دعم الصحراء الغربيّة، نجد الجزائر قد وظّفت نفوذها ومكانتها في القارّة الإفريقية لتقوية موقف البوليزاريو وموقفها حيال النزاع الصحراوي والمساهمة في اعتراف الدول الإفريقية بـ"الجمهورية العربيّة الصحراويّة الديمقراطيّة" منذ تأسيسها سنة 1980[1]، وهو ما أدّى بدوره إلى عزل المغرب إفريقيًا.

وتحرص الجزائر على أن لا يتحوّل دعمها لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره إلى انخراطٍ مباشر لها في النزاع. من هذا المنطلق، رفضت الدعوات الأمريكيّة والأوربيّة (من فرنسا، إسبانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا)[2] للدخول في مفاوضات مباشرةٍ مع المغرب قصد إيجاد مخرج للخلاف الدائر بينهما[3]. فإن كان يبدو من الوهلة الأولى أنّ هذا السلوك من القوى الغربيّة هو حِرصٌ منها على عدم تحوّل التعارض الجزائري–المغربي إلى نزاع مباشر، فإنّ الجزائر أدركت أنّه يخفي محاولةً غير مباشرةٍ لتوريطها في النزاع المغربيّ–الصحراويّ الذي تؤكّد على الدوام أنّها ليست طرفًا فيه. وتقول توريط الجزائر انطلاقًا من عاملين أساسيّين:

- إذا قبلت الجزائر بالحوار السياسيّ المباشر مع المغرب فسيكون هذا إقرارًا منها بأنّ النزاع هو حقًا نزاعٌ بينها وبين المغرب؛
- أنّ الشروع في هذا الحوار يعني سحب القضيّة الصحراويّة من الأمم المتّحدة وإسقاط حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بإلغاء صفة تصفية الاستعمار عن النزاع.

إنّ ما يميّز المقاربة الجزائريّة في التعامل مع قضية الصحراء الغربيّة كذلك هو التقاء الدوافع الاستراتيجيّة (التصدّي لمحاولات التوسّع المغربي) مع المبادئ السياسية والأيديولوجية (دعم البوليزاريو كحركة تحرّر) الموروثة عن الحقبة الثورية والراسخة في عقيدة الجزائر الأمنية وسياستها الخارجية إلى يومنا هذا، وقلّما يحدث هذا. وما يعطي قوّةً ودفعًا أكبر لموقف الجزائر هو التوافق الحاصل بين السلطة والقاعدة الجماهيرية حول ضرورة دعم الشعب الصحراوي في نضاله نحو الاستقلال، وهذا أيضًا من الأمور الناذر حصولها في الجزائر. وقد قاد هذا التوافق إلى تعبئةٍ شاملةٍ لصالح الموقف الصحراوي، سلطةً، نخبةً، شعبًا وإعلامًا.

المطلب الثاني: الأبعاد القطريّة والإقليميّة لاستراتيجيّة الجزائر في التعامل مع المسائل والتهديدات الأمنيّة ذات البعد الإفريقي

---

[1] لدى تأسيسها، اعترفت العديد من الدول في العالم خصوصا الدول الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (بلغ العدد 75 دولة)، غير أنّ العديد منها قام بسحب أو تجميد اعترافه بالجمهورية فيما بعد (انخفض العدد من 75 إلى 40 حاليا).

[2] مثلما حدث خلال الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا خلال دورتها 14 المنعقدة من 01 إلى 05 جويلية 2007 والتي دعت فيها الجزائر إلى التعاون والحوار مع المغرب من أجل تسوية قضية الصحراء الغربية، مطالبة الطرفين بالاجتماع على طاولة واحدة من أجل وضع حد للنزاع.

[3] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.194.

تعتمد الجزائر في تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية لأمنها القومي على استراتيجيةٍ مزدوجةٍ: داخليًا بالاعتماد على سياسة أمنيةٍ تهدف إلى تغطيةٍ أمنيةٍ أكبر للإقليم الصحراوي ومراقبةٍ وحراسةٍ أوسع للحدود البرّية عبر مجموعةٍ من الآليات الأمنيّة والعسكريّة؛ وخارجيًا بالاعتماد على استراتيجية إقليميّةٍ تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل وما وراءهما، وذلك بتوزيع الأعباء بين دول المنطقة وإنشاء أطر عملياتيّةٍ مشتركةٍ لتغطية العجز المسجّل في مراقبة المنطقة الساحلية–الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها . وتزداد أهمية هذه المقاربة مع مرور الوقت لسببين: الأوّل هو تخوف الجزائر من تدخل أجنبيّ؛ والثاني هو تحوّل مفهوم الأمن الجزائري الذي أصبح يتضمن أبعادًا غير عسكريّة وبالتالي تهديداتٍ أوسع، غالبًا ما تكون عبر–قوميةٍ وصعبة التحديد جغرافيًا خصوصًا في الصحراء . إعتمادًا على هذا، نحاول في هذا المطلب تحديد وتحليل الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع التهديدات والمسائل الأمنيّة المتعلّقة بأزمة الطوارق أوّلاً، ومع باقي التهديدات ـ التي حددناها سابقًا في الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية ـ ثانيًا .

أولاً: الاستراتيجيّة الجزائريّة في التعامل مع التهديدات الناشئة عن أزمة الطوارق

فيما يخصّ التهديدات الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ عن أزمات الطوارق، وإدراكًا منها لأهمية العنصر الطوارقي كواحدٍ من المكوّنات الأساسية للمجتمع الجزائري وأنّ انفصالهم سيؤدّي إلى تهديد اللحمة المجتمعية الوطنية برمّتها، عمدت الجزائر داخليًا إلى مجموعةٍ من الآليات السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة الوقائيّة تهدف إلى إدماج أكبرٍ للطوارق في المجتمع الجزائري وترسيخ انتمائهم إليه منذ الاستقلال، لذا نجد أنّ أحمد بن بلة أوّل رئيس للجزائر، قد عيّن أحد قادة قبائل الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبيّ الوطني في إطار إدماج الطوارق في الحياة السياسيّة[1] . كما قامت الجزائر بتوطين الطوارق من خلال مجموعةٍ من التشريعات تهدف إلى منحهم حقوقًا مثل بقيّة المواطنين الجزائريّين في الشمال وحماية التراث والثقافة الطوارقيّة المحلّية وترقيتها، وهي إجراءاتٌ تضاف إلى عمليّات إحصاء الطوارق منذ سنة 1993 ثم سنة 1994 التي تمّ على إثرها طرد حوالي 5175 مهاجر غير شرعيّ مع الإبقاء على كلّ من هو طوارقيٌّ وإن لم يكن جزائريًا[2]، ثم ترقية ظروف معيشتهم عبر تجميعهم في قرى ومدن يسيّرونها بأنفسهم من خلال مجالس شعبيّةٍ وبلديّةٍ، هذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداريّ بجعل تمنراست وإيليزي ولايتين، ومنح الطوارق نصيبًا من التمثيل في البرلمان بغرفتيه وإنشاء صندوقٍ خاصّ بتنمية الجنوب اعتمادًا على الأموال التي يتمّ اقتطاعها من عائدات النفط . ويلتمس الحرص الجزائريّ على ضرورة استقرار مناطق تواجد الطوارق من خلال مجموعة القوانين الاستثنائية سواء فيما يتعلّق بتنظيم الحدود الصحراوية لتسهيل حركة تنقل الطوارق بين الجزائر والدول المجاورة، أو فيما يتعلّق بوضع استثناءات لانخراط شباب الطوارق في مختلف أسلاك الأمن (خاصّة الدرك الوطني، حرس الحدود والجمارك) تخصّ شرطيْ السنّ والمستوى التعليميّ[3] .

أمّا خارجيًا، وإدراكًا منها للطبيعة العابرة للحدود لتهديد الأزواد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، ونظرًا "للاتصالات" والعلاقات عبر–القوميّة التي نسجوها بين دول المنطقة التي قوّت أكثر من الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر والدائرة الإفريقية لأمنها القومي، أيقنت الجزائر أنّ أفضل استراتيجيّةٍ للتصدّي لتهديد الأزواد هو التعاون مع الدول المعنيّة بهذا

---

[1] حسين بوقارة، "مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008، ص03.

[2] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص95.

[3] المرجع السابق.

التهديد مع الالتزام بمبدأي "عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول" و"حسن الجوار" لإيجاد حلول سلميّةٍ لهذه النزاعات. من هذا المنطلق، تبنّت الجزائر في تعاملها مع أزمة الأزواد مع حكومتي باماكو ونيامي سياسةً غير عسكريّةٍ تعتمد أساسًا على التعاون الإقليميّ فاحتضنت ورعت مفاوضاتٍ بين أزواد مالي والنيجر وحكومتيهما وقادت العديد من حالات الوساطة لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة واشتعال بؤرة اضطرابٍ في جنوبها وتقوّض أيّ مشروعٍ للتدخّل الأجنبيّ تحت أيّ مبرّرٍ.

أوّل الجهود الجزائريّة في هذا السياق هو جمع السلطات المالية يومي 05 و06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضمّ ممثلي الحركتين المتمرّدتين اللتين كانتا موجودتان وقتئذٍ وهما "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" و"الجبهة العربية الإسلامية للأزواد"، وكُلّلت هذه المفاوضات باتفاقيّةٍ بين الطرفين نصّت على وقف العمليات المسلّحة من طرفهما وإطلاق سراح الرهائن المدنيين الموجودين في حوزتهما مع منح المنطقة حكمًا ذاتيًا. لكنّ الانقلاب في باماكو في 26 مارس 1991 أسقط الاتفاق وواصلت القوات المالية عملياتها ضدّ الأزواد الذين أنشؤوا تنظيمين جديدين هما "الجيش الثوري لتحرير الأزواد" و"الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد" وعادت المواجهات بين هاذين التنظيمين والقوّات المالية النظامية، وتسبّبت في نزوح لاجئين جددٍ نحو الجزائر. وقادت الجزائر واحتضنت من جديدٍ عمليّات وساطةٍ (لقاء الجزائر العاصمة الأوّل من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، لقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994) توّجت في الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996، نظّمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأحرقت خلاله كلّ الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

إلا أنّ عدم احترام الطرفين للاتفاقات المبرمة بينهما كان يؤدّي في كلّ مرّةٍ إلى الاضطراب مجدّدا لتتدخّل الجزائر على خطّ الوساطة بسرعةٍ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القوميّ. وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006، قادت الجزائر وساطةً أشرف عليها الرئيس الجزائري شخصيًا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الأزواد بصفة خاصّة. وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير"، الذي كان أثر المقاربة الجزائريّة لإحلال الأمن في المنطقة واضحًا عليه. فلتجسيد الاتفاق، أُنشِئ مجلسٌ جهويٌّ مؤقتٌ للتنسيق والمتابعة يتمّ اختيار أعضائه بطريقةٍ متّفق عليها، يتولّى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلّية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نصّ الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال 03 أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوقٍ خاصّ للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلّية؛ منح قروض لإقامة مشاريع تنموية؛ تحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار؛ وضع نظام صحّي يلائم طبيعة الأهالي الرُحّل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة[1].

بيد أنّ تطبيق البنود السابقة شهد خلافاتٍ أخرى بين الطرفين تطلّبت الدخول في مفاوضاتٍ جديدةٍ برعاية الوسط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضمّ ثلاث وثائق. الأولى تخصّ الإجراءات التطبيقيّة العالقة في اتفاق جويلية؛ الثانية عبارةٌ عن جدول زمني يحدّد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم؛ أمّا الوثيقة

[1] المرجع السابق، ص101.

الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تومبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008. ولم يحل هذا الاتفاق دون اشتداد الاقتتال مجدّدًا بين الطرفين في مارس 2008 قامت الجزائر بسببه بجمع الفرقاء مرّةً أخرى في اجتماعات تفاوضيّةٍ بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24 إلى 27 جويلية 2008) توّجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كلّ طرفٍ وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشرّدة التي وصلت إلى الحدود. وحرصًا على تنفيذ هذه البنود، تمّ إنشاء لجنةٍ مختصّةٍ للمراقبة تتكوّن من نحو 200 عضوٍ من الطرفين بالتساوي.

أمّا في النيجر، التي يتكوّن إقليمها من ثلاثة أقطاب، في الغرب أين توجد قبائل الجرمة والشونغاي (22% من السكان)، في الوسط والشرق حيث توجد قبائل الهاوسا (56% من السكان)، وفي الشمال أين نجد حوالي 10% من السكان من قبائل الطوارق يطالبون بثلاثة أرباع الإقليم، فإنّه مثل مالي، تدلّ التمرّدات الدائمة للطوارق على الضعف المزمن لدولة النيجر وعدم قدرتها على تسيير الضاحية الصحراويّة من إقليمها. وقد تحمّلت الجزائر عبء الهجرات المكثّفة للنيجريين نحو صحرائها، سواء بسبب الجفاف أو بسبب الصدامات بين الجيش ومتمرّدي الطوارق التي بدأت في نهاية الثمانينيات واشتدّت في مطلع عقد التسعينيات إلى أن تمّ التوقيع بمدينة غرداية بالجزائر على هدنةٍ لمدّة 15 يومًا في ماي 1992، انعقد خلالها لقاءٌ بين وفدٍ عن حكومة النيجر ووفدٍ من ممثلي الطوارق في 27 من الشهر نفسه، ولكن هذه المرة في باريس عوضًا عن الجزائر وهذا تحت ضغطٍ فرنسي. ولم تفلح الهدنة الأولى في تحقيق السلام وتوجّب انتظار جوان 1993 لعقد هدنةٍ أخرى ورفع حالة الطوارئ المفروضة في شمال البلاد والشروع في مفاوضاتٍ بين الطرفين سمحت لهما بالتوصّل إلى اتفاق سلام في أفريل 1995[1]. وقد ساهمت الجزائر في إنجاح المفاوضات بين الطرفين لتوقيع هذا الاتفاق الذي تضمّن منحهم نوعًا من التسيير اللا مركزيّ، نزع تسلّح قوات الأزواد وجمعها في الجيش النظامي وخطّةً لإعادة إدماج اللاجئين. لكنّ الاضطرابات المتجدّدة حالت دون احترامه وسمحت الوساطة الجزائرية مرّةً أخرى بالتوصّل إلى اتفاق سلام في أواخر 1997، وفي سنة 2000 تمّ الاحتفال رسميًا بنهاية الحرب[2]. عمومًا، لم تكن الوساطة الجزائرية في النزاع النيجري بذلك المستوى الذي شهدته وساطتها في النزاع الطوارقي–المالي الذي فرضت نفسها فيه كوسيطٍ أمني وحيد. ربّما يعود هذا إلى الدور الفرنسي والبوركينابي في النزاع.

على أيّة حال، يمكن تفسير المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات المتكرّرة للطوارق مع دول الجوار بعاملين: الأوّل، قناعةٌ جزائريةٌ راسخةٌ بأنّه إذا لم يحلّ مشكل الطوارق فلن يستتبّ السلم والأمن في الفضاء الساحلي الصحراوي، وبالتالي في الجنوب الجزائري، لأنّ أمن الجزائر، أمن الساحل والصحراء وأمن دول المنطقة عمومًا مترابطةٌ ارتباطًا لا انفصال له. وعليه، فإنّ الاعتراف بأنّ الطوارق هم فاعل جيوسياسيّ وأمنيّ غير دولتيّ في المنطقة أمرٌ لا مفرّ منه، ودون تعاون معهم تستحيل مواجهة التهديدات الأخرى في المنطقة (وعلى رأسها الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية) لأنّهم الأدرى بالمنطقة وبجغرافيتها وهم الوحيدون القادرون على تأمين الفضاء الساحلي–الصحراوي وعلى ضمان استقرار هذه المنطقة الشاسعة الرابطة بين شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء. أمّا العامل الثاني، فمرتبطٌ بالمقاربة الطوارقية في حدّ ذاتها، فالطوارق، وإن كانوا لا يريدون إلحاق الضّرر

[1]Pierre Boilley, «Aux origines des conflits dans les zones Touarègues et Maures», Relations internationales et stratégiques, n°23, automne 1996, p.106.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص57.

بسيادة دولتي مالي والنيجر، فإنّهم ـ نظرًا لتاريخهم وتكوينهم البشري ـ يفضّلون إقامة نظام فدراليّ يربطهم قانونيًا بباماكو ونيامي لكن يسمح لهم بالانفتاح والاندماج إنسانيًا واقتصاديًا بالمغرب العربي، وبالخصوص الجزائر، مثلما كانوا قبل، خلال وبعد الاستعمار.

ثانيًا: الاستراتيجيّة الجزائريّة في التعامل مع باقي التهديدات الآتية من الدّائرة الإفريقيّة

أمّا فيما يخصّ مواجهة الإرهاب والجريمة المنظّمة والهجرة السرّية، فإنّ الجزائر أضعف من أن تواجه مسبّبات هذه الظاهرة إفريقيًا، لأنّها تعاني من تلك المسبّبات محليًا أيضًا. لذا كانت الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة هذه التهديدات داخليًا مباشرةً قائمةً على مجموعةٍ من الآليات الأمنية والعسكرية. فلضمان تغطيةٍ أمنيةٍ أكبر للحدود البرّية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف أنواع التهديدات (إرهاب، جريمة منظّمة وهجرة سرّية)، عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لقيته في العشرية السوداء جرّاء تركّز العمل الأمنيّ والعسكريّ في الشمال الجزائريّ سواء فيما تعلّق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخّل. في إطار هذا التوجّه، أدخلت إصلاحاتٌ جذريةٌ على قوّات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها. ففيما يخصّ الجمارك، شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائريّة المتمركزة بالجنوب على الرميّ بالسّلاح الثقيل والمتوسّط واستعمال معدّات الرؤية الليلية ومعدّاتٍ عسكريّةٍ حديثةٍ أخرى لم تكن متوفّرةً لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها. كما أُخضع ضبّاط وضبّاط صفّ الجمارك إلى دورات تكوين متواصلةٍ ومغلقةٍ لمدّة 21 يومًا في قواعد عسكريةٍ تابعةٍ للجيش الجزائري. في السياق ذاته، قامت مديرية الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية الجزائرية بتدريب الوحدات نفسها على تقنيات محاولة تهريب الأسلحة والمتفجّرات وموادّ صناعتها. أمّا الدرك فساهموا في هذا التكوين عن طريق تلقين فرقٍ جمركيةٍ تكتيكات مكافحة تهريب المخدّرات بالاستعانة بالكلاب البوليسية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع قدرات الجمارك القتالية في إطار برنامج تحديث القطاع وتدريبه للتعامل مع جرائم تهريب الأسلحة والمتفجّرات والمخدّرات على مستوى الحدود الجنوبية والتي أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية.

أمّا فيما يتعلّق بحرس الحدود، الذين أصبحوا خاضعين لوصاية الدرك الوطني التابع لوزارة الدفاع منذ 1991، وبالإضافة إلى المناورات في الولايات الجنوبية لاختبار ورفع القدرات القتالية لهذه القوات في التصدّي للجريمة المنظّمة والإرهاب، فقد زُوّدت بمعدّاتٍ حديثةٍ تعمل بالأشعّة تحت الحمراء تسمح بالرؤية ليلاً لكشف السيّارات المموّهة والأشخاص المختبئين في الصحراء. كما تمّت زيادة عدد قوّاتها وعدد أماكن انتشارها على الشريط الحدودي الجنوبي إمّا بإنشاء مراكز جديدةٍ، تهيئة مراكز جديدةٍ على أنقاض المراكز القديمة أو استحداث حواجز دائمةٍ ومؤقّتةٍ في المناطق المعزولة لسدّ الثغرات التي يتّخذها المهرّبون والإرهابيون كممرّاتٍ.

في ماي 2008، وفي إطار استراتيجية مكافحة الجريمة العابرة للحدود وتأمين الحدود البرّية سيما الجنوبية، تمّ التوقيع على اتفاق تعاون بين الجمارك والدرك الوطني الجزائريَيْنْ بهدف تنسيق أعمال الهيئتين قي مجال مكافحة الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات والوسائل المسخّرة لمكافحة الظاهرتين وإقامة مراكز مراقبةٍ للجمارك على الحدود البرّية أمام مواقع وجود وحدات حرس الحدود التابعة للدرك الوطني. وبموجب الاتفاق السابق، تكفّل الدرك الوطني بتكوين

عناصر الجمارك على تقنياتٍ دقيقةٍ تدخل في صلب عمل الدرك، في حين أخذت مصالح الجمارك على عاتقها تدريب عناصر من الدرك الوطني على تقنياتٍ ذات صلة بعمل الجمارك[1].

زيادةً على ما سبق، استُحدِثت مجموعةٌ من الهيئات (مركز الانتظار والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين بجانت 1995، إنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام 2009، إنشاء مركز عمليات وطني وآخر إقليمي في الجنوب للتعامل مع المستجدات الأمنية في الصحراء الكبرى)، بالإضافة إلى إجراءات أمن إضافيةٍ منذ سنة 2008 بثماني ولاياتٍ جنوبيةٍ تشمل حظر تنقّل السيّارات والشاحنات خارج الطرقات المعبّدة؛ منع الوصول إلى 20 نقطةٍ معروفةٍ كنقاط عبور للجماعات الإرهابية ومنع الوصول إلى العشرات من منابع الماء والآبار إلاّ برخص أمنيةٍ. وجاءت هذه الإجراءات بعد قرار حظر تداول الوقود السائل ونقله بالبراميل وبيعه إلاّ برخصةٍ من مصالح الأمن المحليّة سنة 2006.

هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي التي تأتي في إطار السياسة الأمنية كانت بالموازاة مع مجموعةٍ من التحرّكات المكثّفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

فيما يخصّ الإرهاب والجريمة المنظّمة، فإنّ وجود تصور وشعور جماعيّ بين دول الإقليم الساحلي والصحراوي تجاه هذا التهديد كتهديدٍ حقيقيّ، بيّن ويحدق بالجميع، قاد إلى إنشاء هويةٍ أمنيةٍ مشتركةٍ بينها متّفقةٍ في مفهومها للعدوّ وتعتمد في الأساس على مقاربةٍ إقليميّةٍ في التعامل معه، نظرًا أنّ التعامل الأحادي لن يؤدّي إلاّ إلى الإضرار بالمصلحة القطريّة والإقليميّة لدول المنطقة. وباعتبارها طرفًا في المعادلة السابقة، تحافظ الجزائر دائمًا في تحرّكاتها لتأمين الدائرة الإفريقية على مقاربةٍ متعدّدة الأطراف قائمةٍ على التنسيق الإقليمي في التعامل مع تهديدات الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية لتغطية عجزها عن مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بينها وبين موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا. وتؤكّد الخطابات الرسميّة للمسؤولين الجزائريين هذا التوجّه، فقد اعتبر مراد مدلسي وزير الخارجية الجزائري في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية بلدان الساحل والصحراء في 16 مارس 2010 أنّ "التعاون الناجح بين بلدان المنطقة [...] يعدّ أمرًا حيويًا للردّ على تحدّيات الأمن والتنمية في المنطقة"، أمّا بالنسبة لقائد أركان الجيش الجزائري، قايد صالح، فإنّ تزايد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وتصاعد عمليات التهريب بكافّة أشكالها سببها "غياب نظرةٍ موحّدةٍ" بين دول المنطقة.

وإن كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق مقاربةً غير عسكريةٍ أساسًا، فإنّها في مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية تتراوح بين العسكرية وغير العسكرية وتربط بين الأمن والنمو والاستقرار السياسي الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ضمن هذا التوجّه الأخير، وباعتبار الفقر وضعف التنمية من أهم مسبّبات التهديدات الآتية من الدائرة الإفريقية وأنّ القضاء عليها مرتبط بتغيّر البيئة الأمنية الإفريقية لتصبح أكثر إنسانيةً واستجابةً لتطلّعات وحاجات الأفارقة، فإنّ المقاربة الجزائرية في هذا الخصوص قائمةٌ على إجراءات دعم الاستقرار الأمني، السياسي والاقتصادي بتنمية القارّة الإفريقية خصوصًا الأقاليم الأكثر تضرّرًا عبر المطالبة بتمكين دول القارّة من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية تفعيلاً لمبادئ التضامن الدولي. ويمكن أن ندرج الإسهام الجزائريّ في إطلاق مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا *NEPAD*[2]"

---

[1] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص ص117-118.

[2] NEPAD: New Partnership for African Development/Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique.

وسعيها إلى مسح الديون الإفريقية لدفع دواليب التنمية من خلال تمثيلها قي قمم مجموعة الثمانية (*G8*) ومساهمتها الفعّالة في إنشاء "منظّمة صحاري العالم"[1] ضمن هذه المقاربة.

من هذا المنطلق، وفي سياق سعيها لاستعادة مكانتها على الساحة الدوليّة والإفريقية الذي تكرّس منذ نهاية العقد المنصرم[2]، احتضنت الجزائر في منتصف جويلية 1999 قمّة منظّمة الوحدة الإفريقية وصادقت على معاهدة مكافحة الإرهاب التي أقرّتها، وتَدَعَّم توجّه الجزائر هذا بتبنيها أيضاً معاهدة الاتحاد الإفريقي حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك التي أقرّها المؤتمر الرابع لمجلس الاتحاد الإفريقي المنعقد بأبوجا بنيجيريا في جانفي 2005، هذا زيادةً على احتضانها لـ"المركز الإفريقيّ للدراسات والبحث حول الإرهاب" منذ إنشائه في أكتوبر 2004، واستحداثها لمنصب وزير "للشؤون المغاربيّة والإفريقيّة" منتدب لدى وزير الخارجية. وتأتي هذه التحرّكات في إطار "إحياء الجزائر لدورها القياديّ قاريًّا وكذا مواجهة التطلّعات المصريّة، الليبيّة والمغربيّة"[3]، ولتؤكّد مقاربتها القائمة على ضرورة العمل متعدّد الأطراف في إطار تأمين الدائرة الإفريقيّة لأمنها القومي. وقد كان أثر المقاربة الجزائريّة واضحًا على العمل الإفريقي المشترك في مكافحة الإرهاب، إذ تبنّى القادة الأفارقة بالإجماع (53 صوتاً) خلال قمّة سيرت المنعقدة في جوان 2009 بليبيا مشروع قانون يجرّم دفع الفدية لإطلاق سراح الرهائن المختطفين من طرف التنظيمات الإرهابية بناءً على مقترح قدّمته الجزائر. فمن وجهة نظر الأخيرة، لا يمكن القضاء على الإرهاب ما لم تجفّف مصادر تمويله، وهذا الفعل الأخير لا يمكن أن يتحقّق ما لم يتوقّف دفع الفديات، لأنّ التنظيمات الإرهابية تستخدمها لتمويل عملياتٍ جديدةٍ. ولم تحمل الصياغة الجزائرية للمشروع تجريمًا للفديات المدفوعة للتنظيمات الإرهابية فحسب، ولكن أيضاً تلك المدفوعة للجماعات المتمرّدة والقراصنة على خلفية إمكانية تحوّل هذه الأموال لصالح الإرهابيين.

على صعيد إقليم الساحل والصحراء، يظهر الحضور البارز للجزائر ضمن الفعّاليات متعدّدة الأطراف في المنطقة، فقد شاركت الجزائر (ممثّلة برئيس الجمهورية) مع ستّ دول من منطقة الساحل (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، ليبيا والتشاد) في ندوةٍ حول الإرهاب والتهريب عُقِدت بالعاصمة المالية باماكو في جويلية 2008. كما شاركت في جوان 2009 في اجتماع لعسكريين وضبّاطٍ من (موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا) عُقِد بطرابلس الليبية وخصّص لمناقشة الأمن في منطقة الصحراء والساحل. ولم يقتصر دور الجزائر على المشاركات، بل احتضنت لقاءاتٍ بين دول الإقليم سواء على مستوى وزراء الخارجية أو قادة الجيوش. آخر هذه اللقاءات كان لقاء وزراء خارجية الجزائر، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، ليبيا والتشاد في مارس 2010 بالجزائر العاصمة الذي خصّص لمناقشة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظّمة في المنطقة، ثم لقاء قادة أركان جيوش الدول نفسها في أفريل من السنة ذاتها. وقد أثمرت الجهود الجزائرية في هذا السياق عن تأسيس "لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة" في 21

---

[1] هي منظمة تم إنشاؤها في ديسمبر 2002 بمبادرة جزائرية وتحت رعاية رؤساء الجزائر، نيجيريا وجنوب إفريقيا. ومنذ إنشائها وتدشين مقرها بالجزائر سنة 2002، أصبحت المنظمة شريكا مفضلا للكثير من المنظمات الدولية كاليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمات غير حكومية في المنطقة. ومنذ سنة 2004، أصبح للمنظمة وضع المراقب الدائم لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وتسعى المنظمة لجعل الصحراء منطقة صالحة للحياة، الثروة، التنمية، التطور والتضامن بالنسبة لشعوبها والإنسانية، كما تهدف إلى مكافحة التصحر، تثمين ثقافات وعادات شعوب صحاري العالم، ترقية استراتيجية للتنمية الدائمة والوقاية من تأثيرات الاستغلال المفرط للمناطق الصحراوية.

[2] Amine Aït-Chaalal, «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée», Dalloz, Revue internationale et stratégique, 2002/2, n° 46, p.72

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص82.

أفريل 2010، وهي قيادةٌ عسكريةٌ تضمّ قوّاتٍ من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا تعتبر أوّل خطوةٍ نحو تجسيد التنسيق العسكريّ–العملياتيّ بين هذه الدول.

قبل تأسيس هذه اللجنة، كان التعاون في محاربة الإرهاب، الجريمة المنظّمة، تهريب السّلاح وخطف السُيَّاح يقتصر على المجالين الاستخباراتي والاستعلاماتي، أمّا حاليًا، فقد أصبحت لجنة الأركان تضطلع أيضا بمهمة تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لإعطاء فعّالية أكبر لمراقبة تحرّكات المجموعات الإرهابية وقطع روابط هذه الجماعات مع عصابات الجريمة المنظّمة، تهريب السلاح والمخدّرات. الميزتان الأساسيتان لهذه اللجنة أنّها تمكّن من تجاوز الإشكالات المتعلّقة بمحاربة الجماعات الإرهابية على الحدود المتقاسمة بين دول المنطقة لاسيما بتمكين القوّات النظامية للدّول المعنيّة من عبور الحدود إلى تراب الدّولة المجاورة في حال حدوث مطاراداتٍ تستلزم ذلك، هذا فضلاً عن ضمان تكوين للضبّاط الموريتانيين، الماليين والنيجريين من قبل مصالح الأمن الجزائرية بحكم خبرتها في التعامل مع ظاهرة الإرهاب[1].

إنّ قراءة هذا الحضور المكثّف للجزائر على مستوى المبادرات القارّية والإقليميّة، الثنائيّة ومتعدّدة الأطراف، تؤكّد أمرين مهمّين في العقيدة الجزائرية لتأمين دائرتها الإفريقية: أوّلاً، أنّ الجزائر تصرّ على تولّي الدّول الإفريقية عمومًا ـ والساحلية–الصحراوية خصوصًا ـ حماية أمنها بنفسها، وأنّ ضعف وفقر بعض هذه البلدان لا يمكن أن يكون مبرّرًا للتملّص من التزاماتها الثنائية أو الإقليمية أو مدعاةً للّجوء إلى القوى الدولية الكبرى (الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا). ويصلح هذا التحليل لتفسير إنشاء لجنةٍ مشتركةٍ لجيوش المنطقة في أفريل 2010 بمبادرةٍ جزائريةٍ لتقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع أمريكا التي لا تزال تعرض خدماتها على دول المنطقة لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء وكبديل لمبادرة إقامة مقرّ "الأفريكوم" في المنطقة. إنّ موقف الجزائر هذا يؤكّد بوضوح تخوّفها من تدخّل أو وجودٍ عسكري أمريكي في المنطقة الذي سيغذّي حتمًا الإرهاب ويعطيه حجّةً جاهزةً (مقاومة المحتلّ) لتبرير عملياته. ثانيًا، أنّ الجزائر تريد الانفراد بالريادة في شمال إفريقيا من خلال الارتكاز على سياسة الحرب المعلنة على الإرهاب، لأنّ هذه الريادة سترغم الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا على الاعتراف بدور الجزائر البارز في تنسيق تصدّي المنطقة لتهديد الإرهاب من دون المملكة المغربية التي تعتبر من طرف القوّتان السابقتان حليفًا استراتيجيًا في المنطقة. وهنا نلتمس توظيف الجزائر للدائرة الإفريقية في خلافها مع المغرب الأقصى، فتحييد المغرب من القوة الإفريقية السابقة ورفض إشراكه في جميع مبادرات مراقبة وتأمين الساحل التي تقودها الجزائر، بحجّة أن لا امتداد له على الصحراء الإفريقية، يخفي وراءه إصرارًا جزائريًا على البرهنة أنّ الرهان الأمريكي والأوربّي (الفرنسي خصوصًا) على المغرب في مكافحة الإرهاب في المنطقة خاسرٌ.

المطلب الثالث: التعامل الجزائريّ مع الحضور الاستراتيجيّ الأمريكيّ والفرنسيّ ضمن الدائرتين المغاربيّة والإفريقيّة

كان للعقيدة الأمنيّة الجزائريّة الرافضة لأيّ تغيير إقليميّ في جوارها دون اتفاقٍ معها أثراً واضحاً على المقاربة الجزائريّة في التعامل مع الحضور الاستراتيجي الأجنبي (الأمريكي والفرنسي) ضمن الدوائر البرّية لأمنها القومي. وتندرج التحرّكات الجزائرية في علاقتها بالقوى الكبرى ضمن سعيها إلى التفاوض باسم دول المنطقة سواء المغاربية أو الساحلية–الصحراوية. فمنذ شهدت انفراجًا في أزمتها الداخلية، حاولت الجزائر استعادة دورها الرياديّ في المغرب العربي وإفريقيا بعدما انشغلت طوال عشر سنوات

[1] تجدر الإشارة إلى وجود تعاون عملياتي بين الجزائر ومالي منذ 2008 يتمثل في تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود المتقاسمة بين البلدين التي يتعدى طولها 1300 كلم للتصدي للقاعدة والتهريب والهجرة السرية.

(1991–2001) بقضايا أمنها الداخلي، لذا عمدت إلى تحسين علاقاتها مع القوى الكبرى في العالم سيما الولايات المتّحدة بعد أن أيقنت أنّ لحضور القوى فوق–الإقليمية (Extrarégionales) ضمن الدائرتين الإفريقية والمغاربية لأمنها القومي تأثيرٌ على التفاعلات الأمنية للمنطقة وأنّه يؤدّي دورًا حاسمًا في تحديد ميزان القوى الإقليمي، وأنّها لا يمكن أن تتفوّق على المغرب الأقصى مدعومًا من الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا في سياق النزاع حول الزعامة الدائر بينهما .

أولاً: مغاربيًا

ما يثير الانتباه في الدائرة الجيوسياسية المغاربية هو التطوّر الحاصل في العلاقة بين واشنطن والجزائر بتقارب واضح في مقابل تنافر جزائري–فرنسي مطردٍ على المستوى السياسي. خلال الحرب الباردة، قامت علاقات الجزائر مع الولايات المتّحدة الأمريكية على البراغماتية المبنية على الاحترام المتبادل[1]. وباستثناء العلاقات الاقتصادية بين البلدين ـ خاصّةً في مجال المحروقات ـ التي أبقت على الحدّ الأدنى من العلاقة بين البلدين في تلك الفترة، وحتّى في التسعينيات، تميّزت علاقتهما باختلاف على الصعيد الأيديولوجي و"برودةٍ" على الصعيد السياسي نتجا عن تفاعل مجموعةٍ من العوامل التاريخية[2]. وجاءت الأزمة الداخلية التي شهدتها الجزائر مطلع آخر عشريةٍ من القرن المنصرم لتسير بالعلاقات الجزائرية–الأمريكية على الخط ذاته، إذ ساهمت اللامبالاة الأمريكية إزاء ما وقع في الجزائر في عزلها دوليًا، حين صنّفت (أمريكا) العنف الذي انتهجته الجماعات المسلّحة ضدّ أهداف مدنيةٍ وعسكريةٍ جزائريةٍ في خانة "العنف السياسي" أو "ردّ الفعل الراديكالي" عن عنف النظام الذي عطّل المسار الانتخابي في جانفي 1992[3]. والأدهى من هذا أنّ أولئك الذين اعتبروا سلوكات الجماعات المسلّحة على أنّها "إرهابٌ" اتهموا من طرف واشنطن والغرب عمومًا بـ"الدفاع عن النظام الجزائري"[4].

في نهاية العشرية الماضية وبداية العشرية الحالية، حدث تطوّرٌ مهمٌّ في العلاقات الجزائرية–الأمريكية على جميع المستويات كان أكبر تعبيرٍ عنه الزيارة الرسمية للرئيس الجزائري بوتفليقة إلى الولايات المتّحدة في جويلية 2001[5]. وقد كان تغيّر النظرة الأمريكية للجزائر في تلك الفترة محصّلةً لجملةٍ من المعطيات أهمّها[6]: نجاح سياسة الوئام المدنيّ التي باركتها واشنطن بعدما رأت فيها الحلّ الذي سيقي من انتشار اللا إستقرار الذي كانت تعاني منه الجزائر إلى الدول الحليفة لواشنطن في المنطقة (المغرب، تونس ومصر)، وربّما في الضفة الجنوبية للمتوسط عمومًا، خصوصًا بعد هجمات باريس 1995؛ نجاح الوساطة الجزائريّة في إنهاء الحرب

---

[1] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.191

[2] يمكن حصر العوامل التاريخية التي ساهمت في الاختلاف الجزائري–الأمريكي فيما يلي: أولها: أن المتوسط لم يكن يشكل بالنسبة لأمريكا منطقة مصالح كبرى، بل كان يعتبر منطقة نفوذ أوربية وبالأخص شمال إفريقيا الذي كان بمثابة منطقة محروسة فرنسيا، لهذا ركزت أمريكا اهتمامها على مناطق أخرى من العالم مثل آسيا الوسطى وأوربا الشرقية. ثانيها، أن الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية أملى على الجزائر العديد من السلوكات في سياستها الخارجية. ففي سياق دعمها لحليفتها فرنسا، وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية أنفا (Anfa) سنة 1943 معترفة بالسلطة الكاملة لفرنسا على الإقليم الجزائري المحتل، وتواصل هذا الدعم إبان سنوات الخمسينيات عندما كانت الحرب الباردة والثورة الجزائرية في أوجّهما، حين كان الانشغال الأهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الحفاظ على تماسك الحلف الأطلسي وبالتالي دعم كل إجراء من شأنه الحفاظ على تماسك واستقرار فرنسا في حربها ضد الجزائر. ثالثها، هو التناقض الأيديولوجي بين أمريكا والجزائر في فترة الحرب الباردة الذي كلف هذه الأخيرة العديد من المواجهات مع الأولى، فقد ساندت الجزائر فيدال كاسترو مباشرة بعد أزمة الصواريخ الكوبية 1962–1963؛ أيدت الفيتنام في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية؛ نادت بنظام اقتصادي دولي جديد من على منابر حركة عدم الانحياز؛ ساندت حركات التحرر في العالم؛ قطعت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 بعد حرب الستة أيام؛ وأخيرا، رفضها الرسمي للتطبيع الدبلوماسي مع إسرائيل طالما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية. لتفاصيل أكثر، أنظر:

Louisa Dris-Aït Hamadouche, art.cit, pp.153-156.

[3] Ibid, p.153.

[4] Ibid.

[5] Amine Aït-Chaalal, art.cit, p.72

[6] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, pp.190-191.

الإيريتيرية–الأثيوبية والتي توّجت بتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين بالجزائر في 18 جوان 2006؛ التأثير القاريّ الجزائريّ المتنامي من خلال منظّمة الوحدة الإفريقية الذي تزامن مع ظهور محور إفريقي مكوّن من الجزائر–نيجيريا–جنوب إفريقيا تُوّج سنة 2001 بتأسيس ما يعرف بـ"الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"؛ إدراك صنّاع القرار الأمريكيين في تلك الفترة أنّ التوصّل إلى تسويةٍ للنزاع في الصحراء الغربية غير ممكن دون مشاركة وقبول جزائريَيْن. أخيرًا، جاءت هجمات 09/11 وما أعقبها من "حرب على الإرهاب" لتفتح حقبةً جديدةً في التعامل الأمريكي مع الجزائر.

منذ أحداث 09/11 والإدانة العلنية للجزائر للهجمات ثمّ قبولها بالانضمام إلى الائتلاف الدولي ضدّ الإرهاب بقيادة الولايات المتّحدة، دخلت العلاقات الجزائرية–الأمريكية مرحلة التعاون الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب. الجدير بالملاحظة على هذا النمط الجديد من العلاقة بين البلدين أنّه لم يكن في وسع أيّ منهما التخلي عن الآخر. بالنسبة للولايات المتّحدة فقد كان هدفها الاستفادة من الخبرة الجزائرية في هذا المجال، وهي الخبرة الوحيدة في المغرب العربي، بالنظر إلى أنّها عانت من الظاهرة وبصورةٍ غير مسبوقةٍ، ولعلّ هذا ما يفهم من دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش (George W. Bush) للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لزيارة واشنطن في 05 نوفمبر 2001 أي بعد أقلّ من شهرين من تاريخ الهجمات، وبعد ثلاثة أشهر فقط من آخر زيارة للرئيس الجزائري للولايات المتحدة. وبناءً على هذا، طلبت وكالة المخابرات المركزية (*CIA*)، المكتب الفدرالي للتحقيقات (*FBI*) ومجلس الأمن القومي (*NSA*) الأمريكية عون الجزائريين وخبرتهم في مكافحة الإرهاب.

أمّا الجزائر، والتي كانت شبه معزولةٍ دوليًا وإقليميًا إبّان العشرية السوداء، فقد جاءت أحداث 09/11 لتثمّن تجربتها وتؤكّد موقفها من الإرهاب الذي طالما أكدّت على طبيعته العالمية وقدرته على تهديد الدول، ولتعطي قوةً أكبر لاقتراحها المتضمّن ضرورة بناء معاهدةٍ دوليةٍ شاملةٍ لمكافحة الإرهاب قائمةٍ على تعريف يفرّق فعلاً بين الإرهاب والمقاومة. لقد أفضت النتائج الكارثية لتلك الأحداث إلى اعترافٍ دولي ـ وبالخصوص أمريكي ـ بأنّ ما كانت تشهده الجزائر كان إرهابًا وليس شيئًا آخر، وقد كانت الجزائر بحاجة إلى ذلك لتغيّر الصورة التي أُلصِقت بها في فترة أزمتها وتكسب دعمًا أمريكيًا ودوليًا لجهودها في مكافحة الإرهاب. وجاءت دعوة بوش لبوتفليقة لزيارة واشنطن في 05 نوفمبر 2001 مناسبةً للجزائر كي تطلب من واشنطن تقوية العلاقة بين البلدين ولتطرح عليها مقاربتها في مكافحة الإرهاب، إذ أكدّت قبولها الانضمام إلى الائتلاف الدولي المقام لهذا الغرض لكن بشرط أن يكون تحت مظلّة الأمم المتّحدة وأن لا يكون موجّهًا "ضدّ أيّ بلدٍ، أيّ دين، أيّ شعب، أيّ ثقافةٍ أو أيّ حضارةٍ"[1]. ولمّا شعرت الجزائر أنّ واشنطن بحاجةٍ إليها وبأنّها مستعدّةٌ أكثر من أيّ وقتٍ مضى لقبول مقترحاتها، حاولت كسب حيادها أو تأييدها لقضيّة الصحراء الغربية مصرّةً على أنّ استقرار المغرب العربي لا يمكن أن يتحقّق دون إيجاد حلٍ لهذا النزاع[2].

لم تتلقَ الجزائر دعمًا أمريكيًا فيما يخصُّ المسألة الأخيرة، لكنّها جنت في مقابل ذلك إيجابياتٍ أخرى: دعم جهودها في مكافحة الإرهاب محليًا، تأييدٌ لبيان منظّمة الوحدة الإفريقية الذي أفضى إليه اجتماعها بالجزائر (جويلية 2000) والخاصّ بالحرب على الإرهاب ومساندة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والمتوسّط. وفيما يخصّ الدعم العسكري، فبالرغم من أنّ أمريكا قرّرت عدم بيع أسلحةٍ هجوميةٍ للجزائر مخافة أن تستخدمها ضدّ دول جوارها (المغرب بالدرجة الأولى)، فإنّها قرّرت تجهيز قوّات أمنها بمعدّاتٍ فعّالةٍ لمساعدتها على التخلّص من بقايا الجماعات المسلّحة في المناطق الريفية. وجاءت زيارة ويليام برنز (William

[1] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.191.
[2] Ibid, p.191.

Burns) للجزائر في أكتوبر 2003 للتأكيد على أنّ "الولايات المتّحدة ستدعم الجزائر بمعدّاتٍ عسكريةٍ غير هجوميةٍ" مشدّدًا على أنّ "التعاون العسكريّ (بين البلدين) شهد نموًا متواصلاً وثابتًا" وأنّ أمريكا "تفعل أفضل ما في وسعها لمساعدة الجزائر على وضع حدّ للظاهرة الإرهابية"[1]. بعد فترةٍ قصيرةٍ، تبعت زيارة برنز زيارةٌ أخرى لكولن باول (Collin Powell) إلى المغرب العربي أكّد فيها مجدّدًا أنّ الجزائر تمثّل "شريكًا موثوقًا"[2] للولايات المتّحدة في المنطقة. أمّا اقتصاديًا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّه خلال زيارة بوتفليقة إلى واشنطن في جويلية 2001، وقّع البلدان على اتفاقٍ إطار للتجارة والاستثمار بهدف مضاعفة حجم المبادلات بينهما والسماح للشركات الأمريكية بالحصول على حصّة أكبر من السوق الجزائرية (وبصورةٍ خاصّةٍ المحروقات) أصبحت الولايات المتّحدة بموجبه أكبر مستثمر بالجزائر[3]، كما توّجت هذه العلاقات بإنشاء المجلس الجزائري–الأمريكي للتجارة في جويلية 2002.

تؤشّر المعطيات السابقة على التقارب الجزائريّ–الأمريكيّ التدريجيّ والتحسّن في علاقاتهما خاصّةً بعد التحوّلات الجيوستراتيجية التي أعقبت أحداث 09/11. وتزامن هذا التقارب مع شروع الولايات المتّحدة في سياسةٍ جديدةٍ ونشطةٍ حيال المغرب العربي قائمة أساسًا على التوازن بين المغرب الأقصى والجزائر بما يضمن الاستقرار للمنطقة، لكنّ هذا لا يعني البتّة أنّ ذلك أضرّ بالعلاقات التقليدية مع المملكة المغربية التي تبقى حليفًا موثوقًا للولايات المتّحدة الأمريكية[4]، كلّ ما في الأمر أنّ الأخيرة وبعد جملة التحوذلات الجيوستراتيجية التي حدثت نهاية القرن المنصرم وبداية القرن الحالي حاولت استدراك التأخّر الذي ميّز علاقتها بالجزائر بعد أن اقتنعت بأهمّيتها الجيوسياسية في المنطقة.

هذا التقارب الجزائريّ–الأمريكيّ، الذي جاء بعد أن اقتنعت الجزائر أنّها لن تتفوّق على المغرب الأقصى مدعومًا من الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا في سياق صراع الزعامة الدائر بينهما أو في سياق النزاع الصحراوي، لم يحل دون تعزيز العلاقات المغربيّة–الأمريكيّة ولم يُفقد المغرب قيمته ضمن الاستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا والمتوسّط. وتشير السياسة الأمريكية تجاه المغرب الأقصى إلى حرصها الشديد على الإبقاء على العلاقات التقليدية بين الطرفين، وقد صرّح الرئيس الأمريكي بوش في نوفمبر 2003 أنّ "الولايات المتّحدة تتّخذ العديد من الإجراءات المهمّة لتقوية العلاقات مع المملكة (المغربية)، وبالأخصّ الإجراءات التي تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري، ناهيك عن التعاون في مكافحة الإرهاب [...] الولايات المتّحدة على وشك أن تمنح المغرب وضعية الحليف التقليدي"[5]. وفعلاً، منح المغرب في جوان 2004 صفة الحليف الاستراتيجيّ الأساسيّ للولايات المتّحدة خارج الحلف الأطلسيّ تأكيدًا للرّهان الاستراتيجيّ عليه في شمال إفريقيا.

---

[1] Cité par: Ibid, p.192.
[2] Ibid.
[3] Tahar Haroun, «Les investissements Américains au Maghreb: Etats des lieux et perspectives», in: Abdennour Benantar (ed), les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt? op.cit, p.86.

[4] تأسّست العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الأقصى منذ القرن الثامن عشر (1777 تاريخ اعتراف المغرب بأمريكا) بموجب معاهدة الصداقة التي وقعت بين البلدين سنة 1787، ومنذ ذلك التاريخ، يعتبر المغرب "صديقا وحليفا قديما جدا" للولايات المتحدة الأمريكية. في سياق الحرب الباردة، فإن المغرب كان حليفا للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ استقلاله، وقد سمحت له هذه الوضعية بالحفاظ على التفوق العسكري في نزاعه مع الصحراويين كما سبق وأشرنا. بعد نهاية الحرب الباردة، فقد دور "الوكيل" الذي كان يؤديه المغرب في المنطقة سبب وجوده وحامت شكوك مغربية حول فقدان المغرب لأهميته الإستراتيجية التي كان يحوزها لدى الولايات المتحدة، لكن العكس هو الذي حصل عندما ارتقت العلاقة بين البلدين إلى مصاف "الشراكة الاستراتيجية"، وواصل المغرب دوره في التطبيع مع إسرائيل (ثم في مسار السلام العربي–الفلسطيني)، بالإضافة إلى مشاركته العسكرية في حرب الخليج الثانية (البلد المغاربي الوحيد الذي شارك عسكريًا)، وهو ما أكّد علاقة التحالف التي ترط المغرب بالولايات المتّحدة الأمريكية وعلاقته الوثيقة بالأنظمة الملكية في الخليج.

[5] Cité par:Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.194.

هذا التعامل مع الدول المغاربية (تقاربٌ غير مسبوقٍ مع الجزائر وتعزيزٌ للتحالف مع المغرب) يؤكّد شيئين أساسيّين:

1. المكانة الأساسيّة لكلّ من الجزائر والمغرب ضمن الاستراتيجية الأمريكية. فبالنسبة للجزائر، تتحدّد مكانتها بناءً على عوامل ثلاثةٍ[1]: أوّلها، الدور المميّز للدبلوماسية الجزائرية على مستوى القارّة الإفريقية؛ ثانيها، إمكانات الجزائر الاقتصاديّة الضخمة (موادٌ أوليّة وفي مقدّمتها النفط والغاز، سوق داخلية كبيرة، فرص استثمار وغيرها) وبالتّالي تعدّد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزًا مستمّرًا؛ ثالثها، وهو الأهمّ، هو دورها وخبرتها في مجال الحرب على الإرهاب خاصّةً في التعاون ضمن المنطقتين المتوسّطية والساحلية–الإفريقية، فالجزائر عانت وتعاني من ويلات الإرهاب وبالتّالي فهي أكثر استعدادًا من غيرها ـ نظريًا ـ للانخراط في المخطّطات الأمريكية في المنطقة. أما بالنسبة للمغرب فإنّه يكتسب أهمّيته بالنسبة للولايات المتّحدة انطلاقًا من أربعة عوامل أساسيّةٍ[2]: موالاته للغرب التي أصبحت تقليدًا سياسيًا بالنسبة له؛ دوره كوسيطٍ في العلاقات العربية–الإسرائيلية وريادته في القبول باندماج إسرائيل في المنطقة (احتضن أوّل مؤتمر للشرق أوسطيّة)؛ إنفتاحه السياسيّ الذي شرع فيه في السنوات الأخيرة؛ وأخيرًا، وعلى غرار الجزائر، دوره في مكافحة الإرهاب وفي تأمين العبور البحري عبر مضيق جبل طارق الذي يعتبر المنفذ الوحيد بالنسبة للولايات المتّحدة إلى البحر المتوسّط من الأطلسي[3]؛

2. الحرص الأمريكي على استقرار ميزان القوى الإقليمي بين الجزائر والمغرب بما يحقّق استقرار المنطقة وهو الهدف الأساسيّ بالنسبة لها، فالاستمرار في دعم المغرب (المدعوم أيضًا من طرف فرنسا) في موقفه تجاه الصحراء الغربية على حساب الجزائر سيؤدّي إلى اختلال توازنٍ وبالتّالي اختلال استقرار المنطقة وهو ما لا يخدم مصلحة الولايات المتّحدة.

غير أنّ استمرار تلك الحالة لا يرضي الجزائر التي تسعى إلى تحقيق وجهة نظرها في النزاع الصحراوي وتأكيد ريادتها مغاربيًا، لذا وظّفت نقاط قوتها ضمن الإستراتيجية الأمريكية كقوّةٍ إقليميةٍ فاعلةٍ في مكافحة الإرهاب ومصدّرة للنفط، سيما وأنّ المقاربة الأمريكية أصبحت لا تفصل بين مكافحة الإرهاب وتأمين مصادر النفط وطرق الإمداد منذ أحداث 09/11، وهو ما يعطي نوعًا من التفوّق للجزائر على المغرب، هذا بالإضافة إلى نفوذها إفريقيًا وتوظيفها للدائرة الإفريقية في قضايا الدائرة المغاربية.

ثانيا: إفريقيـــــا

على مستوى الدائرة الجيوسياسيّة الإفريقيّة لأمنها القوميّ، تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على مقاربةٍ ترتكز على مبدأين رئيسين في عقيدتها الأمنيّة: أوّلهما، هو دفاعها عن ريادتها مغاربيًا وإقليميًا؛ وثانيهما، هو رفض التدخّل الأجنبيّ تحت أيّ مبررٍ، لكن دون استبعاد التعاون مع القوى الكبرى إذا أضحى ذلك ضروريًا كما قال وزير الخارجية الجزائري[4].

بالنّسبة للمبدأ الأوّل، تسعى الجزائر بناءً على مقاربتها إلى دفع الولايات المتّحدة وفرنسا إلى الاعتراف بدورها البارز في تنسيق تصدّي المنطقة لتهديد إرهاب القاعدة في الصحراء والساحل دون المغرب الذي تعتبره الولايات المتّحدة حليفها الاستراتيجيّ في محاربة الإرهاب، وهو ما يثير حفيظة الجزائر. هذا الرأي يجد تعضيدًا له في رفض الجزائر المستمرّ لإشراك المغرب

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص73-74.

[2] Abdennour Benantar, «Relations d'alliance Américano-marocaine et jeu d'équilibre Américain entre le Maroc el l'Algérie», in: Abdennour Benantar (ed), les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt?, op.cit, p.268.

[3] Ibid, p.267.

[4] تصريح لوزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي على هامش أعمال الدورة العادية الخامسة عشر لندوة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في كمبالا (أوغندا). عن: الخبر الأسبوعي، مرجع سابق، ص04.

في ملفّ مراقبة الصحراء الإفريقيّة معتبرةً أن لا امتداد جغرافيّ له عليها . وكانت آخر تجلّيات هذا الرفض استثناء المغرب من "لجنة الأركان العمليّاتيّة المشتركة" التي أُسّست في أفريل 2010، بالرغم من طلب الانضمام الرسميّ الذي تقدّم به، وبالرغم من الضغوطات الأوربية والأمريكية على الجزائر الداعية إلى تقوية درجة التعاون مع الرباط في قضايا الأمن الإقليمي وتكثيف التنسيق في مكافحة الإرهاب بالمنطقة[1] . لكنّ الخلفية من وراء استثناء المغرب من جميع مبادرات مراقبة الصحراء والساحل وإبقائه خارج دائرة دولها في مراقبة تحرّكات التنظيمات الإرهابية وجماعات التهريب أكبر من أن تختزل في مبرّر عدم امتداده الجغرافي على الصحراء، لأنّها على ارتباطٍ وثيق بالنزاع في الصحراء الغربيّة الذي توظّفه الجزائر كسبب لعزل المغرب إقليميًّا، بالإضافة إلى إصرارها على إنجاح التحالف لمكافحة الإرهاب مع دول الساحل وتحييد المغرب. فالجزائر تسعى إلى جعل المغرب فرسًا خاسرًا في الرهان الأمريكيّ الفرنسيّ عليه في مكافحة خطر التنظيمات المتطرّفة بمنطقة الصحراء الكبرى، رغم التّأكيدات الأمريكية والأوربّية على محوريته في هذا المجال. ويأتي سعي الجزائر هذا بعد فشلها في إقناع الولايات المتّحدة بالالتزام بموقفٍ محايدٍ في القضيّة الصحراويّة، والرفض الأمريكي منح الجزائر امتيازاتٍ عسكريّةٍ على غرار المغرب.

أمّا فيما يخصّ المبدأ الثاني، فإنّ الجزائر تؤكّد أنّ مواجهة تهديد الإرهاب والجريمة المنظّمة هي من اختصاص دول المنطقة وأنّها الوحيدة المخوّلة بذلك دون تدخّل أجنبيّ تجنبًا لأيّـة مبرّرات قد يستند إليها تنظيم القاعدة في حربه ضدّ دول المنطقة، لذا تعمل على تقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع أمريكا لإقامة مقر الـ"أفريكوم" بالمنطقة. من هذا المنطلق، نجحت الجزائر في إطار توحيد جهود دول المنطقة لمكافحة الإرهاب في استحداث اللجنة المشتركة للأركان بهدف تنسيق العمليّات العسكرية الميدانية كبديل للمبادرة الأمريكية (مثلما أشرنا سابقًا) وسعيًا إلى تعزيز أكبر للتنسيق الإقليمي بين دول الساحل والصحراء بعدما انفرط عقده بتدخّل فرنسيّ لدى مالي لإطلاق سراح أربعة معتقلين من تنظيم القاعدة (بينهما مطلوبان لدى العدالة الجزائرية) كشرطٍ للإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار كامات (Pierre Camatte) . فُسّر الرضوخ المالي لفرنسا جزائريًا أنّ تنسيقية دول السّاحل والصحراء لم تَتَقَوَ بعدُ لدرجةٍ تجعلها تصمد أمام التدخّل الخارجيّ خاصّةً حينما يكون فرنسيًا . وكان سلوك مالي قد تسبّب لها في أزمةٍ دبلوماسيّةٍ مع الجزائر التي استدعت سفيرها لدى باماكو احتجاجًا على سلوكها الذي يعتبر خرقًا لاتفاقيات تبادل المطلوبين التي وقّعتها (ودول المنطقة الأخرى) مع الجزائر[2]. التدخّل الفرنسيّ لدى مالي لم يكن الوحيد في المنطقة، ففي سبيل تحرير رهينةٍ فرنسيّ آخر لدى القاعدة (ميشال جيرمانو Michel Germaneau) أقدمت فرنسا في جويلية 2010 بالتنسيق مع الجيش الموريتاني على التدخّل عسكريًا في منطقة كيدال شمال مالي بواسطة وحداتٍ من قوّاتها الخاصّة لملاحقة مختطفي الرهينة[3]. وقد عبّرت الجزائر عن استيائها الشديد لسلوك موريتانيا التي خرقت الاتفاق الموقّع في أفريل 2010 بسماحها لقواتٍ أجنبيّةٍ بالتدخّل في المنطقة[4].

يأتي إصرار الولايات المتّحدة وفرنسا على التدخّل في المنطقة بحجّةٍ أمنيةٍ، فكلاهما تتخوّف من أن تتحوّل الصحراء الإفريقيّة إلى مستنبتٍ جديدٍ للجماعات الإرهابية بعيدًا عن الملاحقات الدوليّة وبالتالي تحويلها إلى ملاذٍ آمن للإرهاب، على غرار

---

[1] لا يمكن أن يقرأ هذا الطلب بمعزل عن الانشغال الكبير للاتحاد الأوروبي بمسألة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب لما فيه من مصلحة اقتصادية كبيرة بالنسبة لأوربا.

[2] Salem Ferdi, «L'après-raid Franco-mauritanien au nord du Mali», Le Quotidien d'Oran (Quotidien Algérien),op.cit, p.03.

[3] الخبر الأسبوعي، مرجع سابق، ص05.

[4] المرجع السابق.

الصومال أو اليمن، واستغلالها في الإعداد لهجماتٍ كبيرةٍ خارج المنطقة، وتأتي عمليّات الاختطاف ضدّ الرعايا الغربيين لتصدّق هذا. لكنّ هذا التخوّف ليس السبب الحقيقيّ، لأنّ تعقّب أماكن وجود الجماعات المسلّحة هو ذريعةٌ للتواجد العسكري لتلك القوّتين في المنطقة ووضع أيديهما على ثرواتها بشكل غير مباشر، فضلاً عن حماية مصالحهما الاقتصادية واستثماراتهما الكبرى في مجال الطاقة في الصحراء الجزائرية خصوصًا بالنّسبة للولايات المتّحدة، فهذه الأخيرة وفرنسا أكثر اقتناعًا من أيّ دولةٍ أخرى في العالم أنّ تواجدهما العسكريّ والأمنيّ في المنطقة هو أكبر سبب سيغذّي الإرهاب، بيد أنّ تصميمهما على التواجد في الساحل الإفريقي مقرونٌ بأسباب جيوستراتيجيّةٍ واقتصاديةٍ واضحةٍ بعد اطّلاعهما على معطياتٍ جيولوجيةٍ دقيقةٍ جدًّا بالأقمار الصناعيّة ومختلف الوسائل التقنية الحديثة وتأكّدهما من وجود كميّاتٍ هائلةٍ من المعادن والثروات الطبيعية (البترول واليورانيوم بالأساس)، ناهيك عن تيقّن أمريكا بأنّ مستقبل أمنها الطاقوي مرتبطٌ باحتياطيّات القارّة الإفريقية من المحروقات[1]. وقد عبّر جان فان ديك (Gene Van Dyke) الرئيس المدير العام لشركة "فانكو للطاقة (Vanco Energy)" عن ذلك بصراحةٍ عندما قال أنّه "في المستقبل القريب سيكون الانتاج اليومي من النفط في الخليج الغيني أكثر من الانتاج النفطي اليومي في العربية السعودية"[2].

لهذه الأسباب تتعارض المقاربة الجزائرية في تأمين منطقة الساحل والصحراء مع طموح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهو ما قادهما إلى عرقلة الجهود الجزائريّة المعتمدة على القدرات الذاتيّة للأفارقة والرّافضة للتدخّل العسكريّ الأجنبيّ في المنطقة برفضهما تقديم المساعدة التقنيّة والفنيّة اللازمة والمتمثّلة في صور الأقمار الصناعية التي بإمكانها رصد أيّ تحركٍ في هذه المنطقة المنكشفة[3]. هذا السلوك ليس المعرقل الوحيد للاستراتيجيّة الجزائريّة في الإقليم، لأنّ الدول الأوربّية بدفعها للفدية للإرهابيين، بالرّغم من إعلانها معارضة هذا السلوك ومساندتها للطرح الجزائريّ، تجهض في كلّ مرةٍ الجهود الجزائرية ودورها في القضاء على الإرهاب بالمنطقة. ولا يخفى على أحدٍ أنّ الجزائر، ومنذ 2009، تناظر وتناضل في مختلف المنابر الإقليميّة والدوليّة (الأمم المتّحدة) من أجل تجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية أو حتّى الاستجابة لمطالبها المتعلّقة بتحرير معتقليها لدى الدول مقابل تحرير الرهائن الذين تختطفهم، وهذا ما تسبّب لها في أزماتٍ دبلوماسيةٍ عديدةٍ خصوصًا مع فرنسا وإسبانيا اللّتان ثبت تورّطهما في عمليات دفع فديةٍ للإرهابيين لتحرير رهائن، وهو ما اعتبرته الجزائر انتهاكًا للمواثيق الدوليّة وخرقًا للوائح الأمم المتّحدة[4]. ووفق الطرح الجزائريّ، كما عبّر عنه الوزير المنتدب المكلّف بالشؤون المغاربية والإفريقية، لا يكفي قول الأوربّيين أنّهم ضدّ دفع الفدية للإرهابيين، بل ينبغي أن تتّخذ المؤسّسات الأوربيّة إجراءاتٍ لتجريم هذه الفعلة[5].

في ظلّ الأهمّية الجيوسياسية المتصاعدة لمنطقة الساحل، استمرار العمليات الإرهابية (سيما اختطاف الرعايا الأجانب) وعدم قدرة دول المنطقة الساحلية على تحمّل ضغوط القوى الكبرى، تبقى الاستراتيجية الجزائريّة في التعامل مع حضور القوى الكبرى في الدائرة الإفريقية ومقاومتها لتدخّلها في المنطقة عرضةً للفشل. وتأتي عملية التدخّل العسكري الفرنسي المباشر في

---

[1] الشروق اليومي (يومية جزائرية)، العدد 2983، 2010/07/03، ص04.

[2] نبيل بوبيبة، مرجع سابق، ص157.

[3] الشروق اليومي (يومية جزائرية)، العدد 2983، مرجع سابق، ص04.

[4] بالنسبة لإسبانيا، فقد دفعت إسبانيا08 ملايين أورو في سبتمبر 2010 مقابل الإفراج عن رعيتيها المختطفين منذ 29 نوفمبر 2009. أما فرنسا فقد سبقت إسبانيا في دفع الفدية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مقابل الإفراج عن الرهينة بيار كامات في 23 فيفري 2010.

[5] الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6123، 2010/09/22، ص05.

النيجر في سبتمبر 2010 (أوّل مرةٍ تعلن حكومةٌ غربيّة عن نزول جنودها مباشرةً إلى أرض المعركة بدول الساحل) بإقامتها لـ"قاعدة عسكريّة عمليّاتية" تضمّ ثمانين جنديّا بغرض تحرير المختطفين السبعة الذين اختطفوا في شمال النيجر في 16 من الشهر ذاته، رغم التحذيرات الجزائرية لأوربّا من أيّ تدخّل عسكريّ مباشر في المنطقة، لتثبت المقولة السابقة وتثبت أيضاً ضعف الرهان الجزائريّ على دول المنطقة، بعد أن أعلنت الحكومة النيجرية صراحةً أنّها سمحت لعناصر من الجيش الفرنسي بدخول مجالها الجويّ والبريّ لأوّل مرّة منذ نحو 25 عامًا بغرض العثور على الرهائن وتحريرهم[1]. وقد سبق لمسؤول عسكري مالي أن قال "أنّنا نشجع جيراننا على متابعة الإرهابيين فوق أراضينا ونشجّع الفرنسيين والأمريكيين على فعل ذلك أيضاً ما دام الأمر يتعلّق بالقضاء على الإرهاب"[2]. وقد سبق كلّ هذا العملية الفرنسية–الموريتانية المشتركة في جويلية 2010 فوق أراضي مالي التي تضاف إلى عمليات تحرير الإرهابيين المعتقلين لدى حكومات المنطقة رضوخًا للتدخّل الأجنبي، مثلما حصل مع عمر صحراوي الذي أطلقت مالي سراحه مقابل تحرير الرهينتين الاسبانيتين في سبتمبر 2010.

[1] الخبر (يومية جزائرية)، 6122، 2010/09/21، ص05.

[2] الخبر الأسبوعي، مرجع سابق، ص04.

خلاصة الفصل الثاني

فيما سبق من مضمون هذا الفصل نجد تفصيلاً للنتائج التالية:

1. كان لثقل الجزائر الجيوسياسيّ الناتج عن عوامل جغرافيّةٍ، اقتصاديّة وسكّانيّةٍ دورٌ بالغٌ في صياغة العقيدة الأمنيّة الجزائرية خاصّةً في تعريف الجزائر لنفسها ودورها الرياديّ في المغرب العربي وإفريقيا . غير أنّ الماضي التحرّري للشعب الجزائريّ والنخبة العسكرية والسياسية ذات التكوين الثوريّ التي حكمت الجزائر غداة الاستقلال، هي عوامل جوهرية كذلك قوّت وشرعنة الريادة الجزائرية مغاربيًا . ولقد وضع الثقل الجيوسياسيّ والجيوستراتيجيّ والموقع الجغرافي في قلب الإقليم المغاربي الجزائر أمام تحدّياتٍ أمنيّةٍ مباشرةٍ: عداءٌ مع المغرب الأقصى الذي لم يتقبّل الزعامة الجزائريّة، قربٌ جغرافيٌّ من التهديدات الأمنيّة التي تنشأ محليًّا في الدول المجاورة سيما الليّنة منها، وتأثّرٌ مباشرٌ بكلّ ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية بحكم شساعة الإقليم وطول حدوده البرّية ما أدّى إلى حالةٍ من التعرّض والانكشاف للأمن الجزائري من جميع الجهات.

2. حالة الانكشاف الأمني نفسها تعاني منها الجزائر تجاه الدائرة الإفريقية بسبب شساعة الإقليم الصحراوي، طبيعته الوعرة، حدوده الممتّدة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق وتجاوره مع الحزام الساحلي، وهي حالةٌ استحكمت بسببين: الأوّل هو اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها، فبالاعتماد على مقاربةٍ جيوسياسية لا يصبح الأمن الجزائري حسّاسًا للتهديدات الأمنية الآتية من دول الساحل فقط بل ولتلك الآتية من الدول المتاخمة لها كذلك؛ والثاني هو خصوصيّة تهديدات الدائرة الإفريقية التي تتميّز بسرعة انتشارها وتحوّلها من قطريةٍ إلى إقليميةٍ بسبب العجز عن مواجهتها محلّيًا في معظم الدول الساحلية–الصحراوية والإفريقية. من هذا المنطلق، أصبح الاهتمام الجزائري بالدائرة الإفريقية يستند منذ التسعينيات إلى حقائق استراتيجيّةٍ–أمنيّةٍ متعلّقةٌ أساسًا بالتهديدات والتحدّيات الأمنية التي مصدرها الصحراء وما وراءها، بعدما كان في الماضي يقوم على اعتبارات الانتماء إلى العالم الثالث ومساندة حركات التحرّر في إفريقيا .

3. ليس الاهتمام الجزائري بالدائرتين المغاربية والإفريقية نتيجةً للارتباط الجيوسياسي فقط، بل بسبب وجود تهديداتٍ بارزةٍ وكامنةٍ للأمن الجزائريّ صادرةٍ عن هاتين الدائرتين. بالنسبة للدّائرة المغاربيّة، فإنّ الطابع الدولتي الصلب يطغى على تهديداتها أكثر من الطابع غير الدولتي واللين، ومنشأ جل تهديدات هذه الدائرة في الراهن، ومنذ سنة 1975، هو العداء مع المغرب الذي نشأ بدوره عن تناقض مقترح التسوية الجزائريّ للنزاع حول الصحراء الغربية مع طرحه من ناحية، وعن مجموعة من الوقائع التاريخية كان فيها المغرب دائمًا الطرف المعتدي على الجزائر (حرب الرمال 1963 ومعركة أمقالا 1976) أو المبادر بالسلوك العدواني (حادثة فندق الأطلس بمراكش 1994) . أمّا بالنسبة للدّائرة الإفريقية، فكلّ تهديداتها غير دولتيةٍ وتمسّ أساسًا بالقطاعات الاقتصاديّة، المجتمعية والصحّية للأمن الجزائري، لكن مع احتمال أن تصبح دولتيةً أيضًا في حال قادت إلى تدخّل دوليّ في المنطقة، والمقصود بالأساس هنا هو الإرهاب والجريمة.

4. إن قرب التهديد المغربي جغرافيًا من الدّولة الجزائرية والمراكز الحيوية فيها؛ حجم الخطر الذي يشكّله على قيمها المحوريّة، وهي سيادتها، سلامة إقليمها ووحدتها الترابية؛ الإحتمالية الكبيرة لأن يتحوّل إلى غزو أو حرب، كما تدل عليه التجارب التاريخية للدّولة الجزائرية المستقلّة وثقل نتائج هذا السيناريو الأخير على الأمن الجزائري في حال تحوّله إلى واقع، كلّها عوامل أعطت الدائرة المغاربية مكانةً محوريّة ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية مقارنةً بالدائرة الإفريقية التي لا يرقى حجم تهديداتها لأمن وقيم الدّولة

الجزائرية الحيويّة في الراهن إلى مستوى التهديد المغربي. لكن، ورغم هذا، فإنّ انتقال الإرهاب إلى الصحراء والساحل وتحالفه مع الجريمة المنظمة أدّى تنامي متدرج للاهتمام الجزائري بالدائرة الإفريقية بعدما أصبحت فضاءً رئيسًا لمكافحة الإرهاب التي تقع في قمّة هرم أولويات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية منذ عقدين تقريبًا .

5. المنطلق العقائدي لاستراتيجية الجزائر تجاه الدائرة المغاربيّة هو رفض أي تغيّر في المنطقة أو في ميزان قواها دون اتفاق معها مرتكزةٍ على وزنها الجيوسياسي والشرعيّة التاريخية التي وظفتها لتنصيب نفسها قائدةً لدول المغرب العربي. هذا التصوّر الجزائري أدّى إلى تعارض مع المغرب الذي سعى دائمًا إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي، وبالتالي إلى بنيةٍ نزاعيةٍ في مجمل الفضاء الجيوسياسي المغاربي. وقد شكّلت هذه المنطلقات العقائدية أُسُسًا إرشاديةً للإستراتيجية الأمنية والعسكرية الجزائرية في التعامل مع الدائرة المغاربية التي تقوم بالأساس منذ بداية هذا القرن على: إسترجاع التفوّق الجزائريّ مغاربيًا عبر استدراك التأخّر الذي انجر عن الأزمة الداخلية والحفاظ عليه؛ الحفاظ على التأهّب العسكري في الجناح الغربي لمواجهة أيّ تهديدٍ محتمل ودعمٌ متواصل للبوليزاريو في نزاعها مع المغرب الأقصى.

6. إنّ ارتكاز الهوية الأمنية للجزائر على رفض الاحتلال والتدخّل الأجنبيّ ومساندة حركات التحرّر (كأهمّ مبدأين من مبادئها) أدّى بها إلى تناقض مع الهوية الأمنية المغربية (المرتكزة على التوسّع كمبدأ أساسيّ من مبادئها)، وهو سببٌ آخرٌ يمكن أن يضاف إلى أسباب تعطّل مشروع اتحاد المغرب العربي الذي عوّل عليه لبناء هويةٍ وشراكةٍ أمنيتين على مستوى الإقليم المغاربي.

7. الاستراتيجية الجزائرية لحماية أمنها من تهديدات الدائرة الإفريقية مزدوجةٌ: قطريّةٌ وإقليميّةٌ. داخليّةٌ، عبر استدراك التأخّر في التغطية الأمنيّة والعسكرية للجناح الجنوبي والإقليم الصحراوي عبر مراقبة وحراسةٍ أوسع للحدود البريّة الجنوبية، بالإضافة إلى تنمية مناطق الطوارق ودمجهم أكثر في المجتمع الجزائري؛ وخارجيةٌ، بالاعتماد على مقاربةٍ إقليميةٍ. وقد مرّت هذه الاستراتيجية بمرحلتين منذ سنة 1989: مرحلة تراجع نتيجة أوضاع الدّولة الداخليّة، ومرحلة استرجاع الريادة وإحياء الماضي على المستويين الإفريقي والمغاربي بعد تحسّن وضعها الداخلي انطلاقًا من سنة 1997.

8. بالنسبة لاستراتيجية الجزائر الأمنية على المستوى الإقليمي تجاه نزاع الطوارق مع حكومتي باماكو ونيامي فترتكز على مقاربةٍ تعاونيةٍ وغير عسكريّةٍ قادت بموجبها العديد من حالات الوساطة بين الفرقاء ملتزمة بمبدأي "عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول" و"حسن الجوار"، ومصرّةً على شرط حقّ الطوارق في التنمية المحليّة لإيجاد حلول لهذا النزاع تقيها وتقوّض أيّ مشروع للتدخّل الأجنبي تحت هذا المسوغ. أمّا استراتيجيتها في مكافحة مهدّدات أمنها الأخرى ـ وبالأخصّ الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السريّة ـ فتجمع بين البعدين العسكري وغير العسكري وتربط بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ويمكن تحديد مرتكزاتها في: العمل متعدّد الأطراف؛ التنسيق الاستعملاماتي–الاستخباراتي والعسكري–العملياتي مع دول الساحل والصحراء؛ رفض التدخّل الأجنبي تحت أيّ مبرر؛ تولّي الدول الإفريقية عمومًا والساحلية–الصحراوية خصوصًا حماية أمنها بنفسها وتجريم دفع الفدية للإرهابيّين لقاء تحرير الرهائن.

9. ممّا سبق، يمكن تحديد أولويات الاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية على المستوى الإقليمي في التصدي للطموح المغربي في التوسع ومكافحة الإرهاب، وإن كانت الأولوية الأولى غير ظاهرةٍ تمامًا، فإن الأولوية الثانية واضحة، صريحة ومعلن عنها . ويمكن أن ندرج

هذا ضمن تعريف الجزائر لاهتماماتها الأمنيّة الخاصّة أمام المجتمع الدوليّ بغرض تسهيل الحصول على التفهّم والتعاون من قبله في هذا المجال.

10. كان لعقيدة الجزائر الأمنيّة الرافضة لأيّ تغيير إقليمي في جوارها دون اتفاق معها أثرٌ واضحٌ على تعاملها مع القوى فوق-الإقليمية ضمن الدوائر البرّية لأمنها القومي. وتتحدّد ركائز الاستراتيجية الجزائريّة في هذا الصدد في: رفض التدخّل أو الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة لأنّه - بموجب العقيدة الأمنية الجزائرية - سيعطي حجّةً جاهزةً للإرهاب كي يصبح "مقاومةً"؛ تنسيق التصدّي الإقليميّ لتهديد الإرهاب تحت قيادتها ودون المغرب لإرغام الولايات المتّحدة وفرنسا على الاعتراف بالريادة الجزائريّة في شمال إفريقيا؛ تكريس الجهد الدبلوماسيّ قاريًّا ودوليًّا من أجل دفع الدول الأوربّية إلى الكفّ عن دفع الفدية للإرهابيين. لكنّ هذه الاستراتيجيّة فيها تحمّل كبيرٌ للمسؤولية من طرف الجزائر ورهانٌ على دول الساحل قد يكون خاسرًا لأنّ جلّ هذه الدول مهدّدٌ بالفشل. ثم إنّ تصميم القوى الكبرى على التواجد في منطقة الساحل الإفريقي، رغم اقتناعها بأنّ تواجدها العسكريّ والأمنيّ في المنطقة هو أكبر سبب سيغذي الإرهاب، يؤكّد أنّ هذا التصميم مقرونٌ بأسباب جيوستراتيجيّةٍ، اقتصاديّةٍ وطاقويّةٍ، ما يبقي احتمال تدخّلها في المنطقة قائمًا حتّى وإن زال الإرهاب.

الفصـــل الثالث:

الدائرة الجيوسياسيّة المتوسّطيّة للأمن القوميّ الجزائريّ والبعد الأمنيّ للعلاقات الجزائريّة-الأوربّية والجزائريّة-الأطلسيّة

خلال ما يقارب الثّلاثة عقودٍ (منذ الاستقلال إلى غاية 1989)، تركّزت الاستراتيجيّة الأمنيّة الوطنيّة للجزائر على الأطر الجيوسياسيّة العربيّة، المغاربيّة والإفريقيّة مستبعدةً الدائرة المتوسّطيّة من حيّز اهتماماتها، بالرغم من بعض الالتفاتات الطفيفة بين الفينة والأخرى. لكن، منذ مستهلّ التسعينيات من القرن السالف، استوعبت الجزائر الأهمّية الكبرى للدّائرة المتوسّطيّة لأمنها القوميّ كدائرةٍ مستقلةٍ بطبيعةٍ مختلفةٍ من التفاعلات والتهديدات، فأصبحت مكانة هذه الدّائرة ضمن العقيدة الأمنيّة الجزائريّة مكانةً مركزيّة، وصار الاهتمام بها على صعيد الاستراتيجيّة الأمنيّة الجزائرية اهتمامًا مستقلاً عن الأطر الجيوسياسيّة الأخرى، وهو سلوك تكرّس أكثر مع نهاية الألفيّة المنصرمة بعد التطوّر الذي حصل على مستوى الهوية الأمنيّة الجزائريّة.

نسعى عبر هذا الفصل إلى تحديد علاقة التأثّر والتأثير بين الأمن القوميّ الجزائريّ والدائرة المتوسّطيّة بمعناها الجيوسياسي على صعيد الأمن والاستراتيجيّة الأمنيّة. في المبحث الأوّل، وبعد عرض مختصر نوضّح فيه كيف شكّل الإقليم المتوسّطي رهانًا للفاعلين الجيوسياسيّين على مرّ التاريخ، وكيف أنّ الجزائر كانت في قلب التفاعلات المتوسّطية منذ القدم، نحاول توضيح الروابط بين الأمن الجزائريّ والدّائرة المتوسّطيّة الناشئة عن مجموعةٍ من العوامل الجيوسياسيّة والجيو-أمنيّة وكذا بعض التهديدات التي أدّت مع الوقت إلى تبلور الاهتمام الجزائريّ بهذه الدّائرة. ويعبّر انخراط الجزائر في مختلف بنى الأمن والتعاون الخاصّة بالفضاء الجيوسياسيّ المتوسّطي، التي اقترحت بمبادراتٍ من فواعل الضفّة الشماليّة (دولاً ومؤسّساتٍ) منذ مستهلّ التسعينيات، عن اهتمامها بالبعد المتوسّطيّ لأمنها، وهو ما حاولنا تبيانه في المباحث الثاني، الثالث والرابع، التي نجد فيها تحليلاتٍ مفصّلةً للبعد الأمنيّ من العلاقات الجزائريّة-الأوربّية والجزائريّة-الأطلسيّة، وكيف تطوّرت هذه العلاقة من التهديد إلى الشراكة الأمنيّة. أمّا المبحث الأخير، وبحكم أنّ العقيدة الأمنيّة التي تدافع عنها الجزائر ضمن مختلف الأطر المتوسّطيّة للحوار والتعاون الأمنيّ واحدةٌ، فقد خصّصناه لتوضيح رؤية الجزائر لمسائل الانشغال والتهديد الأمنيّ المشترك متوسّطيًا (إجراءات بناء الثقة، الإرهاب والهجرة) وما هي الحلول التي تقترحها لمواجهتها، هذا بعد تحديد مبادئ ومرتكزات التصوّر الجزائريّ للأمن في المتوسّط.

المبحث الأوّل: الدائرة المتوسّطية: تحديدها، تهديداتها ومكانتها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية

يهدف هذا المبحث إلى رسم معالم العلاقة بين الأمن الجزائريّ والدائرة المتوسّطيّة التي نتجت بالأساس عن وجود رابطٍ بحريّ بين الإقليم الجزائريّ والبحر الأبيض المتوسّط. وإن كان منشأ العلاقة جغرافيًّا، فإنّ هناك عواملاً أخرى تاريخيّة، جيوسياسيّةٍ، جيو-أمنيّةٍ تؤكّد أنّ الأمن الجزائريّ وثيق الصّلة بالبيئة الأمنيّة المتوسّطية، وهو ما أدّى مع الوقت إلى إدراج المتوسّط ضمن دائرة الانشغال الأمنّي والسياسيّ الجزائريّيْن.

المطلب الأوّل: التحديد الجيوسياسيّ للدائرة المتوسّطيّة وموقع الجزائر منها

بحرٌ "محاط بالأراضي" أو بحرٌ "وسط الأراضي"[1] هذا هو مدلول كلمة (Méditerranée) أو "البحر الأبيض المتوسّط" كما سمّاه العرب. يغطّي هذا البحر المتوسّط لثلاث قارّاتٍ (إفريقيا، أوربّا وآسيا) أكثر من 2.5 مليون كلم^2 (2510000 كلم^2) ويمتدّ على طول 3860 كلم (بين مضيق جبل طارق والسواحل السوريّة)، وينقسم إلى حوضين يتّصلان ببعضهما عبر مضيق صقلّية: الحوض الغربيّ (أو المتوسّط الغربيّ) الممتدّ من جبل طارق إلى رأس بون (Cap Bon) بتونس على أكثر من 1600كلم، والحوض الشرقيّ (المتوسّط الشرقي) المنسحب على 2260كلم. طويلٌ، عميقٌ (توجد فيه أعماقٌ

[1] Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit, p.61.

بـ5150م)[1]، لكنّه في مقابل ذلك ضيّق، إذ لا يتجاوز متوسّط عرضه الـ800كلم، 12.5 كلم فقط (عرض مضيق جبل طارق)[2] تفصل بين السواحل المغربيّة والإسبانيّة، و145كلم (عرض مضيق صقلّية) تفصل بين سواحل تونس وسواحل صقلّية[3]. أمّا الجزائر فلا يفصلها عن شواطئ مرسيليا سوى 740 كلم، وهي أقرب إلى دول جنوب أوربّا من بعض دول مركز وشرق أوربّا، لذا كانت منذ الأزل في خضمّ تفاعلات المتوسّط.

على مرّ التاريخ، شكل الفضاء المتوسّطيّ منطقة تقاطع واتّصال بين فضاءاتٍ جغرافيّة بشعوب تنتمي إلى حضاراتٍ وثقافاتٍ مختلفةٍ، لكن، أكثر من هذا، كان رهانًا لنزاعاتٍ مستمرّةٍ ومتعاقبةٍ من أجل السّيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقّف منذ 10000 سنة[4]، مما يؤكّد لنا أنّ الأهمّية الجيوسياسيّة للمتوسّط حقيقةٌ تاريخيّةٌ، إذ لم يشهد في تاريخه ـ بسبب النزاعات ـ إلاّ فترةً واحدةً من الوحدة تحت سلطة الإمبراطوريّة الرومانيّة ("بحرنا" Mare Nostrum) ـ التي امتدّت آنذاك إلى التخوم الصحراويّة الإفريقيّة والآسيويّة ـ بعد صراعات قوى متعدّدةٍ أبرزها ذلك الذي دار بين مملكة قرطاجة والإمبراطوريّة الرومانية[5]. أمّا بعد هذا، فلم يكن تاريخ المتوسّط إلا تتابعًا لموجوعةٍ من الوِحْدَاتِ الإقليميّة.

بعد الإمبراطورية الرومانية، كانت أكبر مظاهر توحّد المتوسّط تحت سلطة الممالك العربيّة الإسلاميّة منذ القرن الثامن إلى غاية القرن الثالث عشر، لكن أيضًا في ظلّ عدّة مواجهاتٍ بين المسلمين والصليبيين فيما يعرف بالحروب الصليبية. وخلف العثمّانيون العرب في المتوسّط واستطاعوا أن يحقّقوا وحدةً متوسّطيّةً وصلت إلى حدّ اليونان وشبه الجزيرة البلقانية، لكنّ هزيمتهم أمام الجيوش الأوربّية بقيادة فيليب الثاني (Philippe II) سنة 1571 أعطت التفوّق للصليبيين متوسّطيًا، واستطاعوا أن يوحّدوا الضفاف الشماليّة للمتوسّط تحت سلطتهم. في هذه الأثناء، ورغم الهزيمة، حافظ الأتراك على سلطتهم على الضفاف الشرقيّة والجنوبيّة للمتوسّط، واستمرت سيطرتهم ومراقبتهم للمعابر الحتميّة للتجارة بين أوربّا، إفريقيا والشرق الأقصى، بالرغم من أنّ التجارة في المتوسّط ظلّت ضعيفةً مقارنةً بالتجارة عبر–الأطلسيّة.

إستمرّ صعود القوى الأوربّية وسيطرتها أكثر فأكثر على المتوسّط منذ عصر النهضة (أواخر القرن 17 وبداية القرن 18)، في وقت دخلت فيه الإمبراطوريّة العثمّانيّة في أزمةٍ اشتدّت مع مرور السنوات لتبلغ ذروتها في القرن التاسع عشر عندما بدأت الإمبراطوريّة في الانقسام. ومع بداية مرحلة الاستعمار، تغيّرت خريطة النفوذ في المتوسّط بانتشار الإمبريالية الأوربّية. أصبح الإقليم المتوسّطي متنازعًا عليه بين القوى المتوسّطيّة (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) وبريطانيا العظمى أيضًا التي كانت قناة السويس خاضعةً لسيطرتها بعد فترةٍ وجيزةٍ فقط من حفرها. لكن لا فرنسا، المستقرّة في شمال إفريقيا منذ 1830، ولا انجلترا استطاعت أن تخضع الفضاء المتوسّطيّ لسطوتها[6].

غداة الحرب العالميّة الثانية ومع بداية الحرب الباردة، حلّ الاتحاد السوفيتي والولايات المتّحدة الأمريكية محلّ القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسّط يشكّل الجناح الجنوبيّ بالنسبة لحلف شمال الأطلسي والطريق لولوج المحيطات بالنسبة

[1] Ibid, p.65.
[2] Georges Mutin, op.cit, p.07.
[3] Ibid, p.05.
[4] Paul Balta, «Diversité et complémentarité des cultures. Interdépendance des destins», in: Maurice Rieutord & Loïc Tribot La Spière, Le bassin Méditerranéen: un espace en quête de sens, Paris, éditions Publisud, 2000, p.15.
[5] Georges Mutin, op.cit, p.06.
[6] Maurice Rieutord & Loïc Tribot La Spière, op.cit, p.09.

للأسطول السوفيتي الراسي بالبحر الأسود. لذا أصبحت التقاطعات بين الأسطول السادس الأمريكيّ وأساطيل بقيّة الدول الغربيّة وكذا أسطول الاتحاد السوفيتي دائمةً في الحوض المتوسّطي. ومنذ 1980، أصبح كلّ من القوتين يبحث عن تحقيق أكبر قدر من المراقبة للقواعد الجوّية والبحريّة أو تسهيلات للرُسُوّ على السواحل المتوسّطية ما ينمّ عن الأهمّية الجيوسياسيّة البالغة لهذا البحر ضمن الإستراتيجيّتين الأمريكيّة والسوفيتيّة. في جنوب المتوسّط، فإنّ أهمّ نقاط الإسناد الأساسيّة بالنسبة للقوى الأمريكية كانت موجودةً في مصر (القواعد الجوّية في القاهرة، المينة على مسافة 450 كلم جنوب القاهرة، وراس بانال على البحر الأحمر)، ونظرًا لحاجتهم إلى قواعدٍ محلّيةٍ لتخزين العتاد اللازم لقوّات التدخّل السريع التي شكّلت خصّيصا للمتوسّط والخليج، عقد الأمريكيون جملةً من المعاهدات لاستغلال البنى التحتيّة المحليّة في المغرب، تونس، مصر والممالك البترولية في الخليج[1]. ومن جهته، وبالرغم من أنّه لم يحظ بقواعدٍ حقيقيّةٍ دائمةٍ، استفاد الاتحاد السوفيتي من تسهيلات للرُسُوّ في الموانئ السوريّة (طرطوس واللاذقية)، بالإضافة إلى بعض موانئ المغرب العربي وبالأخصّ في ليبيا التي بنى فيها قاعدةً بحريّةً مهمّةً (البدرية) خصّصت للإصلاحات البحريّة[2].

بيد أنّ هذه المعطيات الاستراتيجيّة تغيّرت تمامًا بعد اندثار الاتحاد السوفيتيّ في أواخر الثمانينيات ومستهّل التسعينيات. أصبح التفوّق الأمريكيّ كلّيًا في المتوسّط، وصار الأسطول السادس الأمريكيّ دون منافس، بالرغم من أنّ الأوربّيين، ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي، بحثوا عن استرجاع استحواذهم على الفضاء المتوسّطي ونفوذهم فيه عبر إطلاق مبادرات مختلفةٍ للتعاون والأمن ونشر مجموعةٍ من الأدوات الدفاعيّة (حاملات طائراتٍ، غوّاصاتٌ نوويّةٌ وغيرها)[3] بطريقةٍ توحي ظاهريًّا بوجود نيّةٍ لديهم في منافسة الولايات المتّحدة الأمريكية ضمن هذا النطاق الجيوسياسيّ.

ظلّت صورة التمزّق لصيقةً بالمتوسّط بمعناه الجيوسياسيّ بعد نهاية الحرب الباردة، رغم المحاولات الأوربّية والأطلسية لبناء نظام أمنيّ إقليميّ شامل في هذا الفضاء، إذ لا يزال الحديث عن "أمن متوسّطيّ" مستبعدًا لأنّ المتوسّط لا يشكّل مركّبًا أمنيًّا واحدًا بل هو تشكيلٌ من مجموعة مركّباتٍ أمنيّةٍ توجد على ضفافه (المركب الأمني الأوربّي في الشمال، المركّب الأمنيّ الفرعيّ في المشرق العربي في الشرق، المركّب الأمنيّ الفرعي المغاربي في الجنوب الغربي والمركب الأمني الفرعي في البلقان) لكلّ منها تخوّفاته، هواجسه الأمنيّة ومدركاته للتهديد. وإن كانت الضفّة الشمالية قد نجحت في بناء شراكةٍ أمنيّةٍ، فإنّ اللاتجانس مازال سمة الضفّة الجنوبية التي تبقى بعيدةً عن تحقيق وحدتها الأمنيّة. هذه الحالة من الانقسام واللاتجانس في مدركات التهديد على المستويين العمودي والأفقي حالت دون تحقيق تقدّماتٍ في البعد السياسي–الأمني من الشراكة المتوسّطيّة الذي يبقى البعد الأكثر تأخّرًا مقارنةً بالأبعاد الأخرى (الاقتصاديّة–المالية والثقافية–الاجتماعية الانسانية) ليس فقط بسبب حساسيّة المواضيع التي تناقش فيه، بل أيضًا بحكم الانعكاسات والإفرازات السلبيّة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والنزاعات وبؤر التوتّر المتوسّطيّة الأخرى (النزاع حول الصحراء الغربيّة، النزاع المغربي–الإسباني حول سبتة ومليلة وأزمة قبرص).

هذه الحالة من الانقسام التي تميّز المتوسّط جيو–أمنيًا تلازمه أيضًا سوسيو–ثقافيًّا وسوسيو–اقتصاديًّا، فالكثير من الذين يعتمدون قراءةً حضاريّةً في تحليلاتهم يعتبرون أنّ المنطقة المتوسّطيّة تمثّل صورةً مثيرةً لتباين صارخ ومعقّدٍ بين عالمين حضاريين

---

[1] Georges Mutin, op.cit, p.06.
[2] Ibid.
[3] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», in: L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée (Travaux du colloque internationale organisé dans l'université Mentouri à Constantine le 29 et 30 Avril 2009), Alger, Centre El Chââb d'études stratégiques et l'Agence national pour le développement de la recherche scientifique, 2009, p.46.

وثقافيين بحدودٍ جيوسياسيّةٍ جدّ واضحةٍ، إذ يمثّل المتوسّط منطقة تصدّع بين: الإسلام/المسيحية، الإسلام/الغرب ومجتمعات عربيّة–تركيّة/مجتمعات لاتينو–يونانيّة، وحتّى الوحدة الحضارية النسبيّة التي تشكّلت في المتوسّط في الأزمنة القاصية لم تكن ممكنةً لولا خضوعها للإرغام السياسي والعسكري[1]. أمّا سوسيو–اقتصاديًا، فإنّ المتوسّط يفصل بين ضفّتين بينهما هوّةٌ سحيقةٌ وفروقات شاسعةٌ على صعيد التنمية ومستوى المعيشة (دخل الفرد الواحد في دول الاتحاد الأوربّي يعادل من 10 إلى 20 مرّة ضعف مدخول الفرد في دول الجنوب)[2]، وهي حالةٌ تسير نحو التعقّد في ظلّ النزعة الأوربّية نحو المحافظة على حالة التبعيّة التي تميز اقتصاديات دول الجنوب، وعدم اكتراثها بالعطب الذي أصاب مشاريع التكامل على الضفّة الجنوبية التي، إن تحقّقت، فإنّها ستهدّد بالتأكيد سيطرتها الاقتصاديّة على المتوسّط[3].

بالنسبة للجزائر، فلم تكن يومًا في تاريخها بمعزل عن تفاعلات المتوسّط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة (814 ق.م) إلى غاية الحملة الفرنسيّة (1830) مرورًا بحملات الرومان، الوندال، البيزنطيين والعثمّانيين، شكّل المتوسّط الجهة الوحيدة التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، إذا استثنينا الفتح الإسلاميّ الذي جاءها برًّا من جهة الشرق، كما كانت الجزائر في خضّم الحروب والنزاعات التي دارت في الحوض المتوسّطيّ عبر التاريخ (بين قرطاجة وروما، بين المسلمين والصليبيين، بين العثمّانيين والأوربّيين وبين الجزائريين والفرنسيين)، وهو ما أثّر بصورةٍ واضحةٍ على الإدراك الجزائري للتهديد الذي ارتبط بالدائرة المتوسّطيّة منذ بدايات الاستقلال. حتّى خلال الحرب الباردة ظلّت الجزائر في خضّم تفاعلات المتوسّط، فرغم حفاظها على توجّهاتها الاستقلاليّة ورفضها إخضاع أمنها القوميّ لمظلّة إحدى القوّتين وإعراضها عن توقيع اتفاقيّاتٍ دفاعيّةٍ معهما، إلا أنّها منحت تسهيلاتٍ لسفن الاتحاد السوفيتي للرُسُوّ في بعض موانئها، نظرًا لما كان بينهما من تقاربٍ أيديولوجيّ، وهو ما سبّب لها ـ بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى ـ في الوقت نفسه برودةً في العلاقات مع القوى المتوسّطية وفوق–المتوسّطيّة الأخرى.

بعد زوال القطبيّة الثنائيّة وبداية الأزمة الأمنيّة في الجزائر، اتّضح جليًّا الرابط الجيوسياسيّ الوطيد بين البيئة الأمنيّة الجزائريّة والبيئة الأمنيّة المتوسّطيّة، فالانعكاسات الخطيرة لما شهدته الجزائر على الأمن والاستقرار الإقليميّين بالمتوسّط الغربيّ بسبب ما أفرزته من موجاتٍ ضخمةٍ من المهاجرين نحو دول غرب أوربّا الجنوبية؛ العلاقة المباشرة لشبكات الإرهاب في الجزائر بالاعتداءات الإرهابية التي كانت أوربّا عرضةً لها (مثل تفجير مترو باريس سنة 1994 الذي تبّنته الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا")؛ استهداف الرعايا الأوربّيين في الجزائر وخطر تأثّر الإمدادات الطاقوية الجزائريّة نحو أوربّا بتلك الأحداث، أكّدت للأوربّيين عدّة أشياءٍ: الطبيعة العلاقتيّة للأمن بين ضفّتي المتوسّط الغربي؛ سيرورة تبعيّة أمنهم للضفة الجنوبية للمتوسّط نحو التعاظم في ظلّ تصاعد المدّ العولمي والثقل الجيوسياسيّ الكبير للجزائر متوسّطيًا.

من أجل هذا، ضمّ الأوربّيون الجزائر إلى كل المبادرات الأمنيّة التي أطلقوها تجاه تخومهم الجنوبي، فلم تستثن الجزائر من أيّ إطار منذ الشروع الأوربّي في سياسة الحوار الأمنيّ مع دول الضفّة الجنوبيّة سنة 1990. أمّا الجزائر، فقد كانت تلك المبادرات فرصةً لها للتخفيف من حدّة العزلة التي فُرِضَت عليها وكي تبقى على درايةٍ بما يجري في جوارها الجيوسياسيّ. لكن في المقابل، كان بعض تلك المبادرات سببًا في تأجيج تخوّفاتها من تدخّل أجنبيّ يأتي من الدائرة المتوسّطيّة في ظلّ تكاثف الحضور الاستراتيجي

[1] Mourad Boukella, mohamed Yacine ferfara et Madjid Djenane, «La méditerranée, l'Europe et le monde Arabe chez Fayçal Yachir», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004, p.72.
[2] Georges Mutin, op.cit, p.09.
[3] Mourad Boukella, mohamed Yacine ferfara et Madjid Djenane, art.cit, p.76.

الأورو–أطلسي في المتوسّط الذي تواكب مع تصاعد بعض النداءات التي طالبت بضرورة تدخّل "إنسانيّ" لكبح استفحال الأزمة الأمنيّة الجزائرية وإعادة إحلال الشرعيّة الانتخابيّة. لهذا السبب، ظلّت الدائرة المتوسّطيّة حاضرةً بقوّةٍ ضمن مدركات التهديد الجزائريّة خلال عشرية التسعينيات بسبب تخوّفاتها من تدخّل عسكريّ غربيّ على أراضيها، وقد اتّضح فيما بعد أنّ المناورات العسكريّة المتوسّطيّة لقوى الحلف الأطلسي واتحاد أوربّا الغربية (*UEO*)[1] قامت على فرضية التدخّل في بلدٍ يشهد اضطرابات أمنيّةٍ بغرض حماية رعايا أوربّيين موجودين فيه، وبحكم قربها الجغرافيّ وما كانت تعانيه، فإنّ الجزائر رأت في نفسها الأكثر عرضةً لتدخّل عسكريّ من فواعل الضفّة الشمالية تحت غطاء المهمّات الانسانيّة.

من جهةٍ أخرى، أدخلت المبادرات الأورو–متوسّطية ـ التي تتعامل مع المتوسّط كفضاءٍ جيوسياسيّ ـ الجزائر ضمن فضاءاتٍ أوسع وعلاقاتٍ مع فواعل جيوسياسيّين وأمنيين دولتيّين وغير دولتيّين، متوسّطيّين وفوق–متوسّطيين (Extra-méditerranéens)، فأصبحت على علاقة بمختلف ما يحدث على الصعيد الإقليمي وتمارس تأثيرها عليه انطلاقًا من مشاركاتها ومساهماتها في مختلف أطر الحوار والتعاون الأمنيّ في المتوسّط. فالجزائر على علاقةٍ بمؤسّسات الاتحاد الأوربّي (المفوّضية الأوربّية بالدرجة الأولى)، مع الحلف الأطلسي، مع منظّمة التعاون والأمن في أوربّا، مع اتحاد أوربّا الغربيّة (في التسعينيات)، مع الاتحاد الأوربّي بكل دوله خاصّةً تلك المشاطئة للبحر الأبيض المتوسّط القريبة منها (إيطاليا، فرنسا وإسبانيا)، ومع تركيا (أنظر الملحق رقم 06) على الأصعدة السياسيّة، الأمنيّة والعسكرية–العملياتيّة، هذا فضلاً عن علاقاتها مع بعض الفواعل دون الدولتية (منظّمات مجتمع مدني، هيئاتٌ محلّية وغيرها) التي نشأت بالأساس عن علاقات التعاون اللامركزيّ مع فواعل الضفّة الشمالية. هذا الارتباط عزّزه كذلك العمق الإفريقي للجزائر التي تشكّل نقطة تماس جيو–حضارية وجيو–أمنيّة بين الفضاءين الساحليّ–الصحراويّ والمتوسّطيّ ما وضعها أمام تحدّياتٍ أمنيّةٍ والتزاماتٍ تجاه الضفّة الشماليّة، فالامتداد البحري للجزائر على الضفّة الجنوبيّة من المتوسّط وقربها من ضفّته الشمالية جعلها تبرز كفضاءٍ وعمق استراتيجيّ مهمّ وأساسيّ لمسائل الدفاع عن الأمن القومي للعديد من الفواعل المتوسّطيّة وفوق–المتوسّطية ومصالحها الاستراتيجيّة في المنطقة.

كذلك، فإنّ الجزائر تقريبًا معنيّةٌ بكلّ بؤر التوتّر والاضطراب في المتوسّط، إمّا لأنّها قريبةٌ منها جغرافيًّا (النزاع حول الصحراء الغربية)، وهنا تبرز مكانتها المحوريّة ضمن المتوسّط الغربي الذي يشكّل المنطقة الأكثر وضوحًا لمكانة وتأثير الجزائر الجيوسياسيين، أو لأنّها معنيّةٌ بها إذا اعتمدنا على مقاربةٍ جيوسياسيّة شاملةٍ لتحليل الأمن في المتوسّط، وهنا تبرز علاقة الجزائر بالصراع العربي–الإسرائيلي نظرًا لانتمائها العربي وبحكم تأثيراته وانعكاساته ذات الأبعاد الإقليميّة التي أثّرت على التعاون الجزائري–الأوربّي والجزائري–الأطلسي في أبعاده السياسية، الأمنية والعسكرية وحالت دون تطوّره، مثلما سنوضحه في مباحث قادمة، حتّى وإن كان انخراطها في هذا الصراع أو في عملية تسويته ضعيفًا مقارنةً بدول المشرق العربي.

يؤكّد التحليل السابق الأهمّية الاستراتيجيّة للدائرة المتوسّطية بالنسبة للجزائر وأمنها. وتتعزّز هذه الأهمية إذا علمنا أنّ المتوسّط يشكّل الطريق الوحيد تقريبًا الذي عبره تتمّ مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، سواء بالنّسبة لوارداتها (الموادّ الغذائية والسلع المصنّعة) أو صادراتها (البترول والغاز الطبيعي بالتحديد). فيما يتعلّق بالصادرات الطاقوية، تعتبر الجزائر ثاني منتج في العالم للغاز الطبيعيّ المسال (Gaz Naturel Liquéfié *GNL*) وغاز البترول المسال (Gaz de pétrole

[1] UEO: Union de l'Europe Occidentale.

liquéfié *GPL*) وثالث مصدّر لهما . وفي سنة 2006، احتلّت الجزائر المرتبة الأولى متوسّطيًّا في تصدير المحروقات، وقد تمّت نسبة 61% من عملية التصدير عبر أنابيب الغاز التي تقطع المتوسّط من الجزائر نحو أوربّا . كما تعتبر الجزائر ثالث ممّون للاتّحاد الأوربّي بالطاقة بعد روسيا والنرويج وتساهم بصفةٍ ملحوظةٍ في الأمن الطاقوي الأوربّي (خمس حاجيات أوربّا من الغاز مصدرها الجزائر) . ويكتسي المتوسّط أهمّيةً أكبر بالنسبة للجزائر بحكم أنّ أمنها الغذائي والصحّي مرتبطان به: 60% من الحبوب و85% من الأدوية تأتي إلى الجزائر من الخارج عبر المتوسّط[1]، وتتعاظم الأهمّية الإستراتيجية للدائرة المتوسّطية أيضاً بفعل تقاطعها مع الأبعاد السكانيّة نظرًا للتركز الكبير جدًّا للكثافة السكّانية الجزائرية في المناطق الساحلية وحولها .

المطلب الثاني: مهدّدات الأمن القومي الجزائري متوسّطية المصدر وقابلية الاختراق من الأعلى

عادةً ما يتمّ اعتبار جنوب المتوسّط تهديدًا مباشرًا لشماله بسبب ما يصدّره له من لا أمن وعوامل مخلّةٍ بالاستقرار. لكن في المقابل، نادرًا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكّله الضفّة الشماليّة للمتوسّط من تهديد للجنوبيّة. بالنسبة لجنوب المتوسّط، وبحكم مدركاته التي تحكمها تجارب خضوعه للاستعمار، يمكن أن تكون أوربّا كذلك مصدرًا للتهديد والتوجّس بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة؛ ثقافتها التي تهدّد هويات المجتمعات في الجنوب، والمشروع الأوربّي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار[2]، فهذه العوامل وأخرى ترجّح فرضية السعيّ الأورو–أطلسيّ إلى الهيمنة على المنطقة، وهو ما تؤكّده كذلك محاولات فواعل الضفّة الشمالية للمتوسّط الرامية إلى تشكيل المنطقة المتوسّطية وفقًا لأطروحاتها ومقارباتها وطبقًا للقيم، المعايير، البنى والمؤسّسات الغربية بداعي جلب الاستقرار والسلم لهذه المنطقة المضطربة. للأسف، فإنّ مثل هذا السلوك من طرف فواعل الشمال يبقي على التوجّس والريبة في كثيرٍ من التحليلات والقراءات الجنوبيّة التي شكّكت وتشكّك في نوايا التعاون والشراكة التي تعلنها الدول والمؤسّسات الأورو–أطلسية، وترجّح في مقابل ذلك سعيها إلى بسط هيمنتها على المنطقة.

في هذا السياق إذن تندرج تهديدات الدائرة المتوسّطيّة للأمن القومي الجزائري، لأنّ الجزائر تنتمي إلى جنوب المتوسّط وما يصيب الأخير حتمًا يصيبها . وتزداد تهديدات الدائرة المتوسّطية خطورةً إذا اعتمدنا على معيار آخر في الانتماء وهو العروبة، فلأنّ الجزائر عربية، فإنّ أمنها معرّضٌ للتهديد والاختراق الأوربّي والأطلسي من الأعلى، وحجم التهديد هنا أكبر وأخطر من حجم التهديد ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية لأنّه مرتبط بحظر ونزع التسلّح، الرقابة الشديدة المفروضة عليه، احتكار التهديد من طرف القوى الأورو–أطلسيّة وعدم القدرة على مواجهته. في هذا الصّدد، تشير بعض التحليلات إلى أنّ الحوار الأمني الذي شرعت فيه أوربّا مع الدول المتوسّطيّة عبر البعد السياسيّ–الأمني لمشروع الشراكة الأورو–متوسّطيّة أو عبر مختلف الأطر الأمنيّة التعاونية الأخرى، يهدف إلى زيادة التوقّع على المستوى العسكري[3] وكبح تطوّر قدرات الدول العربيّة العسكريّة[4]، والقراءة ذاتها تقدّمها هذه التحليلات لأهداف الحوار المتوسّطيّ للحلف الأطلسي، إذ شكّكت ـ لاسيما خلال الأزمة الجزائرية ـ في نوايا الحلف واعتبرت أنّه يسعى، عبر الحوار، إلى الاطلاع عن قرب عمّا يجري في تخومه الجنوبي ليحسن التأهّب للتدخّل في حال اقتضت

---

[1] Fatima-Zohra Filali, «l'Algérie : Quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen», in: L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée, op.cit, p.88.

[2] Jean-Robert Henry, «La Méditerranée occidentale en quête d'un "destin commun"», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004, p.14.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص158.

[4] Rosemary Hollis, «Europe and the Middle East: Power by Stealth?», International Affairs, vol.73 n°01, 1997, p.15.

الظروف ذلك[1]. من أجل هذا إذاً، كان "من حقّ الجنوب (في المنطقة المتوسّطية) أن يعتبر نفسه مهدّدًا عسكريًّا من طرف الشمال"[2].

ويرتكز التعامل الأورو–أطلسي مع التسلّح العربي على مجموعةٍ من التحليلات و"التخمينات" الاستراتيجية والسيناريوهات التي تحذّر و"تخوّف" من خطر امتلاك إحدى الدول العربية لسلاح نوويّ (بالأخص الجزائر في التسعينيات والعراق قبل احتلاله) أو حيازتها لأنظمة صواريخ باليستيّةٍ قادرةٍ على استهداف مراكز حيويّة داخل القارّة الأوربّية (الجزائر وليبيا نظرًا لقربهما منها). وترتبط هذه التحليلات بين امتلاك أسلحة نوويّةٍ أو صواريخ باليستية وبين التغيّرات السياسية التي قد تحدث في الدول المتوسّطية أو الشرق أوسطية مثل السعودية، مصر أو الجزائر، حيث يحتمل وصول قوى راديكاليةٍ إلى السلطة[3].

بهذه الحجّة شُنّت حملاتٌ ضدّ الجزائر في مستهّل سنوات التسعينيات من القرن المنقضي بدعوى سعيها إلى صناعة السلاح النووي، لكنّ وقع هذه الحملات تراجع بعد فتح الجزائر مفاعلها النوويّ بعين وسارة للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وانضمامها فيما بعد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة سنة 1995. بيد أنّ هذه الحملات لم تلغ تمامًا ومازالت توظّف بين الحين والآخر من طرف بعض الدول (كإسرائيل) ضدّ الجزائر أو ضدّ دول عربيةٍ أخرى (كسوريا) في سياق مسارات أمننة. طبعًا هذا يدلّ على أنّ الخوف والريبة لم يزولا عن مدركات الأوربّيين وأن الأخيرين لا يثقون في أنّ خيار التخلّي عن مساعي امتلاك سلاح نووي من طرف العرب ـ بما فيهم الجزائر ـ قرار استراتيجيٌّ نهائيٌ[4]. لكنّ هذه الخطابات أيضًا لا يمكن أن تقرأ لا بمعزل عن حاجة أوربّا وإسرائيل إلى الإبقاء على الخوف من الضفّة الجنوبية قائمًا كي تضفيا مصداقيةً على مساعيهما وتتمكّنا من الحصول على الأموال الكافية لتمويل برامج تسلحهما وبرامج تطوير نظم صاروخيّةٍ جديدةٍ، ولا بمعزل عن مصالح النخب والشركات المستفيدة من استمرار تطوّر الصناعات العسكريّة وزيادة الإنفاق عليها.

إنّ التهديد على الأمن الجزائري جرّاء خطابات أمننة الجنوب وإجراءات حظر التسلّح جنوبًا مقابل تسلّح ضخم نوعيًا وكميًا في الشمال واضح، ففضلا عن أنّه يحجب الرؤية عن الحجم منقطع النظير للتهديد العسكريّ الأورو–أطلسي للأمن الجزائري وأمون دول جنوب المتوسّط عمومًا، فإنّه يبقي ويؤجّج من الانكشاف الاستراتيجي الرهيب الذي تعانيه الجزائر في مقابل أوربّا التي لا تعترف صواريخها الباليستية لا بحدود ولا بجغرافيا. إن كانت أوربّا تخشى على نفسها من أسلحة دمار شامل أو صواريخ باليستيّة جزائريّةٍ أو عربيةٍ مزعومةٍ وغير محتملةٍ، فمن المنطقي أكثر أن تخشى الجزائر على نفسها من التهديدات العسكريّة الآتية من شمال المتوسّط والتي تخترق أمنها من الأعلى، وهي تهديداتٌ أكثر بروزاً، حقيقةً ولا خلاف حول حجمها الهائل: أ ليس كلّ التراب الجزائري واقعًا داخل نطاق الصواريخ العابرة للقارات التي تمتلكها القوى الأورو–أطلسية؟ أ ليست قدرات الجزائر وإمكاناتها العسكريّة تقليديةً، بسيطةً جدًّا ولا معنى لها مقارنةً بقدرات وإمكانات أوربّا والناتو؟ إنّه لا توجد أيّة منطقةٍ من الإقليم الجزائري ـ بما فيها المراكز الحيويّة ـ في مأمن وغير قابلةٍ للاختراق من الصواريخ الأورو–أطلسيّة، ولا مجال للمقارنة بين الترسانة الغربيّة كمًّا

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص158.

[2] العبارة لبرنارد رافانال (Bernard Ravanel) في مقالة بعنوان: "نحو أمن مشترك في المتوسّط ? Vers une sécurité commune en méditerrannée". عن:
Aomar Baghzouz, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euro-maghrébines», L'Année du Maghreb 2009, Paris, CNRS éditions, 2009, p.522.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص148.

[4] المرجع السابق، ص149.

ونوعًا وأسلحة الجزائر. في هذا الصدد، تؤكّد الإحصائيات أنّ 80% من حجم الإنفاق العسكري في الإقليم المتوسّطي مصدره دول الضفّة الشمالية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وأنّ 70% من طائرات الهليكوبتر، 75% من الغوّاصات البحريّة و100% من حاملات الطائرات والقدرات النوويّة في الإقليم ذاته هي حكرٌ على الدّول الأوربّية[1]، ناهيك عن امتلاك الأخيرة ما يكفي من الأقمار الصناعية العسكريّة القادرة على رصد أيّ إطلاقٍ صاروخيٍ على آلاف الكيلومترات من أراضيها[2].

إنّ تعامل دول ومؤسّسات الضفّة الشمالية مع قضيّة التسلّح في المتوسّط يشكّل تهديدًا صلبًا ووجوديًا للأمن القومي الجزائري إذا نظرنا له من زاويةٍ أخرى كذلك، فبدعوى الحدّ من تزايد أسلحة الدمار الشامل، تسير فواعل الضفّة الشمالية نحو نزع أحاديّ للتسلّح بطريقةٍ تزيد بالتأكيد من درجة الانكشاف الأمنيّ للجزائر من جهة المتوسّط وتعمّق من الفجوة التي تفصلها عن ضفّته الشمالية في هذا المجال. فتحت غطاء منع الانتشار (الذي يعتبر هدفًا محوريًا لكلّ الأطر الأمنيّة التعاونيّة الأورو–أطلسية كما سنرى لاحقًا) والقضاء على مسبّبات اللا أمن واللا إستقرار في المتوسّط، تعمل دول الاتحاد الأوربّي والحلف الأطلسي على منع الدول العربية ـ بما فيها الجزائر ـ من امتلاك صواريخ متطورةٍ وبعيدة المدى أو تطوير ترساناتها، فيما تواصل هي تدعيم وتطوير أسلحتها وترساناتها ـ المتطوّرة أصلاً ـ متغاضيةً في الوقت ذاته عن التسلّح الإسرائيلي. إنّ هذا يقود إلى تهديدٍ آخر لأمن الجزائر، لأنّه قد يؤدّي في المستقبل إلى نزع تسلّحها في مجال الصواريخ بدعوى محاربة انتشار أسلحة الدّمار الشامل والصواريخ الباليستية، وليس هذا الاحتمال دون برهان، فمعظم الدراسات الأمنيّة الغربيّة كما أشرنا أعلاه، تعتبر امتلاك الدول العربيّة لصواريخ بعيدة المدى أو قادرةٍ على حمل رؤوس غير تقليديّةٍ تهديدًا مباشرًا لأمن دول أوربّا الجنوبية، وبالتالي، قد نشهد مستقبلاً أيضًا تدخّلاً عسكريًا استباقيًا ضدّ إحدى الدول العربيّة تحت إطار المادة 05 للحلف الأطلسي بحجّة حماية الأمن الجماعي للحلفاء المهدّد بصواريخ باليستية في الجنوب.

تعامل فواعل الضفّة الشمالية مع قضية التسلّح يؤكّد أيضًا وجود ازدواجيّةٍ في المعايير وكيلٌ بمكيالين في هذه القضيّة، فـ"لا يعقل أن يفرض نزع التسلّح [...] على الدول العربيّة بدعوى مكافحة انتشار أسلحة الدّمار الشامل، فيما تبقى أكبر الترسانات الصاروخيّة وأدقّها وأحدثها تكنولوجيًا (الإسرائيلية والأوروبيّة–الأطلسيّة) خارجةً عن أيّة قيودٍ وضوابطٍ"[3]. إنّ هذا الخلل المقصود في موازين القوى عموديًا (بين الضفّتين الشمالية والجنوبية) يعطي الشرعية للتخوفات العربية والجزائرية ويؤكّد شكوكها بأنّها مستهدفةٌ من طرف الأسلحة الأورو–أطلسية، ممّا قد يقوّض قناعاتها بعدم تطوير أسلحةٍ نووية التي ربّما لم تكن أصلاً سيما عند الأفراد والمواطنين العاديين. حتّى أفقيًا، يشكّل التعامل الغربيّ مع التسلّح الإسرائيلي تهديدًا للأمن الجزائري، فرغم إشراكها من طرف دول ومؤسّسات الضفّة الشماليّة في كلّ مبادرات الأمن والتعاون الإقليميّ التي تتبنّى حظر الانتشار والتسلّح كمقصدٍ، يبقى تسلّح إسرائيل فوق كلّ القيود والضوابط رغم تعاملها الصريح والمعلن مع الكثير من الدول العربية كـ"عدوةٍ". أصلاً، يشكّل إشراك إسرائيل في كلّ المبادرات الأمنية المتوسّطيّة الشاملة مقابل استثناء بعض الدول العربيّة (كسوريا في الحوار المتوسّطي لحلف الناتو وموريتانيا في عملية برشلونة) تهديدًا لأمن الجزائر لأنّه يضرب عمقها الاستراتيجي العربي ويسير بها نحو تفكيكٍ أكبر للروابط بينها

[1] Aomar Baghzouz, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euro-maghrébines», art.cit, pp.522-523.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص149-150.

[3] المرجع سابق، ص153.

وبين الأمن القومي العربي، ناهيك عن احتمال تأثيره على الهوية الأمنيّة الجزائرية كي تسير نحو إلغاء العداء لإسرائيل سيما أنّ أغلب المبادرات الأورو–أطلسية صمّمت لتحقيق تقدّمٍ في التطبيع العربيّ–الإسرائيليّ في إطار ديناميكية أوسلو (1993).

نغلق قوس تحديد تهديدات الدائرة المتوسّطية بتحديد تلك المتعلّقة بالقطاع المجتمعيّ للأمن الجزائري. تندرج العلاقة بين الجزائر والضفّة الشمالية للمتوسّط في هذا الصدّد ضمن معادلة "الأنا" و"الآخر". وإن كنّا قلنا أنّ حجم التهديد للهويّة الوطنيّة والدينية للمجتمع الجزائري المتأتّي من الدائرة الإفريقيّة ضعيفٌ، فإنّ المتأتّي في هذا المجال من الدائرة المتوسّطيّة كبيرٌ وقويٌّ، لأنّنا بصدد العلاقة مع مجتمعاتٍ ذات ثقافةٍ ومنظومةٍ قيميةٍ قويّةٍ ومختلفةٍ ـ بل وفي بعض الأحيان متعارضةٍ ـ مع الثقافة والمنظومة القيمية الأصيلة للمجتمع الجزائري الذي أصبحت هويته على المحكّ في مواجهة "الأَوْرَبَة" و"الأَمْرَكَة" اللّتان تتسرّبان له عبر الاستيراد الكبير للسلع الماديّة والثقافيّة من الضفّة الشمالية، أو حتّى عبر وسائل الإعلام والاتصال. إنّ التفاعل على هذا المستوى حاصل بين مجتمعين حضاريّين (عربيٌّ–إسلاميٌّ وغربيٌّ–مسيحيٌّ)، ومن المعروف أنّه في مثل هذه الحالة يسري التأثير من مجتمع الحضارة الأقوى إلى مجتمع الحضارة الأضعف، و"إنّ المنتجات الماديّة هي أسرع من سواها انتقالاً ثمّ العلوم المجرّدة والفلسفة وأخيرًا الآداب والفنون"[1]. في ظلّ هذا التأثير، يبقى المجتمع الجزائريّ مهدّدًا بفقدان قيمه وأنماط حياته الأصيلة، لأنّ الجزائر لا تستورد الرساميل والتقنيات من الغرب فقط، بل تستورد منه أيضًا المفاهيم، القيم، الرؤى، أساليب الحياة، التشكيلات التجارية، الأنماط التعليمية، الفكرية، التكنولوجية، الفنية والقيمية، والأفكار الجاهزة والأزياء والمؤسّسات. مثل هذه العلاقة أدّت إلى ارتباطٍ، تقليدٍ، إعجاب وانبهار بالحضارة الغربيّة ونمط الحياة الأوربّي على مستوى المجتمع الجزائري بطريقةٍ ترهن بقاءه الهويتي وأمنه، وتؤجّج من تبعيته الثقافيّة لحضارة دول الضفّة الشمالية للمتوسّط في ظلّ حالة فقدان الثقة بالذات الحاصلة على مستوى أفراده.

المطلب الثالث: تبلور وتطوّر الانشغال الأمنيّ الجزائري بالدائرة المتوسّطيّة

رغم وجود رابطٍ جغرافيّ بحريّ مباشر، ورغم تاريخها شديد الارتباط بتفاعلات الحوض المتوسّطي، مثلما بيّناه في المطلب الأول، لم تول الجزائر إلا اهتمامًا بسيطًا وظرفيًّا ببعدها المتوسّطي في بعض المبادرات والخطابات السياسية الرسمية خلال العشريات الثلاثة التي تلت استقلالها (1962–1989).

ففي تلك الفترة، هُمّش المتوسّط كدائرةٍ مستقلةٍ للأمن الجزائري على مستوى الخطاب والممارسة السياسيين لكنّه لم يلغ تمامًا. وقد خطب الرئيس بومدين سنة 1975 قائلاً: "عربيّةٌ مغاربيّةٌ وإفريقيّةٌ، الجزائر تنتمي إلى هذا المجموع الواسع لدول العالم الثالث"[2]، كما صرّح سنة 1974 أنّ الجزائر على استعدادٍ لبذل كلّ قواها من أجل التحاور والتعاون بين بلدان المتوسّط[3]. وبالفعل، كانت هناك بعض المبادرات الجزائرية الفرديّة والجماعيّة في هذا الخصوص تدلّ على نوع من الاهتمام الجزائريّ بالأمن في المتوسّط. فردّيًا، وتحت الشعار والمبدإ البومديني "المتوسّط للمتوسّطيين" الذي رفعته في تلك الفترة، اقترحت الجزائر في أفريل 1972 عقد مؤتمر للأمن في متوسّط خارج وصاية حلفي الأطلسي ووارسو[4]. وبعدها بسبعة أشهر، وبالتحديد في 06 ديسمبر من السنة ذاتها، عرض الوفد الجزائريّ اقتراحه في إطار الاستشارات والتحضيرات لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربّا الذي كان

---

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص116–117.

[2] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.48.

[3] Ibid.

[4] أجهض هذا الاقتراح بسبب أجواء الحرب الباردة.

سينعقد بهلسنكي أكّد فيه على الطبيعة الشاملة للأمن في المتوسّط وعلى الروابط بين المغرب العربيّ والمجموعة الاقتصاديّة الأوربّية، وكذا تأكيده ـ في الاقتراح نفسه ـ على وجود رهاناتٍ استراتيجيّةٍ مشتركةٍ بين ضفّتي المتوسّط. وقد قامت هذه المبادرة عل أساس الشعار البومديني السابق المعارض لوجود أساطيل أجنبيّةٍ (التّابعة لحلفي الأطلسي ووارسو) في المتوسّط، وأنّ الدول المشاطئة لهذا الحوض قادرة على ضمان الأمن في هذا الفضاء دون الحاجة لتدخّل قطبي القوّة وقتئذٍ. أمّا جماعيًا، فتحرّكت الجزائر في إطار حركة عدم الانحياز متوسّطيًا بالتعاون مع بعض الدول منها يوغسلافيا ومصر، سيما منذ قمّة الحركة في الجزائر سنة 1973، ونادت بتحويل المتوسّط إلى "منطقة سلام، أمن وتعاون"[1]. وبفضل تزعّمها لدول عدم الانحياز، تمكّنت من إدخال مشاكل الأمن في المتوسّط كأحد أهمّ اهتمامات الحركة. وبعدها بثلاث سنواتٍ (1976)، وجد السعيّ الجزائري صدى له داخل حركة عدم الانحياز عندما نادى المؤتمرون في قمة الحركة بكولومبو (عاصمة سريلانكا) بتحويل المتوسّط إلى منطقة سلام وتعاون، وحينما أكّدوا على الارتباط الوثيق بين أمون المتوسّط، الشرق الأوسط وأوربّا[2].

البارز في هذه المبادرات أنّها جاءت مطبوعةً بالتوجّهات السياسيّة والأيديولوجية للجزائر في تلك الفترة، إذ طغت عليها وجهة النظر العالم ثالثية للجزائر خلال السبعينيات الساعية إلى تأسيس تعاون سياسيّ وأمنيّ بين بلدان المتوسّط في إطار "حوار شمال–جنوب"، وفي سياق العمل على إصلاح النظام الاقتصادي الدولي (دعوتها لبناء نظام اقتصادي دوليّ جديد) الذي كانت تنادي به من على منابر حركة عدم الانحياز، أو "الحوار الأوربّي–العربي" الذي أطلق سنة 1973 والذي انخرطت فيه الجزائر بعد مدّةٍ وجيزةٍ من حرب أكتوبر والحظر البترولي الذي ترتّب عنها.

بعد هذا، بدا جليًّا الارتياب الجزائريّ من كلّ مبادرةٍ شمالية المصدر تسعى إلى تكريس الجهويّة في المتوسّط، وهذا ما يتّضح من الرفض الجزائري للفكرة الفرنسيّة الداعية إلى مؤتمر خاصّ بالمتوسّط الغربي المقترحة سنة 1983. فالجزائر أبت في الأصل التقسيم الثنائيّ للمتوسّط (غربي/شرقي) الذي يستثني ـ كما يتّضح من فحوى المبادرة الفرنسيّة ـ بعض الدول كليبيا ويتجاهل القضيّة الفلسطينية، لأنّه كان سيوقعها في تناقض مع المبدإ الذي كانت تدافع عنه الناصّ على علاقية الأمن في عموم الحوض المتوسّطي وعدم قابليته للتجزئة، وسعيها إلى تحقيق تعاون اقتصادي بين كلّ الدول المشاطئة له. لكنّ تحسّن العلاقات الجزائريّة–المغربيّة في أواخر الثّمانينيات ساهم في تدعيم مكانة الدائرة المتوسّطيّة ضمن الشواغل الأمنيّة الجزائرية، فبعد قيام اتحاد المغرب العربي، قبلت الجزائر بإطار غرب المتوسّط وشاركت في إنشاء مجموعة "5+4" سنة 1990 التي أصبحت فيما بعد "5+5" بعد انضمام مالطا لها، ممّا يؤكّد تراجعها عن رفض المقترح الفرنسي لسنة 1983[3]. وفي تصوّرنا، فإنّ التراجع التدريجي للمدّ البومديني داخل دوائر السلطة الجزائرية كان له دورٌ في ذلك "التنازل"، سيما أنّ الجزائر في فترة حكم الشادلي شهدت تخلّياتٍ عديدةً عن مبادئٍ كانت قد تكرّست في فترة حكم بومدين.

ممّا سبق، يمكن الإقرار بأنّ اقتراح الجزائر البومدينية عقد مؤتمر للأمن بالمتوسّط في مطلع السبعينيات كان أوّل خطوةٍ تدلّ على بداية الاهتمام الجزائري بالدائرة المتوسّطية، وتعزّز هذا الاهتمام بنشاط الجزائر أثناء الفترة التحضيرية لمؤتمر الأمن والتعاون في

---

[1] نقلا عن: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص50.

[2] المرجع سابق، ص ص50–51.

[3] المرجع سابق، ص ص51–52.

أوربّا الذي انعقد بهلسنكي، ثمّ تدعّم في الثمانينيات أكثر، رغم تسجيل تحفّظٍ جزائري على الاقتراح الفرنسي لإنشاء مجلس للأمن والتعاون في غرب المتوسّط.

على العموم، فإنّ تهميش الدائرة المتوسّطية للأمن القومي الجزائري إلى غاية 1989 يمكن أن يفسّر بعددٍ من العوامل. أوّلها، أنّ الدافع للاهتمام بالدائرة المتوسّطية في تلك الفترة كان غائبًا مقارنةً بالدوائر الأخرى، فالجزائر اهتمت بالدوائر العربيّة، المغاربيّة والإفريقيّة نظرًا لوجود دوافع قوميّةٍ، سياسيّةٍ وأيديولوجيّةٍ تؤكّد ارتباط الجزائر بهذه الفضاءات وكانت قد دافعت عنها في ثورتها. أمّا المتوسّط، فلم يكن هناك رابط قوميٌّ–أيديولوجيٌّ يوحّد ضفّتيه، بل على العكس، كان يمثّل فضاءً للاحتكاك بالعالم المتقدّم "الإمبريالي" الذي طالما ناوءت الجزائر سياساته تجاه شعوب العالم الثالث عمومًا وشعوب العالم العربيّ والإفريقيّ خصوصًا. إذًا، فأهداف الجزائر الدبلوماسية القائمة أساسًا على مؤازرة حركات التحرّر العالمية والدفاع عن مصالح العالم الثالث التي تأتي في سياق توجّهها اللا انحيازي المناوئ للإمبريالية والرافض للخضوع لأيّ من المعسكرين، لم يكن من الممكن الوصول إليها في الفضاء المتوسّطي الخاضع للولايات المتّحدة والاتحاد السوفيتي، ثمّ إنّ الجزائر لم تكن لتعارض القوى الإمبرياليّة العالمية آنذاك وسياساتها ثمّ تنخرط معها في مسارات تعاون متوسّطيةٍ ترسمها وفق تصوّراتها، فحتّى المقترحات المتوسّطية الجزائرية (كما ورد أعلاه) ارتكزت على لزوم التضامن الاقتصادي والتنسيق الأمني بين الدول المشاطئة للمتوسّط بعيدًا عن وصاية الحلفين الشرقي والغربي ولأجل ذلك رُفِضَت. ثانيها، أنّ تهميش المتوسّط كدائرةٍ مستقلّةٍ للسياسة الأمنيّة الجزائريّة يمكن أن يفسّر اقتصاديًّا بتبنّي الجزائر للنظام الاشتراكي الذي ارتكز منذ أواخر عقد الستّينيات على تصدير المحروقات والذي غطت عليه النجاحات الدبلوماسية الجزائرية في إطار حركة عدم الانحياز والعائدات النفطيّة الضخمة والمتزايدة آنذاك، هذا بالإضافة إلى تشجيع الجزائر للمبادلات الاقتصادية جنوب–جنوب ـ سيما مع الدول الإفريقية ـ بما يتماشى وتوجّهاتها العالم ثالثية، وهو ما ترك الدائرة المتوسّطية بعيدةً عن دوائر الانشغال الجزائري[1]. ثالثها، وهو أمنيٌّ، أنّ حجم التهديد البرّي على الجناح الغربي في مقابل استبعاد تهديدٍ شماليٍ–بحري مباشر، شغل الجزائر أكثر بالتهديد المغربي الذي كان أكثر وضوحًا وأرجحيّةً آنذاك، بعدما كان قد تحوّل في الماضي القريب إلى غزو (1963)، فضلاً عن تواكبه مع انفجار النزاع في الصحراء الغربية سنة 1975 والمعركة الجزائرية–المغربية بأمقالا (Amgala) في جانفي 1976، وهذا ما دفع الجزائر إلى تكريس تحرّكها الجيوسياسيّ على البعد القاريّ الإفريقيّ نظرًا لأهمّيته بالنسبة للتوتّر مغاربيًّا[2]. رابعها، وهو في تصوّرنا مرتبط بفترات صعود وتراجع الدبلوماسية الجزائرية. فقد عرفنا أنّ هذه الأخيرة شهدت رواجًا منقطع النظير في فترة حكم بومدين وهو ما انعكس على الصعيد المتوسّطي، إذ كانت المبادرات المتوسّطيّة الجزائرية، ولو على قلّتها، من نتاج تلك الفترة، لتُهمَل هذه الدائرة بعد أفول عصر الدبلوماسيّة المزدهرة على إثر رحيل الرئيس بومدين والاختفاء المأساوي لوزير الشؤون الخارجية الجزائري سابقًا محمد الصديق بن يحيى هو وكافّة طاقمه أثناء مهمّة وساطة كانوا قد كُلّفُوا بها بين العراق وإيران[3]. ولم نشهد بعد هذا أيّ مبادرةٍ جزائريةٍ تعبّر عن الاهتمام بالدائرة المتوسّطية إلاّ عندما أشرف عقد الثمّانينيات على الانتهاء أين أعيد الاهتمام بالبعد المتوسّطي، لكن هذه المرّة كطرفٍ متلقّ وليس مبادر مثلما كان الحال في السبعينيات. ويجب التنويه هنا بأنّ النشاط الخارجيّ للجزائر تراجع على كافّة المستويات وليس متوسّطيًّا فقط، بسبب التدهور المفاجئ في

[1] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.48.

[2] المرجع السابق، ص50.

[3] Salih Benkobbi, op.cit, p.33.

المناخ السوسيو–اقتصادي الجزائري متأثـّرًا بتراجع أسعار الموادّ الطاقوية الذي نتج عن الركود الاقتصادي الذي شهده العالم في تلك الفترة، وسرعان ما أثّرت أحداث الأزمة الداخلية الناتجة عن أحداث أكتوبر 1988 على بنية النظام السياسي وعلى طبيعة العلاقات التي تربط الجزائر بالخارج وعلى فعّالية مبادراتها الدبلوماسية[1].

في العقد الأخير من الألفية المنصرمة، اتضح جليًّا الاهتمام الجزائري غير المسبوق بالدائرة المتوسّطيّة بعد جملة التحوّلات العالمية متعدّدة الأبعاد التي شهدتها المعمورة آنذاك، والتي كان أهمّها على الإطلاق انتصار الليبرالية وزوال الاشتراكية والاقتصاد المسيّر وتقويض مبدإ عدم الانحياز التي كانت تتبناها الجزائر مما أجبرها على التكيّف مع المعطيات الجديدة من خلال الانخراط في مختلف المبادرات المقترحة من قبل الضفّة الشمالية خوفًا من أن تهمّش إقليميًّا. وقد خطب الرئيس اليامين زروال في فيفري 1994 قائلاً: "ستواصل الجزائر لعب دورها في الحوض المتوسّطيّ للمساهمة في جعله منطقةً للأمن، التعاون والاستقرار، كما ستسهر على تطوير العلاقات مع دول الشمال على قواعدٍ تأخذ في الحسبان المصالح المشتركة والاحترام المتبادل"[2]. أمّا أهمّ مؤشّرات هذا الاهتمام فهي: احتضان الجزائر في أكتوبر من سنة 1991 الاجتماع الثاني لمنتدى "5+5" بعد أن انضمت إليه في اجتماع روما سنة 1990؛ مشاركتها في الحوار المتوسّطي لاتحاد أوربّا الغربية الذي أطلق سنة 1993؛ إنضمامها إلى مسار الشراكة الأورو–متوسّطيّة عبر المشاركة في اجتماعه التأسيسي في برشلونة 1995؛ إحتضانها المؤتمر الرابع للمنتدى المتوسّطي سنة 1997؛ ثمّ في الأخير، الانضمام إلى الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي سنة 2000 وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربّي سنة 2002. وزيادةً على المشاركات في المبادرات الأمنية المتوسّطية، تعمّق البعد المتوسّطي للجزائر أكثر بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم والذي كثّف في بدايات رئاسته من النشاطات الدوليّة للجزائر معتمدًا على مقاربةٍ براغماتيةٍ–مصلحيّةٍ أكثر سعيًا لإحياء ماضيها الدبلوماسي واستعادة مكانتها الدولية ـ سيما متوسّطيا ـ بعد التراجع الرهيب الذي كابدته جرّاء العشرية السوداء (1991–2001)[3].

وكان قد سبق كلّ هذا إدراج البعد المتوسّطيّ للجزائر في المصافّ نفسه للدوائر الأخرى في دستور 1989، إذ أُقِرَّ في ديباجة هذا الأخير بـ"أنّ الجزائر، أرض الإسلام وجزءٌ لا يتجزّأ من المغرب العربي الكبير وأرضٌ عربيّةٌ وبلادٌ متوسّطيّةٌ وإفريقيةٌ"[4]. ونلاحظ أنّ الاعتراف بـ"المتوسّطية" كدائرةٍ مستقلّةٍ عن الدوائر الأخرى قد ورد ذكره قبل الدائرة الإفريقيّة، ممّا يعتبر حيادًا عن التراتبية المألوفة التي اعتاد الخطاب الرسميّ الجزائريّ عليها في الماضي، والتي تأتي فيها الدائرة المتوسّطية في المرتبة الأخيرة بعد كلّ من الدوائر المغاربيّة، العربيّة والإفريقيّة، وهذا تطوّرٌ كبيرٌ في التصوّر الجزائري للمتوسّط[5].

عمومًا، يوعز تَرَسُّخُ الانشغال الأمنيّ الجزائريّ بالدائرة المتوسّطيّة بحلول العقد الأخير من القرن العشرين إلى المتغيّرات المحلّية، الإقليميّة والعالميّة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرةً والتي كانت الجزائر مجبرةً على التأقلم معها. ويمكن أن نحدّد عاملين محوريَيْن أفضيا إلى ذلك التطوّر في التعامل مع المتوسّط:

---

[1] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص145.

[2] Cité par: Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.52.

[3] Amine Aït-Chaalal, art.cit, p.72

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، ص04.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص52.

- أوّلاً، التحوّل نحو الليبرالية وما كان له من أثر عميق على العقيدة والهوية الأمنيتين الجزائريتين، فلا يمكن نفي بأيّ شكل من الأشكال أنّ تبني الجزائر للقيم الليبرالية قد غيّر من نمط علاقتها بالغرب وقرّبها إلى فواعل كانت بالنسبة لها عدوةً أو أقرب إلى خانة الأعداء قبل سنة 1989، كما ساعد بصورةٍ كبيرةٍ في تقبّلها لانتمائها المتوسّطي؛
- ثانيًا، كثافة المبادرات الأورو–أطلسيّة التي أطلقت ووجّهت نحو التخوم الجنوبيّ لأوربّا والتي أدرجت الجزائر في خانة الدول المعنيّة بها . ففي مواجهة هذا السلوك من طرف فواعل الضفة الشمالية، لم يكن أمام الجزائر خيارٌ سوى التجاوب والانخراط في تلك المبادرات، خاصّةً وأنه كان يحتمل أن تقود إلى عسكرةٍ للمتوسّط وبالتالي إلى مخاطر تدخّل في الجنوب، في وقتٍ كانت الجزائر ترى في نفسها مستهدفةً بسبب موجة العنف الداخلي الشديدة التي كانت تواجهها[1] .

[1] المرجع السابق، ص52.

المبحث الثاني: الجزائر–الاتحاد الأوربّي: مكانة ودور الجزائر ضمن الأطر الأمنيّة الأورو–متوسّطيّة

تكيّفت الجزائر مع الأحادية القطبيّة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة عبر تنويع شركائها . طبعًا، بقي المغرب العربيّ الدائرة الطبيعيّة الأولى لاهتمامها وتحرّكها الجيوسياسيّ لاسيما في سنوات ازدهار البناء المؤسّساتيّ لاتحاد المغرب العربي (1989–1994) الذي سجّل أفضل تطوّراته في تلك الفترة بفضل التقارب الجزائري–المغربي. لكن، وكما سبق وروده، اتّضح جليًّا منذ النصف الأوّل لعقد التسعينيات أنّ الجزائر تميل أكثر فأكثر نحو إدراج مساعيها في الفضاء الجيوسياسيّ المتوسّطي، بل هناك من يدرج تأسيس اتحاد المغرب العربي ضمن مسار انفتاح الجزائر على المتوسّط وكواحدٍ من تحرّكاتها لضمان السلم، الاستقرار والأمن في الحوض الغربي منه[1]. لكن، تبقى الأطر الأورو–متوسّطيّة على اختلافها المجال الأساسيّ لتحرّك الجزائر الجيوسياسيّ بعد أن تعاظمت مكانة المتوسّط في سياستها الأمنية والدفاعية منذ بداية عقد التسعينيات، إذ تشارك على هذا الصعيد في كلّ بنى الحوار والشراكة متعدّدة الأطراف الشاملة والمحدودة، فضلاً عن اهتماماتها بتطوير علاقاتها الثنائيّة مع دول الدّائرة المتوسّطيّة.

تضمّ "الأورو–متوسّطية" أطرًا متعدّدةً ومختلفةً للتعاون والشراكة الأمنيّة الشاملة والمحدودة (خاصّة بالمتوسّط الغربي) أطلقت بمبادرة من فواعل الضفّة الشمالية تجاه دول جنوب وشرق المتوسّط. نقطة الاختلاف الأساسيّة بين هذه المبادرات هي الفاعل المبادر، وإن كانت أكثرها شُهرَةً قد أطلقت باقتراح من المفوّضية الأوربّية باسم دول الاتحاد الأوربّي (مسار برشلونة، السياسة الأوربّية للجوار والاتحاد من أجل المتوسّط)، فإنّ منها ما أطلق بمبادرةٍ من واحدةٍ من دوله أو بعضها (حوار 5+5 والمنتدى المتوسّطي)، أو أحد المؤسّسات الأوربّية غير التابعة له (إتحاد أوربّا الغربية ومنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا) . إذن، نحاول في هذا المبحث عرض وتحليل مشاركات الجزائر في المبادرات التي أطلقت باسم الاتحاد الأوربّي، حتّى وإن كانت المبادرات والحوارات الأمنيّة التي اقترحت من طرف الفواعل الشماليّة الأخرى سابقةً في تاريخ تأسيسها لمسار برشلونة، لأنّه لا يمكن فهم تطوّرات تلك الحوارات ومكانة الجزائر فيها دون معرفة كيف سارت مبادرات الاتحاد الأوربّي ـ خاصّةً مسار برشلونة ـ في سللها الأمنيّة وما واجهته من عقبات.

المطلب الأول: موقف الجزائر من مشروع الشراكة الأمنيّة الأورو–متوسّطية وتأثيرها عليه

بضغطٍ وتأثيرٍ مُورِس داخل الاتحاد الأوربّي ومؤسّساته من قبل دول جنوب أوربّا، وبالأخصّ من قبل فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، أطلق مسار برشلونة كامتدادٍ في واقع الأمر لسياسات المجموعة الاقتصادية الأوربّية (*CEE*) حيال المتوسّط (وهي "السياسة الأوربّية الشاملة" ثمّ "السياسة المتوسّطية المُجَدَّدَة" سنة 1990)، وكردّ فعل عن عجز البرامج الأوربّية المخصّصة للتعاون في المتوسّط في الماضي[2]. كما يمكن اعتبار مسار برشلونة محصّلةً لديناميكيةٍ طويلةٍ انطلقت سنوات السبعينيات ولم تتوقّف إلاّ بعد نهاية الحرب الباردة وبالتحديد سنتي 1992–1993، ونقصد بذلك "الحوار الأوربّي–العربي"[3]. تعثّر الأخير بسبب انشغال العالم العربي بتداعيات حرب الخليج الثانية[4] وانشغال أوربّا بتوسيع وتعميق اندماجها بعد تحلّل الأنظمة الشيوعية تباعًا في جزئها الشرقي وتوحّد الألمانيتين، هذا زيادةً على الاختلاف الجوهريّ في الأهداف التي كان يصبو إليها كلّ من الطرفين من هذا

[1] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.51.
[2] Fulvio Attina, art, cit, p.14.
[3] للمزيد حول الحوار الأوربي–العربي، أنظر:
Bichara Khader, l'Europe et le monde arabe. Cousins, voisins, Paris, publisud, 1992, pp.91-139.
[4] Ibid, p110.

الحوار، فأمّا الأوربّيون فكانوا يريدون مناقشة المسائل الاقتصاديّة بالدّرجة الأولى، وأمّا العرب فإنّ تركيزهم كان منصبًّا على البعد السياسيّ والأمنيّ خاصّة في ظلّ تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط[1].

مؤتمراتٌ، لقاءاتٌ واجتماعاتٌ ضمّت مدنيين وعسكريين، دبلوماسيين ووزراء، نُظّمت على مستوياتٍ مختلفةٍ وعلى صعيدٍ شامل ومحدودٍ توّجت في الأخير بالإعلان عن أرضية لشراكةٍ أورو–متوسّطيّةٍ سنة 1995 ضمن ما أصبح يُعرف بـ"عملية/مسار برشلونة". كان الأخير محاولةً صريحةً وأصيلةً من طرف الاتحاد الأوربّي (ممثّلاً بمفوضيته) ـ بعد التحوّلات الجيوسياسيّة التي أعقبت تحلّل المعسكر الشيوعي وحرب الخليج الثانية ـ لإقامة شراكةٍ دائمةٍ ومستقرّةٍ قائمةٍ على التعاون متعدّد الأطراف والأبعاد، ليس فقط مع الدول العربية كما كان الحال في الحوار الأورو–العربي، بل مع مجموع الدول المشاطئة للمتوسّط (الجزائر، السلطة الفلسطينية، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس وتركيا) (أنظر الملحق رقم06) تقود على المديين المتوسّط والبعيد إلى إنشاء شراكةٍ أمنيّةٍ أورو–متوسّطيّةٍ شاملةٍ[2] على شكل "مجموعةٍ أمنيةٍ متوسّطيةٍ"[3]، وكذا تأسيس منطقةٍ للتبادل الحرّ بحلول سنة 2010 تستثني حركة المنتجات الزراعية والأشخاص.

ويسعى مسار برشلونة، وفق "منطقه الثلاثي"[4] والتعاون متعدّد الأبعاد الذي يضمّ الأمن، السياسة، الاقتصاد، المالية، الثقافة والمجتمع إلى إقامة "منطقةٍ للرخاء، السلم والاستقرار"، حسب ما ورد في إعلانه التأسيسيّ عام 1995. ولتحقيق هذه الأهداف، سعت مؤسّسات الاتحاد الأوربّي وحكوماته عبر برامج ومبادراتٍ واسعةٍ في المجالات السابقة إلى قيادة شركائها المتوسّطيين لاحترام القيم، المعايير والممارسات الضروريّة للوصول إلى نموّ اقتصاديّ، استقرار سياسيّ وحلول سلميّةٍ للنزاعات، فكانت عملية برشلونة ـ وفق هذه الصيغة ـ محاولةً أوربّيةً للتخفيف من حدّة التناقضات الموجودة بين دول ومجتمعات ضفّتي المتوسّط، وسعيًا لتسريع اندماج دول ومجتمعات الضفّة الجنوبية في النظام النيو–ليبرالي العالمي[5]. وإن كان الاتحاد الأوربّيّ قد أعلنها صراحةً بأنّ دول الضفّة الجنوبية لا يمكن أن تكون أعضاءً في الاتحاد الأوربّي، إلا أنّه اعتبرها مؤهّلةً لدرجاتٍ عاليةٍ من الشراكة والمساعدات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقّق لها الاستقرار عن طريق التنمية[6].

وفق هذه المقاربة، كانت الاستراتيجيّة الأوربّية حيال الفضاء المتوسّطيّ ـ والمغاربيّ خصوصًا ـ استراتيجيّةً لإدارة و"تسيير"[7] التخوم الجنوبي لا تسعى إلى تغييره، بل تسعى إلى الحيلولة دون تدهوره عبر احتواء المصادر البنيويّة للهجرة والعنف من عجز تنمويّ وضعفٍ في الديمقراطية اعتمادًا على مدخل اقتصادي. وهذه المقاربة الأوربّية هي في الواقع امتدادٌ للبناء الأوربّي الذي سار على مرّ التاريخ ببعدين (اقتصادي وسياسي) يقود الأول منهما (الاقتصادي) نحو تحقيق الثاني (الديمقراطية والسلام)[8]، لذا، نجد أنّه من مجمل الأبعاد الثلاثة لمسار الشراكة الأورو–متوسّطيّة، فإنّ المشاريع الخاصّة بالبعد الاقتصادي هي الوحيدة التي عرفت نوعًا من التقدم نتيجة التركيز أكثر عليها وهو ما يؤكّد صحّة الطرح السابق. فمن منظار الطرف المبادر في مسار برشلونة

---

[1] Georges Mutin, op.cit, p.18.
[2] Lionel Urdy, «L'Europe et la méditerranée dix ans après Barcelone: voisins dorénavant», L'Année du Maghreb 2004, Paris CNRS éditions, 2004, p.57.
[3] Fulvio Attina, art.cit, p.04.
[4] يقصد به المزاوجة بين السلل الثلاث (السياسية–الأمنية، الاقتصادية– المالية، الثقافية–الانسانية الاجتماعية،). العبارة مقتبسة عن:
Ibid, p.01.
[5] Ibid.
[6] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.214.
[7] Ibid.
[8] Thomas Lacroix, «Contrôle et instrumentalisation de la société civile maghrébine dans la coopération euro-méditerranéenne : Le cas du Maroc et de la Tunisie», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004, p.102.

والباحث عمّا يقيه ويحميه من تهديدات الأمن اللّين الآتية من تخومه الجنوبي (كتهديدات الهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظّمة، قطع التموينات بالطاقة نتيجة التبعية الأوربّية ـ خصوصًا للجزائر ـ في هذا المجال)، فإنّ تحرير اقتصاديات الجنوب ونشر قيم الديمقراطية، حقوق الإنسان والحكم الراشد لن تثبّط محفّزات الهجرة فقط (الهاجس الأمني الأول لأوربّا في تلك الفترة)، بل ستشجّع الديمقراطية والسلام الديمقراطيّ أيضاً، وستؤدي إلى تفادي وجود العناصر المكوّنة للعنف والتهديد .

على كلّ حال، ودون الخوض في تفاصيل أكثر حول مسار برشلونة، وهو ما لا يهمّنا في هذا السياق، يمكن القول أنّ خطاب الشراكة الأورو–متوسّطيّة يخفي وراءه هوّةً اقتصاديّةً وسياسيّةً سحيقةً بين شمال وجنوب المتوسّط[1]، ثمّ إنّ الاتحاد الأوربّي، ومذ أصبح مهتمًّا أساسًا بتفادي حدوث مشاكل تخلّ باستقرار تخومه الجنوبي، سيما بعد 11 سبتمبر 2001، أصبح صديقاً طبيعيًا لأيّ نظام (ولو كان غير ديمقراطي) يضمن حماية الاستقرار ويعد بتشجيع التنمية في جنوب المتوسّط، وتنازل تدريجيًّا عن مطالبه الديمقراطية التي جعلها من أولويّات خطّة برشلونة[2].

بالعودة إلى الشقّ الأمنيّ من المسار، يصنّف إعلان برشلونة بمقاربته الأمنيّة الشاملة ومتعدّدة الأبعاد المحتواة في فصوله الثلاثة كاتفاق مؤسّس لشراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ في المتوسّط، سيما بمحاولته وضع ميكانيزماتٍ وإجراءاتٍ عمليّةٍ لبناء الثقة والأمن التعاوني في المتوسّط. ويعتبر الاتفاق على إنشاء "عقد أمن واستقرار في المتوسّط" ثمّ فيما بعد "ميثاقًا متوسّطيًّا للاستقرار والأمن"[3]، والذي جاء بعد العطب والستاتيكية التي أصابت برنامج العمل السياسيّ والأمني لإعلان برشلونة، حجر الزاوية في بناء الشراكة الأمنيّة المتوسّطية نظرًا لما يحتويه من إجراءاتٍ وميكانيزماتٍ عمليّةٍ للتعاون الأمني. مقصد الميثاق هو السّير بالدول المتوسّطية نحو نظام أمنيّ إقليميّ يُصَمّم وفق نموذج الشراكة الأمنيّة الأوربّية في إطار منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا[4]. وقد شُرِعَ حقّا في المفاوضات بين كبار المفوّضين والخبراء من الضفّتين لتحضير الميثاق منذ الندوة الأورو–متوسّطية بفالينتا عام 1997، لكن، اتّضح عاجلاً أنّ إعداده ليس بالمسألة الهيّنة بحكم الاختلاف الكبير في مدركات التهديد بين دول شاطئي المتوسّط[5].

في أفريل 1999، وفي القمّة الوزارية الأورو–متوسّطيّة بشتوتغارت، حدث نوعٌ من التقدّم في المفاوضات حول الميثاق عندما قُدّمت وثيقةٌ للمشاركين بعنوان "الخطوط التوجيهيّة لإعداد ميثاقٍ أورو–متوسّطيّ" والتي صادقت عليها الندوة كـ"وثيقة عمل غير رسميّةٍ" وكـ"أداةٍ لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة فيما يتعلّق بقضايا السلام والاستقرار"[6]. وحسب البيان الختاميّ لندوة شتوتغارت، فإنّ الميثاق الأورو–متوسّطيّ سيوفّر الأدوات لتحقيق أهداف إعلان برشلونة المتعلّقة بمسائل السلم والاستقرار، كما سيعمل (إذا صودق عليه) على تقوية الحوار السياسيّ؛ وضع إجراءات بناء الشراكة الأمنيّة ضمن مسار تطوّري وتقدّمي؛ وضع إجراءاتٍ تهدف إلى ترقية علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي وإجراءاتٍ للدبلوماسيّة الوقائيّة. ودائمًا حسب البيان الختاميّ، فإنّ الهدف الأساسيّ للحوار السياسيّ المعزّز هو الوقاية من التوتّرات والأزمات وحماية السلم والاستقرار في المنطقة بالاعتماد على

---

[1] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.215.
[2] Thomas Lacroix, art.cit, p.103.
[3] كان الاتفاق في إعلان برشلونة على إنشاء "عقد أمن واستقرار في المتوسّط"، لكن الخلافات العربية–الإسرائيلية والعربية–الأوربية حول عملية السلام ورفض الجانب العربي لتبعات العقد (عقد يعني تحالف) على علاقاته مع إسرائيل أدى إلى استبدال مصطلح "عقد" بـ"ميثاق".
[4] Roberto Aliboni, «Confidence-Building, conflict prevention and arms control in the Euro-Mediterranean partnership», Journal of international affairs, vol.02, n°04, December 1997-February 1998, p.56.
[5] Fulvio Attina, art.cit, p.15.
[6] Conclusion Formelle du président de la 3e conférence Euro-méditerranéenne, Stuttgart, 15 et 16/04/1999.

مقاربة الأمن التعاونيّ ومجموعةٍ من الآليات[1]: تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنيّة (بما فيها إجراءات الثقة والأمن، مناطق خاليةٌ من أسلحة الدمار الشامل، نزع التسلّح، ضبط التسلّح) عندما يحين الوقت لذلك؛ الدبلوماسية الوقائيّة وإجراءات إدارة الأزمات وغيرها[2]. وقد طُلِبَ من كبار الموظّفين مواصلة العمل لتقديم مقترحاتٍ جديدةٍ لتحسين نصّ الميثاق واستكماله وتقديمه للمصادقة عليه من طرف الوزراء "حين تسمح الظروف السياسيّة بذلك".

في السنة الموالية (2000)، وفي الندوة الأورو–متوسّطيّة بمرسيليا، تعذّر طرح نصّ الميثاق للموافقة عليه من قبل الوزراء بسبب تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينيّة المحتّلة وتوقّف مسار السلام، فكان اللجوء مرّةً أخرى إلى عبارة "حين تسمح الظروف السياسيّة بذلك". ومنذ ذلك الوقت، تكرّر تأجيل النظر في نصّ الميثاق وصار ذكره في الندوات الأورو–متوسّطية اللاحقة (مثل بروكسل 2001، فالنسيا 2002 ونابولي 2003) دائم الاقتران بعبارة "حين تسمح الظروف السياسية بذلك". ويوعز هذا العطل الذي أصاب الميثاق المتوسّطي للاستقرار والأمن ـ الذي جاء من المفروض لينقذ البرنامج السياسيّ–الأمنيّ لخطّة برشلونة ـ إلى التعارض بين الطرفين العربي والإسرائيلي[3] الناتج عن التدهور المتفاقم للأوضاع في فلسطين بسبب السياسة الإسرائيليّة المنافية للقواعد والمبادئ التي يسعى الميثاق الأورو–متوسّطي إلى إرسائها. هذا، وإنّ ضعف أوربّا وعدم قدرتها على تسوية المعضلة النوويّة الإسرائيلية، وبالتالي تقويضٌ مسبقٌ لإجراءات بناء الثّقة التي ينص عليها الميثاق؛ رفض إسرائيل لأيّ تدخّل أوربيّ في عملية السلام (التي تريد إبقاءها حكرًا على الولايات المتحدة) ونزول الاتحاد الأوربّي عند رغبتها؛ تجنّب الأخير التورّط في صراعات المتوسّط[4] وإضماره رغبةً في كبح تسلّح الضفّة الجنوبية[5]، هي أسبابٌ جوهريّة في فقدان الميثاق الأورو–متوسّطي للسلم والاستقرار لمصداقيته من وجهة نظر عربية، ممّا دفع بالبعض إلى الحكم عليه بـ"الموت"[6] باكرًا، حتّى وإن لم يكن مآله قد اتّضح إلى حدّ الآن.

نتساءل بعد هذا العرض الموجز للمقاربة الأمنيّة لمسار برشلونة والميثاق الأورو–متوسّطي للسلم والاستقرار عن موقف الجزائر منهما وتأثيرها فيهما إن كان لها تأثير؟

بالنسبة لمسار برشلونة، فقد أكّدت الجزائر أنّ انخراطها فيه منذ بدايته ومشاركتها في الندوات والاجتماعات التي أصبحت تعقد فيما بعد في إطاره، أو حتّى في إطار البنى الأخرى المكمّلة له، كان مردّه قناعتها بأنّها وحدها شراكة حقيقيّة بين دول المتوسّط كفيلةٌ بالمساهمة في إقامة منطقة استقرار وأمن في حوض المتوسّط وتشجيع إقامة فضاءٍ مشتركٍ للتنمية والرخاء[7]. ومنذ 1995، تشارك الجزائر في الاجتماعات الوزراية الأورو–متوسّطيّة وكذا اجتماعات الخبراء وكبار الموظّفين. وإن لم تكن قد احتضنت أيّ ندوةٍ أورو–متوسّطيةٍ فإنّ ذلك راجعٌ إلى عدم اعترافها بإسرائيل ورفضها نزول أيّ ممثل لهذا الكيان على أراضيها.

---

[1] Ibid.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص201.

[3] Fulvio Attina, «The Euro-Mediterranean Partnership assessed: The realist and Liberal views», European foreign affairs review, n°08, 2003, p.193.

[4] المرجع السابق، ص ص200–202.

[5] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.215.

[6] Fulvio Attina, «The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region», art.cit, p.16.

[7] في الإجابة التي قدمتها الجزائر إلى أمين عام الأمم المتحدة بخصوص "تدعيم الأمن والتعاون في المتوسّط" عام 2000 في إطار تحضيره لتقرير حول وسائل تعزيز الأمن والتعاون في المتوسّط كانت الجمعية العامة قد طلبته منه. عن: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص110.

أمّا تأثيرها في خطّة برشلونة في سلّتها السياسيّة–الأمنيّة، فيمكن القول أنّه كان غير مباشر وفق المعادلة التّالية: أنّ الظرف الذي أطلق خلاله مسار برشلونة كانت فيه أزمة الجزائر الأمنيّة في مرحلة اشتدادٍ بسبب تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية، انتشار الحركات والجماعات الإرهابية فيها، واحتمال سقوط النظام السياسيّ الجزائري الذي كان واردًا بقوّةٍ آنذاك، وهي عواملٌ ألقت بظلالها على مضمون إعلان برشلونة. كانت أوربّا تتابع تلك الأحداث عن كثب، وكمثال على ذلك، فُتِحَ نقاشٌ داخل البرلمان الإيطاليّ في تلك الحقبة حول "التدهور الخطير في التوتّرات الوطنيّة الإثنيّة والتطرّف الديني" التي اعتبرها "التهديدات الأكثر حقيقيّةً لإيطاليا"[1] في إشارةٍ ضمنيّةٍ للجزائر. تخوّف أوربّا من انتقال عدوى الفوضى الإسلاموية الجزائرية إلى أنظمةٍ سياسيّةٍ أخرى في الضفّة الجنوبية كان مرتبطًا جدًّا بالخوف من تأجّج تدفّقات الهجرة نحوها، في وقت كانت فيه أوربّا أصلاً متخوّفةً وتعاني من عبء الهجرة إليها بسبب معدّل النمو الديمغرافي المستمرّ في الارتفاع في شمال إفريقيا، والذي لم يتوقّف منذ عام 1945 (عدد سكان شمال إفريقيا تضاعف خمس مرّات منذ 1945 إلى 1995)[2] وتهديده المتصاعد للنموّ الاقتصادي لدول جنوب المتوسّط وأسواق العمل بها[3]. أحداث مثل تلك التي كانت تعاني منها الجزائر، بالإضافة إلى التخلّف الاقتصادي في جنوب المتوسّط عمومًا، شكّلت بيئةً طاردةً للسكّان نحو أوربّا (بحكم أنّ مسار هجرة سكّان دول شمال إفريقيا يكون دائمًا نحو شمال المتوسّط) وغذّت أكثر خطابات أمننة الهجرة في أوربّا آنذاك[4]. ونلمس تأثير أحداث الجزائر وخطابات أمننة الهجرة على صياغة إعلان برشلونة عندما أكّد أنّ أخطار اللا أمن في المتوسّط تؤثّر أكثر على المجتمعات الأوربّية لأنّها تتحمّل أكثر من غيرها عبء التناقضات الديمغرافية، الاقتصادية وصعود التيّارات السياسية الراديكالية، وبالتحديد الإسلاموية[5]، ممّا يؤكّد أنّ ما كانت تعانيه الجزائر على الصعيد الأمني كان عاملاً رئيسًا، من بين عواملٍ أخرى، مؤثّرًا على محتوى إعلان برشلونة.

كما يمكن تحديد تأثير الجزائر والأوضاع فيها سنوات التسعينيات على عملية الشراكة الأورو–متوسّطية من خلال تحرّكاتها ومبادراتها ضمن هذه العملية. كانت أبرز هذه التحرّكات احتضان الجزائر العاصمة للّقاء الرابع لدول المنتدى المتوسّطي في جويلية 1997 والذي صنّف في إطار تكريس الجزائر حضورها أكثر في المتوسّط. وقد جاء ذلك اللقاء في سياق اتّسم على المستوى الخارجيّ ببداية تغيّر النظرة إلى السلطة الجزائريّة على أنّها مذنبة ومتسبّبة في حالة الفوضى الأمنيّة الفضيعة، بعدما أيقن الأوربّيون بالطبيعة العابرة للحدود للظّاهرة الإرهابيّة وبالخطر الذي تشكّله على السلم والأمن في المتوسّط والعالم أجمع.

تطوّر إدراك الأوربّيين للظاهرة الإرهابية، لاسيما بعد إطلاق مسار برشلونة وقبل الاعتداءات على جزيرة مانهاتن سنة 2001، كان للجزائر ووضعها الأمني الداخليّ دورٌ فيه. طبعًا لم يكن هذا التطوّر وتغيّر النظرة للجزائر استجابةً لنداءاتها بضرورة غلق المنافذ الخلفيّة للجماعات الإرهابيّة التي تتّخذ من العديد من الدول الأوربّية معقلاً للقيام بعمليات التمويل، التموين والدعاية، بل كان مردّه تنامي تهديدات الظاهرة الإرهابية التي دخلت في مرحلة انتشار تجلّت أهمّ مؤشّراتها في استهداف الرعايا الأجانب في الجزائر؛ نقل الهجمات إلى القارّة الأوربّية بدءًا من سنة 1994 بإحداث عددٍ من التفجيرات في باريس من طرف الجماعات الإسلامية المسلّحة الجزائرية؛ تفجير مترو أنفاق باريس في 1995 واختطاف طائرة الخطوط الجوّية الفرنسية، ناهيك عن أنّ

[1] Charles Zorgbibe, op.cit, p.124.
[2] Ibid, p.214.
[3] Georges Mutin, op.cit, p.20.
[4] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.214.
[5] Mohamed Ennaceur, «Le Bassin méditerranéen: un espace contrasté», in: Maurice Rieutord & Loïc Tribot La Spière, op.cit, p.57.

التطرّف أصبح أوربّي–داخلي المنشأ(مثلما بيّنته فيما بعد تفجيرات لندن سنة 2005 التي قام بها أشخاصٌ بريطانيو المولد) . هذه الأحداث كانت أسبابًا دفعت الطرف الأوربّي إلى إدراك حقيقة الظاهرة الإرهابية وغيّرت من نظرته إليها، وهنا بدأت تتعالى في أوربّا المطالبات بإنشاء أطر عمليّةٍ للتحكّم في الظاهرة الإرهابية قبل أن تنفلت، وهو ما انعكس على مضمون الندوات الأورو–متوسّطية منذ سنة 1998 التي أدرجت الإرهاب كقضيّةٍ ذات أولويّةٍ في نقاشاتها السياسيّة–الأمنيّة.

مستفيدةً من هذا التطوّر في الإدراك الأمني لدى دول الضفّة الشماليّة، اقترحت السلطات الجزائريّة الباحثة عن عودةٍ إلى الساحة الدوليّة عبر بوّابة المتوسّط نصًّا لـ"ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسّط" على شركائها في مسار برشلونة لدى احتضانها للقاء الرابع لدول المنتدى المتوسّطي المشار إليه أعلاه، والذي تمّ تبنّي وثيقته المؤقّتة من طرف مجموعةٍ من موظّفي الاتحاد الأوربّي عام 1998 . لكنّ نصّ هذه الوثيقة القائم على مجموعةٍ من المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة، والتي طالما دافعت عنها الجزائر من على مختلف المنابر الإقليميّة والدوليّة، لا يتماشى ويتعارض مع وضعيّة بعض الدّول الأعضاء في مسار برشلونة التي كانت ولازالت إلى الآن تصنّف في خانة الدّول المحتلّة (إسرائيل، المغرب) والخارقة لاتفاقيات نزع التسلّح وحظر الانتشار (إسرائيل) ممّا عقّد من مسألة قابليته للتطبيق. ولعلّ هذا هو أهمّ سبب قاد إلى تأجيل النظر في نصّ الميثاق المقترح من الجزائر إلى أجل غير مسمّى منذ المؤتمر الأورو–متوسّطي بمرسيليا في سنة 2000 رغم الجهود الجزائرية[1] .

بغضّ النظر عن عدم تطبيق المقترح وتأجيل النظر فيه، وهو ما كانت تعيه الجزائر ربّما، فإنّه كان كافيًا ليعبّر عن طموح الجزائر في تبوأ مكانةٍ ريادّيةٍ كقائدةٍ لمجموعة الدول العربيّة المنخرطة في مسار برشلونة ورغبتها في المساهمة في إعطاء قيمةٍ مضافةٍ لمسار الشراكة الأورو–متوسّطيّة في شقّه الأمني عبر بوابة الميثاق الأورو–متوسّطي حتّى وإن لم تكن قد شاركت، على غرار بقية دول الضفّة الجنوبية، في إعداد الإعلان المؤسّس له[2] . كما يمكن القول أنّ المقصد الأوضح بالنسبة لاقتراح الجزائر هو إرادتها من شركائها تبنّي مقاربةٍ شاملةٍ للأمن في المتوسّط تأخذ في الاعتبار الاعتماد المتبادل بين السلل الثلاث لمسار الشراكة الأورو–متوسّطية[3] . ويمكن اعتبار إصرار الجزائر على مقاربةٍ شاملةٍ للأمن في المتوسّط ورفضها تجزئته (وهو ما سنوضّحه في المبحث الأخير) رسالةً مشفّرةً من طرفها إلى دول الضفّة الشمالية فحواها استحالة الوصول إلى هدف شراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ في المتوسّط عبر الأمن التعاوني وإجراءات بناء الثقة في ظلّ تغاضي الطرف الأوربّي عن سياسة الاحتلال وخرق الشرعيّة الدولية التي تنتهجها إسرائيل وانحيازه الواضح لصالحها على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. وإنّ دفاع الجزائر القويّ عن ضرورة التفرقة بين المقاومة من أجل التحرّر والإرهاب خلال الندوة الأورو–متوسّطية في 28 و29 نوفمبر 2005 ببرشلونة[4] وخلال لقاءاتٍ أورو–متوسّطية أخرى، وإصرارها على نزعٍ جماعيٍّ للسلاح النوويّ لا يستثني أيّ دولةٍ من دول الإقليم المتوسّطي يدخلان ضمن المقاربة نفسها .

إذا جمعنا موقف الجزائر هذا مع رفضها الاعتراف أو حتّى التطبيع مع إسرائيل، سنخرج بنتيجةٍ مفادها أنّ الجزائر تريد توجيه رسالةٍ إلى الدول الأوربّية مفادها أنّ انخراطها في عمليّة برشلونة لا يعني أبدًا تطبيعًا مع إسرائيل المعنيّة هي الأخرى بهذه العمليّة، وأنّه ما دام الانحياز الأوربّي لإسرائيل فلن تسوى مشكلات الأمن في المتوسّط ولن يجد الميثاق الأورو–متوسّطي سبيلاً

---

[1] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.52.
[2] Ibid.
[3] Ibid, p.54.
[4] اقترحت خلال هذه الندوة مدونة سلوك أورو–متوسّطية لمكافحة الإرهاب حاولت وضع تعريف موحد للإرهاب بين دول المنطقة، لكنها اختتمت دون أن تصل إلى ذلك بسبب الخلاف العربي–الإسرائيلي حول تعريف الإرهاب.

للوجود. إذن، وبالنسبة للجزائر، يبقى الطرف الإسرائيليّ بوضعيته وسياسته حاجزًا أمام تحقيق هدف جعل المتوسّط "منطقةً للسلم، الاستقرار والتنمية"، مثلما يطمح إليه مسار برشلونة. ومن الأهمية بمكان التذكير هنا بأنّ التوقيع على الإعلان المؤسّس للشراكة الأورو–متوسّطية قد تمّ في ظروفٍ مواتيةٍ على مستوى الشرق الأوسط تميّزت بالتوقيع سنة 1993 بواشنطن على "اتفاق الاعتراف المتبادل" بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية المعروف أكثر بـ"اتفاق أوسلو". وقد شهدت أولى مراحل تطبيق هذا الاتفاق تأسيس سلطةٍ فلسطينيّةٍ على مجموعةٍ من المدن كانت كافيةً لإعطاء الأمل بأنّ الصراع في طريقه نحو الحلّ. وقد جاء مسار برشلونة كمحاولةٍ أوربّيةٍ للتعجيل من خطوات مسار أوسلو عبر فتحه إطارًا للنقاش والتعاون ضمّ في الوقت نفسه إسرائيل، فلسطين والدول العربية[1]. لكن، اتّضح فيما بعد أنّ الاتحاد الأوربّي قد أخطأ بضمّه إسرائيل لمشروع الشراكة قبل حتّى أن تسوّي خلافاتها مع كافّة الدول المجاورة لها، فما لبث أن تعقّد الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي أكثر معطّلاً اتفاق أوسلو ومعه مشروع بناء نظامٍ أمنيٍ أورو–متوسّطيّ، وحال تعثّر مسار السلام دون التوسّع والتعمّق في إجراءات بناء الثقة بسبب الرفض العربي[2].

المطلب الثاني: فصل "العدالة والشؤون الداخلية" من اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وترسيم الالتزام الأمني الجزائري نحو أوربّا

الحقيقة أنّ دور الجزائر الأمنيّ في إطار مسار الشراكة الأورو–متوسّطية ترسّم أكثر بتوقيعها بفالنسيا في 22 أفريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربّي الذي صودق عليه في 2004 ودخل حيّز التنفيذ بدءًا من 01 سبتمبر 2005. وأكّدت الجزائر من خلال هذا الاتفاق على الطبيعة الاستراتيجيّة لخيار المتوسّطيّة قي سياستها الخارجية عمومًا والأمنيّة خصوصًا. وإن كان هذا الاتفاق يعكس بجلاءٍ الهواجس الأمنيّة للاتحاد الأوربّي التي اشتدت حدّتها بعد أحداث مركز التجارة العالمي، والتي انعكست بوضوح في "إستراتيجيّة الأمن الأوربّية" سنة 2003 و"السياسة الأوربّية للجوار" 2004[3]، فإنّه في الوقت نفسه يخدم مصالح الجزائر وبالأخصّ جهودها في مكافحة الإرهاب.

ما يهمّنا نحن من اتفاق الشراكة الأورو–جزائريّ في سياق حديثنا عن الدائرة المتوسّطية للأمن القوميّ الجزائري هما الفصلان الأوّل المعنون بـ"الحوار السياسيّ" والثامن الموسوم بـ"العدالة والشؤون الداخليّة" (الركيزة الثالثة لاتفاقيّة ماستريخت 1992 المؤسّسة للاتحاد الأوربّي). وإن كان الفصل الأوّل قد سبق إدراجه ضمن اتفاقيّات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوربّي مع دول الضفّة الجنوبيّة (مثل تونس التي دخل اتفاق شراكتها مع الاتحاد الأوربّي حيّز التنفيذ في 01 مارس 1998 أو المغرب 01 مارس 2000)، فإنّ الفصل الثامن يعتبر سابقةً غير مألوفةٍ لم يتمّ إدراجها في الاتفاقات المبرمة قبل 2001، وهو امتدادٌ للمشروطيّة السياسيّة التي برزت في اتفاقات التعاون من أجل التنمية سنوات التسعينيات.

حُدِدَت معالجة مسائل انتقال الأشخاص والتأشيرات ضمن المادّة 83؛ الهجرات غير الشرعيّة وتبعاتها ضمن المادّة 84؛ التعاون القانوني والقضائي في المادّة 85؛ الوقاية من الجريمة المنظّمة ومحاربتها في المادّة 86؛ محاربة تبييض الأموال في المادّة 87؛ العنصريّة وكره الأجانب في المادّة 88؛ مكافحة المخدرات والإدمان عليها في المادّة 89، والتعاون فيما يتعلّق بالحرب على الإرهاب ضمن المادّة 90 (طالع الملحق رقم08). وبقدر ما تهمّ هذه المواضيع الاتحاد الأوربّي بدرجةٍ أولى، بقدر ما تسمح للدّولة الجزائريّة كذلك بالاستفادة من دعم الطرف الأوربّي وتعاونه في مواجهة بعض مهدّدات أمنها القومي كالجريمة المنظّمة، التجارة

---

[1] Françoise Germain-Robin, «Israël et le partenariat euro-méditerranéen», Géostratégiques, n°08, Juillet 2005, p.196.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص193.

[3] Ibid.

بالمخدّرات والإدمان عليها، و ـ بصفةٍ أخصّ ـ الإرهاب، ناهيك عن أنّها تخدمها في سياق شرعنة سلطتها السياسيّة المنتقدة على المستويين الداخليّ والخارجيّ. على العموم، يمكن اعتبار الترتيبات التي احتواها الاتفاق الأور–الجزائريّ تقدّمًا ملحوظًا في علاقتهما الثنائيّة، وهي تندرج في إطار أكثر شموليّةٍ ضمن الإجراءات المتّخذة من طرف مؤسّسات الاتحاد الأوربّي ودوله غداة الهجمات على جزيرة مانهاتن ومقرّ البنتاغون سنة 2001 للحدّ من التهديدات اللّينة لأمنها[1]. لكنّ الواضح أنّ التركيز من الطرف الأوربّي ضمن هذا الفصل من اتفاق الشراكة كان أكثر على محاربة الإرهاب والهجرة السرّيّة والوقاية منهما.

فيما يتعلّق بالإرهاب، والذي يقع على رأس أولويّات واهتمامات دول الاتحاد الأوربّي منذ 2001، والجزائر التي مازالت تعاني من نشاط بعض الخلايا الإرهابيّة في الشمال، الصحراء والساحل، فقد عبّر الطرفان في ديباجة الاتفاق عن "إدراكهم بأنّ الإرهاب والجريمة المنظّمة الدوليّة يشكّلان تهديدًا لتحقيق أهداف الشراكة والاستقرار في المنطقة". وجاء البند 90 ليؤكّد على أنّ "الطرفين، وفي إطار احترام الاتفاقيّات الدوليّة ـ التي ينتميان إليها ـ وتشريعاتهم وتنظيماتهم الخاصّة، اتفقا على التعاون من أجل الوقاية من الأفعال الإرهابيّة وردعها" (طالع الملحق رقم08). واستنادًا على هذا، نصّت المادّة نفسها على تبادل المعلومات بين الطرفين حول الجماعات الإرهابية وشبكات دعمها بما يتوافق مع القانون الدوليّ من جهةٍ، وعلى تبادل الخبرات حول أفضل الوسائل، السبل والتقنيات لمكافحة الإرهاب من جهةٍ أخرى. ونشير هنا أنّ الموقف الرسميّ للأوربّيين حيال الإرهاب في الجزائر تطوّر عمّا كان عليه قبل اعتداءات 09/11، حين رفضوا إدماج قضيّة الإرهاب في اتفاق الشراكة معها بسبب رفضهم الالتزام تجاه الجزائر أوّلاً، وموقف بعض الدول المنتميّة للاتحاد التي لم تكن تعتبر ما كان يحدث في الجزائر إرهابًا، ثانيًا[2].

يبدو جليًّا من فحوى البند 90 أنّ الجزائر عرفت كيف تعطي بعدًا دوليًّا آخر لجهودها في مكافحة الإرهاب، بعدما استطاعت في وقتٍ سابق أن تدرجها ضمن "الحرب" الدّولية التي أُعلنت ضدّه بعد الاعتداءات على مركز التجارة العالمي بانضوائها في الائتلاف الدولي الذي شُكّل غداة الأحداث تحت اللواء الأمريكي. فقد عرفت الجزائر كيف تكسب تعاون الاتحاد الأوربّي ومساعدته لها في كفاحها ضدّ الإرهاب سيما فيما يرتبط بتكريس الجهود من أجل تفكيك قواعده الخلفيّة، وبتزويدها بالمعلومات المتعلّقة بالأشخاص المدانين وتسليمهم إلى الدولة الجزائريّة إذا اقتضى الأمر[3]. هذا، وتتماشى المادّة 90 أيضًا مع مصالح الاتحاد الأوربّي الذي كسب بدوره التعاون الجزائريّ ذو الأهمّية الكبرى في هذا الشأن، لأنّ الخبرة والدراية العمليّاتيّة التي اكتسبتها الجزائر خلال سنوات الذروة لأزمتها الداخليّة لا يمكن الاستغناء عنهما بالنسبة لدول ومؤسّسات الاتحاد الأوربّي التي كثّفت احتياطاتها من خطر الإرهاب منذ 2001. وقد أدرك الاتحاد الأوربّي ـ على غرار الولايات المتّحدة الأمريكيّة ـ أنّه لا يمكنه مواصلة التغاضي عن نداءات الجزائر المطالبة بإقامة تعاون فعّال فيما يتعلّق بالمسائل الأمنيّة عمومًا ومكافحة الإرهاب خصوصًا بما يكفل تحقيق مصلحتهما المشتركة. ويجدر التنويه هنا إلى أنّه بالرغم من التردّد الكبير في القبول بالطبيعة الدوليّة للظّاهرة الإرهابيّة الذي ميّز موقف الاتحاد الأوربّي سنوات التسعينيات، فإنّه بتواصل الهجمات الإرهابيّة وتكرّرها على المستوى العالمي،

[1] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.52.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص166.

[3] Ibid, p.56.

أصبح لديه إدراك قريبٌ من مقاربة الجزائر عبّر عنه التوافق الذي حصل بينهما في إطار "الحلّ 1373"[1] لمجلس الأمن الدولي المتبنّى في خضمّ تداعيات الهجمات على جزيرة مانهاتن ومقر البنتاغون سنة 2001.

أمّا فيما يخصّ الهجرة غير الشرعيّة، والتي قد تكون لها صلة بالإرهاب، فقد بُرمج التعامل الأوربّي الجماعيّ معها على إثر اتفاقيّة أمستردام (الداخلة حيّز التنفيذ في 01 ماي 1999) وشهدت إجراءاتٍ أوربيّة أكثر صرامةٍ من أجل كبحها مذ جانفي 2005[2]، حين أصبحت كلّ دول الاتحاد مطالبةً بالتعامل معها وفق قانون موحّدٍ تصبح تشريعاته نافذةً في حال تمّ التصويت عليها بالأغلبية المؤهّلة، وهذا تطوّرٌ واضحٌ مقارنةً بما كان موجودًا في السابق، عندما كانت كلّ دولةٍ في الاتحاد حرّةً في تحديد سياستها المتعلّقة بالهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي، ولم تكن مجبرةً على تبنّي قوانين المجموعة إلاّ في حال تمّ النصّ عليها بالإجماع[3].

إنعكس هذا الهاجس الأوربّي على محتوى اتفاق الشراكة الذي أبرمه مع الجزائر، فقد نصّ في المادّة 84 المعنونة بـ"التعاون في مجال الوقاية والرقابة على الهجرة غير الشرعيّة" على التعاون بين الطرفين خاصّةً فيما يتعلّق بتبادل المعلومات حول تدفّقات الهجرة غير الشرعيّة (طالع الملحق رقم08). لكنّ أبرز ما يثير الانتباه في محتوى هذه المادّة هو نصّها على قبول الجزائر، من جهةٍ، وأعضاء المجموعة، من جهةٍ أخرى، بإعادة رعايا كلّ طرفٍ الموجودين بطريقةٍ غير شرعيّةٍ على أراضي الطرف الآخر إلى بلدهم الأصليّ، وذلك وفق إجراءاتٍ خاصّةٍ اتفق عليها الطرفان ضمن المادّة نفسها. وإن كانت صياغة المادّة توحي ظاهريًّا بعدالةٍ في تقسيم المسؤولية بين الطرفين، فإنّ ما تخفيه هو على العكس من ذلك، وهي موجهّة بطريقةٍ غير مباشرةٍ إلى الجزائر، لأنّنا إذا عدنا إلى الواقع سنجد أنّ هذه المادّة لن تطبّق إلاّ في اتجاهٍ واحدٍ لسبب بسيطٍ هو أنّ تدفّقات الهجرة غير الشرعيّة هي دائمًا من الجزائر نحو أوربّا وناذرًا جدًّا ما تكون في الاتجاه المعاكس.

الأدهى من هذا أنّ المسؤوليّة التي تتحمّلها الجزائر والمترتّبة عن هذه المادّة تشتدّ أكثر إذا أخذنا بالاعتبار كثافة التدفّقات الانسانية التي تحدث في الاتجاه جنوب–شمال وخصوصيّة الإقليم الجزائري الذي يعدّ ـ على غرار أقاليم الدول المغاربية ـ منطقة استقبال، إرسال وعبور للمهاجرين السرّيين. إنّ الجزائر وفق المادّة 84 ليست ملزمةً فقط باستقبال مهاجريها المتواجدين بطريقةٍ غير شرعيّةٍ على الإقليم الأوربّي، بل هي مدعوّةٌ كذلك إلى طرد وإعادة كلّ المهاجرين غير الشرعيّين الذين يستعملون إقليمها كمعبر نحو أوربّا أو الراغبين في الاستقرار عليه[4]، وبالتّالي فهي مطالبة بطريقةٍ غير مباشرةٍ بحماية وحراسة الحدود الجنوبيّة للاتحاد الأوربّي الذي استطاع التملّص من هذه المسؤولية وتكليف الجزائر ـ من بين دولٍ أخرى ـ بها في إطار التعاون الثنائي الذي يجمعهما.

إنّ ذلك الجزء من المادّة 84 يعبّر عن سريان دول الاتحاد الأوربّي، مدعومةً بمفوّضيته، نحو سياسةٍ بسيطةٍ وصريحةٍ في التعامل مع الهجرة السرّية قوامها إعادة أو طرد المهاجرين نحو الجزائر، وإن دلّ هذا على شيءٍ فإنّما يدلّ على الانطواء الهويتي الذي تنحو نحوه أوربّا بصيغةٍ متصاعدةٍ، لاسيما في ظلّ تواصل خطابات الأمننة التي تحذّر، من بين ما تحذّر منه، من احتمالين:

---

[1] بموجب هذا الحل "يتوجّب على كلّ الدول الوقاية والقضاء على تمويل الإرهاب بالإضافة إلى تجريم جمع الأموال للقيام بمثل تلك الأعمال. كما يتوجّب على الدول أيضًا عرقلة كل شكل من أشكال دعم المنظمات أو الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية، اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من حدوث أعمال إرهابية، رفض استقبال أولئك الذين يمولون، يحضرون، يدعمون، يتورطون في أعمال إرهابية".

[2] Delphine Perrin, «la nouvelle politique de l'Europe en matière de contrôle et de limitation des migrations», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004, p.117.

[3] Ibid, p.119.

[4] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.59.

الأوّل هو سيرورة دول جنوب أوربّا نحو تبعيّةٍ دبلوماسيّةٍ للبلدان الأصليّة للجاليات الموجودة على أرضها؛ والثاني هو الانشقاق الداخليّ الذي قد تواجهه هذه الدول في حال أزمةٍ دوليّةٍ حادّةٍ نتيجة الانفصال الراجح للجاليات الأجنبيّة عن مجتمعاتها الأصليّة[1]. لذا، ومنذ وضع برنامج لاهاي في نوفمبر 2004 الرامي إلى إنشاء فضاءٍ للحريّة، الأمن والعدالة، والذي حلّ محلّ البرنامج الذي وضعه المجلس الأوربّي بتامبير[2] (فنلندا) المنعقد في 15 و16 نوفمبر 1999 والذي حدّد التوجّهات الكبرى للسياسة الأوربّية للهجرة واللجوء[3]، بدأ يدور التفكير في أوربّا حول كيفيّات تقوية مراقبة الحدود الخارجيّة للاتحاد الأوربّي عبر إنشاء "نظام مندمجٍ لتسيير الحدود الخارجية" أو "قوّةٍ للتدخّل السريع"، أو عند الاقتضاء "فيلقٍ أوربّيٍ لحراسة الحدود"[4].

دون الخوض في حزمة التشريعات والقوانين التي وضعتها دول الاتحاد الأوربّي ومؤسّساته بغرض الاحتماء من تهديد الهجرة[5]، يمكن القول أنّ خطابات أمننة الأخيرة نجحت في تحقيق تقارب سياسيّ بين الدول الأوربّية يكاد يصل إلى حدّ الوحدة حول موقفين أساسيّين: من جهةٍ، تقوية عراقيل الدخول إلى الاتحاد الأوربّي والردع المتنامي للهجرة غير الشرعيّة بالانطواء داخل حدودٍ محروسةٍ أكثر؛ ومن جهةٍ أخرى، تحميل مسؤوليّة مواجهة الهجرة والإشكاليات المرتبطة بها لبلدان الأصل والعبور. باختصار، فإنّ الدول الأوربّية "تتّفق كي تنغلق على نفسها وتترك دول الجنوب فيما بينها"[6]، وهو ما انعكس على اتفاق الشراكة مع الجزائر بجلاء.

بقدر ما يعبّر إدراج مشروطيّةٍ جديدةٍ متعلّقةٍ بالهجرة ضمن اتفاق الشراكة الأورو–الجزائريّ (وهي مشروطيّة مستوحاةٌ من الترسانة القانونيّة الأوربّية المتعلّقة بالهجرة والهجرة السريّة) عن السأم الأوربّي من تراخي الجزائر في تعاملها مع الهجرة والمهاجرين السريّين، والرغبة في سلوك أكثر فعّاليّةٍ وصرامةٍ منها، بقدر ما يعكس أيضا تنصّل دول الاتحاد الأوربّي من المسؤولية وبحثها عمّا يخلّصها من مشكلةٍ تكاد تكون مزمنةً. فتحت غطاء الشراكة، التنمية، دعم الإصلاحات الاقتصاديّة، الدعم المؤسّساتيّ ودعم ترقية دولة الحقّ في الجزائر (بمصطلحات ديباجة اتفاق الشراكة والمادة 82 منه)، يسعى الاتحاد الأوربّي إلى تصدير سياسةٍ ردعيّةٍ للهجرة إلى الجزائر تسير بها بعيدًا نحو سياسة تجريم وعقاب وليس سياسة حمايةٍ. وقد بارك الاتحاد الأوربّي القانون الجزائريّ رقم 09-01 المؤرّخ في 25 فيفري 2009 الذي يجرّم تهريب المهاجرين[7]، معتبرًا أنّ ذلك يدخل ضمن

---

[1] Charles Zorgbibe, op.cit, pp.124-125.

[2] سعت ركائز تامبير (Les Jalons de Tampere) إلى إعداد سياسة أوربية مشتركة "في المجالات [. . .] المرتبطة بشدة باللجوء والهجرة" وذلك عبر أربع طرق أساسية:

- الشراكة مع البلدان الأصلية للمهاجرين وبلدان العبور عبر مقاربة شاملة للهجرة (الأبعاد السياسية، حقوق الإنسان، والتنمية)؛
- نظام لجوء مشترك (إجراءات مشتركة ووضعية موحدة) تأسس على "الاحترام المطلق لطالبي اللجوء" و"التطبيق المندمج والشامل لاتفاقية جينيف" مع الحفاظ على مبدأ عدم المنع؛
- التعامل العادل مع المهاجرين الشرعيين وسياسة أكثر حيوية فيما يتعلق بالاندماج كي تقترب حقوق رعايا الدول الأجنبية أكثر ما يمكن من حقوق المواطنين الأصليين؛
- تسيير تدفقات الهجرة عبر مكافحة الهرة غير الشرعية: عقوبات مشددة على استغلال البشر (خاصة الأطفال والنساء) والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين، مراقبة فعالة للحدود الخارجية للاتحاد الأوربي ومساعدة البلدان الأصلية للمهاجرين ودول العبور على إعادة المهاجرين. في:

Delphine Perrin, art.cit, p.119.

[3] Ibid,

[4] Ibid, p.120.

[5] للمزيد حول السياسة القانونية الأوربية إزاء الهجرة واللجوء بأنواعه، طالع الدراسة المفصلة لدالفين بيران (Delphine Perrin) في:

Ibid, pp.120-133.

[6] Ibid, p.120.

[7] القسم الخامس (مكرر2) من الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات الجزائري (من المادة 303 مكرر 30 إلى المادة 303 مكرر 41). أنظر: أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسات القضائية، الجزائر، منشورات بيرتي، طبعة 2009–2010.

جهود تقوية الرقابة على الحدود الصحراوية والمتوسّطية داعيًا الجزائر (ودول المغرب العربي مجتمعةً) إلى مضاعفة جهود مكافحة الهجرة غير الشرعيّة عبر مزيدٍ من إجراءات حجز، معاقبة وطرد المهاجرين السرّيين[1].

هذا السلوك من الاتحاد الأوربّي فيه إنكارٌ تامٌّ للطبيعة المعقّدة لظاهرة الهجرة وتحميلٌ للجزائر لظاهرةٍ ليست ـ كغيرها من الدول المغاربية ـ مسؤولةً عنها بمفردها. وقد لا يختلف موقف الجزائر هنا عن موقف المغرب الأقصى الذي عبّر باسم جميع الدول المغاربيّة عن عدم "استعداده لتحمّل مسؤولية قوّة الجذب الأوربّية ولا لتحمّل التكلفة الاقتصاديّة، السياسيّة والاجتماعيّة لتسيير المهاجرين غير الشرعيين"[2]. إنّ هذا التحليل يقودنا إلى القول بأنّنا انتقلنا من استثمار الخبرة الأمنيّة التي تفترض وجود شريكٍ جزائريّ مساو للطرف الأوربّي إلى مجرّد مناولةٍ لصالح السياسة الأوربّية تنزل بالجزائر إلى مصافٍ أدنى ودور تابع[3]. وينطبق هذا التحليل أيضًا على الشروط الجديدة الأخرى المدرجة في موادّ الفصل الثامن والهادفة إلى التصدّي للإرهاب وعوامل اللاأمن الأخرى (الجريمة المنظّمة، تبييض الأموال والاتجار بالمخدّرات)، فإن كانت تلك الشروط تدلّ نظريًّا عن انشغال جزائريّ–أوربيّ مشتركٍ بهدف إقامة تعاون ثنائيّ يفضي إلى القضاء على الآثار السلبيّة لتلك الأخطار على أمنيهما، أو على الأقلّ الحدّ منها، فإنّها في الواقع لا تحيد عن القاعدة التي تعمل وفقها أوربّا على تسخير دول الضفّة الجنوبيّة ـ والمغاربيّة خصوصًا ـ لمواجهة المهدّدات الجديدة للأمن الأوربّي بتطبيق مبادئ الحكم الراشد التي يمليها الأوربّيون، وكأنّها مجبرةٌ على تحقيق أمن دول شمال المتوسّط.

خلاصة ما سبق أنّ الاتحاد الأوربّي دولاً ومؤسّساتٍ، أصيب بنوع من اليأس من القضاء على مسبّبات الهجرة وعوامل اللا أمن الأخرى عبر مدخل اقتصاديّ–تنمويّ، مثلما ادّعاه في مسار برشلونة، فـ"استقال"[4] من هذه المهمّة، وإنّه بالاجراءات التي يتّبعها حيال الهجرة بنوعيها ويعمل على تصديرها إلى الجزائر والدول المغاربيّة الأخرى (باعتبارها المنفذ الأساسيّ للمهاجرين نحوه) يسير نحو نسف كلّ شعور بالانتماء إلى فضاءٍ واحدٍ، مديرًا ظهره لاعتبارات التضامن والشراكة التي يفترض أنّها تشكّل القاعدة التي تتأسّس عليها عمليّة برشلونة واتفاقات الشراكة المبرمة مع دول الضفّة الجنوبية بما فيها الجزائر. مثل هذه الطريقة في التعامل ستؤثّر بالتأكيد سلبًا على مصداقية العلاقات الثنائيّة التي يبنيها الاتحاد الأوربّي مع دول الضفّة الجنوبية وعلى مصداقية أيّ مبادرةٍ متوسّطيّةٍ قد يطلقها في المستقبل، وإنّ ما أصاب مشروع "الاتحاد من أجل المتوسّط" لحدّ الآن أحسن برهانٍ على هذا.

المطلب الثالث: تطوّر الموقف الجزائري من السياسة الأوربّية للجوار

بعد مُضِيّ عشر سنواتٍ تقريبًا على مسار برشلونة لم يحقّق فيها أهدافه، اقترحت أوربّا سياسةً جريئةً جديدةً محاولةً إحياء الشراكة مع الدول المتوسّطية وإعطائها نفسًا جديدًا، لكن بإدراجها هذه المرّة ضمن فضاءٍ جيوسياسيّ أوسع لا يقتصر على الدول المشاطئة للمتوسّط فقط (أنظر الملحق رقم06). لتحقيق هذا الهدف، ولتقوية للعلاقات بينه وبين شركائه، اقترح الاتحاد الأوربّي بمبادرةٍ فرديّةٍ منه خلال سنة 2004 خيارًا استراتجيًّا جديدًا على شركائه في الشرق والجنوب حمل اسم "السياسة الأوربّية للجوار"، التي تبنّاها المجلس الأوربّي سنةً قبل اقتراحها على الدول المعنيّة بها[5].

---

[1] Delphine Perrin, art.cit, p.135.
[2] Ibid.
[3] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.58.
[4] Delphine Perrin, art.cit, p.137.
[5] Commission des communauté Européenne, «Politique européenne de voisinage: Document d'orientation», Bruxelles, Commission des communauté Européenne, 2004, p.02.

تجد هذه السياسة أصولها في مبادرة رئيس المفوّضيّة الأوربّية السابق رومانو برودي (Romano Prodi) التي اقترحها سنة 2002 ليس فقط على الدول المتوسّطية، بل على كلّ الدول التي تحدّ أوربّا الموسّعة برًّا وبحرًا (أوكرانيا، بيلاروسيا، مولدافيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا وكل الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسّطية[1] زائد ليبيا وباستثناء تركيا). وتقوم هذه السياسة على تعاون شامل مستوحى من "فلسفة الجوار" مختصر في الصيغة الشهيرة لبرودي "كلّ شيء إلاّ المؤسّسات"[2] التي تسمح للاتحاد الأوربّي بإقامة مخطّطٍ جديدٍ لعلاقاته التفضيليّة مع الدول السابقة ورسم هرميّةٍ جديدةٍ للمناطق الرئيسة الشريكة للاتحاد. ولا يمكن الفصل بين القفزة الكبيرة التي أجراها الاتحاد الأوربّي بتوسّعه في مطلع شهر ماي 2004 ضامًّا إليه 10 دول جديدةٍ[3]، وبين الاستراتيجية الجديدة التي اقترحها، لأنّ توسع الاتحاد الأوربّي انجرّ عنه منطقيًّا توسّع حدوده الخارجيّة، "أصبح لدينا اليوم جيرانٌ جددٌ واقتربنا أكثر من القدماء"[4]. وإن كان توسّع 2004 قد منح فرصًا ومكاسبًا جديدةً للاتحاد، فإنّه وضعه أيضًا أمام تحدّياتٍ ورهاناتٍ جديدةٍ، لذا جاءت سياسة الجوار استجابةً لتلك الرهانات، ولكن أيضًا لدعم جهود تحقيق الأهداف المسطّرة في الاستراتيجيّة الأوربّية للأمن الموضوعة سنة 2003.

حسب مفوّضيته، يصبو الاتحاد الأوربّي من تلك السياسة إلى: تطوير علاقات تفضيليّةٍ مع البلدان المجاورة له في الشرق والجنوب حسب قاعدة التمايز الذاتي (Autodifférenciation)؛ تقاسم مكاسب توسيع 2004 مع الشركاء بما يحقّق استقرار وأمن جميع الشعوب المعنيّة وتأسيس فضاءٍ للرخاء وحسن الجوار قائم على قيم الاتحاد ومعاييره[5]. ويمكن اعتبار أنّ إطلاق سياسة الجوار دليلاً واضحًا على الوعي الأوربّي بالشرخ الجديد الحاصل بينه وبين تخومه الشرقي والجنوبي، والذي لم يتمكّن مسار برشلونة من منعه بعد مرور حوالي عقد على انطلاقه[6]، لذا أكّدت المفوّضيّة أنّ واحدًا من المقاصد الأساسيّة لسياسة الجوار هو تحاشي تصدّعاتٍ جديدةٍ بين الاتحاد الأوربّي الموسّع وجيرانه ومنحهم إمكانيّة المشاركة في نشاطاتٍ عديدةٍ للاتحاد في إطار تعاونٍ سياسيٍ، أمنيٍ، اقتصاديٍ وثقافيٍ معزّزٍ، وهو ما يؤكّد أنّ البعد المتوسّطيّ حاضرٌ بقوّةٍ في سياسة الجوار.

أمّا المنهج المقترح لتحقيق الأهداف السابقة فهو التعاون بين الاتحاد الأوربّي وشركائه من أجل تحديد مجموعةٍ من الأولويّات التي يؤّدي تحقّقها إلى تقريب هذه الدول من الاتحاد. وتدمج هذه الأولويّات في مخطّطات العمل (Plans d'actions) المتبناة بصيغةٍ مشتركةٍ من الطرفين، والتي تغطّي بعض المجالات المفتاحيّة التي تستوجب مجهودًا خاصًّا: الحوار السياسيّ والإصلاح، العدالة والشؤون الداخليّة، التجارة وإجراءات تحضير الشركاء للمشاركة الفعّالة في السوق الداخلي للاتحاد، الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث والإبداع، السياسات الاجتماعيّة والعلاقات بين الجماعات[7]. وتعتبر مخطّطات العمل نقطة الاختلاف الأساسيّة بين السياسة الأوربّية للجوار ومسار برشلونة. وإن كانت هذه المخطّطات تبنى وفق قاعدةٍ مشتركةٍ، فإنّها تأخذ بالحسبان الخصوصيّة الوطنيّة لكلّ بلدٍ جار وتحدّد بتراتبيّةٍ هرميّةٍ الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها. وتتناسب وتيرة الدعم المالي

---

[1] الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأقاليم الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، لبنان وسوريا.

[2] Lionel Urdy, art.cit, p.60.

[3] إيستونيا، ليتونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بولونيا، المجر، سلوفينيا، قبرص ومالطا.

[4] Commission des communauté Européenne, art.cit, p.02.

[5] Ibid, p.03.

[6] ومنذ وضعها، أكّدت المفوّضية الأوربية أن سياسة الجوار ستدعم مختلف أشكال التعاون الإقليمي وما دون الإقليمي الموجودة، لذا أكّدت منذ ماي 2004 أن سياسة الجوار لن تحل محل مسار برشلونة ولكنها ستنفذ في إطاره وعبر اتفاقات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع كل شركائه.

[7] Commission des communauté Européenne, art.cit, p.03.

طردًا مع وتيرة إنجاز الأهداف الاستراتيجية المحدّدة من كلّ بلدٍ شريكٍ. في هذا الخصوص، يوعز إلى كلّ بلد تحديد المجالات ذات الأولويّة والمستَحِقّة للدعم المالي الأوربّي، والتي يمكن أن تقود إلى تحقيق أهداف استراتيجيّةٍ على المديين القريب والمتوسّط وفق أجندةٍ واضحةٍ. وتُقَوَّمُ التقدّمات المحقّقة في كلّ بلدٍ من طرف لجان الشراكة واللجان التقنيّة الفرعيّة[1].

ولتحقيق هذا، يقترح الاتحاد الأوربّي على جيرانه[2]:

- مشاركةً لبعض الدول في بعض مجالات السوق الداخليّة للاتحاد الأوربّي؛
- تقريب البنى والبيئات القانونيّة والتّشريعيّة التي اعتبرت كأولويّةٍ استراتيجيّةٍ؛
- إقامة علاقاتٍ تجاريّةٍ تفضيليّةٍ بإبرام وتنفيذ اتفاقاتٍ خاصّةٍ مع الدول المعنيّة؛
- فيما يتعلّق بتنقّل الأشخاص، وكما أعلنته المفوّضة المكلّفة بالعلاقات الخارجيّة وسياسة الجوار في المفوّضية الأوربّية بينيتا فيريرو والدنر (Benita Ferrero Waldner)، تشجّع السياسة الجديدة دول الاتحاد على تسهيل منح التّأشيرات، وذلك عبر نظام حركةٍ جديدٍ يوضع حيّز التطبيق يسمح بفتح أفضل للحدود[3]. وقد عُلّقت في بداية الأمر آمال على سياسة الجوار لتحقيق بعض التقدّمات في سياسة الاتحاد الأوربّي للهجرة لكنّ ذلك لم يحدث[4].

في مقابل هذا، واضحٌ أنّ المشروطيّة قد تمّ تشديدها في السياسة الأوربّية للجوار مقارنةً بمسار برشلونة وفقًا لقاعدة "نطلب منكم أن تكونوا مثلنا، معنا، ولكن ليس عندنا: تشبّهوا بنا دون أن تنتموا إلينا"[5]، واعتمادًا على أسلوب تحفيزيّ يدعو الأوربّيون من خلاله شركاءهم إلى الاقتراب من ممارساتهم في مواضيع محدّدةٍ مقابل أن يمنحوهم تعاونًا أكثر وبوسائل ماليّةٍ أكبر[6]. فمن مقاربةٍ أوربيّةٍ، لا يمكن إقامة علاقاتٍ تفضيليّةٍ مع دول الجوار دون التزام متبادل بقيم مشتركةٍ مستوحاةٍ من التجربة الأوربّية، كقيم دولة الحقّ، الحكم الراشد، احترام حقوق الانسان (وبالأخصّ حقوق الأقليّات)، ترقية علاقات حسن الجوار ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة. إلاّ أنّ نقطة الاختلاف الأساسيّة بين مخطّطات العمل الخاصّة بسياسة الجوار واتفاقات الشراكة المبرمة في إطار عملية برشلونة هي إضافة ما يعرف بـ"المشروطيّة الجديدة" والتي تقتضي: أوّلاً، إلتزام البلدان الشريكة بما يتماشى والتوجّهات الأساسيّة للسياسة الخارجيّة والأمنيّة المشتركة للاتحاد الأوربّي (*PESC*)[7]، خاصّةً ما تعلّق بمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ثانيًا: الإلتزام بالمعايير الخاصّة بـ"العدالة والشؤون الداخليّة" التي تمّ التركيز عليها بالخصوص في مخطّطات العمل مع دول الضفّة الجنوبيّة للمتوسّط[8]؛ وثالثًا وأخيرًا، الالتزام باحترام القانون الدولي ومجهودات تسوية وحلّ النزاعات الدوليّة[9]. وفق هذه الشروط، يمكننا القول أنّ السياسة الأوربّية للجوار عبّرت بجلاءٍ عن الهواجس الأمنيّة الأوربّية التي استحكمت بعد 2001/09 وأنّها ـ على غرار الشراكة الأورو–متوسّطية ـ ليست إلاّ طريقةً في بناء "الآخر" في الجنوب والشرق

---

[1] Lionel Urdy, art.cit, p.64.
[2] Isabel Schäfer, «The EU's Mediterranean policy: competing framework, actors and dynamics from above», in: Isabel Schäfer and Jean-Robert Henry (eds), Mediterranean policies from above and below, Munich, Nomos, 2009, pp.203-204.
[3] Faycal Metaoui, «Politique européenne de voisinage: Alger exprime son refus», El Watan (Quotidien Algérien), 04/11/2007, p.03.
[4] Lionel Urdy, art.cit, p.64.
[5] Jean-Robert Henry, art.cit, p.15.
[6] Lionel Urdy, art.cit, p.64.
[7] PESC: Politique Etrangère et de Sécurité Commune.
[8] Lionel Urdy, art.cit, p.64.
[9] Commission des communauté Européenne, art.cit, p.03.

والتعامل معه كامتدادٍ لـ"الأنا" الأوربّية[1]، وكأنّ دول الجنوب "الشريكة" (كما يسميها الأوربّيون) محكومٌ عليها بتحمّل عواقب جوارها الجغرافيّ مع أوربّا بتبني السياسات التي توضع وتقرّر في بروكسل دون أن تشارك في إعدادها .

لم تلق السياسة الأوربّية للجوار الترحيب من قبل الجزائر في بداية الأمر. وقد اعتبر عبد العزيز بلخادم وزير الخارجيّة الجزائري وقت الإعلان عنها "أنّ السياسة الأوربّية للجوار لا تشكّل نظرةً مشتركةً لمستقبل العلاقات بين دول الاتحاد الأوربّي ودول الضفّة الجنوبية للمتوسّط [. . .] نحن نرفض أن يتمّ التعامل معنا كجيران جددٍ"[2]. وضمن المقاربة نفسها، عبّر حليم بن عطاء الله (سفير الحكومة الجزائرية لدى بروكسل) في مداخلته التي ألقاها في اجتماع "تقوية السياسة الأوربّية للجوار" المنظّم من طرف المفوّضية الأوربّية ببروكسل في سبتمبر 2007، والذي دعيت إليه الدول المعنيّة بهذه السياسة[3]، أنّ الجزائر ترفض أن يوضع مبدأ "الملاءمة Appropriation" ـ الذي يعتبر واحدًا من المبادئ المحوريّة التي تتأسّس عليها سياسة الجوار ـ على مقاس الاتحاد الأوربّي وبقرار فرديّ من طرفه، بل يجب إشراك الدول المعنيّة بالسياسة الجديدة أيضًا في تحديده[4]. وكانت الجزائر الدولة الوحيدة من بين دول جنوب المتوسّط المستهدفة بهذه السياسة التي عبّرت عن رفضها الرسميّ والصريح لهذه الاستراتيجيّة الأوربّية الجديدة، في وقت قبلت كلّ دول ضفّة المتوسّط الجنوبيّة بالانخراط فيها باستثناء سوريا وليبيا اللّتان لم تقبلا ولم ترفضا مفضّلتان اعتماد سياسة "ننتظر ثمّ نرى Wait and see" .

وقد عبّرت الحكومة الجزائريّة عن اندهاشها من إطلاق إطار أوربيّ متعدّد الأطراف جديدٍ بمجرّد توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربّي[5] (2002)، مفضّلةً "إعطاء الوقت" لتطبيق هذا الاتفاق الأخير ولتحقيق أهدافه. وأكّدت الحكومة الجزائرية على لسان سفيرها لدى المملكة البلجيكية في مداخلته التي ألقاها في الاجتماع المذكور أعلاه، أنّها تفضّل تركيز جهودها على المشكلات الداخليّة التي تواجهها في مجالات الصناعة، الزراعة، الخدمات وغيرها من المجالات الناتجة عن تأثيرات تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربّي، على أن تتّجه نحو مبادراتٍ أخرى، كما عبّرت عن عدم استعدادها لاعتماد ميكانيزماتٍ جديدةٍ للشراكة، كتلك المقترحة في سياسة الجوار، قد تعطّل أو تحلّ محلّ اتفاق الشراكة الموقّع مع الاتحاد الأوربّي، لاسيما أنّ الأخير "يحفظ كلّ إمكانيات التقارب والتعاون مع الاتحاد الأوربّي. إنّه يستجيب إلى مبدإ التمايز ويبلور كلّ الأولويّات الوطنيّة"[6]. فمن وجهة نظر الجزائر، تلتقي أهداف وشروط اتفاق الشراكة الذي وقّعته مع الاتحاد الأوربّي سنة 2002 في إطار عمليّة برشلونة في جوانب كثيرةٍ منها مع مضمون سياسة الجوار، حتّى فيما يخص الشروط الجديدة منها (العدالة والشؤون الداخلية)، فكلّ أهداف الاستقرار والرفاه، تقوية الديمقراطيّة والحكم الراشد، تعزيز الحوار مع الاتحاد الأوربّي فيما يتعلّق بمواضيع حقوق الإنسان، ترقية التعاون في مجالات العدالة، الحرّية والأمن وغيرها من الأهداف، تمّ النصّ والاتفاق عليها في عقد الشراكة، لذا ارتأت الجزائر أنّ الأفضل هو التمسّك بمكاسب مسار برشلونة ومعالجة نقاط ضعفه أفضل من الاتجاه نحو مسارات شراكةٍ جديدةٍ.

---

[1] Thomas Lacroix, art.cit, p.103.

[2] Cité par: Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», in: Isabel Schäfer and Jean-Robert Henry (eds), op.cit, p.283.

[3] دعي إلى هذا الاجتماع في الأصل وزير خارجية الجزائر، لكن، وبحكم رفضها للسياسة الأوربية للجوار، لم توفد الجزائر وزير خارجيتها وشاركت كعضو ملاحظ مفوّضة سفيرها لدى بروكسل للتعبير عن موقفها .

[4] Fayçal Metaoui, art.cit, p.03.

[5] Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», art.cit, p.285.

[6] Faycal Metaoui, art.cit, p.03.

إنطلاقاً من التحليل السابق، نستنتج أنّ أسباب الرفض الجزائريّ للسياسة الأورّبية للجوار هي: الأوّل، أنّ الجزائر تخوّفت من المشاركة في برنامج طموح وواسع، كبرنامج سياسة الجوار، لم تشارك في إعداده، وَوُضِعَ على مقاس الدول الأورّبية وبما يتوافق ومصالحها ولم يراع وجهة نظر الدول المتلقّية؛ الثاني، وهو مرتبط بالأوّل، أنّ العرض الأورّبي الجديد يعمل وفق منطق لا يتناسب مع طموحات الجزائر على المستوى الإقليميّ ويتناقض مع مشروع اندماج الدول المغاربية[1]؛ الثالث، أنّ تأخّر الجزائر في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأورّبي (سبع سنواتٍ بعد إعلان برشلونة) كما سنرى لاحقاً، أدّى إلى شبه تطابق بين شروطه وأهدافه وشروط وأهداف سياسة الجوار، لذا كان تخوّف الطرف الجزائري من الوقوع في ازدواجيّة عمل وكذا عدم التماس أيّ إضافةٍ جديدةٍ أو مكسب يمكن أن يُجنى مقارنةً بما تمّ الاتفاق عليه في عقد الشراكة؛ الخامس، أنّ استمرار التحفّظ الأورّبي على حرّية تنقّل الأشخاص، مثلما كان الحال في مسار برشلونة، كَوَّنَ قناعةً لدى الجزائريين بأنّ سياسة الجوار لن تكون إلاّ "وصفةً قديمةً في علبةٍ جديدة"[2]، ولن تختلف محتوياتها عن محتويات عمليّة برشلونة. ونشير هنا بأنّ المقاربة الجزائرية المتعلّقة بمسألة حرية تنقّل الأشخاص فيها إصرارٌ على اعتبار هذه الحرّية ركيزةً أساسيةً دونها لا يمكن تحقيق لا أهداف الشراكة (بما فيها منطقة التبادل الحرّ) ولا التقارب الإنساني والاجتماعي بين شعوب الضفّتين، مثلما تصبو إليه الشراكة الأورو–متوسّطية[3].

لم يدم رفض الجزائر طويلاً، وسرعان ما تغيّر موقفها سنة 2008 بطريقةٍ مفاجئةٍ من الممانعة إلى الموافقة. ويبدو أنّ محوريّة مجال الطاقة وما تعلّق به من إنشاء طرق إمدادٍ وربطٍ جديدةٍ ضمن سياسة الجوار لم يكن ليدع دول الاتحاد الأورّبي ومؤسّساته تترك الجزائر خارج هذه السياسة بحكم دورها الأساسي في الأمن الطاقوي الأورّبي (ثالث مموّن بالغاز لأورّبا). ومعروف أنّ الاتحاد الأورّبي يتطلّع من خلال سياسة الجوار إلى حماية أكبر لأمنه الطاقوي عبر الربط بين مصادر الطاقة في شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا وأورّبا ضمن سوق طاقويّةٍ مندمجةٍ تستجيب ـ حسبه ـ لتطلّعات الدول المنتجة، المستهلكة ودول العبور[4]. وبما أنّ روسيا والنرويج ـ المموّلان الأساسيّان لأورّبا بالطاقة قبل الجزائر ـ غير معنيّتان بهذه السياسة، ومع توقيع أوكرانيا، أذربيجان والمغرب على اتفاقيّات في مجال الطاقة مع الاتحاد الأورّبي، فقد تركّزت الجهود الأورّبية بصفةٍ كبيرةٍ على الجزائر ـ وبدرجةٍ أقلّ مصر ـ لإقناعها بالانخراط في المبادرة الجديدة. واستطاعت الضغوط الأورّبية أن تحقّق غرضها وغيّرت موقف الجزائر من الرفض إلى القبول. وإن كان لم يتم بعد إقرار مخطّط عمل خاصّ بالجزائر ـ على غرار الدول الأخرى المنخرطة في سياسة الجوار ـ فإنّ الإرادة السياسيّة أصبحت موجودةً ولم يبق إلا تحديد محاور التعاون ذات الأولوية.

هذا التحوّل في الموقف الجزائري، بالرغم من أنّ العرض الأورّبي لم يتغيّر على حدّ تعبير كريستيان هوهمان (Christiane Hohmann) (الناطقة الرسمية باسم بينيتا فيريرو والدنر)، التي أكّدت عدم حدوث أيّ تغيّر في موقف الطرف الأورّبي وعدم تقديم أيّ تنازلات من قبله، وأنّ العرض بالنسبة للجزائر هو نفسه الذي قُدّم لها سنة 2004[5]. جاء هذا الردّ من طرف الناطقة الرسمية باسم المكلّفة بسياسة الجوار الأورّبية في وقتٍ حامت الشّكوك حول حدوث مساومةٍ بين الطرفين، لاسيما فيما يتعلّق بمواضيع الخلاف بينهما: الإصلاح الاقتصادي، السياسات التجارية، الطاقة، وخصوصًا، حرّية تنقّل الأشخاص. وفي ظلّ الغموض

---

[1] Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», art.cit, p.283.

[2] هذه العبارة للأستاذ بشارة خضر وصف بها سياسة الجوار عند إطلاقها في سنواتها الأولى. عن:
Samira Imadalou, «L'Algérie approuve la politique européenne de voisinage», La Tribune (Quotidien Algérien), 20 Avril 2008, p.05.

[3] Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», art.cit, p.284.

[4] Faycal Metaoui, art.cit, p.03.

[5] Samira Imadalou, art.cit, p.05.

الذي ميّز أسباب تغيير الجزائر لموقف الرفض الذي عبّرت عنه رسميًّا وبصراحةٍ، يمكن استقراء احتمالين: إمّا أنّ أوربّا قدّمت تنازلاتٍ للجزائر فيما يتعلّق بملف الهجرة والتزمت ـ على الأقل ـ بتسهيل عملية منح التأشيرات لرعاياها، وهي القضية التي طالما أدرجت في النقاشات بين الطرفين؛ وإمّا أنّ العرض الأوربّي ـ كما صرّحت هوهمان ـ لم يتغيّر ولم تُقدّم أيّ تنازلاتٍ أوربّيةٍ، وهو ما يقودنا إلى القول بأنّه مرّةً أخرى يخضع القرار الخارجيّ الجزائريّ للإرادة السياسيّة وليس للتفكير والحسابات الاستراتيجيّة. ولا نبالغ إن قلنا بأنّ التحليل الأخير هو الأقرب إلى الواقع انطلاقًا من مؤشّرين: أوّلهما هو استمرار سياسة التشدّد في منح التأشيرات للجزائريّين وعدم تحقيق تقدّم في ملف حريّة تنقّل الأشخاص؛ ثانيهما، أنّ السلطات في الجزائر معروفٌ عنها الغموض والابتعاد عن الشفافيّة في صناعة القرار الخارجي، وأنّ التأخّر في إبداء المواقف أصبح شبه "عرفٍ سياسي" في الجزائر مثلما حدث مع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربّي في النصف الثاني من التسعينيات ومع مشروع الاتحاد من أجل المتوسّط سنة 2008.

بالنسبة لهذا الأخير، فقد سادت حالة طويلة من الترقّب لموقف مشاركة الجزائر فيه دامت أكثر من سنةٍ، أي منذ اقتراح ساركوزي للمشروع في 2007 إلى غاية أيام قليلةٍ قبل انعقاد مؤتمر باريس في 13 جويلية 2008. وفي الوقت الذي انتظر فيه الجميع معرفة هل ستشارك الجزائر في مؤتمر باريس أو لا خلال زيارة رئيس الحكومة الفرنسي فرانسوا فيبون (François Fillon) لها في أواخر جوان 2008، والتي جاءت خصّيصًا لإقناع الجزائر، مدّد الرئيس الجزائري بوتفليقة من حالة الترقّب ورفض الإدلاء بموقف الجزائر خلال تلك الزيارة. هذا الغموض في موقف الجزائر ـ كما قلنا منذ قليل ـ رغم الجهود الفرنسيّة الحثيثة التي لم تتوقّف منذ زيارة ساركوزي الرسميّة للجزائر في ديسمبر 2007، والتي حاول فيها تعبئة نظيره الجزائري لصالح مشروعه داعيًا إيّاه إلى "بناء الاتحاد المتوسّطي على الصداقة الفرنسية–الجزائرية [...] مثلما عرضت فرنسا قديمًا على ألمانيا بناء اتحاد أوربّا على الصداقة الفرانكو–ألمانية"[1].

كان تحفّظ الجزائر على المشروع الفرنسيّ في البداية بسبب ما غشيه من "غموض" واحتمال أن يقودها إلى تطبيع غير مباشر مع إسرائيل. لكن، وبعدما انضمّت الجزائر إلى المشروع ومشاركتها في مؤتمره التأسيسي في 13 جويلية 2008، وبعدما تبنّى الاتحاد الأوربّي مشروع ساركوزي، طالبت الجزائر الأوربّيين بإلحاح بإدراج قضايا انشغالها وانشغال دول الضفّة الجنوبيّة الأمنيّة ضمن برنامج عمل المشروع في سلّته الأمنيّة، والمقصود بالدّرجة الأولى هنا هو قضايا انتقال الأشخاص وتسوية النزاعين الفلسطيني–الإسرائيلي والمغربي–الصحراوي. فيما يتعلّق بالمسألة الأولى، ناظرت الجزائر من أجل إقامة "شنغن متوسّطية" وأفضليّةٍ لتنقّل الأشخاص ضمن المجال الأورو–متوسّطي، وفق طرح ميسوم صبيح سفير الجزائر لدى باريس في مارس 2008[2]. أمّا فيما يخصّ تسوية النزاعات في المتوسّط، وبالأخصّ النزاعان السابقان، فقد أكّدت الجزائر على أنّها تشكّل شرطًا مسبقًا لنجاح المشروع، و"أنّه لا يمكن تصوّر متوسّطٍ هادئ دون وضع نهاية لمأساة الشعب الفلسطيني" على حدّ تعبير الرئيس الجزائري أمام نظيره الفرنسي في 2007/12/04[3]. وقد أكّد العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر 2008/12 ومستهلّ 2009/01

[1] Cité par: Aomar Baghzouz, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euro-maghrébines», art.cit, p.533.

[2] في مداخلة ألقاها في ندوة نظمت حول موضوع "الاتحاد من الأجل المتوسّط: لماذا القيام به وكيف؟". عن:

Ibid, p.534

[3] Cité par: Ibid, p.534.

صواب الطرح الجزائري من جهةٍ، والعرقلة التي تشكّلها وستشكّلها عدم تسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي للاتحاد من أجل المتوسّط ـ على غرار عملية برشلونة والأطر التعاونية الأخرى كما سنرى في المبحث القادم ـ من جهةٍ أخرى.

المبحث الثالث: الجزائر ضمن الحوارات والترتيبات الأمنية الأورّبية المقترحة خارج إطار الاتحاد الأورّبي

سبقت بعض المبادرات الأمنيّة الأورّبية الموجهّة نحو المتوسّط مسار برشلونة في نشأتها، لكنّها، وبمجرد تأسيسه سنة 1995، ضمّت جهودها إلى جهوده وأصبحت تعمل كعلب أفكار لصالحه أو كوسائل مكمّلةٍ له بغرض تسريع ديناميكيّته وإعطاء

دفع أكبر لحركته في المجالات الأمنيّة. وقد شاركت الجزائر في كلّ هذه الحوارات والترتيبات التي تواكب إطلاقها مع صعود الاهتمام الجزائريّ بالدائرة المتوسّطية مستغلّةً إيّاها للدفاع عن مقاربتها وعقيدتها حيال شواغلها الأمنيّة المتوسّطية. نحاول إذن من خلال هذا المبحث تقديم عروضٍ موجزةٍ عن هذه الحوارات ثمّ تحديد موقف، مكانة وتعامل الجزائر معها.

المطلب الأوّل: محورية الموقع والدور الجزائريين ضمن الحوار الأمني داخل مجموعة "5+5"

لم يحدث أن توقّفت العلاقات بين ضفّتي المتوسّط الغربيّ عبر التاريخ، صحيحٌ أنّ استقلال دول المغرب العربيّ أدّى إلى تغيير بنيويّ في الروابط السياسيّة، الاقتصاديّة، الإنسانيّة والثقافيّة الناشئة عن الحملات الاستعمارية التي شنّتها دول القوس اللاتيني الثلاثة (إسبانيا، فرنسا وإيطاليا) ضدّ المغرب العربي، لكنّه أبدًا لم يؤدّ إلى انقطاعها[1]، وقد أعطت هذه العلاقات دافعًا كبيرًا لاقتراح إنشاء بنى إقليميّةٍ للتعاون والأمن بين الضفّتين الشماليّة والجنوبيّة للمتوسّط الغربي، فضلاً عن الجهود الدبلوماسيّة الفرنسيّة الواضحة منذ منتصف القرن السالف التي ساهمت كذلك في تحقيق المقصد السابق.

تاريخيًّا، تعود الجذور الأولى لفكرة إنشاء تعاون بين ضفّتي المتوسّط الغربي إلى خمسينيات القرن العشرين، حين اقترح رئيس الحكومة الفرنسي بيار منداس فرانس (Pierre Mendès France) عام 1954 العودة إلى "روح قرطاجة" بـ"إزالة متمعّنةٍ" للاستعمار لا تؤدّي إلى استقلال دول المغرب العربي وإنّما إلى تقوية "روابط التضامن الاقتصادي والانساني" بين ضفّتي المتوسّط، ولما لا، إنشاء "مجموعةٍ فرانكو–إفريقيّةٍ" عبر الحوار[2]. وإن كان هذا الاقتراح نابعٌ في واقع الأمر من خلفيّةٍ استعماريّةٍ ورغبةٍ في الإبقاء على دول المغرب العربي أطول وقتٍ ممكن تحت السّيطرة الفرنسيّة والأوربّية عمومًا، فإنّ المبادئ التي عرضها شكّلت المكوّنات الأولى لما أصبح يسمّى فيما بعد "تعاونًا" بين ضفّتي المتوسّط. وشهد وصول فرانسوا ميتران (François Mitterrand) إلى رأس السلطة سنة 1981 عودة فرنسا إلى المتوسّط الغربي والمغرب العربي كمجالين مفضّلين لحراكها الجيوسياسيّ. ترجمت هذه العودة في اقتراحها تأسيس "مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسّط" سنة 1983 على أن يضمّ دول القوس اللاتينيّ الثلاثة (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) ونظيراتها في المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب). ولم يلق هذا الاقتراح الدّعم من طرف الجزائر التي عارضته بسبب استبعاده بعض البلدان مثل مالطا، يوغسلافيا وليبيا وتجاهله الصراع العربي–الإسرائيلي[3]. إلا أنّه بالتمعّن أكثر في دوافع الرفض الجزائري، يمكن أن نضيف سببين: الأوّل، ومثلما أشرنا في مطلب سابق، أنّ الاقتراح الفرنسيّ أتى في سياق كانت الدائرة المتوسّطيّة فيه مُسْتَبْعَدَةً من حيّز اهتمام الجزائر وأنّ الجهد الإقليميّ والدوليّ للأخيرة كان مركّزًا على الدوائر المغاربيّة، العربيّة، الإفريقيّة وعلى القضايا العالم ثالثية عمومًا. الثاني، وبالرغم من أنّ الحفاظ على العلاقات مع شمال المتوسّط كان ثابتًا في السياسة الخارجيّة للجزائر (مثلما هو الأمر كذلك بالنسبة لتونس والمغرب ودول الضفّة الشمالية للحوض الغربي في علاقتها بالدول المغاربية)[4]، إلاّ أنّها رأت أنّ الوقت لم يكن مناسبًا لمأسسة العلاقات في غرب المتوسّط وإنشاء بنيةٍ إقليميّةٍ من شأنها الحدّ من سيادتها (وسيادة المغرب وتونس كذلك) خاصّة وأنّ استقلالها (1962) لم يكن قد مرّ عليه سوى عشرون سنةً عند الإعلان عن الاقتراح الفرنسي (1983).

---

[1] Jean-Robert Henry, art.cit, p.08.
[2] Ibid, p.09.
[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص99.
[4] Jean-Robert Henry, art.cit, p.10.

على العموم، فإنّه بعد فشل تأسيس "مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسّط" المقترح سنة 1989، والذي لم تكن فرنسا متحمّسةً له كثيرًا[1]، ومع تغيّر الظروف الدّوليّة أواخر الثمّانينيات، أعيد إحياء المبادرة الفرنسية القديمة بروما عام 1990 في لقاءٍ جمع دول القوس اللاتينيّ (فرنسا، إيطاليا، البرتغال في غياب إسبانيا) بدول المغرب العربيّ (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا) وبحضور مالطا كعضو ملاحظٍ، حيث التزمت هذه الدّول بـ"المساهمة في تحويل المتوسّط إلى منطقةٍ للسلم والتعاون"[2]، وقرّرت بموجب ذلك إنشاء "مجموعة 4+5" (التي أصبحت "5+5" بعد انضمام مالطا على إثر اجتماع الجزائر العاصمة في أكتوبر 1991) (أنظر الملحق رقم06) كإطار ذو بعدٍ محدودٍ، متعدّد الأطراف وغير رسميّ للتشاور، الحوار والتعاون في العديد من المجالات ـ بما فيها المجال السياسي–الأمني ـ بغرض تأسيس نواةٍ للاستقرار والأمن في الحوض الغربيّ للمتوسّط. وليس من المبالغة في شيءٍ القول أنّ وزن الجزائر كان كبيرًا جدًا في تأسيس مجموعة 5+5، ودونها لم يكن من الممكن إنشاء هذه الأخيرة، نقول هذا لسببين: أوّلاً، أنّ ثقل الجزائر داخل هذه المجموعة مقارنةً بدول المغرب العربيّ يقابل ثقل فرنسا مقارنةً بدول الضفّة الشماليّة الأربعة الأخرى، وقد شكّلت علاقة الجزائر بفرنسا محورًا وركيزةً أساسيّةً لتشكيل مجموعة 5+5، ولولا هذه العلاقة لما تطوّرت هذه البنية. ومثلما حَالَ استبدال علاقة الحرب بين البلدين بعد استقلال الجزائر إلى "تعاون" و"مصالحةٍ"[3] (على شاكلة النموذج الفرانكو–ألماني)[4] دون انقطاع العلاقات بين شمال وجنوب الحوض الغربي في العشريات الأولى لاستقلال الدول المغاربيّة، فإنّ العلاقة بينهما كذلك شكّلت "محورًا مركزيًا للعلاقات الفرانكو–مغاربيّة والأورو–مغاربيّة، وساهمت في قولبة العلاقات مع الدولتين المغاربيّتين الأخريين، وأثّرت بطريقةٍ غير مباشرةٍ على كلّ العلاقات الثنائيّة في هذا الفضاء الإقليمي، بما فيها العلاقات مع إسبانيا وإيطاليا"[5]. ثانيًا، أنّ فرنسا ودول جنوب أوربّا لم تكن لتقبل بإنشاء هذه المجموعة دون الجزائر بسبب تبعيّتها الكبيرة للغاز الطبيعيّ الآتي منها، ومن المؤكّد أنّ وضعيّة الجزائر هذه أعطتها ثقلاً أكبر وعزّزت من الدافع الأوربّي إلى تطوير علاقاتٍ معها في مجال الأمن والدفاع. على كلّ، فإنّ هذا السبب الأخير أعطى ثقلاً للجزائر ضمن كلّ المبادرات الأمنيّة الأورو–أطلسية وليس فقط ضمن مجموعة 5+5.

تعطّل الحوار داخل هذه الأخيرة لعدّة سنوات بسبب أجواء حرب الخليج الثانيّة، الحظر الأمميّ الذي ضرب على ليبيا بسبب أزمة لوكربي (ديسمبر 1988)، واللا إستقرار في الجزائر سنوات التسعينيات، ولم يُعَد بعثه رسميًّا إلاّ في جانفي 2001 بلشبونة في اجتماع لوزراء خارجيّة الدّول الأعضاء محاولةً لإعادة إحياء التعاون في مجال الأمن والدفاع، إعطاء نفس جديدٍ لمسار برشلونة ضمن هذين المجالين، وتنشيط الدور الأوربّي في مجال الأمن والاستقرار الإقليميّ عبر نشاطاتٍ عمليّةٍ للتعاون الأمني والعسكريّ موضوعها المتوسّط الغربي فقط[6]. وللتنويه، شهد اجتماع إعادة بعث الحوار بين مجموعة 5+5 اقتراحًا برتغاليًّا بتغيير اسم الحوار إلى "حوار الـ10" لكنّ هذا الاقتراح رُفض[7].

---

[1] يمكن تحديد أسباب التحفظ الفرنسي على هذا المقترح في أنّ المقترح كان من طرف إيطاليا ثمّ إسبانيا وليس من طرفها وأنّ مجال عمله كان شاملاً لكلّ المتوسّط في حين تحبّذ فرنسا المبادرات المحدودة والمقصورة على المتوسّط الغربي مثلما كان الأمر بالنسبة لاقتراحها في سنة 1983.

[2] Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.89.

[3] يجب القول أنّ الإبقاء على العلاقة مع فرنسا بعد استقلال الجزائر كان يهدف، ممّا يهدف إليه، إلى التخفيف من حدّة الفراغ في السلطة والإدارة بالجزائر الناتج عن طرد الاحتلال وتجنيبها حالة الانهيار الكلّي، حتّى وإن كانت نوايا "الاستعمار الجديد" واضحة من خلال شروط اتفاقيات إيفيان 1962.

[4] Jean-Robert Henry, art.cit, p.10

[5] Ibid.

[6] Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.89.

[7] Veronica Martins, «Les relations bilatérales et multi latérales du Portugal avec le Maghreb», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004, p.49.

إذا دقّقنا في الظرف الذي أعيد فيه بعث حوار 5+5، يمكن القول أنّ دول جنوب أوربّا ـ باعتبارها الطرف المبادر ـ بحثت بطريقةٍ غير إراديّةٍ عن إطار بديل لمسار برشلونة بعد الخيبة التي أصابتها منه، حتّى وإن كانت قد أكّدت على أنّ حوار 5+5 مكمّلٌ له ولا ينافسه، وأنّه سيعمل كـ"علبة أفكار" تساعد على إعطائه ديناميكيّةً جديدةً خاصّةً في سلّته الأمنيّة. فبالنسبة لها، يعتبر المتوسّط الغربيّ فضاءً مناسبًا لإقامة شراكةٍ خاصّةٍ مع الضفّة الجنوبيّة ضمن ظروف محلّيّةٍ أكثر ملاءمةٍ، بعيدًا عن النفوذ الأمريكيّ الطاغي في الشرق الأوسط (دون استبعاد تقسيم مناطق النفوذ بين القوتين)[1] وعن تعقّدات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي التي كانت السبب المحوريّ في تقويض المقاربة الأمنيّة الشاملة لمسار برشلونة. إذاً، وفي عقيدة دول جنوب أوربّا، من الأسهل تسيير تبعات الجوار الجغرافي والروابط التاريخيّة والإنسانيّة الكثيفة والمسائل المتعلّقة بالهجرة مع بلدان قريبةٍ جدًّا منها، والتي تتّفق معها أكثر ممّا تتنازع، من الإصرار على مقاربة عدم قابليّة الأمن في المتوسّط للتجزئة، وهي المقاربة التي ثبت عدم جدواها في مسار برشلونة[2]. أمّا بالنسبة لدول الجنوب، بما فيها الجزائر، فإنّ مشاركتها في تنشيط حوار 5+5 كان بسبب خيبتها حيال مسار برشلونة؛ ملاءمته وفعّاليته في معالجة المشكلات الأمنيّة التي تهدّد أعضاءه، وبالتحديد الهجرة غير الشرعية، بسبب اقتصار مجال عمله على المتوسّط الغربي؛ وخوفها من أن تهمّش من طرف الاتحاد الأوربّي في ظلّ توجّهه شرقاً من جهةٍ أخرى[3].

وسرعان ما تحوّل ملتقى 5+5 فعليًّا إلى منبرٍ نشطٍ لإيجاد الحلول المناسبة للأزمات المشتركة في الحوض الغربيّ، فمنذ اجتماع لشبونة، تتالت الاجتماعات بين دول الملتقى: طرابلس في ماي 2002، تونس في أكتوبر 2002 (مؤتمر وزاري حول الهجرة في المتوسّط الغربي والذي تمّ فيه تبني إعلان مشتركٍ وأُتبعَ بمؤتمرين آخرين حول الموضوع نفسه بالرباط في أكتوبر 2003 والجزائر العاصمة في سبتمبر 2004)، سانت ماكسيم (Sainte-Maxime) في ماي 2003، بالإضافة إلى الاجتماعات التقنيّة التي سبقت مؤتمر القمّة بتونس العاصمة سنة 2003. كما تعزّز نشاطه أكثر بعد أن تدعّم بـ"مجموعة 5+5 دفاع" التي اقترحت فرنسا تأسيسها وأقرّها رسميًّا وزراء دفاع الدول العشرة بباريس في 21 ديسمبر 2004. وعلى غرار المجالات الأخرى (كالخارجيّة والداخليّة)، تعتبر الشراكة في مجال الدفاع غير رسميّةٍ وغير ملزمةٍ تمنح لكلّ دولةٍ مرونةً في التحرّك بما يتناسب وإمكانيّاتها وأهدافها، زيادةً على تكاملها مع مسار برشلونة والحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي[4].

من كلّ مجموعات العمل الأخرى، أصبح الحوار داخل "مجموعة 5+5 دفاع" الأكثر نشاطًا والأكثر انتظامًا. ويجد هذا سندًا له في الواقع، لأنّ ملتقى 5+5 استطاع ـ على خلاف باقي الحوارات الأخرى ـ تطوير مشاريع مشتركةٍ داخل مجموعة 5+5 دفاع تسمح بتعزيز الثّقة بين الأعضاء بالاعتماد على أبعادٍ عمليّاتيّةٍ ملموسةٍ للتعاون في مجالات: المراقبة البحريّة، الأمن الجويّ، عمليّات البحث والإنقاذ في عرض البحر، مساهمة الجيوش والقوّات المسلّحة في المراقبة البحريّة وفي حماية المدنيين، وكذا التعاون الخاصّ في مجال البحث والتكوين الذي تُوّجَ بتأسيس "معهد 5+5 دفاع" في ديسمبر 2007[5].

وكان الحوار في إطار مجموعة 5+5 قد دخل مرحلةً جديدةً في السنة نفسها بإجراء تمارين تخصّ الأمن الجويّ، مكافحة التجارة غير الشرعيّة وعمليّات الإنقاذ في البحر، بغرض تقوية الثّقة بين الشركاء عبر الربط لأوّل مرّةٍ بين المراكز العمليّاتيّة الوطنيّة

---

[1] Barry Buzan and Ole Waever, op.cit, p.215
[2] Jean-Robert Henry, art.cit, pp.07-08.
[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص100.
[4] Ibid, p.22.
[5] Malika Aït-Amirat, «Initiative 5+5. Des avancées concrètes», El Djeich, n°522, Janvier 2007, p.24.

والسماح بتبادل المعلومات بينها عبر شبكةٍ خاصّةٍ. وقد نظّمت في هذا الإطار مناورات "AIR 073" في 23 و24 أكتوبر 2007 بفرنسا، وهي تدريباتٌ في الأمن الجويّ لمكافحة التجارة غير الشرعيّة شاركت فيها الدول الأعضاء. أمّا في مجال المراقبة البحريّة، فقد أقيمت مناوراتٌ بين الدول الأعضاء قرب الشواطئ الفرنسيّة من 24 إلى 28 نوفمبر 2007، حملت إسم "فورفينقر 07" (FOREFINGER 07)، وهي مناوراتٌ بحريّة سعت إلى تطوير التبادل المباشر بين المراكز العملياتيّة البحريّة، وتطوير التوافق العملياتيّ (l'Interopérabilité) بين الوحدات العملياتيّة للقوّات البحرية لدول المجموعة. زيادةً على هذا، تمّ تدارس العديد من محاور التعاون الأمنيّ والعسكري، مثل مساهمة الجيوش في مكافحة الهجرة السرّية، حماية البيئة ومكافحة التلوّث البحري في المتوسّط الغربي، التعامل مع الكوارث الطبيعيّة، إزالة الألغام وحتّى الطبّ العسكري. وتسمح اجتماعات قيادات أركان جيوش دول المجموعة، التي تعتبر منبرًا مركزيًا للتشاور على أعلى المستويات، بإقامة علاقاتٍ بين جيوش المجموعة للاستجابة إلى التحدّيات والشواغل المشتركة ذات العلاقة بمجالي الأمن والدفاع.

كانت الجزائر حاضرةً في اجتماع بعث حوار 5+5 بلشبونة 2001 ثمّ تونس 2003، كما شاركت في كلّ النشاطات العسكريّة والأمنيّة لمجموعة "5+5 دفاع" منذ تأسيسها، و حتّى في اجتماعات وزراء الخارجيّة والداخليّة التي تعقد بصفةٍ منتظمةٍ، وهو ما ينمّ عن حرصها على العمل ضمن هذا الإطار متعدّد الأطراف ذي البعد المحدود. كما احتضنت الجزائر اجتماعات "لجنة الدفاع" المكوّنة من وزراء دفاع دول المجموعة مرّتين سنة 2005، وأكثر من هذا، احتضنت وقادت لأوّل مرّةٍ في أكتوبر 2008 مناورات "آل ماد *El Med*"[1]، وهي مناوراتٌ بحريّة تكتيكيّة تركّزت بالأساس على الاتصالات، التموين في عرض البحر وجرّ السفن، بغرض خلق توافق عملياتيّ بين القوّات البحريّة لدول المجموعة. ويوعز انضمام الجزائر إلى مشروع 5+5 بعد بعثه، رغم إصرارها في جميع الحوارات والمبادرات الأمنيّة في المتوسّط على مقاربةٍ شموليّة للأمن في المتوسّط، إلى احترامها لالتزاماتها التي انخرطت فيها سنة 1990 من جهةٍ، وقناعة منها بلا فائدة من سياسة "المقعد الشاغر" في بنية متعدّدة الأطراف تخصّ فضاءً يتّضح جليًّا ثقلها ودورها الجيوسياسيّ المحوريّ فيه.

على العموم، فإنّه بالرّغم من البرنامج المتواضع لمجموعة 5+5 في مجالي الأمن والدفاع لحدّ الآن، والذي يقتصر كما أشرنا على الأمن الجويّ والمراقبة البحريّة وعمليات الإنقاذ، فإنّ ما حقّقته يبقى أحسن بكثير مما حقّقه مسار برشلونة في مجال لم يحسن أبدًا تسييره، يكفي أنّها نجحت في جمع رؤساء دول وحكومات الدّول العشرة في قمّة تونس عام 2003، وهو ما وضع مسار برشلونة عشر سنواتٍ لتحقيقه[2]. كما أنّ تطور الحوار في هذه المجموعة يبقى الأكثر ديناميكيّة مقارنةً بالحوارات والمبادرات الأخرى، إنّه باختصار الحوار الوحيد، مقارنةً بالحوارات والمبادرات الأمنيّة الأورو–متوسّطيّة الأخرى، الذي حافظ على التعاون في مجال الأمن والدفاع على قيد الحياة ضمن الفضاء الأورو–متوسّطي[3]، وهو ما يعوّل عليه على المدى البعيد في تغيير المناخ الإدراكي وإيجاد جوٍ من الثقة بين ضفّتي المتوسّط الغربي قد تكون النواة الأولى لإنشاء شراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ.

---

[1] شهدت هذه المناورات مشاركة سفن حربية وفرقاطات من كل دول مجموعة "5+5 دفاع" ما عدا ليبيا والبرتغال اللتان شاركتا كمضوين ملاحظين عبر إيفاد مجموعة من الضباط من قواتها البحرية.

[2] Ibid, p.07.
[3] Ibid.

لكن، رغم هذه الإيجابيات، فإنّ الإضافة التي يقدّمها الحوار داخل مجموعة 5+5 إلى بؤر التوتّر المغاربيّة ضعيفة، فبينما تشكّل دول الضفّة الشمالية داخل هذا الحوار كتلةً أمنيّةً موحّدةً، تبقى الدول المغاربيّة على عكسها مفكّكة، ولا تزال الريبة والبنية النزاعيّة تطبع علاقاتها ببعضها البعض، خصوصًا بالنسبة للجزائر والمغرب، وهو ما يقودنا إلى القول بأنّ حوار مجموعة 5+5 ـ كغيره من الحوارات الأورو–متوسّطيّة ـ لا يساهم إلى حدّ الآن في التخفيف من الهواجس الأمنيّة الجزائرية مغاربيًّا، رغم ما يفترض أن يؤدّي إليه من تقاربٍ جزائريٍّ–مغربيٍّ.

المطلب الثاني: التأهّب الأوربي والتوجّس الجزائري وأثرهما على تجربة الحوار المتوسّطي لاتحاد أوربّا الغربية

شهد مطلع سنة 1993 شروع إتحاد أوربّا الغربيّة في حوار أمنيّ مع الجزائر، المغرب، موريتانيا وتونس، والذي انضمت إليه فيما بعد مصر، إسرائيل والأردن تباعًا وأقصيت منه ليبيا بسبب قضيّة لوكربي. وتعتبر مشاركة الجزائر ضمن هذا الحوار أولى مشاركةٍ لها في مبادرةٍ أمنيّةٍ أوربّيةٍ متوسّطيّة متعدّدة الأطراف وشاملة. وإن كانت الجزائر ـ على غرار بقية الدّول العربيّة المشاركة في هذا الحوار ـ قد توجّست من النشاطات العسكريّة لاتحاد أوربّا الغربية في البداية، ورأت فيها تهديدًا لأمنها، خاصّة وأنّها عبّرت على الدوام عن رفضها لعسكرة المتوسّط، فإنّ حضور ممثّلين عنها في المناورات العسكريّة المتوسّطية التي أجراها اتحاد أوربّا الغربية بتراموتانا سنة 1994 (خُصّصَت للتدريب على عمليات إجلاء رعايا أوربّيين)[1]، والمشاورات التي قام بها الاتحاد مع الدّول العربيّة والتوضيحات التي قدّمها لها بشأن نشاطاته العسكرية في المنطقة، ساهمت تدريجيًّا في التخفيف من توجّسها وغيّرت من نظرتها لنشاطات الاتحاد في المتوسّط فقبلت بالانخراط في الحوار الذي أقامه.

يتمحور هذا الحوار حول قضايا الأمن في المتوسّط، ويهدف ـ على غرار المبادرات المتوسّطية الأخرى ـ إلى المساهمة في استقرار الفضاء الجيوسياسيّ المتوسّطي؛ إضفاء شفافيّةٍ أكبر على النشاطات العسكريّة للدول المشاطئة له؛ تقوية إجراءات الثقة المتبادلة بينها؛ فضّ النزاعات بالوسائل السلميّة، والعمل على الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل[2]. وبعد تأسيس عمليّة برشلونة، عُمِلَ على إدراج نشاط هذا الحوار فيها ليساهم في إنجاح الشقّ الأمنيّ–السياسيّ منها، بحكم أنّ الأهداف الأمنيّة للمبادرتين (حوار اتحاد أوربّا الغربية ومسار برشلونة) تكاد تتطابق ومغزاها الأساسي هو بناء شراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ في المتوسّط[3].

لكن التوجّس الجزائري من النشاط العسكري لاتحاد أوربّا الغربية في المتوسّط عاد بعد الإعلان الرسميّ عن إنشاء القوتين العمليتين الأوربّيتين "الأوروفور والأورومارفور"[4] في نوفمبر 1996[1]. ففي ردّ فعل غير منتظر منها غداة الإعلان الرسميّ عن إنشاء

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص164.

[2] المرجع السابق.

[3] Fulvio Attina, art.cit, p.04.

[4] تم التوقيع على إنشاء الأوروفور والأورومارفور على هامش الاجتماع الوزاري لدول اتحاد أوربّا الغربية المنعقد في 15 ماي 1995 في لشبونة، حيث وقعت كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا على الوثائق المؤسسة للأوروفور والأورومارفور. وبحسب نص الإعلان المتعلق بتوقيع هذه الوثائق فإن الهدف من هاتين المبادرتين هو المساهمة في تزويد أوربّا بقدرة عسكرية سيما في مجال الانتشار السريع للقوات، وكذلك توفير بنية متعددة الجنسيات توضع تحت تصرف اتحاد أوربّا الغربية وتبقى مفتوحة لمشاركة الدول الأعضاء في المؤسسة في عملياتها العسكرية ومع الاحترام الكامل لمحتوى"إعلان بيترسبرغ" تساهم هذه البنى الجديدة (الأوروفور والأورومارفور) في مبادرات المنظمات الدولية فيما يخصّ حفظ السلم والأمن. والأوروفور هي عبارة عن وحدة عسكرية برية، خفيفة، سريعة، دائمة ومتعددة الجنسيات، وهي قريبة من مستوى فرقة (تضم 10000 رجل)، سهلة التطوير للاستجابة أو للتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع الأورومارفور مخصّصة للتدخّل في الأزمات ذات التوتّر المنخفض أو في المهمّات الإنسانية. أما الأورومارفور فهي قوّة بحرية متعدّدة الجنسية، غير دائمة ومزودة بقوّة بحرية–جوية وبرمائية قادرة على التحرّك بمفردها أو بالتعاون مع الأوروفور أُوكلت لها بالأساس مهمّة مراقبة المتوسّط وهي المهمّة التي لا تستطيع أيّ دول من دول جنوب أوربّا القيام بها منفردة. يحدّد نوع الوحدات المشكّلة للأورومارفور تبعًا لطبيعة المهمّات التي ستنفّذ، بمعنى أنّ لكلّ حالة أو أزمة خصوصيّاتها التي تحدّد نوع الوحدات المشاركة. وتتكوّن

القوّتين، ندّدت الجزائر بذلك القرار الأوربّي الانفرادي المتّخذ دون استشارة الشركاء المتوسّطيين ورأت أنّه يستهدفها، وكرّرت انشغالها، أو بالأحرى رفضها، لعسكرة المتوسّط سواء من طرف أوربّا (اتحاد أوربّا الغربية) أو من طرف الولايات المتّحدة (الحلف الأطلسي).

يمكن تفسير ذلك الموقف الجزائريّ انطلاقًا من عاملين أساسيين: أوّلاً، أنّ إنشاء القوّتين جاء في سياقٍ استراتيجي تميّز على الصعيد الداخليّ الجزائري بتردٍ في الوضع الأمنيّ وبتصاعدٍ في حدّة العنف، واتضح أنّ ذلك الوضع كان من بين الدوافع الجوهريّة للتأهب والتمركز العسكريّين لاتحاد أوربّا الغربيّة في المتوسّط بواسطة الأوروفور والأورومارفور، كما تبيّن أنّ العديد من السيناريوهات العسكريّة للمناورات الغربيّة في المتوسّط (بما فيها مناورات اتحاد أوربّا الغربية)، تقترب كثيرًا، أو بنيت في الأساس اعتمادًا على احتمالات تطوّر الظرف الأمنيّ في الجزائر. ويجد هذا الطرح تعضيدًا له إذا عرفنا أنّ السياق الاستراتيجيّ في مطلع التسعينيات تميّز ببحثٍ غربيّ محموم عن تعويض التهديد الشيوعيّ الزائل، الذي سرعان ما استبدل بالتهديد الآتي من الجنوب، وقد رأت أوربّا في الجزائر، بسبب ما كانت تشهده آنذاك، مصدر تهديدٍ جنوبيّ لأمنها وأمن الإقليم المتوسّطيّ. ثانيًا، أنّ موقف الجزائر ذلك كان مردّه تخوّفها من إنشاء هويةٍ أوربيّةٍ للدفاع قد تحوي مخاطرًا للتدخّل في المتوسّط وتعطي لأوربّا المسوّغ للتدخّل في شؤونها الداخلية تحت غطاء الأهداف الانسانية ومهمّات حفظ وإعادة إحلال السلام[2] التي كلّفت بها الأوروفور والأورومارفور تماشيًا مع محتوى"إعلان بيترسبرغ"[3].

على أيّ حال، فإنّ الحوار المتوسّطيّ لاتحاد أوربّا الغربيّة أوقف بقرار من المجلس الوزاري لاتحاد أوربّا الغربية المنعقد في نوفمبر 2000 بمرسيليا، والذي قرّر كذلك إدراج حوار الاتحاد مع الدول المتوسّطية ضمن الحوار السياسيّ الذي يجريه الاتحاد الأوربّي مع الدول نفسها. جاء ذلك القرار في إطار التحضيرات للمجلس الأوربّي بنيس في 07 و08 ديسمبر 2000، والذي تمخّض عنه تشكيل قيادة أركان الاتحاد الأوربّي في سياق تطوير السياسة الأوربّية للأمن والدفاع (*PESD*)[4]، وبالتالي إلغاء قيادة أركان اتحاد أوربّا الغربية، ودمج مهمّات تسيير الأزمات التي يتكفّل بها في الاتحاد الأوربّي. وأصبحت الأوروفور والأورومارفور أدواتٍ لبناء الثقة مع الجزائر والدول العربية عامّة، بعدما كانت في السابق تشكّل مصدر توجّس وتهديدٍ لها. وكمثال على هذا، شاركت الأوروفور مطلع أكتوبر 2004 مع القوّات البحرية الجزائريّة في إجراء مناوراتٍ عسكريّةٍ في عرض البحر دامت ثلاثة أيام[5].

الأورومارفور في بعض الحالات من حاملة طائرات، ومن 04 إلى 06 وحدات حراسة مواكبة، وقوّة إنزال ووحدات برمائية وقطعة للتموين والذخيرة. أمّا عن مهمّات الأوروفور والأورومارفور فهي المهمّات التي أشار إليها إعلان بيترسبرغ 19 جوان 1992 لاتحاد أوربّا الغربية. ويشير الإعلان المؤسس للأوروفور والأورومارفور إلى أنّ تكليفهما بعمليات من نوع مهمّات بيترسبرغ يجب ألاّ يعيق مشاركتهما في الدفاع المشترك عن أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وفي الحلف الأطلسي. إنّ استخدام الأوروفور والأورومارفور في إطار منظّمات دولية يتطلّب قرارًا جماعيًا مسبقًا للدّول المشاركة في القوتين، وإنّ أولوية استخدامهما تكون تحت إدارة اتحاد أوربّا الغربية، وكذلك الحلف الأطلسي، على أن تتولّى لجنة مشتركة من وزراء خارجية ودفاع الدول المشاركة التنسيق السياسي والعسكري وتحديد ظروف استخدام الأوروفور والأورومارفور، كما تعطي تعليماتٍ وتوجيهاتٍ إلى قيادة القوّتين. أنظر:

Charles Zorgbibe, op.cit, pp.127-128.

[1] Ibid, p.127.

[2] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.53.

[3] المهمّات المنصوص عليها في إعلان بيترسبرغ هي: مهمّات إنسانية وإجلاء رعايا؛ مهمّات حفظ السلام؛ مهمّات تدخّل قوات محاربة في إطار تسيير الأزمات والتي تعرف عادةً بعمليات "فرض السلام".

[4] PESD: Politique Européenne de Sécurité et de Défense

[5] تمّت هذه المناورات في أعالي البحار على مقربة من المياه الإقليمية الجزائرية بمشاركة أربعة بواخر حربية فرنسية، إيطالية وإسبانية، وتمحورت حول التدريب على كيفية نزع الألغام البحرية. في: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص192.

وحريٌ بنا هنا التذكير بأنّه بعد ثلاث سنواتٍ من وقف الحوار الأمنيّ بين اتحاد أوربّا الغربيّة والدول المتوسّطية، شرع الاتحاد الأوربّي رسميًّا في أكتوبر 2003 في حوار في هذا المجال مع الدول المتوسّطية المنخرطة في الشراكة الأورو–متوسّطية، وذلك في إطار السياسة الأوربّية للأمن الدفاع. يتبنّى هذا الحوار نهجًا تدريجيًّا، ويسعى إلى تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل وتعويد الشركاء المتوسّطيّين على مناهج عمل السياسة الأوربّية للأمن والدفاع سيما في مجال إدارة الأزمات[1]. وبخصوص موقف الجزائر من هذا الحوار، فقد طالبت الطرف الأوربّي بتوضيحاتٍ حول القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها مقارنةً بالحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي وإمكانية الوقوع في ازدواجيّة عمل[2]. للتذكير، فإنّ الجزائر انضمت سنة 2000 للحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي، وبالتالي فإنّ التزاماتها لحظة الإعلان عن الحوار الأمنّي المتوسّطي للاتحاد الأوربّي مع الدول المنخرطة في الشراكة الأورو–متوسّطيّة كانت مختلفةً عمّا كانت عليه أثناء سنوات التسعينيات، لذا طالبت بذلك التوضيح.

المطلب الثالث: المشاركة والمساهمة الجزائريّة ضمن المنتدى المتوسّطي

في 03 و04 من جويلية 1994، شاركت الجزائر مع مجموعةٍ من الدول المتوسّطية في اجتماع الإسكندرية الذي اختتم بالإعلان عن تأسيس"المنتدى المتوسّطي"[3]كترتيبٍ غير رسميّ وغير مأسس للحوار والتعاون بين إحدى عشر دولةٍ مشاطئةٍ للمتوسّط (أنظر الملحق رقم06). ويعتبر المنتدى واحدًا من أقدم البنى متعدّدة الأطراف في تاريخ العلاقات الأورو–متوسّطيّة، وهو بمثابة "مخبر أفكار" أو "نادٍ للتفكير" يسمح بإجراء حواراتٍ مشتركةٍ ومعمّقةٍ حول قضايا التعاون ـ بما فيها التعاون الأمني والسياسي ـ بين ضفّتيٍ المتوسّط، عبر التطرق إلى الواقع والآفاق المتاحة لمزيد من التعاون في نطاق الحوار والتشاور. ويتبنّى المنتدى المتوسّطي مقاربةً تقوم على اعتبار الأمن شرطًا مسبقًا وحيويًّا للتنمية، لأنّ النزاعات لا تدمّر فقط البنى التحتيّة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، بل تحبط الاستثمارات وتعيقها أيضًا، وتؤدّي إلى استحالة ممارسة أيّ نشاطٍ اقتصاديّ عادي، هذا فضلاً عن أنّها عامل مشجّعٌ للهجرة السريّة والجريمة المنظّمة، وإنّه بوجود دول في المنطقة المتوسّطية غارقةٍ في دوّامة العنف، النزاع، اللا أمن والفقر، فإنّ الإقليم المتوسّطي بأسره مهدّدٌ، لأنّ الاعتماد الأمنيّ المتبادل بين ضفّتي المتوسّط تعاظم أكثر بعد زوال القطبيّة الثنائيّة، والتهديد الذي كان في فتراتٍ سابقةٍ قطريًّا أصبح عابرًا للحدود.

إنطلاقًا ممّا سبق، ومنذ تأسيسها له، تبنّت دول المنتدى مقاربةً مندمجةً وشاملةً (approche intégrée et globale)[4] للأمن في المتوسّط، ورأت أنّه يستحيل اعتبار الأخير في أمن ما دامت الفوارق الاقتصاديّة والسكّانيّة وعلى مستوى القيم والخصوصيات الحضاريّة تتعمّق بين ضفّتيه، وإنّ أفضل سبيل نحو تجسير الهوّة بين الضفّتين هو تعميق الحوار بينهما على أسس

---

[1] المرجع سابق، ص197.

[2] المرجع السابق.

[3] أُسّس المنتدى المتوسّطي بموجب مبادرة فرنسية–مصرية في اجتماع الإسكندرية الذي عقد في 03–04 جويلية 1994 تجسيدا لفكرة طرحت في خطاب للرئيس المصري أمام البرلمان الأوربي في ستراسبورغ سنة 1991. وقد شارك في اجتماع تأسيسه وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي المشاطئة للبحر الأبيض المتوسّط (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا واليونان) بالإضافة إلى وزراء خارجية كل من المغرب، الجزائر، تونس، مصر، مالطا وتركيا، وهذه الدول هي نفسها الأعضاء الحاليون للمنتدى. يشتغل المنتدى المتوسّطي وفق ثلاث مجموعات عمل تأسست بموجب اجتماع الإسكندرية. هذه المجموعات هي: مجموعة العمل السياسية: يترأس رئيس هذه المجموعة المنتدى؛ مجموعة العمل الاقتصادية والاجتماعية؛ مجموعة العمل الثقافية.

[4] fmes-france.org, **Quatrième** réunion ministérielle ordinaire du Forum méditerranéen, http://www.fmes-france.org/ base-documentaire/documentation/organisations-internationales/forum-mediterraneen-organisations-internationales documentation -base-documentaire/troisieme-reunion-ministerielle-ordinaire-du-forum-mediterraneen/.

التفاهم، القناعة بوجود اعتماد متبادل بينهما، والرغبة المشتركة في تبديد أسباب التوتّر والخلاف في المتوسّط لجعله فضاءً للتعاون، الأمن والاستقرار بالنسبة لكلّ الأطراف. وعليه، فإنّ الدبلوماسيّة الوقائيّة والحوار السياسيّ بين الدول الأعضاء حول مسائل الاهتمام المشترك تعتبر مداخلاً للمنتدى المتوسّطيّ لتحقيق أهدافه، دون إهمال التنمية الاقتصاديّة ودورها المحوريّ في ذلك.

أمّا الجزائر، فلا تبتعد رؤيتها للمنتدى عن رؤى باقي الدول الأعضاء، فهي مقتنعة بأهمّيته، بحكم أنّه يشكّل ـ حسبها ـ إطارًا للتشاور والحوار الضروري، وترى أنّ الطبيعة غير الرسميّة لهذا الترتيب يمكن أن تساهم بشكل كبيرٍ في تدعيم المبادرات المتوسّطية الأخرى في بعدها متعدّد الأطراف أكثر من بعدها الثنائي، فالمنتدى يسمح للدول المتوسّطيّة بتدارس المشاكل السياسيّة والأمنيّة والرهانات الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والثقافيّة في المنطقة[1]. إنّ الجزائر، وعلى غرار باقي الدول الأعضاء، ترى أنّ خصوصيّة وأفضلية المنتدى تكمن في أنّه إطارٌ مفضّل للتفكير والحوار لتقريب وجهات نظر ومواقف دول حوض المتوسّط، ما جعل منه أداةً فعّالةً، مفيدةً وصالحةً يمكن أن تساعد في إنجاح مختلف المسارات الأورو–متوسّطيّة التي أنشئت بعده، وهنا يبرز مسار برشلونة كمسار متعدّد الأطراف يستحقّ الدعم، لأنّه مكسبٌ سياسيٌّ أورو–متوسّطيٌّ مهمٌ يجب الحفاظ عليه وتطويره. وننوّه هنا إلى أنّه بالرغم من أنّ دول المنتدى تصرّ على ضرورة إسهامه في إنجاح المسارات المتوسّطيّة متعدّدة الأطراف، إلاّ أنّها تحرص على ضرورة الحفاظ على استقلاليّته في مقابل المبادرات الأورو–متوسّطيّة الأخرى[2].

واحتضنت الجزائر في جويلية 1997 أعمال الاجتماع الرابع للمنتدى المتوسّطي، وأكّد المشاركون في ذلك الاجتماع دعمهم للاقتراح الجزائريّ الداعي إلى وجوب تظافر الجهود من أجل تحضير "ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسّط" في إطار مسار برشلونة، وكذا التعاون لمحاربة الإرهاب الذي اعتبره المشاركون "تهديدًا خطيرًا للاستقرار والأمن" في منطقة المتوسّط ككلّ. كما تمّ في اجتماع الجزائر تكليف مجالس كبار الموظّفين بإعداد تقارير حول أفضل الكيفيّات لتقوية التعاون والجهود في سبيل الوقاية من الإرهاب ومواجهته، بالإضافة إلى التعاون لمواجهة التهديدات الجديدة في المتوسّط التي طغت على مرحلة ما بعد الحرب الباردة كالجريمة المنظّمة، تهريب الأسلحة والمخدّرات وتبييض الأموال.

المطلب الرابع: الجزائر والشراكة من أجل التعاون المتوسّطي لمنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا

بعد سنةٍ من إطلاق الحوار المتوسّطي لاتحاد أوربّا الغربية، قرّرت منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا (OSCE)[3] إقامة مجموعة عمل غير رسميّةٍ مع خبراءٍ من الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، المغرب وتونس، بصفتها "دولاً متوسّطيةً غير مشاركةٍ" للتناقش معها حول قضايا الاهتمام المشترك وتشجيع إجراءات بناء الثقة بين الطرفين. وابتداءً من سنة 1995[4]، ومع إعطائها لدول الضفّة الجنوبيّة صفة "الشركاء المتوسّطيّين من أجل التعاون"، شرعت منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا في تنظيم ندواتٍ سنويّةٍ بينها وبين الدول المتوسّطية السابقة[5]، تسعى إلى تشجيع إجراءات بناء الثقة (كشفافيّة النشاطات العسكريّة، تبادل المعلومات حول

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص109.

[2] fmes-france.org, Troisième réunion ministérielle ordinaire du Forum méditerranéen, http://www.fmes-france.org /base-documentaire/documentation/organisations-internationales/forum-mediterraneen-organisations-internationales documentation -base-documentaire/troisieme-reunion-ministerielle-ordinaire-du-forum-mediterraneen/.

[3] OSCE: Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe.

[4] Fulvio Attina, art.cit, p.16.

[5] يرجع اهتمام منظمة الأمن والتعاون في أوربّا بالمتوسّط إلى وقت مبكر، وبالتحديد، عند إطلاق عملية هلسنكي عندما كان اسم المنظمة هو "مؤتمر الأمن والتعاون في أوربّا". وقد اعتبر النص الختامي لمؤتمر هلسنكي أن الأمن في أوربّا شديد الارتباط بالأمن في المتوسّط، وإن عملية تعزيزه لا يمكن أن تقتصر على القارة العجوز فقط بل يجب أن تربط بمناطق أخرى في العالم، وبالخصوص المنطقة المتوسّطية. وقد أدرج فصل خاص بـ"المسائل ذات الصلة بالأمن والتعاون في المتوسّط" في النص الختامي لمؤتمر هلسنكي 1975.

البنى العسكريّة، أنظمة الأسلحة)؛ مناقشة القضايا الأمنيّة في المنطقة، والمساهمة في تدعيم وتطوير الحوار بين المنظّمة وشركائها[1]. وقد أعيد التّأكيد من طرف المنظّمة في قمّة اسطنبول 1999 على أنّ تعزيز الأمن والتعاون في المتوسّط يشكّل أهمّيةً بالغةً بالنسبة للاستقرار في فضاء المنظّمة، وأنّها تضع خبرتها في مجال إجراءات بناء الثقة في خدمة شركائها في الضفّة الجنوبية للمتوسّط كي يستفيدوا منها[2].

بالنسبة للجزائر، فهي تشارك في الحوار الأمنيّ لمنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا منذ انطلاقه سنة 1995 بواسطة مندوبيّتها الدائمة التي تمثّلها في المنتديات السنوية التي تعقدها المنظّمة، وبواسطة خبرائها الذين يمثّلونها في الورشات والاجتماعات التحضيريّة التي تسبق انعقاد المنتديات. وتستغلّ الجزائر هذه المنتديات (التي تخصّص كلّ سنةٍ لمجال محدّدٍ) كي تعبّر عن رؤاها وتصوّراتها حول مختلف قضايا الاهتمام والانشغال في المتوسّط بما فيها الأمنيّة. وتأتي مشاركة الجزائر هذه تأكيدًا منها على تعلّقها بالنظام متعدّد الأطراف ودور المنظّمات الإقليميّة في الحفاظ على السلم الدولي، والتي تعتبر منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا واحدةً من أبرزها تتميّز بمقاربتها الشاملة واللا تجزيئية للأمن في المتوسّط.

وحسب موقفها الرسميّ الذي عبّرت عنه السيدة طاوس فروخي (رئيسة البعثة الجزائرية وممثّلتها الدائمة لدى منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا) في الندوة الوزارية 15 لمنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا المنعقدة بمدريد في 2007/11، والذي أكّدت عليه في 2009/12/02 بأثينا أمام المجلس الوزاري السابع عشر، تتبنّى الجزائر المقاربة الأمنيّة للمنظّمة التي تقوم على: شموليّة الأمن في المتوسّط وعدم قابليته للتجزئة؛ طبيعته متعدّدة الأبعاد والاعتماد الأمنيّ المتبادل بين ضفّتي المتوسّط[3]. انطلاقًا من هذا، ترافع الجزائر عبر منتديات المنظّمة من أجل تعزيز التعاون بين دول ضفّتي المتوسّط من أجل مواجهةٍ مشتركةٍ لمختلف مهدّدات أمن واستقرار الإقليم المتوسّطي والتي حصرتها ممثّلة الجزائر لدى المنظّمة في مداخلتها سنة 2007 في الإرهاب، الجريمة المنظّمة، تجارة الأسلحة، الهجرة، تجارة واستغلال البشر والظواهر المؤثّرة على البيئة. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، تستحسن الجزائر أيضًا جهود المنظّمة في تعزيز الحوار بين الحضارات السّاعي إلى تحسين المعرفة بالتعدّد الثقافيّ والدينيّ لتحقيق التفاهم المتبادل، لاسيما في سياق الأزمة التي تميّز العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي التي تأجّجت بفعل ربطٍ خاطئ بين الإسلام والإرهاب. وفي السياق نفسه، تشجّع الجزائر جهود المنظّمة في المجال التربوي والتعليمي وسعيها لتطوير استراتيجيّاتٍ تأصّل للتسامح والتفاهم المتبادل بين شعوب المتوسّط القائم على التعدّد الثقافي والديني[4].

في سنة 2009، وفي مداخلتها أمام المجلس الوزاريّ السابع عشر للمنظّمة، طالبت الجزائر بتوسيع حوار منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا ليشمل السلطة الفلسطينيّة التي طلبت الانضمام منذ عام 2005، معتبرةً ذلك شرطًا لدعم مصداقيّة المنظّمة كمنتدى دوليّ فاعل في حلّ النزاعات والوقاية منها غير قابل للتعويض[5]. لكنّ البارز في مداخلة الجزائر سنة 2009 هو طلب دعم

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص185.

[2] المرجع السابق، ص ص185-186.

[3] Intervention de Taous Feroukhi Devant le 15e Conseil Ministériel de L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe, Madrid, 30/11/2007.

[4] Ibid.

[5] Intervention de Taous Feroukhi Devant le 17e Conseil Ministériel de L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe, Athènes, 02/12/2009.

المنظّمة لجهودها الراميّة إلى تطوير وثيقةٍ قانونيّةٍ دوليّةٍ تجرّم دفع الفدية للإرهابيّين، في واحدةٍ من صور توظيف الدائرة المتوسّطيّة من طرف الجزائر لأجل دعم موقفها حيال مسألة أمنيّةٍ مرتبطةٍ أساسًا بالدائرة الإفريقيّة لأمنها الوطني.

المبحث الرابع: تطوّر ديناميكيّة العلاقات الجزائريّة–الأطلسيّة من التهديد إلى الشراكة الأمنيّة

إن كانت الجزائر قد انخرطت في مختلف الأطر التعاونيّة الأمنيّة المقترحة من طرف أوربّا، كما رأينا سابقًا، فإنّها لم تهمل المبادرات الأمريكيّة، بالرّغم من تأخّر انضمامها إلى الحوار المتوسطيّ لمنظّمة حلف شمال الأطلسيّ. ينشأ سلوك الجزائر هذا عن قناعتها بأنّ الحلف فاعل جيوسياسيّ أساسيّ في الهندسة الأمنيّة وفي صياغة المفاهيم والآليات الأمنيّة ضمن الدائرة المتوسّطية لأمنها القومي، خاصّة أنّه كان من أوائل المبادرين بتعاون أمني مع دول جنوب المتوسّط (1994). على العموم، فإنّ التقارب الجزائريّ–الأطلسيّ، الذي كان محصّلةً للتقارب الجزائريّ–الأمريكيّ، هو دليلٌ على التطوّر الذي حصل على مستوى الهوية الأمنيّة للدّولة الجزائريّة، فبعدما كان الحلف الأطلسيّ ـ ومن ورائه الولايات المتّحدة ـ قريبًا إلى خانة العدوّ بالنسبة للجزائر في سنوات التسعينيات وما قبلها، أصبح مع مرور الوقت متعاونًا ثمّ شريكًا أمنيًّا، مثلما سنوضّحه عبر هذا المبحث.

المطلب الأوّل: حوار الحلف الأطلسي-الدول المتوسّطية كمقاربة أطلسيّة لشراكة أمنيّة في المتوسّط

بعد تحلّل المعسكر الشيوعي، وجد الغرب - الذي تعوّد على تحديد نفسه مقابل عدوّ معرّفٍ - نفسه دون عدوّ واضح[1]، وكانت أكبر تجليّات هذه الحالة أن لاحظ حلف شمال الأطلسي أنّ تركيبه الأصليّ وتوجّهه العسكريّ يتغيّران، لذا كان شغله الشاغل في بداية سنوات التسعينيات البحث عن تكييف أدواره بما يتماشى مع التهديدات الجديدة، خاصّة مع تنامي تساؤلات عن مدى إمكانية الحفاظ عليه بعد زوال الخطر الشيوعي وتصاعد بعض الأطروحات التي أشارت إلى احتمال تحلّله (وبالنتيجة رحيل القوّات الأمريكية عن أوربّا) بعد بطلان السبب الحقيقي لوجوده[2].

ضمن هذا السياق، وخلال عقد التسعينيات، عقدت عدّة اجتماعاتٍ على مستوياتٍ عسكريّةٍ وسياسيّةٍ مختلفةٍ لإيجاد سبب جديدٍ لوجود حلف شمال الأطلسي. وفعلاً، سرعان ما تكيّف الأخير مع المستجدّات وتبنّى أدواتٍ جديدةٍ للتدخّل بناءً على مدركات التهديد الجديدة للحلفاء الذين أجمعوا في الأخير على أنّ "العدوّ الضائع"[3] أو التهديد المبحوث عنه هو "الجنوب". وكان اجتماع قمّة الحلف الأطلسي بلندن سنة 1990 - بعد أقلّ من سنةٍ من سقوط جدار برلين - قد أكّد على تبنّي تصوّر استراتيجي جديدٍ(Nouveau Concept stratégique) يُقِرُّ بأنّ سقوط الشيوعيّة يقتضي تحويل وظيفة الحلف (التي كانت في السابق احتواء القطب الشيوعيّ) بإيجاد أدوار جديدةٍ متعلّقةٍ أكثر بحفظ السلم عبر العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات والتحدّيات الأمنيّة البارزة والكامنة، لأنّه لا يمكن الوقوف ساكنًا في عالم يبحث عن ذاته الإستراتيجية[4]. ومنذ ذلك الوقت وخطابات الأمننة التي اتبعها الناتو تصوّر جنوب المتوسّط عمومًا، والشرق الأوسط خصوصًا، على أنّه فضاءٌ لتهديدٍ كامن ينبغي على الحلف الحذر منه[5]. وكان الأمين العام للحلف ويلي كلايس قد أقرّ علنًا بأنّه مع نهاية الحرب الباردة، زوال القطبيّة الثنائية واختفاء التهديد الشيوعي، فإنّ أكبر مهدّدٍ للأمن الدوليّ عمومًا، ولأمن دول الحلف خصوصًا، هو تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية، خاصّةً مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر ومصر، بالإضافة إلى احتمال سقوط بعض الأنظمة السياسيّة في فوضى إسلامويةٍ أو إمكانية اكتساب بعض الدول (العراق، الجزائر وليبيا) لأسلحة الدمار الشامل (خاصّة الكيماوية والبيولوجية) أو اكتسابها لقوّةٍ باليستيّةٍ قد تهدّد العواصم الأوربّية.

طبعًا، لا يمكن قراءة هذه الادّعاءات الغربية دون ربطها بالبحث عن إعطاء شرعيّةٍ وصدىً لخطاب التهديد الآتي من الجنوب الفاقد لمصداقيته، فإن كان التهديد السوفيتي في السابق بارزًا ومعرّفًا ولا يحتاج إلى أمنتةٍ لحشد الجهود لمواجهته، فإنّ الجنوب الضعيف والمنقسم على نفسه، والذي لا يرقى بأي شكل من الأشكال إلى مصافّ التهديد السوفيتي كي يحلّ محلّه، حتّم على الغرب إهالة طابع أمنيّ عليه لشرعنة حشد الوسائل لمواجهة التهديدات القادمة منه ولإعطاء شرعيّةٍ ومسوّغ لوجود وبقاء الحلف.

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص115.

[2] Nicole Gnesotto, La puissance et l'Europe, Paris, presses des sciences po,1999, p.65.

[3] المرجع السابق.

[4] لا يرتبط سبب الإبقاء على حلف الناتو بعد زوال الخطر الشيوعي بمواجهة تهديدات الجنوب فقط، بل هناك دوافع أخرى مرتبطة بالحفاظ على موازين القوى داخل أوربّا ذاتها، إحتواء ألمانيا، إبقاء روسيا بعيدة عن البيت الأوربي وأسباب أخرى. للتعمق أكثر طالع على سبيل المثال:

Nicole Gnesotto, op.cit, pp.41-68.

[5] Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.215.

وعليه، وفي واحدةٍ من الصيغ الأطلسيّة الجديدة لاحتواء الخطر المحدق (Eminent threat/Menace éminente) في الجنوب، أطلق الحلف مبادرته للحوار المتوسّطي مع ستّ دول خمسة منها عربيّة مسلمة (موريتانيا، المغرب، تونس، مصر، الأردن وإسرائيل) (أنظر الملحق رقم06) في إطار المادّة الرابعة من ميثاق واشنطن 1949 والخاصّة بالتعاون غير العسكريّ وغير المرتبط بالأمن الجماعي للحلفاء. وتعود أصول هذا الحوار إلى إعلان قمة بروكسل في جانفي 1994 والتي أُطلقت بالموازاة مع "الشراكة من أجل السلام (*PPP*)[1]" الموجّهة لدول أوربّا الشرقية. وقد اعتبر رؤساء دول وحكومات الحلف في قمّة بروكسل التطوّرات الإيجابيّة في عمليّة السلام بالشرق الأوسط تمهيدًا نحو "إجراءاتٍ معتبرةٍ لترقية الحوار، التفاهم وبناء الثقة بين دول المنطقة"، مشجّعين "كلّ الجهود التي تقود إلى تقوية الاستقرار الإقليمي"[2]. وفي لقائهم في ديسمبر 1994، أعرب وزراء خارجيّة دول الحلف عن استعدادهم "لإقامة اتصالاتٍ بين الحلف والدول المتوسّطيّة غير الأعضاء وفق قاعدة "حالة بحالةٍ" بغرض المساهمة في تقوية الاستقرار الإقليمي"[3]. من أجل هذا، أَوْعَزَ الوزراء إلى مجلس الحلف الأطلسيّ مهمّة مواصلة متابعة الوضعيّة، تطوير تفاصيل الحوار المقترح والشروع في الاتصالات التمهيديّة المناسبة. وكان من نتائج هذا العمل تقديم دعواتٍ لمصر، إسرائيل، موريتانيا، المغرب وتونس في 08 فيفري 1995 للمشاركة في الحوار مع الحلف. أمّا الأردن فتلقّت دعوةً رسميّةً للمشاركة في نوفمبر 1995، بعدما عبّرت عن رغبتها في الانضمام لهذا الحوار.

يسعى الحوار المتوسّطي، وفق نصوص الحلف، إلى: المساهمة في الأمن والاستقرار في المتوسّط؛ تحقيق تفاهم متبادل أحسن وتبديد ما يشيع بين الدول المتوسّطية المعنيّة بالحوار من أفكار واعتقاداتٍ خاطئةٍ عن الحلف، وذلك انطلاقًا من مبدإ لدى الحلفاء يفيد بأنّ الأمن في أوربّا شديد الارتباط بالأمن والاستقرار في المتوسّط[4]. وواضحٌ من خلال هذه الأهداف الإدراك الغربي لثقل تأثيرات الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية في بناء التصوّرات الجنوبيّة ـ وخاصّة العربية ـ عن الحلف والتي تعتبره أداةً لاحتواء الخطر الشيوعي أثناء الحرب الباردة واحتواء خطر الجنوب بعدها، لذا، تمّ التركيز على الصيغ التعاونيّة مع دول الضفّة الجنوبيّة محاولةً لردم الهوّة بين دول الحلف والدول غير الحليفة.

لتحقيق هذه الأهداف، اقترح الحلف صيغة عملٍ ترتكز على خمسة مبادئ أساسيّةٍ[5]:

1. قابلية الحوار للتطوّر بما يسمح بزيادة عدد المشاركين وتطوير أشكال ومحتويات التعاون مع مرور الوقت؛
2. الاعتماد على البنى الثنائيّة للحوار عبر تنظيم لقاءاتٍ ونشاطاتٍ ثنائيّةٍ منتظمةٍ (مرّتين في السنة) بين الحلف وكلّ دولةٍ مشاركةٍ في الحوار (ناتو+1)، زيادة على تخصيص لقاءاتٍ متعدّدة الأطراف (ناتو+7) بصفةٍ دوريةٍ. وتعتبر هذه اللقاءات فرصةً لدول شاطئ المتوسّط الجنوبي للإسهام بوجهات نظرها حول الاستقرار والأمن في الإقليم المتوسّطي من ناحيةٍ، وللاطلاع بصورةٍ شاملةٍ على نشاطات الحلف بما فيها برامج الشراكة، تعديلاته الداخلية ومقاربته العامّة لإنشاء بنى الأمن التعاوني من ناحيةٍ أخرى[6]؛

---

[1] PPP: Partenariat Pour la Paix.
[2] Mohamed Lemine Ould Haless, Immigration: Stability and security in the Mediterranean region, 02nd Edition, Rome, NATO defense college, 2003, p.30.
[3] NATO Handbook, 50th Anniversary edition, Brussels, Office of Information and Press, 1999.
[4] عن الموقع الرسمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_18447.htm? (08/12/2010)
[5] Ibid.
[6] Mohamed Lemine Ould Haless, op.cit, p.31.

3. منح كلّ الدول غير الحليفة المعنيّة بالحوار القواعد نفسها للنشاطات التعاونيّة والنقاشات مع الحلف. حسب الأخير، فإنّ هذه الصيغة اللا تمييزية كانت ركيزةً أساسيّةً في قيام الحوار وتطوّره فيما بعد، وإنّه بموجب هذه الصيغة فإنّ دول الحوار حرّةٌ في اختيار حجم ووتيرة مشاركتها وفق قاعدة التمايز الذاتي بما في ذلك إقامة برامج التعاون الفرديّة[1]؛

4. إنّ الحوار المتوسّطي يُعَزِّزُ ويُكَمِّلُ جهود الأطر الأخرى التي تنخرط فيها دول الحوار المتوسّطيّ (كمسار برشلونة ومبادرة الشراكة من أجل التعاون المتوسّطي لمنظّمة الأمن والتعاون)، دون أن يؤدّي إلى ازدواجيةٍ أو تشتيتٍ للجهود[2]؛

5. إعتماد قاعدة التمويل الذاتي للنشاطات مع إمكانية نظر الحلف في طلبات المساعدة المالية لكلّ دولةٍ منفردةٍ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه اتخذت حديثًا مجموعة من الإجراءات لتسهيل التعاون، وبالأخصّ مراجعة سياسة تمويل الحوار نحو السماح بتمويل إلى غاية 100% من تكاليف المشاركة في نشاطات الحوار وتوسيع ميكانيزمات صندوق الائتمان للناتو ليشمل دول الحوار المتوسّطي (على اعتبار أنّ النشاطات مع دول أوربّا الشرقيّة تحظى بتمويل الحلف).

وفي واحدةٍ من تطوّرات الحوار، شهدت قمّة الحلف بمدريد في أفريل 1997 إنشاء "مجموعة تعاون متوسّطيّةٍ" (*MCG*)[3] تعمل تحت إشراف مجلس الحلف، كلّفت بمهمّة البحث عن أفضل السُبُل لتعزيز الحوار عبر تنظيم لقاءاتٍ منتظمةٍ مع المستشارين السياسيين لمناقشة مشكلات الحوار بما فيها تطوّراته المستقبليّة. هذا، وينظّم الحلف ـ في إطار البعد السياسيّ للحوار ـ لقاءاتٍ سياسيّةً بصورةٍ منتظمةٍ وفق صيغة (28+1) و(28+7) على مستوى رؤساء الدول والحكومات (كقمّة اسطنبول 2004)، الوزراء (اجتماعات الناتو مع وزراء خارجية دول الحوار ببروكسل في ديسمبر 2004، 2007 و2008 ومع وزراء الدفاع بتاورمينا 2006 وإشبيلية 2007)، السفراء ومجموعات العمل. كما يشمل البعد السياسي للحوار زيارات الموظّفين السامين للناتو ـ بما فيها زيارات الأمين العام للحلف والزيارات البرلمانية ـ إلى دول الحوار[4].

أمّا عن البعد التطبيقي، فحدّدت مجالات التعاون فيه منذ سنة 1997 في: التعاون العسكريّ؛ مشاركة ممثّلين عن دول الحوار في تربّصاتٍ في مدارس الحلف العسكريّة وفي مراقبة تمارين عسكريّة أطلسية أو المشاركة فيها؛ العلم والبيئة؛ نشاطات المعلومات والاستخبارات؛ إدارة الأزمات؛ سياسة واستراتيجيّة الدفاع؛ الأسلحة الخفيفة ومحاربة الألغام وانتشار أسلحة الدمار الشامل[5]. ويأتي التركيز على الجانب العسكري (85% من النشاطات عسكرية)[6] في التعاون نظرًا لطبيعة الحلف وسعيه الصريح لبناء الثقة العمليّاتية بين دول ضفّتي المتوسّط عن طريق الحوار السياسي وإقامة اتصالاتٍ وتبادل الزيارات العسكريّة بين قيادات أركان جيوش الدول الحليفة وغير الحليفة المعنيّة بالحوار؛ تكوين الإطارات العسكرية لدول الجنوب في الحلف وإقامة مناوراتٍ مشتركةٍ تهدف إلى إيجاد توافق عمليّاتي بين جيوش دول الحوار وقوّات الحلف (Interopérabilité)[7].

---

[1] تعتبر برامج التعاون الفردية أداة مهمة لتقوية التعاون في إطار الحوار المتوسّطي. تهدف هذه البرامج إلى تعزيز الحوار السياسي وإقامة تعاون مع الحلف بما يتماشى مع أهم احتياجات الاستراتيجية الوطنية لدول الحوار. وقد وافقت كل من موريتانيا، إسرائيل، الأردن، مصر، المغرب وتونس على إنشاء برامج تعاون فردية مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

[2] Ibid.

[3] MCG: Mediterranean Co-operation Group.

[4] http://www.nato.int, op.cit.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص167.

[6] http://www.nato.int, op.cit.

[7] Fulvio Attina, «The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region», art.cit, p.17.

يعتبر هذا الأخير واحدًا من الأغراض الأساسيّة للحوار والذي تمّ التركيز عليه أكثر منذ الاجتماع الوزاري للحلف بريكيافيك (أيسلاندا) سنة 2001، إذ أقرّ المجتمعون في هذا اللقاء على ضرورة تطوير التعاون والتشاور بين دول الحوار بطريقةٍ أكثر تنظيمًا والبحث عن نشاطاتٍ من شأنها تحسين أهليّة جيوش الدول غير الحليفة بصيغةٍ تؤدّي إلى إنشاء توافق عملياتيّ مع قوّات الحلف. فالمشكلة بالنسبة للأخير ـ والتي واجهتها قوّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام ـ تتعلّق بقدرة عمل وتحرّك قوّاتٍ من دول الحوار مع القوّات الأطلسيّة في عمليات يقودها الحلف، ثمّ كيفية التنسيق والتخطيط بين هذه القوات ذات الثقافات المختلفة، فالصعوبة الأولى في هكذا موقفٍ تتعلّق بإيجاد بنيةٍ قياديّةٍ متناسقةٍ وكذا آليات الاتصال المتبادلة ووسائل الاستخبار الاستراتيجي المشتركة والمحميّة[1].

وممّا لا ينبغي إهماله لدى الحديث عن الحوار المتوسّطيّ للحلف الأطلسي هو ارتكازه على مفهوم استراتيجيّ جديدٍ (مقارنةً بالحرب الباردة) ومقاربةٍ أوسع وأكثر مرونةٍ تقوم على ثلاثة مبادئ متكاملةٍ: الحوار؛ التعاون والمحافظة على القدرة الدفاعية الجماعية. وأعيد التأكيد في اجتماع واشنطن (أفريل 1999) على محوريّة الحوار المتوسّطي في استراتيجية الحلف في إطار مقاربته التعاونية للأمن المنتهجة منذ أفول القطبية الثنائية. وقد شهدت هذه المقاربة الجديدة تعديلاتٍ وتنقيحاتٍ جديدةٍ، خاصّةً في قمم الحلف ببراغ (نوفمبر 2002) واسطنبول (جوان 2004).

بالنسبة لقمّة براغ، والتي جمعت الدول الحليفة والدول الشريكة، فإنّ تطوّرات الملفّ العراقي، الوضع في الشرق الأوسط، وبالأخصّ، تصاعد التهديدات الارهابيّة ضدّ المصالح الأورو–أطلسية، غيّرت من أولويّاتها وأثّرت بصورةٍ واضحةٍ على مخرجاتها، ففي الأصل، كانت هذه القمّة مبرمجةً لمناقشة توسيع الحلف الذي شهد آنذاك انضمام سبع دولٍ جديدةٍ من شرق أوربّا.

وقد أدت الأحداث والظروف التي ميّزت مدخل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى تزايد أهمّية الحوار السياسيّ بين الحلف الأطلسي والدول المتوسّطية ومنحته شرعيةً أكبر، سيما أنّه كان يسير على خطى السلّة السياسية الأمنيّة للشراكة الأورو–متوسّطيّة ـ وإجراءات الثقة التي كان من المفترض أن ترافقها ـ نحو التوقّف بسبب تدهور الأوضاع في فلسطين التي أدّت سنة 2000 إلى تأجيل انعقاد اجتماع بين دول الحوار المتوسّطي كان مبرمجًا بالقاهرة. وقد صرّح لورد روبرتسون (Lord Robertson) ـ الأمين العام للحلف الأطلسي ـ قبل القمّة (في أفريل 2002) قائلاً "رغم أنّ سياسة الالتزام والشراكة التي يتّبعها الحلف الأطلسي ساهمت في توحيد أوربّا، أردنا إرسال إشارةٍ قويّةٍ إلى جيراننا نقول فيها أنّكم جزءٌ من هذه المجموعة وأنّنا لا نريد أن يحدث شرخ جديد في المتوسّط [...] بعد أحداث 09/11، فالحلف الأطلسي وجيرانه المتوسّطيون لا يمكنهم الاستمرار في تجاهل بعضهم البعض أكثر من هذا، بل يجب على العكس من ذلك أن نضاعف جهودنا من أجل التقارب حتّى نصبح شركاءً حقيقيّين في مواجهة التحديات المشتركة الناتجة خاصّةً عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل"[2].

إذاً، في سياق البحث عن عمل مشتركٍ لمواجهة تحدّيات الإرهاب والانتشار، تبنت قمّة براغ قراراتٍ مهمّةً لتدعيم الأبعاد السياسيّة والعمليّة للحوار، وخرجت بوثيقةٍ لـ"تعزيز الحوار المتوسّطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة" احتوت خطّة عمل للقضاء على الإرهاب (كالتزوّد بالمعلومات، مساعدة تقنيّة ومراقبة الحدود) وخطط مدنيّة للطوارئ من أجل تطوير وتحسين حماية

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص168–170.

[2] Cité par: Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.86.

المدنيين من خطر الهجمات الإرهابيّة[1]. وقد حدّدت هذه الوثيقة، في إطار الصيغة التطوّرية للحوار، مجموعةً من مجالات التعاون ذات البعد التطبيقي أهمّها: مشاركة مسؤولين سامين من البلدان غير الحليفة في اجتماعاتٍ محدّدةٍ للحلف تخصّ مواضيع معيّنة؛ التعاون في إطار مجلس الشراكة الأورو–أطلسي والشراكة من أجل السلام؛ الاستفادة من الخبرة المكتسبة من الشراكة من أجل السلام في صالح الحوار؛ تكوينٌ وتدريبٌ عسكريٌّ للاستجابة للمتطلّبات العملياتية وللسماح للدول المتوسّطيّة بالتأقلم مع تصوّرات، عقيدة ومناهج الحلف؛ تمارينٌ عسكريّة ونشاطات التدريب المرتبطة بـ(الأمن البحري، الإنقاذ الإنساني، دعم السلام)، الهادفة إلى تحقيق التوافق العملياتي؛ الدفاع واقتصاد الدفاع؛ تشاور وتعاون حول الأمن على الحدود، التخطيط لعمليّات الإغاثة المدنية في حالات الطوارئ؛ النشاطات العلميّة، ناهيك عن مواضيع أخرى. وتمّ التأكيد في الاجتماع الوزاريّ ببروكسل في ديسمبر 2003 على ضرورة مواصلة الحوار مع التركيز على ثلاثة ميادين: إصلاح الدفاع واحتراف الجيوش، مسألة عمل وتحرّك قوّات من دول الحوار مع القوّات الأطلسية في عمليات يقودها الحلف والتحكّم الديمقراطي في القوّات المسلّحة[2].

واضح ممّا سبق تأثير تداعيات الاعتداءات على نيويورك وواشنطن في 2001 على تطوّر مجالات التعاون بالتركيز على مكافحة الإرهاب كأولويّةٍ، وقد جاءت قمّة اسطنبول 2004 لتؤكّد على هذا النهج. فقد ركّزت الأخيرة على تقوية التعاون العسكريّ في المتوسّط وتعزيز الحوار مع بلدان الضفّة الجنوبيّة سيرًا نحو "رفع الحوار إلى شراكةٍ حقيقيّةٍ" مع الاعتماد دائمًا على قاعدة التمايز الذاتي[3]. ومنذ قمّة اسطنبول، تمّ وضع برنامج عمل سنويّ للحوار المتوسّطي (*MDWP*)[4] توسّع تصاعديًّا ليشمل أكثر من 30 ميدانًا للتعاون، وانتقل من حوالي 100 نشاطٍ سنة 2004 إلى حوالي 700 نشاطٍ سنة 2010. وزيادةً على قرار الحلف إشراك دول "الشرق الأوسط الكبير" في جهود تحديث مجتمعاتها وفي الجهود الدوليّة لمكافحة الإرهاب في إطار مبادرةٍ جديدةٍ للتعاون سمّيت بـ"مبادرة اسطنبول للتعاون"[5]، فإنّ من المخرجات التطبيقيّة البارزة لهذه القمّة كذلك، استحداث مجموعةٍ جديدةٍ من أدوات العمل مع دول الحوار في سياق إجراءات التكيّف مع التحديات الجديدة. ومن هذه الإجراءات[6]:

- إنشاء أوّل قاعدة بياناتٍ تسمح بالولوج الالكتروني إلى برنامج العمل السنوي للحوار المتوسّطي ممّا يسمح بمراقبة نشاطات التعاون عن قرب؛
- ميكانيزم صندوق الائتمان الذي يضمّ في الوقت الحاضر مشاريعًا فعليّةً في إطار التنفيذ مع دول الحوار المتوسّطي على غرار موريتانيا والأردن؛
- إنشاء "مركز التنسيق الأورو–أطلسي لمواجهة الكوارث" الهادف إلى تطوير قدرات الشركاء في دعم عمل الحلف في مواجهة الأزمات؛
- إقامة "مخطّط الشراكة للعمل ضدّ الإرهاب" (*PAP-T*)[7] بغرض تعزيز قدرة الناتو على العمل بفعّاليةٍ مع دول الحوار في إطار مكافحة الإرهاب؛

---

[1] Ibid.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص171–172.

[3] Mohamed Lemine Ould Haless, op.cit, p.31.
[4] MDWP: Mediterranean Dialogue Work Program.
[5] Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.87.
[6] http://www.nato.int, op.cit.
[7] PAP-T: Partnership Action Plan Against Terrorism.

- وضع خطّة عمل لـ"مخطّط الطوارئ المدني" (*CEP*)[1] تهدف إلى تطوير الجاهزية المدنية لمواجهة الهجمات على الشعوب والبنى التحتيّة الحسّاسة.

بعد قمّة اسطنبول، شهد الحوار المتوسّطي إطلاق "مبادرة منظّمة حلف شمال الأطلسيّ للتعاون التدريبي" (*NTCI*)[2] سنة 2007 بموجب قمّة ريغا (ليتونيا). تهدف هذه المبادرة إلى تكملة نشاطات التعاون الموجودة والمطوّرة في إطار الحوار المتوسّطي عبر تأسيس "فصل منظمّة حلف شمال الأطلسي للتعاون الإقليمي" في معهد الدفاع التابع للحلف بروما. يتكوّن هذا الفصل من عشرة أسابيع من الدروس التي ترتكز كذلك على تحدّيات الأمن الراهنة في الشرق الأوسط[3].

تعتبر المبادرة الأخيرة تعزيزًا للحوار المتوسّطي للحلف، الذي يضاف إلى مبادراتٍ دوليةٍ متوسّطيّةٍ على غرار عمليّة برشلونة للاتحاد الأوربّي والحوار المتوسّطي لمنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا. وإن كانت هذه الأطر منفصلةً ومتكاملةً "نظريًّا"، فإنّ ذلك لا ينفي أنّ هناك درجةً من التنافس وتقاسم للأدوار بينها على أرض الواقع، سيما بين الحوار المتوسّطي لحلف الناتو ومسار برشلونة في سياق بحثهما عن تأسيس شراكةٍ أمنيّةٍ بين ضفّتي المتوسّط[4]، فمن الواضح أنّ مشروع الشراكة الأورو–متوسّطية أوكلت له مهمّة مواجهة المشاكل ذات الطابع السوسيو–اقتصادي لذا ركّز على التعاون الاقتصادي، في حين أوكلت مهمّة التعاون العسكري–العملياتي إلى حلف شمال الأطلسي الذي يؤسّس مقاربته للحوار على هذا البعد.

لكن الإضافة التي يقدّمها الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي إلى الأمن والاستقرار في المتوسّط تبقى ضئيلةً، رغم اعتماده مقاربةً أمنيّةً تختلف عن مقاربة مسار برشلونة. صحيحٌ أنّ هناك مجموعةً من التهديدات العابرة للحدود التي تهدّد أمون جميع الدول في الضفّتين والتي تقتضي تعاونًا ومواجهةً مشتركةً للحدّ منها، لكن هناك أيضًا مشكلاتٌ أمنيّةٌ أكبر لا يمكن تصوّر أمن واستقرار المتوسّط دون تسويتها. فما الذي يمكن أن تقدمه تمارين الإنقاذ الانساني، الإغاثة، الأمن البحري، إدارة الأزمات، الخطط المدنية للطوارئ وغيرها من الإجراءات في سياق مواجهة المهدّدات والمسبّبات الحقيقية للا إستقرار واللا أمن في المتوسّط بعيدًا عن الإرهاب والتهديدات الجديدة؟ نقصد أساسًا هنا النزاعات التي تمزّق الفضاء المتوسّطي وفي مقدّمتها الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. ثمّ إذا كان الحلف يسعى إلى إيجاد الثقة بين ضفّتي المتوسّط ويسعى إلى تغيير نظرة الدول الجنوبية إليه، فمن المفترض أي يغيّر هو نظرته إليها وأن لا يتعامل معها كمصدر لتهديد أمن أوربّا مثلما هو موجود في الواقع، هذا الرأي يؤكّده تعامل الحلف مع مسألة منع الانتشار التي يعتبرها واحدةً من أهدافه المحوريّة عبر حواره المتوسّطي، فالواضح والمؤكّد أنّ الدول العربيّة هي المعنيّة بهذا الحظر لأنّ الحلف (بقيادة القوّة العسكريّة والنوويّة الأولى في العالم) لا يناقش أبدًا قضيّة أسلحة إسرائيل النووية ولا امتلاكها صواريخًا باليستيةً قادرةً على إصابة أيّ هدفٍ في الإقليم المتوسّطي، لأنّه ببساطة لا يعتبر هذه الأسلحة تهديدًا لأمن دوله، في حين مازالت الريبة والشكّ يحكمان علاقته بالدول العربية. وهذا ما يفسّر لنا أيضًا غياب وثيقةٍ تأسيسيّةٍ للحوار تحدّد محتواه بدقّةٍ، على غرار الشراكة من أجل السلام مع أوربّا الشرقية أو العلاقة مع روسيا اللّتين وضع الحلف وثائق مؤسّسةً لها، فالشكّ

[1] CEP: Civil Emergency Planning.
[2] NTCI: NATO Training Cooperation Initiative.
[3] Malika Aït-Amirat, «OTAN. Quel scenario pour l'après-sommet de Riga?», El Djeich, n°522, janvier 2007, pp.26-28.
[4] Fulvio Attina, «The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region», art.cit, p.16.

المتبادل بين الطرفين (الحلف وشركاؤه الجنوبيون) واستمرار الصراع العربي–الإسرائيلي يحولان دون الدخول في ترتيباتٍ تعاقديّةٍ سيما بالنسبة للطرف العربي.

المطلب الثاني: دوافع التقارب الجزائريّ–الأطلسيّ وصوره

دون تكرار ما قلناه في المطلب الأخير من الفصل السابق، نذكّر ـ لحاجة المقام إلى ذلك ـ بأنّ العلاقات الجزائريّة–الأمريكيّة تميّزت طوال عشرية التسعينيات بالبرودة على الصعيد السياسي بسبب تظافر بعض العوامل نوجزها فيما يلي: موروث الحرب الباردة والاختلاف الأيديولوجيّ بين البلدين والذي لم يكن قد تبدّد بعدُ تمامًا؛ تداعيات حرب الخليج الثانيّة؛ موقف الولايات المتّحدة ممّا كان يدور في الجزائر حين اعتبرت سلوكات الجماعات المسلّحة "عنفًا سياسيًّا" و"ردّ فعل راديكالي" عن عنف النظام السياسيّ الجزائري الذي أوقف العمليّة الانتخابية سنة 1992؛ اتّهام الولايات المتّحدة لأولئك الذين اعتبروا سلوكات الجماعات المسلّحة إرهابًا بممارسة المحاباة تجاه النظام الجزائري.

كان لهذا النمط من العلاقة دورٌ في استبعاد الجزائر من الحوار المتوسّطي لحلف شمال الأطلسي عند الشروع فيه سنة 1994، فقد تحاشت الولايات المتّحدة إشراك نظام مشكوك في أحقّيته بالحكم في الحوار كي لا يعتبر أنّ مثل ذلك السلوك إقرارٌ منها بشرعيته ويتّخذه حجّةً لممارسة قمع أكبر. ويبدو أنّ تجنّب إشراك الجزائر في الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي كان سببه الأوّلي الحالة السابقة لعلاقتها بالولايات المتّحدة استنادًا إلى حجّتين: أوّلاً، أنّ بعض الدول الأوربّيّة في الحلف (كإسبانيا وإيطاليا) سعت إلى إشراك الجزائر في الحوار[1]، لكنّ الرفض الأمريكي حال دون ذلك؛ ثانيًا، أنّ انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسّطيّ سنة 2000 والتزامها الأطلسي يندرجان ضمن التقارب الشامل مع الولايات المتّحدة ولم يكن من الممكن تصوّر وجودهما لولا ازدهار العلاقات الجزائريّة–الأمريكيّة في كافّة الميادين منذ أواخر التسعينيات، وهو ما يؤكّد أنّ الاتفاق الأمنيّ الجزائريّ–الأطلسيّ كان تتويجًا لتحسّن العلاقة مع القوّة الأولى داخل الحلف، وبالتالي كانت هذه العلاقة محدّدًا رئيسًا لعضوية الجزائر في الحوار.

بيد أنّ غياب الجزائر عن الحوار في بدايته لا يوعز إلى الأسباب السابقة فقط، فهناك أسبابٌ أخرى على علاقةٍ بالوضع الجزائريّ الداخلي آنذاك لم تكن لتسمح للجزائر بالانخراط في الحوار: أوّلها، التحفّظ على العلاقة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة خاصّةً بعد قيادتها للحرب على العراق سنة 1991؛ ثانيها، تجنّب التعاون مع الحلف الذي كان من المحتمل أن يفسّر داخليًّا على أنّه سماحٌ له بالتدخّل في الشأن الداخليّ للجزائر؛ ثالثها، إنشغال الأخيرة بأزمتها الداخليّة وتكريس جهود قوّاتها المسلّحة في تلك الفترة لمواجهة تصاعد العمليّات الإرهابية، وبالتّالي لم تول الجزائر اهتمامًا بالحوار المتوسّطي الذي كان من المحتمل أن يؤدّي إلى تشتيت جهود جيشها، خاصّةً وأنّه يرتكز في شقّ كبير منه على أعمال ذات بعدٍ عسكريّ–عملياتيّ. هذه العوامل أبعدت الحوار المتوسّطي مع الحلف عن دائرة الاهتمام الجزائري.

على كلّ حال، فإنّه بعد التطوّرات التي حصلت أواخر عشريّة التسعينيات على الصعيد الأمنيّ الداخلي ـ بالرغم من بقاء بعض الجيوب الإرهابيّة داخل إقليمها ـ سعت الجزائر إلى استعادة مكانتها الدوليّة وفكّ عزلتها التي عانت منها بسبب أزمتها الداخليّة. وفي واحدةٍ من علامات زوال عزلتها الإقليميّة والدّوليّة وإعادة استثمّار الدائرة المتوسّطية، انخرطت الجزائر في الحوار

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص166.

المتوسّطي لمنظّمة حلف شمال الأطلسي في مارس 2000، بعدما أصبحت تقيم سياستها الخارجيّة على نهج أكثر براغماتية وواقعية منذ العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة، بالإضافة إلى مراجعتها لمفهومها للأمن والدفاع الوطنيّين الذي كُيّف مع التهديدات الجديدة (وبالأخص الإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرّية)، فكلّ هذه التهديدات لا يمكن حلّها قطريًا لأنّها ظواهرٌ عابرةٌ للحدود وشديدة الارتباط بعضها ببعض ولا يمكن معالجتها بشكل فعّال إلاّ إقليميًّا، ومن هنا كان الرهان الجزائري على الحوار المتوسّطي كوسيلةٍ لتحقيق نجاعةٍ أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة. والحريُّ بالذكر هنا أنّ انخراط الجزائر في الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي سبقته اتصالاتٌ رسميّة سرّية أجريت بين مسؤولين سامين وخبراء عسكريين من الطرفين عام 1999[1]، كما سبقته دعوة الجزائر للمشاركة في ندوةٍ أطلسيّةٍ–متوسّطيّةٍ بلشبونة في سبتمبر من السنة نفسها خُصّصَتْ لمعالجة "التحديات البحرية"، وهي المرّة الأولى التي تشارك فيها الجزائر في اجتماع أطلسي[2]. وقد خضع انخراط الجزائر في الحوار المتوسّطي للحلف إلى ثلاثة مبادئ على علاقةٍ بالعقيدة الأمنيّة للبلاد[3]: وحدة وشمولية الأمن في المتوسّط؛ عدم قابليته للتجزئة والارتكاز على التشاور والحوار كأدواتٍ لتقريب الشعوب، مثلما أكّد عليه الرئيس بوتفليقة حين اعتبر أنّ "الانخراط في الحوار المتوسّطيّ للحلف [. . .] ينبع من قناعة بأنّه وحده التشاور والتعاون قادران على التقريب بين الدول وضمان الاستقرار والسلم الإقليميّين"[4].

الواقع أنّ انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسّطيّ للحلف قادت إليه دوافعٌ من الطرفين: بالنسبة للحلف، فإنّ المكانة الجيوسياسيّة الحسّاسة للجزائر؛ دورها الإقليمي المحوريّ في حفظ الأمن في المتوسّط الذي يعتبر منطقةً حيويّةً بالنسبة له؛ ثرواتها الطاقويّة؛ خبرتها الأمنيّة غير المسبوقة في مكافحة الإرهاب ومكانتها كـ"دولةٍ محوريّةٍ" في العقيدة الأمريكية الجديدة، كانت كلّها عوامل أضفت أهمّيةً أكبر على الجزائر وعلى ضرورة إدماجها في الحوار المتوسّطي. أمّا الجزائر، فإنّ تأكّدها من تغيّر النظرة الأمريكية لما عانته داخليًا؛ بحثها عن إثبات شرعيّة معركتها الداخليّة وتصدير نموذجها في مكافحة الارهاب؛ سعيها لمواجهة التهديدات الحقيقيّة أو المفترضة الآتية من الشمال ورغبتها "في تقديم مساهمتها في إعادة تحديد وإنشاء علاقاتٍ أفضل للتعاون والمشاركة في الفضاء المتوسّطي"[5] ـ على حدّ تعبير رئيس الجمهورية الجزائري ـ كانت عواملاً كوّنت قناعةً لدى القادة الجزائريين بأهمّية وضرورة إبرام علاقات تعاون مع الحلف الأطلسي. تعليقًا على هذا الانضمام، صرّح محمّد حنّاش، مدير عام لأوربّا بوزارة الخارجيّة الجزائريّة ورئيس اللجنة الوطنيّة لمتابعة التعاون مع منظّمة حلف شمال الأطلسيّ، سنة 2002 قائلاً: "لأنّه يستجيب إلى انشغالات بلدان المنطقة [. . .]" و"لأنّه جاء ليعزّز الجهود التي تبذل في إطار المنتديات المتوسّطية الأخرى الهادفة إلى إقامة مناخ من السلم والأمن فضلاً عن تطوير فضاءٍ للتنمية والرخاء" "[. . .] قُبِل الحوار المتوسّطيّ من طرف الجزائر"، مؤكّدًا أنّ انخراط الجزائر في الحوار المتوسّطيّ للحلف نشأ "عن خيار استراتيجيّ يعكس إرادة الحكومة الجزائريّة تقديم إسهامها في تحديد علاقات تعاون وشراكةٍ أفضل في الفضاء الأورو–متوسّطي"[6]. وهذا تأكيدٌ لما قاله الرئيس بوتفليقة خلال زيارته لمقرّ الحلف ببروكسل في

---

[1] Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.91.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص214.

[3] Luoisa Dris-Ait Hamadouche, art.cit, p.165.
[4] Cité par: Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.91.
[5] Cité par: Ibid.
[6] Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), Managing change: Evolution in the global arena and mediterranean security (5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar), Rome, NATO Defense College, 2003, p.22.

ديسمبر 2001، حين اعتبر انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسّطي "خيارًا استراتيجيًّا" يستجيب لانشغالات الجزائر في مجال الوقاية من النزاعات وضمان استقرار المتوسّط[1].

منذ انخراطها في الحوار، شهدت العلاقة بين الجزائر والحلف نشاطًا عسكريًّا وسياسيًّا مكثّفًا شمل زياراتٍ سياسيّةً وعسكريةً من مستوى عال ورسوّ وحداتٍ تنتمي إلى القوّات البحريّة لدول الحلف في ميناء الجزائر. وقد سمحت الزيارات المتبادلة للطرفين بتوضيح أهدافهما وتحديد توقّعاتهم من هذا الحوار. ومن أبرز أحداث العلاقة الجزائريّة–الأطلسيّة على الإطلاق:

1. في مارس 2001، زيارة نائب الأمين العام لمنظّمة حلف شمال الأطلسي كلايبر (Klaiber) التي مهّدت لإنشاء شراكةٍ بين الجزائر والحلف؛
2. في ديسمبر 2001، الزيارة الرسمية لرئيس الجمهورية الجزائرية إلى مقرّ الحلف ومقابلته للأمين العام للحلف لورد روبرتسون في إطار الزيارة الرسمية التي قادته إلى بلجيكا. وتعتبر هذه الزيارة أوّل زيارةٍ رسميّةٍ لرئيس جزائري إلى مركز قيادة الحلف الأطلسيّ والتي أكّدت عن "الرغبة الجزائريّة الصريحة في إرساء علاقاتٍ كثيفةٍ ومميّزةٍ مع الحلف الأطلسي"[2]؛
3. الزيارة الثانية للرئيس بوتفليقة إلى مقرّ قيادة الحلف في 10 ديسمبر 2002 ومقابلته لأمينه العام؛
4. زيارة الأمين العام للحلف الأطلسي جاب دو هوب شيفر (Jaap de Hoop Scheffer) إلى الجزائر في 25 نوفمبر 2004، وهي أوّل زيارة لأمين عام للحلف إلى الجزائر. واندرجت هذه الزيارة في إطار جولة الأمين العام إلى دول الحوار لبحث مسألة ترقية الحوار والتحضير لاجتماع وزراء خارجيّة الحلف مع نظرائهم المتوسّطيّين الذي كان من المزمع انعقاده ببروكسل في 08 ديسمبر 2004؛
5. في إطار التقارب العسكريّ بين الطرفين، زيارة الأميرال جيامباولو دي باولا (Giampaolo Di Paola) ـ رئيس اللّجنة العسكريّة لمنظّمة حلف شمال الأطلسيّ ـ في 14 مارس 2010 إلى الجزائر وإجراؤه محادثاتٍ مع عبد المالك قنايزية (الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني) وأحمد قايد صالح (قائد أركان الجيش الشعبي الوطني). وتعتبر هذه الزيارة الثانية في ظرف ثلاث سنواتٍ لرئيس أعلى بنيةٍ عسكريّةٍ في الحلف بعد تلك التي قادت الرئيس السابق للجنة رايمون هينو (Raymond Henault) سنة 2007.

ومن بين الخطوات الرسميّة للتعاون العملياتي–العسكري مع الحلف في إطار الحوار المتوسّطي، مشاركة الجزائر في اجتماعات قادة أركان الجيوش والاجتماعات الوزاريّة المنعقدة في بروكسل، زيادةً على اجتماعات الجمعية العامّة للحلف. أمّا على الصعيد العمليّاتي، فإنّ الرسوّ المتكرّر للقوّات البحريّة التابعة لحلف شمال الأطلسيّ والتمارين المشتركة بينها وبين الجيش الجزائري عديدةٌ، نذكر منها على سبيل المثال: رسوّ وحدات من القوّات البحرية للحلف الأطلسي لأوّل مرّةٍ في ميناء الجزائر من 12 إلى 16 ماي 2002 والتي جاءت في إطار اختبار قدرة الجيش الجزائري على التعبئة، التنظيم والمشاركة في عمليّاتٍ عسكريّةٍ أكبر؛ مشاركة الجزائر سنة 2005 في العمليّات التدريبيّة الست التي خصّصت للدّول المعنيّة بالحوار المتوسّطي؛ مشاركتها في العمليّة البحريّة لحلف شمال الأطلسي "Active Endeavour" التي انطلقت سنة 2006 وخصّصت لتأمين الحركة البحريّة في المتوسّط؛

[1] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.54.
[2] Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.22.

مشاركتها من 08 إلى 22 أفريل 2008 في المناورات البحريّة "Phoenix express"[1]، والتي هدفت حسب القيادة العليا للبحريّة الجزائريّة إلى "تشكيل مشتركٍ لوحداتٍ من الأسطول السادس الأمريكي، قوّات الدّول الحليفة ودول الحوار المتوسّطي لإجراءات مراقبة السفن التجاريّة، عمليّات المنع والإنقاذ"[2]. هذا، وتندرج نشاطاتٌ أخرى للتعاون بين الطرفين في إطار الحوار المتوسّطي على غرار التعاون البرلماني الذي شهد تبادل زياراتٍ بين وفودٍ برلمانيّةٍ من الطرفين خلال السنوات الماضية؛ تطوير التعاون في المجال المدنيّ بما فيه التعليم العالي والبحث العلمي، الحماية المدنية والبيئة. ويضاف إلى هذا التعاون مع الحلف في مجال الخبرة، التكوين التقني والبحث[3].

أمّا بالنسبة لصيغة العمل بين الجزائر والحلف فهي ثنائيّة خاضعة لقاعدة التمايز الذاتي، وهي قاعدةٌ يفضّلها الطرفان لأنّها تسمح بتعامل متفرّدٍ يستجيب لانشغالات كلّ طرفٍ في الحوار على حدة. في هذا السياق، ترافع الجزائر عبر نشاطاتها في الحوار من أجل تعاون براغماتيّ ومتمايز على حسب الدول، "تبقى الجزائر مؤيّدةً لترقية تعاون ثنائي ذو امتيازات بين الحلف وكلّ واحدٍ من الشركاء يرتكز على الحاجيات الخاصّة لكل شريك. تفترض هذه العلاقة إشراكًا أكبر للدول المتوسّطية في تصوّر برنامج التعاون ووضع ميكانيزماتٍ للتشاور على مستوى عال تضمّ المدني والعسكري على حدٍ سواء"[4]. ويشارك الحلف الأطلسيّ الجزائر في انشغالها هذا استنادًا إلى ما قاله أمينه العام روبرتسون عندما ذكّر بالمبادئ التي يرتكز عليها التعاون مع الجزائر وهي: احترام الخصوصيّات ورفض مقاربةٍ نمطيةٍ للأمن؛ المسؤولية المتبادلة التي تتطلّب التحديد المشترك للنشاطات المشتركة، والتكامل القائم على التنسيق بين الأفعال المتّبعة في مجال الأمن.

المطلب الثالث: مزايا وحدود التعاون الجزائريّ–الأطلسيّ

نتساءل الآن عمَّ هي غايات الجزائر من الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي؟ تسعى الجزائر لأن تكون طرفًا مهمًّا في الحوار الاستراتيجي وأن تساهم في إعادة بناء الوجه الاستراتيجي للفضاء الأورو–متوسّطي والاستفادة من خبرة ومهارة الحلف العسكرية والعملياتية، وهو ما لم تستطع تحقيقه من خلال مسار برشلونة، فتعثّر الأخير حتّم تطوير مثل هذا النوع من العلاقات مع الحلف. وقد اعترف وزير الخارجية الجزائري السابق محمد بجاوي بهذا حين قال أنّ الجزائر بانخراطها في الحوار المتوسّطي للحلف تسعى "إلى ملء فراغ فيما يتعلّق بالتعاون السياسي–العسكري في إطار مسار برشلونة"[5]. من هذا المنطلق، يمكن القول أنّ لحوار الجزائر مع الحلف مقصدان جوهريان: الأوّل متعلّقٌ بتحديث الجزائر لجيشها وإصلاح دفاعها والرفع من مستواه، والثاني مرتبط بمواصلة حربها ضدّ التهديدات الجديدة ـ وفي مقدمتها الإرهاب ـ ضمن فضاءٍ أرحبٍ وبالتعاون مع فواعلٍ أكثر وأقوى.

بالنسبة للمقصد الأوّل، فيتمحور حول عصرنة الجيش الجزائري وإضفاء احترافيّةٍ أكبر عليه وتعزيز أنظمة أسلحته، قيادته واتصاله. فمن الواضح أنّ الغرض المحوري لتعاون الجيش الجزائري مع البنى العسكرية للحلف الأطلسي ومختلف الدول الأعضاء فيه هو إفادة عناصره من تحديثٍ نظري وعملياتي وكذا سعيه إلى تجهيز وحداته بما يمكن من الأسلحة الحديثة

---

[1] من المزمع كذلك أن تشارك الجزائر في مناورات متعدّدة في البحر الأبيض المتوسّط ستجري بين 23 ماي و15 جوان 2011 بمشاركة الحلف الأطلسي ودول من جنوب أوربّا وشمال إفريقيا، مثلما أكّده الأميرال هاري بي هاريس قائد الأسطول الأمريكي السادس في نوفمبر 2010. أنظر: الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6175، 2009/11/11، ص05.

[2] Cité par: Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.54.

[3] Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.23.

[4] Ibid, p.25.

[5] Cité par: Ibid.

والتكنولوجيا الدقيقة بما يحقّق له فعّاليةً أكبر في عملياته مستفيدًا من رفع الحظر غير الرسمي عن تسلّح الجزائر عقب أحداث 09/11. أكيد أنّ الجزائر ـ كي تحقّق ذلك ـ تحتاج إلى دعم سياسي ولوجيستي من الحلف وخبراته ومهارته العلمية والتقنية لتطوّر أساليب أنجع لمواجهة التحدّيات التي تفرضها التهديدات العابرة للأوطان، فمن المعلوم أنّ الجيش الجزائري، ككلّ الجيوش الكلاسيكية، لم يبن للاستجابة إلى الحروب اللا تناظرية، وبالتالي فهو غير مُعدٍ للتعامل مع العوامل المخلّة بالاستقرار مثل العصيان العسكري، التهريب عبر الحدود وبالأخص، الإرهاب الدولي، وهذا ما حصل سنوات التسعينيات حين وجد الجيش الجزائري نفسه في مواجهة مجموعاتٍ مسلّحةٍ تعتمد أساليب هجوم وانسحابٍ صعّبت عليه مراقبتها ومواجهتها.

ينبغي على الجيش الجزائري أن يحترف، أن يتحكّم ويمتلك تكنولوجيا أفضل وأن يعطي لبناه مرونةً أكبر كي يستجيب لتحديات الحاضر. ضمن هذا السياق، يمكن أن يعود برنامج التعاون الجزائري–الأطلسي بالفائدة على الجيش الجزائري لأنّ جزءًا واسعًا منه كُرِّسَ للتكوين، إذ يشارك ضبّاط جزائريون في عمليات تكوين خاصّةٍ في مدارس الحلف حول مواضيع ذات علاقةٍ بالتحديات المعاصرة مثل حفظ السلم، التحكّم في السلاح والعتاد، التقنيات الجديدة لمواجهة الإرهاب الحضري، مسؤولية القوّات المسلحة في حماية البيئة[1]، وهو تكوينٌ من شأنه المساهمة في تحسين قيادة الجيش الجزائري لمهمّاته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في حال إدماجه في عمليات تدخّل إنسانيةٍ أو لحفظ السلم والنظام مع قوّاتٍ أجنبيةٍ في أقاليم لا تدخل ضمن نطاق صلاحيّته. وإنّ الاشتراك في عمليات من النوع الأخير يحتّم على الجيش الجزائري عصرنة وتكييف بناه بما يتناسب مع متطلّبات الأمن الجماعي والمعايير والدرجة العالية من التقانة المعمول بها في الحلف ودوله.

أمّا بالنسبة للمقصد الثاني، فيتعلّق بمواجهة التهديدات الجديدة للأمن وهي الجريمة المنظّمة (بما فيها تجارة المخدرات، التهريب والهجرة السرّية)، انتشار الأسلحة بنوعيها الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل، وبالأخصّ، الإرهاب. لمواجهة انتشار وتنامي هذه التهديدات، طوّرت الجزائر وبنى الحلف أساليبًا للتنسيق فيما بينها فضلاً عن الاستعمال المشترك للمعلومات في إطار الاتفاق الموقّع بين الجزائر والحلف الخاصّ بتبادل المعلومات والوثائق ذات الطبيعة العسكرية والأمنيّة بينهما وحماية سرّية هذا التبادل[2]، إذ تطمح المصالح المختصّة الجزائرية عبر هذا التعاون إلى الاستفادة من أدواتٍ تقنيةٍ فعّالةٍ ومناسبةٍ لتحسين فعّالية قدراتها العمليّاتية. من جهةٍ أخرى، تشارك الجزائر في المناقشات المتعلّقة بخطّة الطوارئ المدنية التي تهدف أساسًا إلى الحفاظ على الحياة العادية في حالات الطوارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية أو التي يتسبّب فيها الانسان كالحرائق مثلاً[3].

لكنّ البارز في العلاقات الجزائرية–الأطلسية تمحورها في أكبر جزء منها حول مكافحة الإرهاب وبالأخصّ منذ الاعتداءات على واشنطن ونيويورك سنة 2001. على هذا الصعيد، تعتبر تلك المأساة الأمريكيّة ـ من مقاربةٍ براغماتيةٍ ومصلحيةٍ ـ "ضربة حظٍّ"[4] بالنسبة للجزائر لأنّها وحّدت بين سلّم الأولويات الأمنيّة للطرفين (محاربة الإرهاب) ودفعت المسؤولين الأمريكيين ـ وفي الغرب عمومًا ـ إلى تغيير نظرتهم لها، فأصبحت منذ ذلك الحين شريكًا مهمًّا في التعاون ضدّ الإرهاب بعدما صارت خبرتها في هذا المجال جدّ مطلوبةٍ على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أحسنت الجزائر استغلال هذه الفرصة، فبعدما عرفت مقاربتها للظاهرة الإرهابية رواجًا غير مسبوقٍ على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثلما سنرى في المبحث القادم، وقبل أن

---

[1] Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.91.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 218–219.

[3] Fatima-Zohra Filali, art.cit, p.91.

[4] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.56.

توجّه سلوكها الخارجي عامّة نحو تطوير شبكةٍ كثيفةٍ من العلاقات والمبادلات على جميع الأصعدة (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، العلمية وغيرها)، سعت الجزائر إلى تعزيز مكانتها إقليميًّا وداخل الحوار المتوسّطي للحلف عبر دمج استراتيجيّتها في مكافحة الإرهاب في إطار الحرب الشاملة التي شنّتها الإدارة الأمريكيّة مرتكزةً على الاتفاق الذي حصل بينها وبين دول الحلف حول قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بمكافحة الإرهاب الدولي سيما القرار 1373[1] الذي يعتبر نقطة التقاءٍ بين الطرفين ارتكز عليها تعاونهما في مجال مكافحة الإرهاب في شقّه العملياتي. كذلك، فإنّ من علامات استغلال الجزائر لتلك الفرصة استنادها في علاقاتها مع الأطلسي إلى تجربتها في مكافحة الإرهاب معتبرةً نفسها ـ وفق رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية لمتابعة التعاون مع الحلف الأطلسي ـ "دولةً محوريّةً في مكافحة الإرهاب [. . .] وبلدًا رائدًا في كفاح المجموعة الدوليّة ضدّ هذه الظاهرة"[2].

من المؤكّد أنّ الجزائر بحاجةٍ إلى مثل هذا الخطاب كي تجني بعض المزايا في علاقتها مع الأطلسي، مثل الاستفادة من الأسلحة الغربية الجدّ متطوّرة تكنولوجيًا لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة، أو كي تحظى بمكانةٍ ريادية مقارنة بدول الجنوب المعنيّة بالحوار باعتبارها صاحبة الخبرة الوحيدة والدراية العملياتيّة الطويلة بظاهرة الإرهاب في المنطقة، لكنّ هذا لا يجب أن يحجب الرؤية حول حقيقة الحوار مع الحلف، فلهذا الأخير حدود: وُضِعَ في مخابر أفكار الحلف ودوله وفق ما يتماشى مع مدركاتها وأهدافها وأطلق بمبادرة فرديّةٍ منها، وبالتالي فهو لا يحيد عن قاعدة التعامل مع الجزائر ـ وكلّ دول الجنوب ـ كمجردّ مناول أمني لسياسة الحلف، سيما بعدما حصر أكبر جزء من دورها في مكافحة الإرهاب التي وضعها الأمريكيون في قمّة هرم أولويات الحلف وشركائه المتوسّطيين منذ 2001، وهذا طبعًا يندرج ضمن الاستراتيجية الأمريكيّة الشاملة التي بنيت على الحرب على الإرهاب.

المشكل أنّ المسؤولين في الجزائر ساروا على الخطّ الذي رسمه لهم الأمريكيون مغترّين بصفة "الدولة المحوريّة" و"الرائدة" في مكافحة الإرهاب، رغم أنّهم يدركون أكثر من غيرهم أنّ التجربة الجزائريّة في مكافحة الإرهاب ـ رغم ريادتها ـ ضُخّمت من طرف الغرب، لأنّ تجربةً ناجحةً في مكافحة الإرهاب يفترض فيها أن لا تؤدّي إلى أكثر من 100000 قتيل (حوالي أربع مرات عدد ضحايا اعتداءات 09/11) وحوالي 20 مليار دولار من الخسائر المادية[3] في دولةٍ كان اقتصادها يعتمد على الديون كمصدر دخل رئيس، ثمّ إنّ نجاح التجربة الجزائرية كان على المستوى العسكريّ، أمّا سياسيًا، وسوسيو–اقتصاديا فقد كانت فاشلةً. إذًا، لم يخل خطاب "الدولة المحوريّة"، المستخدم من طرف بعض الأطراف في النخبة الحاكمة الجزائرية، من التوظيف لمآرب مرتبطةٍ بالبحث عن مصدر خارجيّ لشرعية نظام متنازع حول شرعيته داخليًا، زد على ذلك أنّ "النّاجح" في مكافحة الإرهاب يفترض أن يبقى في السلطة، وهذه صورةٌ أخرى لتوظيف التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب لصالح بعض الأطراف للبقاء في سدّة النظام.

صحيحٌ أنّ الجزائر أصبحت فاعلاً جيوسياسيًّا مهمًّا بالنسبة لواشنطن والحلف الأطلسي، لكنّ هذه الأهمّية اقتضتها المصلحة. فقد استنتجت واشنطن من تجربة التسعينيات أنّ انعكاسات اللا أمن واللا إستقرار في الجزائر لا تؤثّر على جوارها الجغرافي المباشر فقط، بل تؤثّر أيضًا على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية، وبحكم مكانتها هذه، فإنّ مستقبل الجزائر السياسي أصبح موضع اهتمام كبير بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الأوربّيين، خاصّةً فرنسا وإسبانيا، فهذه الدول غير مستعدة إطلاقًا لا لرؤية التجربة الجزائرية تتكرّر، ولا لتقبل حلول نظام أصولي متشدّدٍ معادٍ للغرب محلّ النظام القائم، لأنّ ذلك سيهدّد حتمًا

---

[1] راجع محتوى القرار في الإحالة المرجعية رقم (1) في الصفحة 128.

[2] Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.23.

[3] Carlos Echeverria, «L'Algérie, un acteur essentiel de la coopération euro-méditerranéenne. Le cas de lutte antiterroriste», in: Nourredine Abdi (ed), Algérie, Maghreb. Le pari méditerranéen, Pari, institut du monde arabe, 2003, p.300.

الأمن في المغرب العربي والمتوسّط برمّته، وسيسبّب اضطرابًا في الأسواق الدولية للنفط والغاز ممّا سينعكس سلبًا بالتّأكيد على المستهلك الأمريكي وسيهدّد حاجيات أوربّا للطّاقة واستثماراتها في الجزائر، هذا فضلاً عن انعكاسات انهيار استقرار الجزائر على تأجيج الهجرة نحو أوربّا[1].

هذه الأسباب إذن التي تجعل من مصلحة واشنطن والحلف الأطلسي أن تسير الجزائر على نهجهما. من هذا المنطلق، فإنّ الجزائر لا يجب أن تغترّ لا بالتحسّن في العلاقات مع واشنطن، الذي مهما بلغت درجته فإنّه لن يرقى إلى التحالف الاستراتيجي الذي يجمع واشنطن بإسرائيل أو المغرب الأقصى مثلاً، ولا بخاصّية الدولة المحوريّة التي وسمتها بها علب التفكير الأمريكيّة لأنّها توظّف لخدمة مصلحة واشنطن، فدولة محوريّة حقيقيّة يجب أن تمارس تأثيرها سواء في الحوار السياسي أو الاستراتيجي للأمن الذي يقام في منطقة جوارها[2]، وأن لا تكون مجرّد داعم للأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى ومناولاً لمشاريعها كما هو حال الجزائر في سياق الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي الذي تسطر أجندته بما يخدم مصلحة الطرف المبادر أوّلاً وقبل كلّ شيء، حتّى إن كانت برامج العمل الفردية توضع وفق قاعدة التمايز الذاتي وحاجات كلّ طرف وهذا التحليل لديه سندٌ في الواقع. فنمط التعاون العملياتي والعسكري في إطار الحوار مع الحلف الأطلسي يسير بالجزائر نحو أن تكون مناولاً لسياسته وداعمة لأهدافه. صحيحٌ أنّ الجيش والقوات المسلّحة الجزائريّين عبر تعاونها مع بنى الحلف يمكن أن يستفيدا من تحديثٍ وتطوير يخدم مسار احترافيتهما في المستقبل، صحيحٌ كذلك أنّ الجزائر ستستفيد من خبرة الحلف، مهارته العسكريّة وتعاونه بالغ الأهمية في مواجهة التهديدات الجديدة وتسيير الحروب اللا تناظرية، لكن ما عدا هذا فإنّ الفائدة التي ستجنيها الجزائر من الحوار ضئيلة جدًّا، سيما في مجال الدفاع الوطني ومواجهة التهديدات الصلبة الحقيقية والكامنة. نطرح سؤالاً بسيطا هنا: أيّ الطرفين سيستفيد من مناوراتٍ بحريّةٍ للتدرّب على عمليّات حفظ السلم، الإنقاذ والإغاثة، تأمين الحركة البحرية وغيرها من التمارين المشابهة؟ منطقيًا أنّ الحلف هو الطرف المستفيد أكثر، لأنّ أغلب السفن التي تمرّ في البحر المتوسّط هي سفنٌ مدنية، تجارية أو عسكريّة تابعة لدوله. أيضًا، هل يمكن تخيّل أنّ الحلف الأطلسي سيقدم معلوماتٍ للجزائر حول صواريخ إسرائيليةٍ قادرة على الوصول إلى ترابها وقصف منشآتها النووية؟ هل سيطبّق الحلف قاعدة التبليغ المبكّر التي يريد تطبيقها مع دول الحوار في إطار إجراءات بناء الثقة لإبلاغ الجزائر بتجريب إسرائيل لصاروخ في عرض المتوسّط على مقربة من مياهها الإقليمية؟[3] أكيدٌ لا، لأنّ الحلف يسعى ـ مثل الاتحاد الأوربّي ـ إلى الحفاظ على تفوق كمّي ونوعي لصالح إسرائيل في مجال التسلّح ولا يطرح تمامًا قضيّة تسلّحها النووي للنقاش، بالرغم من أنّ اهتمامه بمسألة أسلحة الدمار الشامل وانتشار الصواريخ العابرة للقارّات بدأ منذ قمّة واشنطن الأطلسية (أفريل 1999)، وبالرّغم من تأكّده بأنّ استقرار وأمن المتوسّط لا يمكن أن يتحقّقا دون معالجة هذه المسألة.

إهتمام الحلف بقضايا حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نوويّةٍ في مضامين برامج الحوار، مع تغاضيه في المقابل عن الأسلحة النوويّة الإسرائيلية دليل على أنّ هذا الحظر موجّهٌ بالأساس للدول العربية، وهي صيغة لمراقبة وكبح تسلّحها في الوقت نفسه بما يبقيها دائمًا ضعيفةً مقارنةً بإسرائيل، وهذا انكشاف أمني للجزائر

---

[1] في تحليل لروبرت شايس(Robert Chase)، إيميلي هيل (Emilly Hill) وبول كينيدي (Paul Kennedy) في مقالهم عن "الدول المحورية (Pivotal States)". بتصرف عن: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص62.

[2] Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», art.cit, p.57.

[3] المرجع سابق، ص219.

كما أشرنا في مطلب سابق من هذا الفصل. كذلك، فإنّ اعتبار الجزائر للوحدة المغاربية "خيارًا استراتيجيًا" وأنّها على "استعدادٍ للمضيّ بعيدًا في بناء اتحاد المغرب العربي"[1] لا يتماشى وصيغة العمل الثنائيّة المتّبعة في الحوار مع الحلف، لأنّ هذه الصيغة تضرب العمق الاستراتيجيّ المغاربيّ للجزائر وتتركها بعيدةً عن بناه الإقليميّة، فمنذ الشروع في الحوار مع الحلف إلى غاية اليوم لم يتحقّق أيّ تقدّم يذكر في العلاقات الجزائرية–المغربية ولا في قضية الصحراء الغربيّة، ممّا يؤكد أنّ الرهان على القوى الغربيّة في تحقيق وحدةٍ إقليميّةٍ مغاربيّةٍ، مثلما تطمح إليه الجزائر ودول المغرب العربي، ضعيفٌ إن لم يكن خاطئًا، بل الأدهى من هذا أنّه يهدّد الجزائر بالذوبان في فضاءاتٍ جيوسياسيّةٍ أوسع تحت قيادة الولايات المتّحدة الأمريكية، وهو ما لن يتماشى بالتأكيد مع التوجّهات الاستقلاليّة لعقيدة الجزائر الأمنيّة التي تسعى إلى الحفاظ عليها .

إنّ من مصلحة الجزائر عدم تصميم علاقتها مع الحلف الأطلسي تحت غطاء مكافحة الإرهاب فقط وإهمال قضايا أخرى قد تكون أهمّ بالنسبة لأمنها ودفاعها الوطنيين على المدى البعيد . ثمّ إنّ التعاون مع الغرب لمكافحة الإرهاب ضروريٌ لكنّه غير كافٍ للقضاء على هذه الظاهرة التي تبقى العديد من الظروف المحلية (فقر، بطالة، ظلم) تشكّل تربةً خصبةً لنشأتها وتناميها .

[1] العبارة لمحمد حناش مدير عام لأوربّا بوزارة الخارجية الجزائرية ورئيس اللجنة الوطنية لمتابعة التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي. في:
Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.24.

المبحث الخامس: المقاربة الأمنية الجزائرية ضمن المبادرات المتوسّطية الأورو–أطلسية

تدافع الجزائر عبر مشاركتها في الحوارات الأمنيّة المتوسّطية عن عقيدةٍ واحدةٍ تقوم على مجموعةٍ من المبادئ تبنّتها منذ استقلالها لكن بالاتجاه في العقد الأخير نحو أكثر براغماتية وواقعية كانت أكبر تجلّياته ـ كما رأينا ـ التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والانخراط في الحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي. وإن كنّا قد أشرنا في بعض الفقرات من هذا الفصل إلى المقاربة الأمنيّة الجزائرية، فسنحاول من خلال هذا المطلب تحديدها بشيء من التفصيل بدءًا بتحديد مرتكزاتها ثمّ بتفكيك التصوّر الجزائري لقضايا الانشغال الأمني ذات الأولوية في المتوسّط.

المطلب الأوّل: سبل إحلال الاستقرار والأمن في الإقليم المتوسّطي وفق العقيدة الأمنية الجزائرية

تعود المبادئ الأولى للمقاربة الجزائرية للأمن في المتوسّط إلى المواقف التي دافعت عنها الجزائر منذ القمّة الأولى لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربّا بهلسنكي سنة 1975 والتي طبعت العقيدة الأمنيّة للبلد منذ ذلك التاريخ، ونقصد بهذه المبادئ: أوّلاً، أنّ الأمن في المتوسّط شامل ويبنى جماعيًا؛ ثانيًا، أنّ الاعتماد الأمنيّ المتبادل بين ضفّتيه أمرٌ مفروغ منه؛ ثالثًا، أنّ أمن أوربّا مرتبط في جوهره بالأمن في المتوسّط؛ رابعًا، أنّه وحدهما الحوار والتشاور قادران على تقريب شعوب ضفّتي المتوسّط وعلى ضمان تحقيق السّلم والاستقرار الإقليميين[1]. ويفسّر تبني الجزائر لهذه المبادئ مشاركتها النشطة في كل المبادرات الأمنية المرتبطة بالنطاق الجيوسياسي المتوسّطي، كما يفسّر مطالبتها ببذل الجهود والمثابرة في التشاور والحوار من أجل الاستجابة بطريقةٍ أفضل لمصالح جميع الأطراف في الشمال والجنوب وإيجاد إجاباتٍ مشتركةٍ لمتطلّبات الاستقرار والأمن الإقليمي، فحسب الجزائر، "كلّ المسائل التي تهمّ الإقليم المتوسّطي يجب أن تُقرأ في إطار شامل، أخذاً بالاعتبار مصالح وانشغالات بلدان الضفّتين سواء على المستوى السياسي، الأمني، الاقتصادي أو الإنساني"، وإنّ كلّ تعاون في هذا الفضاء يجب أن يقوم على عدم قابلية الأمن فيه للتجزئة لأنّ هذا المبدأ هو الوحيد القادر على حماية المصالح الشرعية للكلّ في الفضاء الأورو–متوسّطي[2].

ويوعز انضمام الجزائر إلى مختلف الحوارات متعدّدة الأطراف ـ حسب موقفها الرسمي ـ إلى إيمانها بوجود تناسق وتكامل بينها، وإنّ هذا التكامل يسمح لكلّ حوار بالاستفادة من الإنجازات المحقّقة في الحوار الآخر. وتُعَبّر هذه المقاربة عن الطموح الجزائري إلى أن يقود الحوار المنتظم إلى إنشاء آلياتٍ جماعيّةٍ تثمر عن تفعيل الجهود الرّامية إلى إحلال السلم والأمن في الفضاء المتوسّطي وتنشّط التعاون من أجل التنمية في كنف جميع البناءات الأمنيّة لهذا الفضاء. كما تعتبر الجزائر أنّ مشاركتها في كلّ الحوارات، الترتيبات والإجراءات الأمنيّة الشاملة والمحدودة، الرسمية وغير الرسمية، في المتوسّط بعد إطلاق مسار برشلونة تندرج ضمن جهودها في دعم الشراكة الأورو–متوسّطية.

وتؤكّد الجزائر أنّها لا ترفض المشاركة في أيّ مبادرةٍ قائمةٍ على الحوار، التشاور والمنفعة المتبادلة من شأنها تحقيق الأهداف السابقة في الفضاء المتوسّطي بشرط أن لا تتعارض مع نهجها السيادي وأن لا تكون أداةً للتدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول ولا لاختراق سيادتها. وليست المقاربة التي تدافع عنها الجزائر ضمن الدائرة المتوسّطيّة إلاّ امتدادًا لعقيدتها التحرّرية

---

[1] في الكلمة التي ألقاها ممثل الحكومة الجزائرية محمد حناش أمام مؤتمر الحوار المتوسّطي الدولي الخامس للبحث المنظم من طرف معهد حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع معهد الدبلوماسية والعلاقات الدولية بالجزائر وبمشاركة المدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر. أنظر:

Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.20.

[2] Ibid.

الموروثة عن الثورة والتي تصّر عليها الجزائر في مختلف تحرّكاتها الدوليّة، مثلما رأينا بصدد تحليل المقاربة الجزائرية في التعامل مع الدائرتين المغاربية والإفريقية. فوفق العقيدة الجزائرية، من حقّ كل دول المتوسّط أن "تتمتّع بأمن غير منقوص" وأن تختار "نظامها للأمن القومي"[1] الذي ترى أنّه الأنسب لضمان أمنها ويؤدّي بها إلى التخلّص من مختلف مهدّداته دون تدخّلٍ أو إكراهٍ خارجيَيْنِ.

وحتّى إن كانت الجزائر تقرّ بأنّ التعاون الدّولي والشراكة في المجالات السياسيّة والأمنيّة لا مفرّ منهما لمواجهة كثير من التهديدات بسبب طبيعتها اللا قطرية والعابرة للأوطان، فإنّها تصرّ أيضًا على وجوب احترام السيادة الوطنيّة للدول ضمن مسارات الشراكة والتعاون، لأنّ مواجهة التحدّيات المشتركة متوسّطيًّا ينبغي أن تتماشى والمبادئ التي يكرّسها القانون الدولي، خاصّةً عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول، وأن تبتعد عمّا يتنافى مع هذه المبادئ، كاللجوء إلى القوّة أو التهديد بها[2].

فيما يتعلّق بهذه الجزئية الأخيرة، ترى الجزائر أنّ الشراكة في المجالات السياسيّة والأمنيّة يتعيّن أن تُدْعَمَ بإرادةٍ سياسيّةٍ متبادلةٍ للدول المتوسّطيّة للتضامن، وهذا ما سيسمح بتقوية الديمقراطية ودعم دولة القانون في دول الضفّة الجنوبية وتحييد الأنواع الجديدة من المخاطر ـ وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة ـ المهدّدة للسلم، الأمن والاستقرار في المتوسّط[3]. ولا يردّ تأكيد الجزائر على ضرورة احترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخّل في شؤونها المحلّية إلى الموروث الثوري الذي طبع العقيدة الأمنيّة الجزائرية فقط، بل يوعز أيضًا إلى التخوّف الجزائري من تدخّل خارجي في شؤونها المحليّة، خاصّةً وقت كانت تُعْتَبَرُ عامل تهديدٍ للأمن في المتوسّط وأوربّا. فعلى خلاف جيرانها، استطاعت الجزائر أن تحافظ على عقيدةٍ مستقلّةٍ لأمنها القومي ولم توقّع على اتفاقيات دفاع مع قوى أجنبيّةٍ حتّى في فترة الحرب الباردة وفي غمرة أزمتها الداخلية. ويمكن أن ندرج هذا التصوّر الجزائري في خانة الإجراء الوقائي الموجّه بالأساس إلى دول الاتحاد الأوربّي التي أرادت الجزائر منها أن تفهم أنّ انخراطها في مسار شراكةٍ أمنيّةٍ متوسّطيّةٍ، أو في حواراتٍ أمنيّةٍ أخرى (مثل حوار اتحاد أوربّا الغربية في السابق)، لا يعني مطلقًا أنّها ستسمح لطرفٍ أجنبي بالتدخّل في شؤونها الداخليّة، وأنّ الصلاحيّة الكاملة في إعادة إحلال الأمن داخل الإقليم الجزائري تبقى مهمّةً خالصةً للسلطة الجزائرية. ينطبق هذا التحليل على الوضع الجزائري إبّان التسعينيات وعلى الوضع في الصحراء والساحل في السنوات الأخيرة.

منطلقٌ أساسيٌ آخرٌ للمقاربة الجزائرية في الحوارات الأمنيّة المتوسّطيّة هو ربطها بين الأمن والتنمية، إذ لا يمكن من وجهة نظر الجزائر حصول تنميةٍ دون أمن، ولا تحقيق أمن دون تقويض كلّ المعوّقات المعرقلة للتنمية، "إنّنا مقتنعون بأنّ البحر المتوسّط، ملتقى التبادلات والتعاون، ولكن أيضًا مسرح التعارضات والنزاعات، سيبقى بعيدًا عن مثاليات الأمن والاستقرار طالما بقيت دول الضفّة الجنوبية تواجه تحدّياتٍ شتّى تؤدّي إليها الفجوة الاقتصادية المتنامية التي تفصلها عن بلدان الضفّة الشمالية. إنّ هذا معطى أساسي ينطلق منه تصوّرنا للتعاون والشراكة"[4]. ووردت هذه المقاربة كذلك في ردّ للحكومة الجزائرية حول الأمن والاستقرار في المتوسّط نشر في تقرير للأمين العام الأممي كوفي عنان سنة 2001 جاء فيه أنّ "الجزائر تعتبر أنّ السّلام والأمن في المتوسّط يشكّلان شرطًا مسبقًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[5]. وكرّرت كذلك الممثلة الدائمة للحكومة الجزائرية لدى منظمة الأمن والتعاون في

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص207.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] العبارة لمحمد حناش، أنظر:

Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.21.

[5] المرجع السابق، ص206.

أوربّا هذه المقاربة في مداخلتها سنة 2007، حين أكّدت أنّ الجزائر ترافع من أجل شراكةٍ اقتصاديةٍ مع الاتحاد الأوربّي تحقّق المصلحة المتبادلة لجميع الأطراف والتي من شأنها أيضًا المساهمة في تحسين شروط الحياة في الضفّة الجنوبية للمتوسّط وتوفير شروط حياةٍ أكثر ملاءمةٍ لصالح شعوب جنوب الصحراء[1]. من هذا، يمكن الحكم بأنّ المقاربة الجزائريّة للأمن هي مقاربة متعدّدة الأبعاد تضمّ الجانبين الصلب واللّين منه، وهي تنظر له ككلّ غير قابل للتجزئة ينبغي لتحقيقه الاهتمام كذلك بالقضايا السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهي في ذلك تلتقي مع المقاربة الأمنيّة العامّة لإعلان برشلونة، حتّى وإن كانت الدول الأوربّية منذ 09/11 تميل أكثر إلى تشديد الإجراءات الأمنيّة ذات الأبعاد القسرية سيما في تعاملها مع مسألة الهجرة السرّية.

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية لمسألة إجراءات بناء الثقة في المتوسّط

قلنا أنّ من المنطلقات الأساسية للمقاربة الجزائرية في الحوارات الأمنية المتوسّطية هي شمولية الأمن في المتوسّط وعدم قابليته للتجزئة، لذا تتّفق الجزائر مع التحليل الذي يعزو العطب الذي أصاب مسار برشلونة في شقّه السياسي–الأمني إلى توقّف عملية السلام في الشرق الأوسط.

حسب الجزائر، لا يمكن السير قدمًا والتعمّق في إجراءات بناء الثّقة بين دول ضفّتي المتوسّط، سواء في الأطر الأوربّية أو الأطلسيّة، في ظلّ وجود دولةٍ منتهكةٍ للشرعيّة الدوليّة وتناقض بسلوكاتها مساعي تحقيق السلم والأمن في المتوسّط. في هذا السياق، ترى الجزائر "أنّ بناء إجراءات الثّقة في سبيل تقوية السلام، الأمن والاستقرار، يجب أن يستند إلى إيجاد حلول عادلةٍ ودائمةٍ لكلّ الصراعات، إحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتّحدة، التسوية السلميّة للخلافات وكذلك إجراءاتٌ فعليّة وملموسة لنزع السلاح، سيما عبر انضمام كلّ دول المنطقة إلى الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف حول حظر الأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل (معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة، اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة البيولوجية) وكذا إخضاع كلّ منشآتها النوويّة لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة"[2]. أمّا الشفافية في المجال العسكري فتشكّل أداةً مهمّةً لإيجاد مناخ ثقةٍ في المتوسّط، ويتعيّن أن تهدف إلى "الوقاية من تراكمات كلّ أنواع الأسلحة المخلّة بالاستقرار، على أن تكون هذه الشفافيّة متّفقًا عليها، شاملةً، وغير تمييزيةٍ"[3].

واضحٌ أنّ موقف الجزائر هذا يشير بصراحةٍ إلى إسرائيل، سواء عند الإشارة إلى حلّ النزاعات بطرائق سلميّةٍ أو لدى الحديث عن مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل، الوقاية من تراكمات الأسلحة بكافّة أنواعها والشفافيّة العسكريّة. وسبق للجزائر أن عرضت موقفها حيال إجراءات بناء الثقة في المتوسّط في ندوةٍ لمنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا عقدت بسلوفينيا سنة 2001، حين اعتبر السفير الجزائري مختار رقيق أنّه لا يمكن المضيّ قدمًا في إجراءات بناء الثّقة في المتوسّط إلاّ إذا تحقّق توازنٌ في القدرات العسكريّة وحُلّت الخلافات الحدوديّة، وإنّ الوضع في الشرق الأوسط مازال بعيدًا عن هذه الحالة، حيث الخلل العسكريّ الصارخ مازال لصالح دولةٍ واحدةٍ من جهةٍ، وأراضٍ مازالت محتلّةً رغم الشرعية الدولية من جهةٍ أخرى[4].

---

[1] Intervention de Taous Feroukhi…, 30/11/2007.

[2] نقلا عن: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص207.

[3] نقلا عن: المرجع السابق.

[4] المرجع السابق، ص208.

لا يختلف الموقف الجزائريّ من مسألة إجراءات بناء الثقة عن الموقف العربيّ عمومًا، فالجزائر تدين الانحياز الواضح لحلف شمال الأطلسيّ والاتحاد الأوربّي لصالح إسرائيل بطريقةٍ تسمح لها بالحفاظ على تفوّقها العسكريّ المطلق في مجال الأسلحة التقليديّة من ناحيةٍ، وعلى حصريّة امتلاكها للسّلاح النوويّ من ناحيةٍ أخرى، وتبقي الدول العربيّة في المقابل منكشفةً وضعيفةً أمامها. طبعًا لن تقبل الجزائر ـ والعرب عمومًا ـ بالاسترسال والتعمّق في إجراءات بناء الثقة في ظلّ وضعية إسرائيل تلك ورفضها إخضاع منشآتها النوويّة للمراقبة الدوليّة، لأنّ ذلك سيكون قبولاً منها بوضعية إسرائيل وإيذانًا بعملية التطبيع. إذن، ترفض الجزائر السياسات الأطلسيّة والأوربّية التي تتغاضى عن حقيقة أنّ المعرقل الحقيقيّ للدولاب السياسيّ–الأمنيّ لمشروع الشراكة الأمنيّة الإقليميّة في المتوسّط هو إسرائيل وليس الدول العربيّة، وإنّ إصرار أطراف الشراكة في الشمال على مثل تلك الإجراءات، في ظلّ رفضهم و/أو عجزهم عن إقناع إسرائيل بتطبيق الحدّ الأدنى منها، لن يؤدّيَ إلى نتيجةٍ، لأنّ الشرط المسبق لإنجاح تلك الإجراءات وتطوّرها مرتبط بتسويةٍ نهائيّةٍ للنزاع وليس شيئًا آخر.

المطلب الثالث: الرؤية والحلول الجزائرية لمسائل الانشغال الأمني ذات الأولوية في المتوسّط (مثالا الإرهاب والهجرة)

ترى الجزائر أنّ كلّ البلدان المتوسّطيّة موجودةٌ في الوقت الحاليّ في مواجهة مسائل انشغال أمنيّ عابرةٍ للأوطان من طبيعةٍ جديدةٍ، والمقصود بهذه المسائل بالأساس هو الإرهاب، الجريمة المنظّمة، تجارة واستغلال البشر، تجارة الأسلحة والمخدّرات وتبييض الأموال. أيٌّ من البلدان ـ سواء كان عضوًا في الحلف الأطلسي، في الاتحاد الأوربّي أو شريكًا من الضفّة الجنوبية ـ يمكن أن يؤكّد اليوم أنّه بمعزل عن هذه الظواهر عبر–القوميّة وأنّه ليس معنيًّا بالأخطار الضخمة التي تحملها هذه الظواهر للفضاء الأورو–متوسّطي[1]؟

وبحكم طبيعته العابرة للحدود التي أدركتها الجزائر منذ السنوات الأولى لأزمتها الداخليّة بالنظر إلى مصادر تمويله ودعمه العالمية[2]، ونظرًا لما يشكّله من انتهاكٍ لحقوق الإنسان[3] ومن تهديد خطير لأمن واستقرار المنطقة، المؤسّسات الدولتية ولدولة القانون[4]، تعتبر الجزائر الإرهاب أوّل تهديدٍ مشتركٍ لأمن المتوسّط يفرض التعاون بين كل دول المنطقة لاستئصاله. وإن لم تلق المقاربة الجزائريّة للظاهرة الإرهابية التي تدافع عنها منذ مستهل التسعينيات الاهتمام الكافي من الأوربّيين في بداية الأمر، فإنّ انتقال الأعمال الإرهابية إلى داخل أوربّا ثمّ اعتداءات سبتمبر 2001 قد أعطيا دفعًا أقوى وشرعيّةً غير مسبوقةٍ للمقاربة الجزائريّة على المستوى المتوسّطي، وأصبحت مكافحة الإرهاب محورًا لعلاقاتها مع أوربّا والأطلسي مثلما وضّحناه من فحوى المباحث السابقة. ويمكن أن نحدّد المرتكزات الأساسيّة التي تستند عليها المقاربة الجزائرية للإرهاب في[5]:

1. الإرهاب الإسلاماوي هو آلة حرب ضدّ الدولة الجمهورية والحضارة؛
2. لا يوجد أيّ بلدٍ، مهما كانت قوّته وقدراته الدفاعية، بمعزل عن الاعتداءات الإرهابيّة؛

---

[1] العبارة لمحمد حناش، أنظر:

Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.22.

[2] Walid Laggoune, «La régulation juridique de la lutte contre le terrorisme: l'expérience algérienne», in: Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.20.

[3] Intervention de Taous Feroukhi…, 30/11/2007.

[4] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص206.

[5] Liess Boukra, «Analyse comparée des discours récents sur le terrorisme: Europe, USA, pays méditerranéens (Les discours récents sur le terrorisme: Algérie, pays occidentaux. Une réflexion en dix points», in: Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.129.

3. لا يوجد وجهٌ للمقارنة بين مكافحة الإرهـــاب والحرب التقليديّـــة؛
4. ليس الإسلام الراديكاليّ إدعاءً هويتيًا بل هو انحرافٌ ومـرضٌ هويتي؛
5. الإرهاب تهديدٌ عبر–قومي، ونظرًا لعلاقته بالجريمة المنظّمة، فإنّه يشكّل عاملاً مخلاً بالاستقرار يضاف إلى التحدّيات الاقتصادية[1]؛
6. الإرهاب ظاهرةٌ لا تقبل التجزئة، لذا يجب أن يحارب بكلّ أشكاله وعلى كلّ الجبهات[2].

وقد أكّد الرئيس الجزائري بوتفليقة على هذه المقاربة عندما قال: "حينما ـ في 11 سبتمبر 2001 ـ ضرب الإرهاب في نيويورك وواشنطن، أيقن العالم أجمع أنّ هذه الظاهرة تشكل تهديدًا للإنسانية جمعاء. غير معترفٍ بحدودٍ أو قيودٍ سياسيّةٍ أو دينيّةٍ، يضرب الإرهاب أينما أمكنه أن يضرب كل الدول، فقيرةً أو غنيّةً، متقدّمةً أو متخلّفةً، نافيًا كلّ القيم الإنسانية والمبادئ التي تشكّل أساس حضارتنا"[3].

تواكب دفاع الجزائر عن هذه الطروحات كما أشرنا عدّة مراتٍ مع إصرار دؤوب منها على رفض كلّ تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، سيما أنّ خوفها في غمرة أزمتها الأمنية الداخلية كان من ذلك الاحتمال في ظل ارتفاع بعض الأصوات التي نادت باستخدام "حقّ التدخّل" لمواجهة الأفعال المنتهجة من السلطات العموميّة الجزائريّة في حربها الداخلية ضدّ الإرهاب[4]. والواقع أنّ هذا الخطاب الجزائري هو كذلك ردٌّ على مقاربةٍ غربيّةٍ في الأساس تنامت في العقد الأخير من الألفية المنقضية نظرت إلى الفعل الإرهابيّ في الجزائر بالارتكاز على أربع طروحاتٍ محاولةً إهالة نوع من العقلانية على الإسلاموية[5]: الإسلاموية هي ادعاءٌ هويتيٌّ يصنّف كامتداد للقوميّة (Nationalisme)؛ الإسلاموية هي صعودٌ لحداثةٍ ذاتيّة المنشأ؛ الإسلاموية هي ردّ فعل عن الحداثة الفوضويّة؛ وأخيرًا، الإسلامويّة هي حركة تترجم صعود ديمقراطيّةٍ ذاتية المنشأ.

لا جدال في أنّ تفشي الإرهاب في الجزائر تزامن مع الشروع في إصلاحاتٍ كبرى على كافّة المستويات واستحكم أكثر بعد تعطيل المسار الانتخابي سنة 1991، ممّا أدّى إلى تضارب في التحليلات حول السبب الحقيقيّ للظاهرة الإرهابية في الجزائر، لكنّ الاعتداءات على نيويورك وواشنطن في 2001 وتقبّل العالم بأسره للطبيعة العابرة للحدود للإرهاب[6] وأن لا فرق بين إرهاب محليّ وإرهاب دولي وأنّ الأخير حربٌ ضدّ الحضارة، غيّرت نظرة أوربّا، الولايات المتّحدة والحلف الأطلسي إلى الجزائر. كذلك، أعطي التبرير لممارسات السلطات الجزائريّة خلال فترة أزمتها الداخليّة، بعدما تحقّق إجماعٌ لدى الأوربّيين حول أنّ مكافحة الإرهاب حقيقة صعبة، وبأنّ معادلة "حرّيات ديمقراطيّة/أمن" ليست سهلة الحلّ[7]. هذا، واستفادت الجزائر من المحاولات التي جرت لإيجاد تعريفٍ للإرهاب يحظى بالإجماع يأخذ في الاعتبار المنظومة الأيديولوجية للفعل الإرهابي وفاعله في الوقت نفسه واضعًا بذلك حدًّا للأطروحة المضلّلة التي تصنف "حربًا ضدّ المدنيين" ـ كما حدث في الجزائر ـ في خانة "الحرب المدنية/الأهلية"[8].

---

[1] Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.23.
[2] Ibid.
[3] في خطاب للرئيس بوتفليقة ألقاه بمناسبة حفل العشاء الذي أقامه على شرفه الملك الإسباني خوان كارلوس الأول Juan Carlos 1er في 07 أكتوبر 2002 بمدريد. عن: Ibid.
[4] Walid Laggoune, art.cit, p.173.
[5] Liess Boukra, art.cit, p.129.
[6] إكتشاف شبكات إرهابية متعددة في أوربّا منها: شبكة رسام بكندا؛ شبكة مليلي بألمانيا، فرنسا وإيطاليا؛ شبكة بغال بفرنسا، بلجيكا وهولندا . . . .
[7] Ibid, p.130.
[8] Ibid.

واضحٌ ممّا سبق أنّ التطوّرات التالية لاعتداءات 2001/09 تماشت بما يتوافق مع عقيدة الجزائر الأمنيّة على المستوى المتوسّطي والعالمي عمومًا، وبما يخدم شرعيّة نظامها السياسيّ، وهو ما قادها إلى دعم الجهود الدوليّة لمكافحة الإرهاب. لكنّ هذه الحالة ليست دون خطورةٍ كما قلنا سابقًا، فسياسة محاربة الإرهاب، مثلما حدّدها الأمريكيّون وبعض حلفائهم الغربيّين، تجعل من الممكن التدخّل تقريبًا في أيّ مكان في العالم بموجب هذه الذريعة، كما تهدّد بإفقاد الجزائر ما تسعى إلى الحفاظ عليه من استقلاليّةٍ في عقيدتها القوميّة للأمن. ويبدو أنّ الجزائر تفطّنت إلى الأمر وأيقنت أنّ دعمًا غير مشروطٍ للحملة الدوليّة ضدّ الإرهاب، التي بوشرت فورًا بعد الاعتداءات على البرجين التوأم، سيقودها إلى تبنّي الطّرح الغربيّ للإرهاب وبالتّالي فقدان ما تبقّى من استقلاليّةٍ في عقيدتها الأمنيّة وتغييرٍ فيها قد يؤدّي بها مع الوقت إلى اعتبار "المقاومة" "إرهابًا". باختصار، تجلّى للجزائر أنّ الدعم غير المشروط للمقاربة والجهود الأمريكيّة والغربيّة في مكافحة الإرهاب سيفضي بها في منتهياته إلى محاربة منظومتها القيميّة أو "محاربة نفسها"، لذا اشترطت منذ 11 سبتمبر 2001 أن لا تكون الحملة الدوليّة ضدّ الإرهاب موجّهةً ضدّ أيّ بلدٍ، أيّ دينٍ، أيّ شعب، أيّ ثقافةٍ أو أيّ حضارةٍ مقابل انخراطها فيها[1]. وتدافع الجزائر عن هذه المقاربة ضمن الدائرة المتوسّطيّة، إذ تشجع كلّ الجهود في مختلف الأطر التي تساهم في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات الذي من شأنه أن يقود إلى تفاهم متبادل وتعارف أعمق بين مختلف الشعوب قائم على قاعدة التعدّد الثقافي والديني وبعيدٍ عن كل تعصّب أو تمييز، سيما في ظلّ حالة الأزمة التي تشوب العلاقة بين الإسلام والغرب نتيجة الربط الخاطئ بين الإرهاب والإسلام بطريقةٍ تشوّه من صورة هذا الأخير[2].

في السياق ذاته، تدعم الجزائر كلّ الجهود التي من شأنها إزالة التمييز بين الديانات الثلاثة التوحيديّة، حسب ما أكّدته المندوبية الجزائرية لدى منظمة الأمن والتعاون في أوربّا في إطار الأشغال التحضيرية لقمة المنظّمة سنة 2010، مؤكّدةً أنّ درجة العداوة للإسلام والمسلمين في الغرب في ارتفاع مستمّر بسبب إدّعاءٍ زائفٍ تطوّر في السنوات الأخيرة يزعم وجود علاقةٍ بين الإسلام والإرهاب، وهو ما صنفته المندوبية في خانة "الانشغال الكبير"[3] بالنسبة للجزائر. "هذه الحالة المؤسفة المضرّة بحوار الثقافات والحضارات تطرح بحدّةٍ تعاونًا دوليًا وإقليميًا طارئًا عازم على رفع تحدّيات هذا المشكل ذي الطابع العالمي الذي يهدّد السلم والأمن"[4]. لمواجهة هذا، ترى الجزائر أنّ مقاربةً ترتكز على قبول واحترام التعدّد الثقافي والشعائري يشجّع الاحترام والتفاهم المتبادلين لازمةٌ لمواجهة مشاعر التعصّب والتمييز، وبالأخص حالة الإسلاموفوبيا الناتجة عن أفكار مسبقةٍ عن الإسلام لا تجد سندًا حقيقيًا لها في الواقع[5]. طبعًا، يعدّ هذا الجنوح نحو الحوار نوعًا من التطور في المقاربة الجزائريّة مقارنةً بما كان عليه الأمر سنوات التسعينيات، أين كان الإصرار الجزائريّ داخليًا على سياسةٍ قمعيّةٍ لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه.

هذا فيما يخصّ الإرهاب. أمّا فيما يتعلّق بالهجرة، فإنّ المقاربة الجزائريّة في التعامل معها هي مقاربة متعدّدة الأبعاد تختلف كثيرًا عن المقاربة الأوربّية. فمن جهةٍ، ومنذ استفحال هواجسه الأمنيّة بعد الهجمات على البرجين التوأم سنة 2001، أصبحت مقاربة الاتحاد الأوربّي تميل نحو تشديد القيود على تدفّقات الهجرة وحركة انتقال الأشخاص نحوه، كما رأينا في مطلب سابق. ومن جهةٍ أخرى، تعتبر الجزائر في مقاربتها أنّ التقارب الإنسانيّ بين شعوب ضفّتي المتوسّط يشكّل قاعدةً للشراكة الأورو-

---

[1] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.191.
[2] Intervention de Mme Taous Feroukhi…, 30/11/2007.
[3] Contribution de l'Algérie sur la Dimension Humaine, Conférence d'examen préparatoire au Sommet de l'OSCE, Varsovie, 30 septembre-08 octobre 2010.
[4] Ibid.
[5] Ibid.

متوسّطية، وهي ترى أنّ مبادرات الاتحاد الأوربّي المخصّصة أساسًا للمتوسّط (مسار برشلونة)، أو التي لها بعدٌ متوسّطيٌ (سياسية الجوار)، بتنظيمها حريّة انتقال السّلع والبضائع في المنطقة المتوسّطيّة في مقابل تقييدها تلك المتعلّقة بالأشخاص، تكرّس لطلاقٍ مستديم بين فضاءٍ اقتصاديّ وفضاءٍ إنسانيّ في المتوسّط[1]، وهو ما لا يخدم حتمًا مشروع الشراكة الأورو–متوسّطيّة، لأنّها تهدد بتشجيع الإنطواء الهويتي الذي سيقود لا محالة إلى مشكلاتٍ أمنيّةٍ أخرى أكثر تعقيدًا منه[2].

من أجل هذا، ترفض الجزائر المقاربة الأوربّية في التعامل مع مسألة انتقال الأشخاص ومشكلة الهجرة والهجرة غير الشرعيّة، لأنّها لا تحترم كرامة رعاياها وتتنافى مع منطق فضاء التبادل الحرّ الذي لا يمكن أن يستثني التبادلات الإنسانيّة. وقد عبّر وزير الخارجيّة الجزائري السابق أحمد بجاوي بوضوح عن هذه المقاربة الجزائريّة سنة 2006 خلال مؤتمر "الحركة العالمية الأوربّية"، حين قال: "يمكن أن نسجّل بأسفٍ، سنةً بعد سنةٍ، التشديد الأوربّيّ غير المبرّر لسياسة التعامل مع مسألة تنقّل الأشخاص. يبدو لحدٍّ ما متناقضًا [...] أنتم ـ أنتم أعضاء المجتمع المدني، ممثّلو الجمعيات، الأكاديميون، رجال الأعمال والصناعيّون ـ مجبرون على مواجهة عراقيل، بينما يفترض أن يشارك الكثير منكم في تأسيس فضاء التجارة الحرّة"[3]. من هذا المنطلق، ندّدت الجزائر باستمرار بالتّماطل وكثرة القيود في إجراءات منح التأشيرات لرعاياها، وعلى قدر ما تتفهّم الحكومة الجزائرية ـ على حدّ تعبير طاوس فروخي في مداخلتها أمام المجلس الوزاري الخامس عشر لمنظّمة الأمن والتعاون في أوربّا ـ الضرورة الملحّة لمكافحة الإرهاب وشبكات الجريمة المنظّمة والتجارة بالبشر، وهي تنخرط في هذه العملية، فإنّ ذلك لا ينبغي حسبها أن يستغلّ من الطرف الأوربّي ويُحوّلَ إلى عائقٍ أمام حركة الأشخاص التي تعتبر حقًّا من حقوق الإنسان[4].

من هنا، ترفض الجزائر المقاربة الردعيّة التي تعتمدها دول ومؤسّسات الاتحاد الأوربّي. إنّه من المفيد أكثر ـ حسب أحمد بجاوي ـ "العمل على تجفيف منابع الهجرة وشبكات المافيا التي ترعاها بدلاً من زيادة عدد الدوريّات واستعمال الوسائل المتطوّرة للسّيطرة على حركات الأشخاص في الحدود"[5]، وإنّ السياسات التي تسعى إلى تركيز التعاون الإقليميّ والدوليّ على أبعادٍ بوليسيّةٍ تقييديّةٍ (التحكّم في مسارات الهجرة، توحيد السياسة الأوربّية في التعامل مع حقّ الهجرة واللجوء، إنشاء مناطق استقبال مؤقّتةٍ على الحدود الأوربّية، إنشاء قوّةٍ لحراسة الحدود الخارجيّة للاتحاد الأوربّي وغيرها)، ليس لديها إلاّ تأثيرٌ محدودٌ في معالجة مشكلة الهجرة والهجرة غير الشرعيّة التي لا يمكن ـ حسب الجزائر ـ القفز فوق حقيقة أنّها ظاهرةٌ عبر–قوميّةٍ متأصلة في أعماق منطقة جنوب الصحراء، وأنّها على علاقةٍ وطيدةٍ بالاختلالات الاقتصاديّة الداخليّة الضخمة في الإقليم المتوسّطيّ، والتي تستحيل معالجتها بمقاربةٍ فرديّةٍ أو ثنائيّةٍ تستند إلى حلول ردعيّةٍ مثلما فعل ويفعل الاتحاد الأوربّي[6]. أمّا سياسة الهجرة الانتقائيّة، التي اقترحها وزير الداخلية الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، فهي ـ وفق العقيدة الجزائريّة التي عبّر عنها عبد القادر مساهل الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية والمكلّف بالشؤون الإفريقية والمغاربية ـ تشكّل طريقةً جديدةً لاستنزاف الأدمغة والمهارات الآتية من إفريقيا والدول النامية بصفةٍ خاصّةٍ.

---

[1] Jean-Robert Henry, art.cit, p.14.
[2] Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», art.cit, p.284.
[3] Cité par: Ibid.
[4] Intervention de Taous Feroukhi… 30/11/2007.
[5] Cité par: Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», art.cit, p.284.
[6] Ibid.

في مقابل هذا، تطالب الجزائر بالتعامل مع ظاهرة الهجرة بنوعيها بأكثر واقعيّةٍ وبراغماتيّةٍ بالاستناد إلى مقاربة تنمية/هجرة[1]، تتأسّس على معالجة مسبّباتها الحقيقيّة (كالفقر، البطالة والتخلّف) عن طريق مساعدة دول الجنوب على تحريك عجلات التنمية الداخلية ومرافقتها في مختلف مراحل الإنجاز، لأنّ ذلك سيكون أكثر فعّاليّةً حسب الجزائر في مواجهة المسبّبات الفعلية لهذه الظاهرة[2]، مع عدم إهمال التعامل اللائق مع رعاياها طبعًا . إذن، توصي الجزائر باعتماد مقاربةٍ شاملةٍ ومتعدّدة الأبعاد في مواجهة ظاهرة الهجرة تحيط بكافّة مسبّباتها السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهي تقترح بدلاً من المقاربة الثنائيّة للاتحاد الأوربّي مقاربةً أورو–إفريقيّةً متعدّدة الأطراف قائمةً على قيم الحوار والتضامن لمواجهة هذه الظاهرة. وعليه، ومن منظار جزائريّ، فإنّ نظرةً جديدةً وسياسةً مشتركةً بعيدةً عن أنانية الدول هي فقط القادرة على إيجاد حلول طويلة المدى لظاهرة الهجرة، دون إهمال أنّ العامل الإنسانيّ يجب أن يكون في قلب التعاون الأورو–متوسّطي، هذا الأخير الذي ينبغي أن يبني "جسورًا" لا "سدودًا" بين المجتمعات المتوسّطية[3].

[1] Intervention de Taous Feroukhi… 30/11/2007.
[2] Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), op.cit, p.21.
[3] Cité par: Aomar Baghzouz, «The Mediterranean policy of Algeria», art.cit, p.284.

خلاصة الفصل الثالث

نوجز ما توصّلنا إليه من نتائج انطلاقًا من تحليلات هذا الفصل فيما يلي:

1. على مرّ التاريخ، كانت الجزائر في خضم تفاعلات الفضاء المتوسّطي الذي تمتد سواحلها عليه، ومازالت إلى اليوم منخرطةً في تناقضات هذا الفضاء السوسيو-ثقافية والسوسيو-اقتصادية بانتمائها إلى الضفّة الأضعف مصدر جميع التهديدات اللّينة لأمن المتوسّط وأوربّا. وشكّل الإقليم الجزائري رهانًا للفواعل المتوسّطية وفوق المتوسّطية وسارت أهميته نحو التعاظم تدريجيًّا منذ تسعينيات القرن الماضي ثمّ منذ بداية القرن الحالي، نظرًا لمحوريته وتأثيرات الأوضاع الأمنيّة فيه على الفضاء الجيوسياسي المتوسّطي عمومًا. لكن، رغم هذه الروابط لم تول الجزائر إلا اهتمامًا بسيطًا وظرفيًّا ببعدها المتوسّطي خلال العشريات الثلاثة التي تلت استقلالها (1962-1989)، ليتكرّس حضوره على مستوى تحرّكاتها الجيوسياسيّة وخطابات مسؤوليها منذ بداية التسعينيات إلى اليوم، بفعل مجموعةٍ من المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة، فضلاً عن حجم التهديد على الأمن الجزائري بمختلف قطاعاته الآتي من الدائرة المتوسّطيّة الذي كان أكثر بروزاً في عشرية التسعينيات؛

2. تأكيد الجزائر على بعدها المتوسّطي تصدّقه مشاركتها في مختلف بنى الحوار الأمني في الفضاء المتوسّطي. ويمكن القول أنّ الجزائر أثّرت على مضامين كل الحوارات والأطر الأمنيّة وبرامج عملها بفعل دوّامة العنف التي سقطت فيها وانعكاسات ما عاشته خلال التسعينيات على الفضاء الجيوسياسي المتوسّطي عمومًا والغربي منه خصوصًا. فانتشار ظاهرة الإرهاب وانتقالها إلى أوربّا؛ احتمال فشل الدولة الجزائريّة الذي كان واردًا بقوّةٍ ـ لاسيما في أوّج الأزمة الأمنيّة والاقتصاديّة ـ والخوف على الرعايا الأوربّيين القاطنين فيها؛ إحتمال وصول قوى راديكاليّةٍ معاديةٍ للغرب إلى السلطة؛ الخوف من تأثّر الإمدادات الطاقويّة الجزائريّة نحو أوربّا؛ احتمال انتقال عدوى الإسلامويّة إلى الدول المجاورة وبالتّالي سقوط الفضاء المغاربيّ في حالة من اللا إستقرار واللا أمن وارتفاع وتيرة الهجرة نحو أوربّا، كلّها عوامل أثّرت على مضامين وبرامج عمل المبادرات الأورو-أطلسيّة. أمّا بعد التحسّن الكبير في أوضاعها الداخلية، وبعد تأكّد فواعل الضفّة الشمالية من خطورة الظاهرة الإرهابيّة وطبيعتها العابرة للأوطان، فإنّ مكانة الجزائر الجيوسياسية تعزّزت أكثر في الفضاء المتوسّطي وأطره التعاونية، بعدما أصبحت خبرتها الأمنية في مكافحة الإرهاب جد مطلوبة من الغرب وبعدما صار دورها محوريا في حفظ الأمن إقليميا. وكانت هذه أسبابًا جوهريّةً في ضمّ الجزائر إلى الحوار المتوسّطي لحلف الأطلسي ثمّ مشاركتها في إعادة بعث حوار 5+5 سنة 2001؛

3. مستثمّرةً هذه المكانة، تسعى الجزائر من خلال مشاركتها في مختلف المبادرات الأمنيّة المتوسّطية إلى: إعطاء بعدٍ دوليّ لمكافحتها للإرهاب واستثمار تجربتها الداخلية منذ 2001 في استعادة مكانتها الدّولية وفكّ عزلتها التي عانت منها خلال التسعينيّات؛ التعبير عن انشغالاتها الأمنيّة والدفاع عن عقيدتها الأمنيّة، ويعتبر السّعي الجزائريّ إلى تجريم دفع الفدية للإرهابيين عبر منابر منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا مؤخّرًا أحد أشكال هذا التوظيف؛ المساهمة في الهندسة الأمنيّة والاستراتيجيّة للمتوسّط؛ إفادة جيشها وقوّاتها المسلّحة من تحديثٍ نظريّ وعمليّاتي عبر الاحتكاك بالقوى الأطلسية أو قوى مجموعة 5+5 دفاع، الاستفادة من التعاون الأورو-أطلسي سياسيًّا، عسكريًّا وعملياتيًّا في مواجهة التهديدات الجديدة والبحث عن مصدر خارجيّ لشرعية نظامها السياسيّ. فيما يخصّ المقصد الأخير، فإنّ تعامل فواعل الشمال مع أيّ نظام يعد بحماية الاستقرار جنوب المتوسّط ـ وإن لم

يكن ديمقراطيًا ـ ودفاعها عن بعض الأنظمة غير الديمقراطية أصبح عائقًا آخرًا أمام مشروع بناء الديمقراطيّة في جنوب المتوسّط بما فيه الجزائر؛

4. أجرت الجزائر مراجعةً لمفهومها للأمن والدفاع الوطنيّين منذ التسعينيات، إذ كُيّفا مع التهديدات الجديدة شديدة الارتباط بعضها ببعض، وأصبحت تراهن على البعدين الإقليميّ ومتعدّد الأبعاد أكثر في حلّها، بعدما أيقنت أن ليس باستطاعتها مواجهتها فرديًّا. وهذا ما يفسّر لنا جزئيًّا المشاركة الجزائريّة في مختلف الأطر الأمنيّة التعاونيّة المتوسّطيّة. وقد أدّت تلك المراجعة إلى تطوّر تدريجيّ في الهوية الأمنيّة الجزائرية منذ 1989 عبّر عنه انضمامها إلى الحوار المتوسّطي لحلف الأطلسي، فبعدما كان الأخير خلال الحرب الباردة وفي بداية التسعينيات أقرب إلى العدوّ بالنسبة للجزائر، أصبح منذ بداية هذا القرن متعاونًا ثمّ شريكًا أمنيًّا لها. هذا التقارب ينمّ عن تطوّر أيضًا في العقيدة الأمنيّة الجزائريّة، فبعدما كانت ترفض في فترة الحرب الباردة وجود الأسطول الأمريكيّ السادس في المتوسّط وترى أنّ أمن المتوسّط تضمنه القوى المتوسّطيّة، تنازلت عن هذا المبدأ وقبلت بالدّور المحوريّ للحلف في الهندسة الأمنيّة المتوسّطية. يدلّ هذا السلوك على القناعة التي توصّل لها القادة الجزائريون بأنّ التقارب مع الولايات المتّحدة يمكن أن يحقّق للجزائر بعض المكاسب، أمّا الابتعاد عنها فلن يحقّق لها شيئًا؛

5. إنّ صيغة العمل الثنائيّة المنتهجة في إطار المبادرات الأورو–أطلسيّة وإجراءات بناء الثقة التي صاحبتها لم تساهم في إيجاد جوّ من الثّقة بين الجزائر والمغرب وعجزت عن التأثير في التوتّر الحاصل بينهما، كما لم تؤدّ إلى تحقيق تقدّم في مسار تسوية النزاع المغربي–الصحراوي، ممّا يبقي الفضاء المغاربي مفكّكًا أمنيًّا، وبالتالي نستطيع الحكم بأنّ هذه الصيغة لا تضع الأسس الصحيحة لبناء بنيةٍ أمنيّةٍ مغاربيّةٍ، وهو ما يقودنا بدوره إلى استنتاجين: أنّ الإضافة المباشرة للأمن القوميّ الجزائريّ ـ سيما على المستوى المغاربي وتهديداته ـ التي يمكن أن تجنى من وراء هذه المبادرات ضعيفة؛ وأنّ الرهان الجزائريّ على هذه المبادرات في تحقيق الوحدة المغاربيّة، أو على الأقلّ تحقيق تقدّم في هذا المجال، خاطئٌ، لأنّ تتالي المبادرات وتراكمها، رغم محدوديّة إضافاتها للأمن والاستقرار الإقليميين، يؤكّد أنّها لا تسعى إلى تغيير الوضع القائم لاسيما في الجنوب، بل تسعى إلى تسييره والحيلولة دون تدهوره؛

6. هناك تذبذبٌ في رؤية الجزائر لمصالحها الاستراتيجيّة، وهذا ما يدلّ عليه تأخّرها المتكرّر في إبداء مواقفها من المبادرات المقترحة عليها؛ التأخّر في الانضمام إلى هذه المبادرات؛ وتأخّر مصادقتها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربّي الذي بدأ العمل به بعد عشر سنوات من التوقيع عليه. وكواحدةٍ من علامات هذا التذبذب، رفض الجزائر لسياسة الجوار في البداية معتبرةً إيّاها متناقضةً مع مشروع اندماج الدول المغاربية ثمّ انضمامها إليها دون حصول تغيّر في مضمونها! كذلك، انعكس هذا التذبذب على محتوى إعلان الشراكة، فقد أيقنت الجزائر أنّها من خلال ما نصّ عليه فصل العدالة والشؤون الداخليّة من الاتفاق، وبالأخصّ المادّة 84 المتعلّقة بمكافحة الهجرة، لن تكون إلاّ مناولاً لسياسة الاتحاد الأوربّي المتعلّقة بالهجرة، لكن، بعدما دخل الاتفاق حيّز التنفيذ وأصبحت مطالبةً بتطبيق بنوده. حتّى في الحوار المتوسّطيّ للحلف الأطلسي لا تخرج الجزائر عن دور المناول والمنفّذ لأهداف فواعل الضفّة الشمالية، لأنّ الأمر هنا مرتبط بتنفيذ مضمون الأجندة التي يحدّدها طبعًا الطرف المبادر؛

7. إحتمال كبير للوقوع في الازدواجية بين النشاطات المتّبعة في إطار الحوار المتوسطي لحلف الأطلسي وحوار 5+5 نظرًا للتشابه الكبير في محتوى العمليتين وعملهما في مجالاتٍ واحدةٍ (المراقبة البحريّة، عمليّات البحث والإنقاذ في عرض البحر، مساهمة الجيوش

والقوّات المسلّحة في المراقبة البحريّة وفي حماية المدنيين) وبحثها عن هدفٍ واحدٍ (التوافق العملياتي) . وهو الإشكال نفسه الذي يطرح بالنسبة لسياسة الجوار واتفاق الشراكة الأورو–جزائري فيما يتعلّق ببنود المشروطيّة الجديدة؛

8. يمكن تحديد ركائز المقاربة الأمنيّة الجزائريّة ضمن المبادرات الأورو–أطلسيّة في: أنّ الأمن في المتوسّط شامل، لا يقبل التجزئة ويبنى جماعيًّا؛ أنّ الاعتماد الأمنيّ المتبادل بين ضفّتيه حقيقة واقعيّة؛ أنّ أمن أوربّا مرتبط جوهريًّا بالأمن في المتوسّط؛ الربط بين الأمن والتنمية من منطلق أنّ الأمن في المتوسّط متعدد الأبعاد يشمل الجانبين الصلب واللين، وينبغي لتحقيقه الاهتمام بالقضايا السياسيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والثقافيّة كذلك؛ وأنّه وحده الحوار والتشاور قادران على ضمان تحقيق السلم والاستقرار الإقليميّين. باعتماد هذه المبادئ كمنطلق، لا ترفض الجزائر المشاركة في أيّ مبادرةٍ أمنيّة مرتبطةٍ بالنطاق الجيوسياسيّ المتوسّطي بشرط أن لا تتعارض مع نهجها السيادي وأن لا تكون أداةً للتدخّل في الشؤون الداخليّة للدول. فوفق العقيدة الجزائرية، من حقّ كل دولةٍ تحديد مقاربتها للأمن الوطني دون تدخّل أو إكراهٍ خارجيّين، ودون وجود إرادةٍ سياسيّةٍ متبادلةٍ من الدول المتوسّطيّة في التعاون، لا يمكن أن تحقّق المبادرات المتوسّطيّة أهدافها . هذا، وتتّفق الجزائر مع التحليل الذي يعزو العطب الذي أصاب السلّة السياسيّة–الأمنيّة لخطّة برشلونة و"الميثاق المتوسّطي للاستقرار والأمن" وإجراءات بناء الثقة التي يفترض أن تصاحبهما إلى توقّف عمليّة السلام في الشرق الأوسط، رافضةً في الوقت ذاته الانحياز الواضح للحلف الأطلسي والاتحاد الأوربّي لصالح إسرائيل بطريقةٍ تسمح لها بالحفاظ على تفوّقها العسكري المطلق في مجال الأسلحة التقليدية وعلى حصريّة امتلاكها للسلاح النووي، وتبقي الدول العربيّة في المقابل منكشفةً وضعيفةً أمامها؛

9. بحكم طبيعته العابرة للحدود وحجم التهديد الذي يحمله للأمن بمسوياته القطرية، الإقليمية والدولية، تعتبر الجزائر الإرهاب أوّل تهديدٍ مشترك لأمن المتوسّط ينبغي التجنّد جماعيًّا لمكافحته. وإن كان هناك قبول واسعٌ للمقاربة الجزائريّة في مكافحة الإرهاب منذ اعتداءات 09/11 من طرف فواعل الضفّة الشمالية، فإنّ هناك اختلافًا بين الجزائر والاتحاد الأوربّي فيما يتعلّق بكيفية التعامل مع الهجرة بنوعيها كمسألةٍ انشغال أمنيّةٍ إقليميّةٍ. فبينما يميل الاتحاد إلى الإجراءات الردعيّة والقسريّة في التعامل مع الهجرة، وهو ما انعكس بوضوح على اتفاق الشراكة الذي وقّعه مع الجزائر ثمّ على مضمون السياسة الأوربّية للجوار، فإنّ الجزائر تفضّل مقاربةً متعدّدة الأبعاد والأطراف، مرتكزةً على مبدإ التقارب الإنساني الذي يشكّل في عقيدتها قاعدةً للشراكة الأورو–متوسّطية، ومعتبرة أنّ المقاربة الردعية للهجرة ليس لديها إلاّ تأثير محدودٌ في معالجتها؛

10. إنّ الاتفاق مع الفواعل المتوسّطيّين على ضرورة مكافحة الإرهاب كأولويّةٍ ينبغي أن يترافق مع يقظة وحذر جزائريين، لأنّ التمادي فيه قد يؤدّي إلى تعارض مع نهج الجزائر الاستقلاليّ فتصبح مضطرّةً إلى قبول تدخّل دوليّ لمحاربة الإرهاب في الساحل والصحراء مستقبلاً. وإن كنّا قد لاحظنا أنّ الجزائر توافق على مبدإ مكافحة الإرهاب بشروطٍ، فإنّ احتمال التنازل أو الانزلاق في المستقبل يبقى قائمًا والحرص يبقى مطلوبًا .

خاتمـــــــة

من الجليّ شدّة تأثّر الجزائر بمجريات الدوائر الجيوسياسيّة التي تقع ضمنها أو تجاورها، وإنّ منشأ هذا التأثّر بالأساس هو اتساع إقليم الدولة الجزائريّة، ارتباطه بفضاءاتٍ جيوسياسيةٍ عديدةٍ وانعكاسات أوضاعه الداخلية على البيئات الأمنية الإقليمية. ويمكن القول أن تأثّر الجزائر بالدوائر الجيوسياسيّة لأمنها القومي ـ مثلما بيّناه عبر فصول هذه الدراسة ـ مزدوجٌ: على مستوى الأمن القوميّ، أي أن تكون الدائرة مصدرًا للخوف والتهديد بالنّسبة للجزائر؛ وعلى مستوى السلوك الأمنيّ، أي أن تؤثّر التفاعلات والأحداث الأمنيّة لكلّ دائرةٍ على الإستراتيجية الأمنيّة للجزائر وعلى علاقاتها مع الفاعلين الأمنيين ضمن كلّ دائرةٍ. واستحكم تأثر الجزائر بالدوائر الجيوسياسيّة لأمنها القوميّ منذ مستهل عقد التسعينيات بفعل مجموعةٍ من المتغيّرات المحلّية، الإقليميّة والدوليّة، وكذا بسبب التوسّع الذي شهده أمنها القوميّ. على أنّ هذا التأثّر ليس متماثلاً، بل يختلف باختلاف الدوائر.

بالنسبة للدائرة المغاربيّة، فيغلب على فواعلها الأمنيّين الطابع الدولتيّ وعلى تهديداتها للأمن القوميّ الجزائريّ البعد العسكريّ الصلب والكامن، مع وجودٍ لبعض التهديدات اللّينة والحقيقيّة، لكنّ الأخيرة لا ترقى إلى الأولى لا من حيث حجم التهديد المؤثّر على قيم ومرجعيّات أمن الجزائر، ولا من حيث مكانتها ضمن شواغلها الأمنية. ومنشأ المهدّدات المغاربية للأمن الجزائري هو بؤر التوتّر ضمن الإقليم المغاربي التي أضفت عليه بنيةً أمنيّةً نزاعيّةً ومحيطًا عدوانيًا يؤثّر مباشرةً وبقوّةٍ على أمن الجزائر. إنّ معظم تهديدات وتخوّفات الأخيرة مغاربية المصدر سببها صراع الزعامة مع المغرب الذي اشتعل منذ استقلال الجزائر عندما تجلّت مطامحه ومطامعه في التوسّع، التزعّم وتغيير الوضع لصالحه مغاربيًّا على حسابها، وهي مطامحٌ تأكّدت الجزائر من صحّتها بفعل تجارب تاريخيّةٍ: الاحتلال المغربي على مرحلتين لإقليم الصحراء الغربية (1975 ثمّ 1979)، معركة أمقالا عام 1976، ثم حادثة فندق الأطلس بمراكش عام 1994 التي برهنت على ريبة وتوجّس المغرب من الجزائر وعدائه لها.

أمّا حاليًا، ومنذ سنة 1975، فيعتبر النزاع الصحراويّ–المغربيّ هاجسًا أمنيًّا إقليميًّا بأبعادٍ دوليّةٍ ضمن الدائرة المغاربيّة للأمن القومي الجزائري بحكم بما يعانيه من ستاتيكية وتعقّدات واحتمالات تأجّج للتوتّر بين أطرافه المباشرة وغير المباشرة. فبسببه، يبقى المنطق الهوبزي طاغيًا على العلاقات الجزائرية–المغربيّة المصطبغة بحالة من التنافر والعداء الصريح من طرف المغرب (مثلما تبينه خطاباته وسلوكاته) والمضمر من طرف الجزائر، والتي أدخلتهما في حركيّةٍ مزمنةٍ من الفعل والفعل المضادّ والنشاط الاستخباراتي المكثّف أبقت وتبقي على حالة الخوف الاستراتيجي في الجهة الغربية من الإقليم الجزائري مستمرّةً، وتساهم بشدّةٍ في حالة الشلل الملازمة للمحاولات المغاربية للتكامل أو الشراكة في شتّى القطاعات. ونظرًا لمحوريّة دور الفواعل فوق–المغاربية في النزاع الصحراوي وفي الديناميكيّات الأمنيّة المغاربية وتأثيرها على ميزان القوى الإقليمي، سعت الجزائر منذ انفراج أزمتها الدّاخليّة إلى تطوير علاقاتها مع هذه الفواعل ـ سيما الولايات المتّحدة ـ محاولةً توظيفها إمّا لإرغام المغرب الأقصى على قبول مقترح تقرير المصير الذي يفضي إلى انفصال الصحراء الغربية عنه أو اندماجها فيه، وإمّا كسب حيادها تجاه أطراف النزاع على الأقلّ.

فيما يتعلّق بالدائرة الإفريقيّة، فيغلب على فواعلها الأمنيين الطابع غير ودون الدولتي، وعلى تهديداتها البعد اللّين وغير العسكري، لكنّ هذا لا ينفي أبدًا ثقل تأثيرات تهديداتها وانعكاساتها السلبيّة على الأمن القومي الجزائري منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، بحكم رزوح غالبية دول وأقاليم القارّة الإفريقيّة (خاصّة الإقليم الساحلي) تحت حالة من اللا أمن واللا إستقرار منذ موجات الاستقلال التي شهدتها في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وعلى خلاف الدائرة المغاربيّة، تتجّه الجزائر نحو صعوبةٍ

أكبر في توقّع التهديد على مستوى الدائرة الإفريقيّة لسببين: أولّهما، هو الجنوح المتنامي لتهديداتها نحو الطابع الليّن والعابر للأوطان؛ وثانيهما، هو ضبابيّة العدوّ ضمن هذه الدائرة وانتفاء البعد الجغرافيّ عنه.

إنّ أكبر مصدر للخوف الجزائريّ وأثقل تهديدٍ من حيث الحجم حاليًا ضمن الدائرة الإفريقيّة، والذي يقع على رأس شواغل الدولة الجزائريّة الأمنيّة وفي قمّة هرم أولويّات إستراتيجيّتها الأمنيّة، هو الإرهاب والروابط التي نسجها منذ العقد السابق مع الجريمة المنظّمة (اختطافاتٌ، تهريبٌ بشتّى أشكاله، تجارة المخدّرات والأسلحة) وعصاباتها، ليس فقط بدعوى نشاطاته، بل بحكم ما يثيره أيضًا من انشغال دوليّ بمنطقة الصحراء والساحل وما يتمخّض عنه من تهديداتٍ أخطرها على الإطلاق بالنسبة للجزائر هو احتمال تسبّبه في تدخّل أجنبيّ. بيد أنّ الإرهاب لا ينبغي أن يكون الشجرة التي تغطّي الغابة ضمن الدائرة الإفريقيّة للأمن الجزائري، فلا يمكن بأيّ شكل من الأشكال إهمال التهديد الكامن للوحدة الترابيّة للدّولة الجزائريّة الذي قد ينجرّ عن انفصال الطوارق، ورغم حالة الاستقرار التي تطبع علاقتهم بها إلاّ أنّ الحذر يبقى مطلوبًا، لأنّ إقليم تمركز الطوارق إقليمٌ جيوستراتيجيٌّ حسّاسٌ بالنسبة للعديد من القوى الإقليميّة وفوق-الإقليميّة التي لا يستبعد تدخّلها المباشر أو غير المباشر هناك لإثارة النزعة الاستقلالية لدى الطوارق، وهو ما يجب أن تحتاط منه الجزائر، لأنّ انفصال جنوب السودان لا يمكن أن يمرّ دون عبرةٍ.

وقد أثّرت التهديدات مغاربيّة وإفريقيّة المصدر السابقة على مدركات وسياستي الجزائر الأمنيّة والعسكريّة على الصعيدين القطري والإقليمي، وعلى علاقاتها مع القوى الفاعلة في المنطقة. على الصعيد المغاربي، فإنّ دخول المغرب في خانة العدوّ ضمن العقيدة الأمنيّة الجزائرية بفعل تجارب تاريخيّةٍ، تحرّكاته الحالية المهدّدة للأمن الجزائري في بعده الصلب، وتعارض هويّته الأمنيّة القائمة على التوسّع مع الهوية الأمنيّة الجزائرية القائمة على مناهضة الاستعمار ومساندة حركات التحرّر، كانت عواملاً مؤثّرةً على السياسة الأمنيّة الجزائريّة، والتأثير هنا مزدوجٌ: محلّيًا، أين نلحظ تأثيرها على سياسة الجزائر العسكريّة وعلى هندسة وتمركز جيشها وتسلّحه في السنوات العشر الأخيرة، والذي لا يمكن أن يفسّر بمعزل عن لعبة توازن القوى المغاربيّة وعن طموح الجزائر في استدراك تأخّرها العسكريّ الذي عانته جرّاء العشريّة السوداء؛ وإقليميًّا، في عرقلتها مشروع الاندماج المغاربيّ وما يفترض أن يرافقه من شراكةٍ أمنيّةٍ، رغم وجود تهديداتٍ مشتركةٍ عابرةٍ للأوطان تستدعي ذلك، وهو ما يقيم الحجّة على صحّة الفرضية الثانية لدراستنا، فثقل العداء بين الجزائر والمغرب، تعارض هويّتهما الأمنيّتين وتنافسهما الإقليميّ الشديد أكبر من التهديدات التي يفترض أن توحّد جهودهما الأمنيّة ومن إجراءات بناء الثقة التي يشتركان فيها في إطار عمل مجموعة 5+5 والحوار المتوسّطي للحلف الأطلسي، وهي حالة استفحلت بفعل الخطابات الرسميّة للمغرب وسلوكاته المستمرّة المضرّة بأمن لجزائر. وفي اعتقادنا، فإنّ البحث عن شراكةٍ أمنيّةٍ مغاربيّةٍ قد يكون أفضل من البحث عن مشروع اندماج مغاربي في الراهن، لأنّ الشراكة الأمنيّة تتطلّب وجود درجةٍ من التنافر (وهو ما يتوفّر في العلاقة الجزائريّة-المغربيّة)، أمّا التكامل فيتطلّب وجود درجةٍ كافيةٍ من التدفّقات والاتصالات (وهو ما يغيب عن العلاقة نفسها). على أنّ هذه العلاقة تحتاج في البداية وقبل كلّ شيءٍ إلى تقريب الهويّتين الأمنيّتين لكلا البلدين، وهي نتيجةٌ تستحقّ بحثًا أدقّا وأعمقًا لإثبات صحّتها أو خطئها.

في هذا السياق، يمكن القول أنّ العلاقة مع المغرب الأقصى والنزاع في الصحراء الغربيّة مؤثّران رئيسان لهما دور في غلبة الطابع العسكريّ على عقيدة واستراتيجيّة الجزائر الأمنيّتين مغاربيًّا، لكنّ ذلك ليس السّبب الوحيد، لأنّ مؤسّسات النظام الجزائريّ عمومًا - ومنذ الاستقلال - تتأثّر بقوّةٍ بالمؤسّسة العسكريّة والضبّاط أصحاب الرتب العالية الذين يتسيّدونها، وهو تأثّرٌ تفاقم منذ

تطبيق قانون الطوارئ عام 1992، أين عاد تأثير المؤسسّة العسكريّة على صياغة أولويّات الدّولة الأمنيّة واستراتيجيّتها أكثر حتّى ممّا كان عليه الحال في فترة حكم الحزب الواحد . هذا الثّقل للمؤسّسة العسكريّة داخل النظام أبقى ويبقي الاهتمام بالأمن العسكريّ الصّلب بالنسبة للجزائر كأولويةٍ، وهو ما تدلّ عليه نفقاتها على الدفاع والتسلّح، حتّى وإن كان هذا الاهتمام مبرّر جزئيًا، لأنّ البحث عن أمنٍ إنسانيٍ يرتبط بالتنمية الشاملة لكلّ القطاعات، وهذا لن يتحقّق في حالة الجزائر إلاّ على المدى الطويل.

إنّ إبعاد الجزائر للمغرب عن كلّ التنسيقات الإقليميّة المخصّصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة ـ والظواهر العابرة للحدود عمومًا ـ ضمن منطقتي الصحراء والساحل تؤكّد صحّة الفرضيّة الثانية من بحثنا كذلك. فرغم أنّ تلك التهديدات تمسّ بأمن الإقليم المغاربيّ عمومًا وتتطلّب جهدًا إقليميًّا مشتركًا لمواجهتها، ورغم وجود ضغطٍ غربيّ (أوربيّ وأمريكيّ) على الجزائر من أجل تقوية التعاون الأمنيّ مع الرباط، إلاّ أنّها ما زالت تصرّ على إبقاء المغرب خارج الأطر التي أنشئت من أجل تلك الغاية. وإنْ بحثنا عن أسباب هذا السلوك فسنجدها تتلخّص في: العداء المتأصّل بين الدولتين، سلوكاتهما المتضادّة وصراع الزعامة الدائر بينهما، وهي عوائقٌ حالت دون تكوين مناخ ثقةٍ يمكن أن يقود إلى توحيد مدركاتهما للتّهديد.

على صعيد الدائرة الإفريقية، فإنّ تأثّر إستراتيجيّة الجزائر الأمنيّة في التعامل مع مسائلها وتهديداتها الأمنيّة ـ على غرار استراتيجيّتها مغاربيًّا ـ يلتمس في البعدين الداخليّ والخارجيّ. داخليًّا، بلفت الانتباه إلى التأخّر في التغطية الأمنيّة والعسكريّة للجناح الجنوبي والإقليم الصحراويّ والسعيّ لتداركه عبر مراقبةٍ وحراسةٍ أوسع للحدود البرّية الجنوبيّة بالتمكين المادّي لقوّاتها المسلّحة الحارسة والمراقبة، بغرض تقليص هامش إنكشافها إلى أقصى حدٍ ممكن من ناحيةٍ، ناهيك عن تنمية مناطق قطون الطوارق، منحهم امتيازاتٍ خاصّة، ودمجهم أكثر في المجتمع الجزائري من ناحيةٍ ثانيةٍ. أمّا خارجيًّا، فيمكن تحديد معالم تأثّر الاستراتيجية الجزائريّة بمجريات الدائرة الإفريقية كالتّالي: أوّلاً، الدفع نحو التعاون الثنائي ومتعدّد الأطراف مع حكومات كلّ من مالي والنيجر مع إشراك ممثّلي أزواد الطوارق لتجنّب أيّ تدهور في النزاع الدائر بينها. ونلحظ تغليب الطابع غير العسكريّ على العسكريّ في استراتيجيّة الجزائر الأمنيّة تجاه التهديدات الناشئة عن نشاط أزواد الطوارق، مع حضور قويّ ومكثّفٍ في مختلف حالات الوساطة. في هذا السياق، تقدّر حالات الوساطة الجزائريّة منذ اشتعال النزاع بين الطوارق وحكومتي باماكو ونيامي في مستهلّ التسعينيات بحوالي 13 مرّة، منها ما تمّ بإشرافٍ شخصيّ من رئيس الجمهورية الجزائري (سنة 2006). إنّ هذا السلوك يعبّر عن الإدراك الجزائريّ لخطر التداعيات الأمنيّة لتدهور العلاقة بين الطوارق والسلطات المالية والنيجرية والتهديدات للأمن الجزائري التي ستنشأ عنه مثلما وضّحناه سابقًا. ثانيًا، تطوير إستراتيجيّةٍ استخباراتيّةٍ–استعملاماتيّةٍ وعسكريّةٍ–عملياتيّةٍ، عبر العمل الفرديّ أو التنسيق إمّا ثنائيًّا أو جماعيًّا مع كلّ دول الساحل والصحراء ـ لاسيما موريتانيا، مالي، النيجر ليبيا والتشاد ـ لمواجهة، حصر والقضاء على الجماعات الإرهابيّة وعصابات الجريمة المنظّمة ونشاطاتها في المنطقة الصحراويّة؛ ثالثًا، الربط بين الأمن والنموّ والاستقرار السياسيّ، الاقتصاديّ والاجتماعيّ في مناطق توطّن الطوارق، في الإقليم الساحلي–الصحراوي وفي القارّة الإفريقيّة عمومًا. فوفق العقيدة الجزائريّة، يعتبر الفقر وضعف التنمية أهمّ مسبّبين لمهدّدات أمنها (وأمن المتوسط أيضًا) إفريقية المصدر، وإنّ التخفيف من حجم هذه التهديدات والقضاء عليها مرتبط بتنمية القارّة الإفريقيّة وخصوصًا الأقاليم شديدة التضرّر والتخلّف. ويُلتمس تأثير هذا التوجّه على استراتيجيّة الجزائر في مطالبتها على الأصعدة الإقليميّة، القاريّة والعالمية بتمكين الدول الإفريقيّة من الانتقال من حالة التبعيّة والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية تحقيقًا لمبادئ التضامن الدوليّ.

وإن كانت استراتيجيّة الجزائر الأمنيّة على مستوى الدائرة المغاربية تقوم في شقّ كبير منها على مبدإ "دعم حركات التحرّر ورفض الاستعمار"، وبالأخص في تعاملها مع القضيّة الصحراوية، فإنّ استراتيجيّتها نحو الدائرة الإفريقية ترتكز كذلك على مبدإ خالدٍ في العقيدة الأمنيّة للدّولة الجزائريّة صنع هويتها إقليميًّا ودوليًّا منذ استقلالها، هو رفض الاحتلال/التدخّل الأجنبيّ تحت أيّ مبرّر. فمن هذا المبدأ، نجد أنّ الجزائر تصرّ على تولّي الدول الإفريقيّة عمومًا والساحليّة–الصحراويّة خصوصًا حماية أمنها بنفسها، كما تؤكّد أنّ ضعف وتخلّف تلك الدول ليس أبدًا مبرّرًا للتنصّل من التزاماتها الثنائيّة والإقليميّة أو مدعاةً للّجوء إلى القوى الأجنبيّة. إنّ مساهمة الأخيرة في استتباب أمن المنطقة ـ وفق العقيدة الأمنيّة الجزائرية ـ لا تتحقّق بتدخّلها المباشر أو بتواجدها العسكريّ في المنطقة، بل في مساعدة دولها على الانطلاق في التنمية من جهةٍ، والكفّ عن عرقلة الجهود الإقليميّة لمكافحة الإرهاب جرّاء دفع الفدية للإرهابيّين لقاء تحرير الرهائن من جهةٍ أخرى. من أجل هذا، نجد الجزائر تعمل جاهدةً في السنوات الأخيرة من أجل تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابيّة على كافّة الأصعدة (إقليميًّا، قاريًّا وعالميًّا).

إنّ هذا المبدأ الطاغي على الاستراتيجية الجزائرية مبرّرٌ أمنيًّا. أوّلا، لأنّ تواجد قوى غربيّةٍ في الإقليم الساحليّ–الصحراويّ، سواء بغرض حماية أمن هذا الإقليم أو رغبةً في الحصول على نصيب من ثرواته تحقيقًا لأمنها الطاقوي، سيكون سببًا مباشرًا في لا أمن الجزائر وتأجيج تخوّفاتها إفريقيّة المنشأ، لأنّه سيشكّل ذريعةً للإرهاب كي يكثّف عمليّاته باسم"المقاومة" وعلّةً لنشوء جماعاتٍ مسلّحةٍ أخرى ستهدّد حتمًا أمنها، وإنّ الخوف من هكذا احتمال يفسّر لنا إنشاء لجنةٍ مشتركةٍ لجيوش المنطقة سنة 2010 بمبادرةٍ جزائريّةٍ، فمقصد هذا السلوك الجزائري هو تقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع القوى الأجنبية، وتوفير بديل لمبادرة إقامة مقرّ "الأفريكوم" في المنطقة يساعد على تنسيق الجهود وتوحيدها في وجه كل ما يهدّد أمنها، كما يفسّر لنا في المقابل القبول الجزائريّ بالتواجد الاقتصاديّ الغربيّ في الصحراء للاستفادة من ثرواتها شريطة ألّا يتحوّل إلى حضور استراتيجي عسكري. ثانيًا، لأنّ دفع الدول الغربيّة الفدية للإرهابيّين في سبيل أمن رعاياها يؤدّي بطريقةٍ غير مباشرةٍ إلى رفع لا أمن الجزائر، لأنّ هذا السلوك لا يجعل جهود الأخيرة في القضاء على الإرهاب وتجفيف منابع تمويله تضيع هدرًا فحسب، بل يساهم في بقاء الجماعات الإرهابيّة، وبالتّالي استمرار تهديداتها للأمن الجزائري. ثالثًا، أنّ الجزائر تريد الانفراد بالريادة في شمال إفريقيا مرتكزةً على سياسة الحرب على الإرهاب، لأنّ ذلك سيرغم واشنطن وباريس على الاعتراف بدورها المحوريّ في تنسيق تصدّي المنطقة للإرهاب من دون المغرب الذي يعتبر من طرف القوّتان السابقتان حليفًا استراتيجيًّا في المنطقة. لكن، يجب القول أنّ هذه السياسة الجزائرية فيها نوعٌ من "الرهان"، فإن كان صحيحًا أنّ نجاحها سيؤدّي إلى توحيد وتأمين عمق الجزائر الاستراتيجي، وبالتّالي إعطاءها قوّةً تأثيرٍ أكبر ومكانةً أفضل على مستوى الدائرتين المغاربيّة والمتوسطيّة، فإنّها في مقابل ذلك معرّضة للفشل أيضًا، لأنّ فيها اعتمادًا على دولٍ مرشّحة للفشل قد لا تصمد أمام إغراءات، وحتّى إكراهات، القوى الكبرى الطّامحة إلى التواجد في الساحل والصحراء.

بالنسبة للدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري، فيتراوح فاعلوها الأمنيّون بين الدولتيّة وفوق–الدولتيّة (الاتحاد الأوربي، منظّمة حلف شمال الأطلسي، منظّمة الأمن والتعاون في أوربا واتحاد أوربا الغربية)، أما تهديداتها فتتراوح بين الأبعاد الصلبة/اللّينة والكامنة/الحقيقيّة. ويمكن التماس تأثيراتها على أمن الجزائر في قطاعاته العسكريّة، الاقتصاديّة، السياسيّة والمجتمعيّة. على أنّ أخطر تهديدٍ صلب وكامن متوسّطي المصدر مؤثّر على أمن الجزائر نتج أساسًا عن حظر ونزع التسلّح المفروضين من قبل القوى الأورو–أطلسيّة على دول الجنوب، والذي تمارسه انطلاقًا من إدراجها لـ"منع انتشار أسلحة الدمار الشامل" كهدفٍ رئيس لكلّ

المبادرات الأمنيّة التي أطلقتها نحو الضفّة الجنوبيّة. إنّ هذا السلوك النابع عن بحث القوى الأورو–أطلسيّة عن أمنها قاد إلى احتكار التهديد في النطاق الجيوسياسي المتوسطي من طرفها وإلى فرض رقابةٍ شديدةٍ على تسلّح دول الجنوب، وبالتالي ساهم ويساهم عمليًّا في لا أمن الجزائر، لأنّه لا يبقيها عاجزةً عن مواجهة التهديد العسكري في حال تمّ استخدامه فقط، بل لا يسمح لها حتّى بتقليص هامش انكشافها الدفاعي والأمني من الجناح الشمالي أو في مواجهة إسرائيل.

البارز في الدائرة المتوسطيّة خلال العقدين الأخيرين هو انتقال الجزائر من حالة المهدّد إلى صفة المتعاون ثمّ الشريك الأمنيّ لفواعل الشمال، فأضحت طرفًا في كلّ المبادرات والترتيبات الأمنيّة الأورو–متوسطية. وانطلاقًا من تحليلات الفصل الثالث من دراستنا، يمكن القول أنّ هذه النقلة قادت لها دوافعٌ من الطرفين: الجزائر وفواعل الضفّة الشمالية. بالنسبة للجزائر، فإنّ تحوّلها نحو الليبرالية وانعكاساته على عقيدتها وهويّتها الأمنيّتين ممّا قرّب أكثر بين مدركاتها للتهديد وتلك الخاصّة بفواعل الضفّة الشمالية؛ لا منطقية بقائها في عزلةٍ وبعيدًا عن التفكير والحوار الاستراتيجيين في الفضاء المتوسّطي خاصّةً وأنّها تلقّت دعواتٍ للمشاركة في كلّ المبادرات الأورو–أطلسيّة الموجّهة لدول الضفّة الجنوبيّة منذ بداية إطلاقها في العقد التاسع من القرن الماضي؛ مراجعتها لمفهوميها للأمن والدفاع الوطنيّين منذ التسعينيات وتكييفها إيّاهما مع التهديدات الجديدة ممّا قادها إلى الاعتماد أكثر على البعدين الإقليميّ ومتعدّد الأبعاد في مواجهتهما؛ وخوفها من تدخّل عسكريّ على أراضيها من قبل فواعل الشمال سنوات التسعينيات بحكم ما كانت تعانيه داخليًّا وفي ظلّ المطالب في تلك الفترة التي نادت بضرورة التدخل الإنساني لوقف الأفعال المنتهجة من السلطات الجزائريّة في حربها الداخلية ضدّ الإرهاب، هي دوافعٌ رئيسةٌ قادتها إلى الاهتمام بالدائرة المتوسطيّة لأمنها القومي وإلى المشاركة في مختلف الأطر والحوارات الأمنيّة الأورو–أطلسيّة المخصّصة للمتوسّط.

أمّا بالنسبة لفواعل الشاطئ الشمالي للمتوسّط، فإنّ انتشار ظاهرة الإرهاب في الجزائر وانتقالها إلى أوربّا؛ ارتفاع وتيرة الهجرة بنوعيها نحو الأخيرة وخوفها من تأثّر الإمدادات الطاقويّة الجزائريّة نحوها؛ احتمال فشل الدّولة الجزائريّة الذي كان واردًا بقوّةٍ وما رافقه من خوفٍ على الرعايا الأوربّيين القاطنين فيها؛ إحتمال وصول قوى راديكاليّةٍ معاديةٍ للغرب إلى السلطة والخوف من انتقال عدوى الإسلامويّة إلى الدول المجاورة، وبالتّالي سقوط الفضاء المغاربيّ في حالة من اللا استقرار واللا أمن؛ هي أهمّ الدوافع التي قادتها إلى إشراك الجزائر في مختلف الأطر المتوسطية متعددة الأبعاد التي أنشأتها. أمّا بعد التحسّن الكبير في أوضاعها الداخليّة، وبعد تأكّد فواعل الضفّة الشماليّة من خطورة الظاهرة الإرهابيّة وطبيعتها العابرة للأوطان، فإنّ مكانة الجزائر الجيوسياسيّة تعزّزت أكثر في الفضاء المتوسّطي وأطره التعاونية، بعدما أصبحت خبرتها في مكافحة الإرهاب جدّ مطلوبةٍ من الغرب، وبعدما صار دورها الإقليمي محوريًّا من ناحيتين: أوّلاً، في المساهمة في الأمن الطاقوي الأوربي، وثانيًا، في حفظ الأمن في المتوسّط وفي الوقاية من وصول التهديدات الإفريقية (لاسيما الهجرة غير الشرعية) إلى أوربا. في هذا السياق، يمكننا القول بأنّ تصنيف الجزائر للإرهاب كأوّل مهدّدٍ لأمنها القومي ووضعها لمكافحته على قمّة أولويات استراتيجيّتها الأمنية قادا إلى إلتقاءٍ كبير بين مدركاتها للتهديد والمدركات الأوربّية والأطلسيّة، وبالتالي إلى تقارب في تصوّرات الجزائر واستراتيجيّات عملها مع تلك الخاصّة بفواعل الشمال. وإن كان هذا الالتقاء يخدم الجزائر في سياق بحثها عن مصدر خارجي لشرعية نظامها؛ إعطاء بعدٍ دوليّ لحربها ضدّ الإرهاب والتموقع في موقع رياديّ ضمن المسارات المتوسّطية للتعاون الأمني مقارنةً بدول الضفة الجنوبية، فإنّ التمادي في

استغلاله قد يقودها إلى توحيد مدركاتها للتهديد مع المدركات الأوربية والأمريكية، وهو ما سيحدث لها تعارضاً في المستقبل مع المبادئ الاستقلاليّة لعقيدتها الأمنية ومع الإستراتيجية التي تنتهجها لتأمين الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

وواضحٌ من خلال ما بيّناه في الفصل الثالث من دراستنا أنّ المقاربة والاستراتيجيّة الجزائريّتين تأثّرتا بالنهج الأمني التعاوني المتّبع في سياق المسارات الأورو–متوسّطية، وهذا ما تدلّ عليه مشاركاتها في مختلف الأطر الأمنيّة المتوسطية من ناحيةٍ، وإصرارها على قيم الحوار والتشاور كمداخل لتحقيق السلم والاستقرار في المتوسط من ناحيةٍ ثانيةٍ. ومن وجهة نظرنا، فإنّ هذا التأثّر نشأ عن ضعف الجزائر وعجزها عن ضمان مصالحها والاحتماء من مهدّدات أمنها ـ سيما الجديدة، المترابطة والمشتركة بين ضفتي المتوسط ـ بطريقةٍ انفراديّةٍ، لذا كانت مضطرّةً إلى الانخراط في البنى متعدّدة الأطراف الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك، ممّا قادها إلى تغيير نمط علاقاتها مع قوى الدائرة المتوسطيّة، وإلى الانخراط في أطر الحوار والتعاون الأمني المقترحة من طرفها، لكن مع التمسّك دائمًا باحترام القانون الدولي وبالوفاء لقيم ومبادئ الثورة التحريريّة التي طبع رصيدها الرمزيّ المنطلقات المعيارية لعقيدة وهوية الجزائر الأمنيتين، وهذان العاملان هما نفسهما العاملان المتحكّمان في المقاربة والإستراتيجيّة الجزائرية في التعامل مع المسائل والتهديدات الأمنيّة ضمن الدائرة الإفريقية لأمنها القومي و،بدرجةٍ أقلّ، المغاربية، لكن مع فرق واضح بين الموقع والدور الجزائري ضمن كلّ دائرة. فإن كانت الجزائر تحتلّ موقعًا ريادّيًا وتحظى بالمبادرة على مستوى الدائرة الإفريقيّة لأمنها القومي، فإنـّنا نجدها متوسطيًّا، وبحكم موازين القوى، في وضع لا يخوّلها انتهاج وتطبيق السياسة التي تريد عكس الاتحاد الأوربي، الحلف الأطلسي وحتّى إسرائيل. على أنّ بواعث السلوك الجزائري على مستوى الدائرة المتوسطية لا تنحصر في السبب السابق فقط، بل تتحكّم فيها عوامل أخرى كذلك: أوّلاً، سعي الجزائر إلى التعبير عن انشغالاتها الأمنيّة والدفاع عن عقيدتها الأمنيّة، وهذا ما يدلّ عليه مؤخّرًا السّعي الجزائريّ إلى تجريم دفع الفدية للإرهابيين عبر منابر منظّمة الأمن والتعاون في أوربّا؛ المساهمة في الهندسة الأمنيّة والاستراتيجيّة للمتوسّط؛ وإفادة جيشها وقوّاتها المسلّحة من تحديثٍ نظريّ وعمليّاتي عبر الاحتكاك بالقوى الأطلسيّة وقوى مجموعة 5+5 بما يحقق لها نجاعةً أفضل في الذود عن أمنها القوميّ وفي مواجهة التهديدات العابرة للأوطان.

الجدير بالتأكيد في صدد عرض نتائج دراستنا المتعلّقة بالدائرة المتوسطيّة أنّ التهديدات اللّينة والعابرة للأوطان، التي يحدث الاتفاق أورو–متوسطيًّا على الخطر الذي تحمله لعموم الأمن في المتوسط من جهةٍ، والتي تشكّل مكافحتها محورًا لعمل المسارات الأوروبيّة والأطلسيّة الموجّهة للمتوسط وإجراءات بناء الثقة التي صاحبتها من جهةٍ أخرى، لم تؤدّ إلى إزالة العداء المعلن والمضمر بين الدول العربيّة وإسرائيل، كما لم تُجْدِ في توحيد ـ أو حتّى تقريب ـ هوياتهما الأمنيّة، رغم أنّهما طرفان في كلّ تلك المبادرات. تحليل أسباب هذا يؤكّد أنّ تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي وسلوكات إسرائيل الحالية المهدّدة لأمن الدول العربية في بعده الصلب وقيمه المركزية والمتسبّبة في تأجيج تخوّفاتها لا تفعل مفعولها في الحيلولة دون تخفيف درجة العداء بين أطراف النزاع فقط بل تساهم في تعميقه واستحكامه، وإنّ هذا برهانٌ آخر على صحّة الفرضية الثانية من دراستنا.

إنّ تحليل التأثّر الجزائري على مستوى الأمن والاستراتيجية الأمنيّة بمجريات كل من الدوائر المغاربية، الإفريقية والمتوسطية، يثبت لنا أنّ عامل التهديد (خاصّةً إذا كان صلبًا، وجوديًا ومحدقًا) عامل رئيسٌ في إدراج دائرةٍ (أي دائرة) ضمن حيّز الانشغال الأمني الجزائري أو استبعادها منه منذ منعطف التسعينيات، بما يثبت صحّة الفرضية الثالثة من بحثنا. فقبل منعطف التسعينيات، كان اهتمام الجزائر ببعدها المتوسطيّ طفيفاً وظرفيًّا، لكنّ العودة الأوربيّة والأطلسية القويّة إلى المتوسّط وما

صاحبها من عسكرةٍ له (إنشاء قوّات الأوروفور والأورومارفور وتكثيف انتشار الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط) لفت انتباه الجزائر أكثر إلى الدائرة المتوسطية لأمنها وكرّس اهتمامها بها، لأنّه كان من المرجّح أن تصبح مصدرًا لتدخّل دولي في إقليمها(بحكم موجة العنف الداخلي التي اجتاحتها) تحت ذريعة "حماية حقوق الانسان". إنّ انشغال الجزائر الأمني بالبعد المتوسطي لأمنها لم يحصل إلاّ عندما صار المتوسّط مصدرًا لتهديدٍ صلب (عسكري)، وجودي (يستهدف سيادة الجزائر وسلامة إقليمها) لأمنها ومؤثّرًا على مكانتها الإقليمية والدوليّة (لأنه كان سيؤجج من ضعف وهشاشة النظام والدولة الجزائريين). وتصلح الفرضية الثالثة لدراستنا لتفسير الانشغال الأمني الجزائري بالدائرتين المغاربية والإفريقية كذلك، فلأنّ المغرب يشكّل تهديدًا صلبًا، وجوديًا وكامنًا لقيم الدولة الجزائرية (بحكم مطالبه الترابية حيال الجزء الغربي من إقليمها، إصراره على "مغربية" الصحراء الغربية وسعيه للتفوق إقليميّا على الجزائر وتحالفه مع قوى أجنبية ضدّ مصالحها)، ولأن القضية الصحراويّة تشكّل عبئًا أمنيًّا عليها، نجد أن انشغالها بالدائرة المغاربيّة مكرّسٌ على صعيد عقيدتها واستراتيجيّتها الأمنيّتين. ولأنّ الدائرة الإفريقية حاليًّا مصدرٌ للعديد من التهديدات الخطيرة (إرهاب، هجرة سرية، أمراض وسواها) المخلّة باستقرار الدولة الجزائريّة والمؤثّرة على أمنها ووحدتها الترابيّة، والتي يمكن أن تؤدّي إن تفاقمت إلى تهديداتٍ أكبر حجمًا (تدخّل عسكري أجنبي، انفصال الطوارق)، نجد أنّ حضورها تعاظم ضمن الشواغل والاستراتيجية الأمنيتين للدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة.

إنّ محوريّة دور عنصر التهديد في تكريس اهتمام الجزائر بدوائر أمنها القومي يفسّر لنا أيضًا سبب ضمور العلاقة بين الجزائر والدائرة العربية. إنّ العلاقة الأخيرة كانت موجودةً لمّا كان الأمن القوميّ العربي موجودًا، ولـمّا كانت هناك وحدةٌ بين الهوية الأمنيّة الجزائريّة والهوية الأمنيّة العربيّة أحدثت اتفاقًا في تعريفهما للعدوّ والتهديد، وهذا ما تؤكّده مشاركة الجزائر في الحرب العربية–الإسرائيلية سنة 1973 ومساهمتها القويّة في قضايا الأمن القومي العربي كما بيّناه في الفصل الثاني من دراستنا، أي عندما كانت تعتبر مهدّدات الأمن القومي العربي مهدّداتٍ لأمنها. لكن، ومنذ انفرط عقد الأمن القومي العربي بهزيمة 1973 وتكرّسه باتفاقية كامب دافيد 1978 ثم بحرب الخليج الثانية 1991، حدث الشرخ بين الأمن الجزائري والدائرة العربية بعد أن تلاشت عناصر التهديد التي كانت تربط بينهما، وبعد أن صارت شواغل الجزائر الأمنيّة مختلفةً عن الشواغل العربية سيما المشرقيّة. حتّى التهديد الإسرائيلي، الذي يحول دون انقطاع العلاقة بين الأمن الجزائري والدائرة العربية، لا يُتَعامل معه جزائريًّا من منطلق قومي–عربي، كما كان الأمر في عقود ما قبل التسعينيات، بل يخضع إلى مبدإ مناهضة الاستعمار والدول التي تمارسه الذي تتبنّاه الجزائر، وبالتالي فإنّ منطلق تعامل الأخيرة معه لا يختلف عن ذلك الذي تعتمده في تعاملها مع قضيّة الصحراء الغربيّة وكلّ قضايا تصفية الاستعمار التي ساندتها في السابق، وهذا ما تدلّ عليه مواقفها من إسرائيل المعبّر عنها في مختلف الفعاليات الأورو–المتوسّطية.

في ختام عرض تأثّر الجزائر بالتفاعلات الأمنيّة، يمكن استنتاج صحّة الفرضية الأولى من بحثنا أيضًا، فمن الواضح تأثّر الجزائر بالانعكاسات السلبيّة لحالات اللا أمن واللا إستقرار الصادرة عن الدوائر الجيوسياسيّة التي تنتمي إليها، وهذا ما أثبتناه من خلال تحليل تأثّر أمن الجزائر بتداعيات النزاع حول الصحراء الغربية؛ بالنزاعات بين الطوارق وحكومات نيامي وباماكو؛ بالنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي وانعكاساته على العلاقات الأورو–متوسطية عمومًا؛ بالتهديدات الجديدة والعوامل المخلّة بالاستقرار (الإرهاب والهجرة السرية وتبعاتهما الأمنية) لاسيما ضمن الدائرة الإفريقية وغيرها من العوامل المضعفة لأمنها القومي، ممّا قادها إلى التجاوب والتعامل مع هذه التهديدات وهو ما انعكس بدوره على استراتيجيّتها الأمنيّة وعلى علاقاتها مع القوى الفاعلة ضمن

كلّ دائرةٍ سعيًا منها إلى الحيلولة دون وصول بعض التهديدات إليها أو التخفيف من حدّة تأثيراتها السلبية على أمنها القومي على الأقل. إنّ ما يستنتج من سلوكات الجزائر الأمنيّة حيال مختلف الدوائر أنّ هناك قناعةً لديها بأنّ ضمان الأمن والاستقرار في جوارها الجيوسياسي (وبالأخصّ القريب) يساهم في تعزيز وتقوية أمنها القومي، لكن يجب توخي الحذر هنا، لأن بعض السلوكات المؤثّرة إيجابيًّا على أمن الجزائر تؤثّر عليه سلبيًّا من زاويةٍ أخرى كما رأينا، فمثلاً، بقدر ما تعطي الأطر الأمنيّة التعاونية ضمن الدائرة المتوسطية للدولة الجزائرية قدرةً أفضل في مواجهة التهديدات العابرة للأوطان، بقدر ما تؤدي في شقها المتعلّق بنزع التسلّح، الرقابة عليه وحظر الانتشار إلى لا أمنها وتأجيج حالة انكشافها من الجناح الشمالي، وكلّما تعمّق الانخراط الجزائري ضمن المسارات الأوربية والأطلسية المخصّصة للمتوسّط، كلما كان ذلك على حساب عمقها الاستراتيجي المغاربي، الإفريقي والعربي.

إن النتائج السابقة تبيّن لنا أن التأثّر الأمنيّ للجزائر بتخومها الجيوسياسيّة شديدٌ، وإنّها لمواجهة هذا الوضع بطريقةٍ أفضل في المستقبل مدعوّةٌ إلى وضع استراتيجيّةٍ واضحةٍ، دقيقةٍ وبعيدة المدى لدورها في تلك الفضاءات الجيوسياسية وإلى تقويم مستمرّ لما يحظى منها بالأولوية، وهو مطلبٌ أصبح أكثر إلحاحًا في ظلّ ما يحدث على مقربة منها من حراكاتٍ أمنيّةٍ. إن هذا المطلب يحتّم قبل كلّ شيءٍ تجاوز الجزائر للاضطرابات في تصوّراتها وأهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد وتأهّبها دومًا للتعامل مع أيّ تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها وهو ما لن يتحقق إلا بشروط في رأينا:

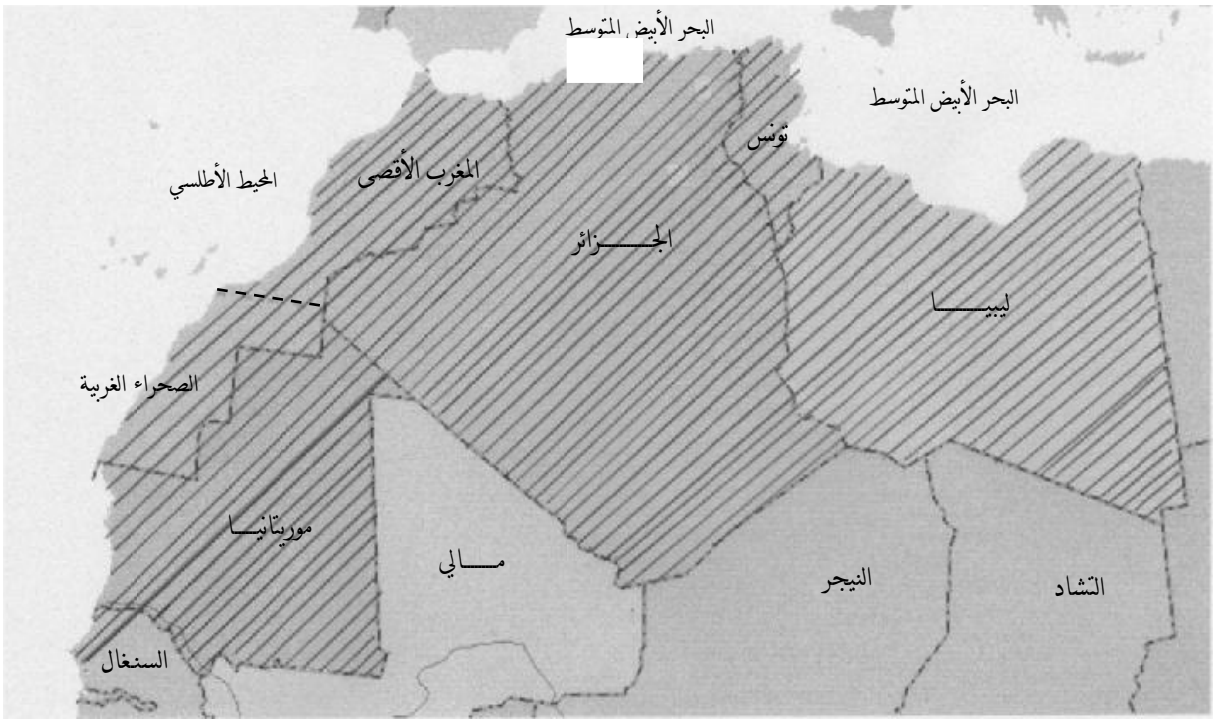
1. تخليص القرار الأمني والخارجي من الإرادة السياسية الشخصية لأفراد معينين والاعتماد في وضعه على التفكير والحسابات الاستراتيجية الدقيقة التي تتأسّس على قاعدة مصلحة الشعب (بكافة أجياله) والدولة على المدى البعيد؛

2. تقوية الأمن الداخلي بمختلف أبعاده بما يسمح لها بالتفرّغ للمهدّدات الخارجية لأمنها وبما يعطيها فعّاليةً أكبر في مواجهتها، وهذا لن يتأتّى إلاّ بإتمام المهمّة الأمنيّة التي شُرع فيها وكانت أولى حلقاتها دحر الإرهاب داخليًا. المطلب هنا هو وضع استراتيجية غير عسكريةٍ بالأساس تستهدف الأمن الإنسانيّ للشعب الجزائريّ تعطي الأولويّة للقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والتي برهنت الوقائع المحليّة والدوليّة مرارًا وخامة عواقبها على الأمن القومي للدول. إنّ هذا مطلب ملّحٌ بالنسبة للجزائر وأمنها في ظلّ انكشافها الاقتصادي الرهيب وتبعية اقتصادها لسوق النفط العالمية وسوق المواد الاستهلاكية وفي ظلّ استمرار الخلاف المحليّ حول شرعية نظام حكمها، ممّا يقود في كثير من الأحيان إلى حالات الاضطراب والغليان الداخلي التي قد تقود إلى تكرار سيناريو 1988، وبالتالي إجهاض المكاسب التي حققتها الجزائر على الصعيد الأمني الداخلي منذ أكثر من عقد.

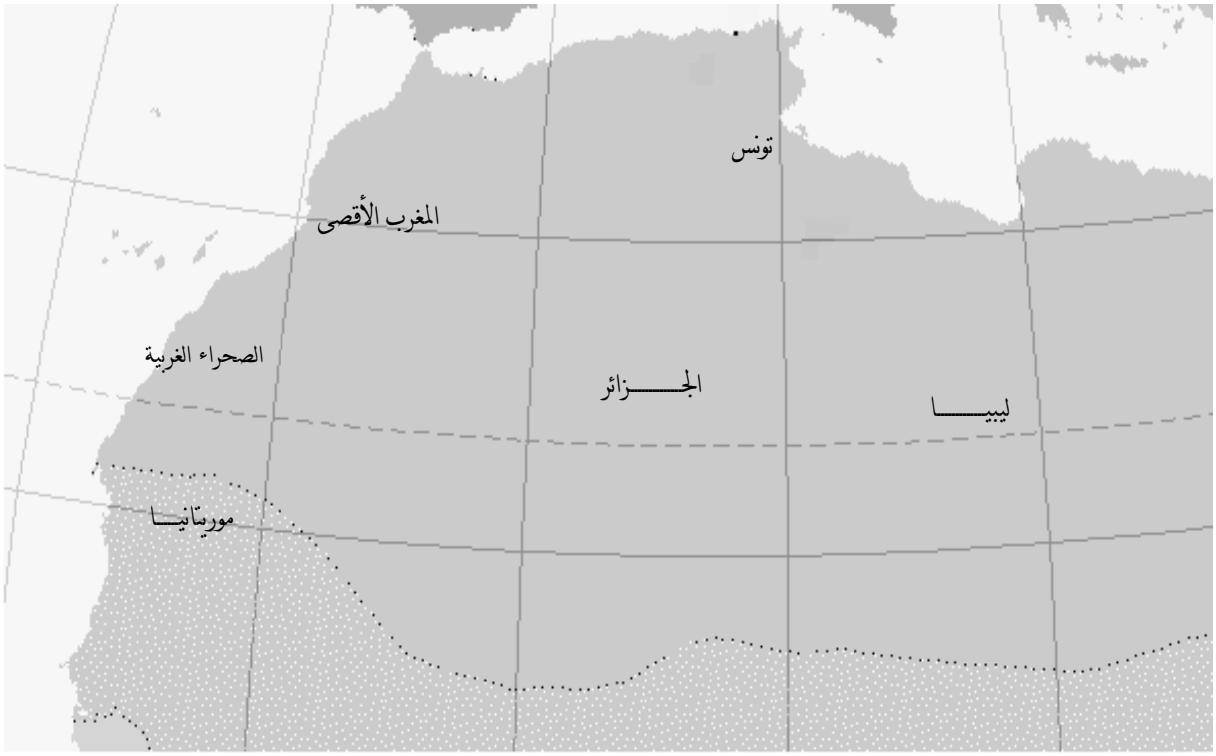
3. تقوية عمقها الإفريقي، فإذا خسرت الجزائر عمقها المغاربي، فلا يجب أن تخسر الدائرة الإفريقية، وهنا يجب أن تتحمّل الجزائر مسؤوليتها الأمنيّة في تنسيق جهود دول المنطقة لمواجهة كلّ مهدّدات أمنها من جهةٍ، وفي تقوية مواقفها حيال إكراهات وإغراءات القوى الأجنبية من جهةٍ ثانيةٍ. لا يكفي قول الجزائر هنا أنّها ضدّ التدخل الأجنبي بل يجب أن تتحلّى بروح المبادرة وأن تكون على استعداد دائم لتقديم البديل، وإن لم تبادر الجزائر - بالتنسيق مع دول المنطقة - إلى إجراءات كفيلةٍ بضمان وصيانة أمن المنطقة، فسنشهد حتمًا تدخّلاً للقوى فوق-الإقليمية بعدّة أشكال ليست بالضرورة عسكريّة.

الملاحـــــــق

عنـــوان الملحـــق	صفحته
الملحق رقـم 01: الدائرة المغاربية للأمن الجزائري	181
الملحق رقـم 02: الخريطة الدينيـــة للمغرب العربي	181
الملحق رقـم 03: الخريطة اللغويـــة للمغرب العربي	182
الملحق رقـم 04: الحزام الساحلي	182
الملحق رقـم 05: التوزع والتمركز عبر-الحدودي للطوارق	183
الملحق رقـم 06: الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري والتحديد الجغرافي لمختلف الأطر متعددة الأطراف في المتوسط	183
الملحق رقـم 07: مداخلة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حول مسائل السلـم والأمن في إفريقيا بمناسبة الدورة العادية الخامسة عشرة لندوة الاتحاد الإفريقي (2010/07/26)	184
الملحق رقـم 08: ديباجة اتفاق الشراكة الأورو-جزائري والفصل الثامن منه	187



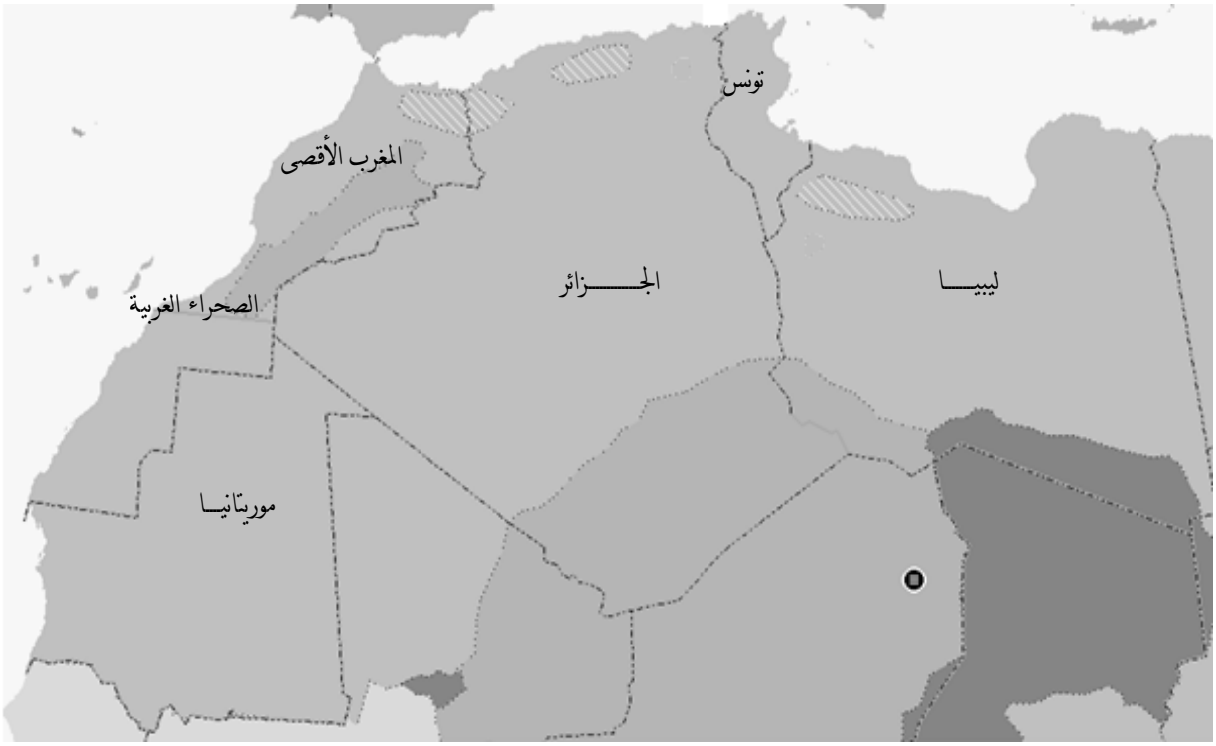
الملحق رقـم 01: الدائرة المغاربية للأمن الجزائري



الإسلام (السني)

الإسلام زائد بعض المعتقدات التقليدية

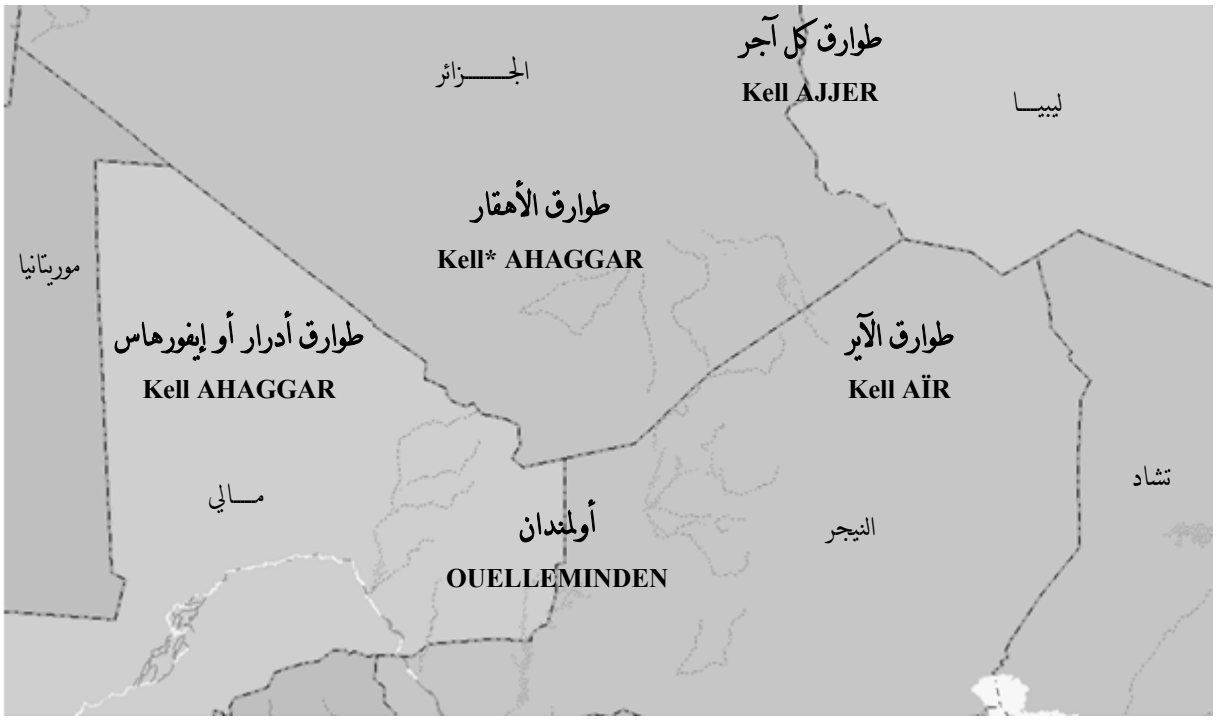
الملحق رقـم 02: الخريطة الدينية للمغرب العربي



الملحق رقم 03: الخريطة اللغوية للمغرب العربي

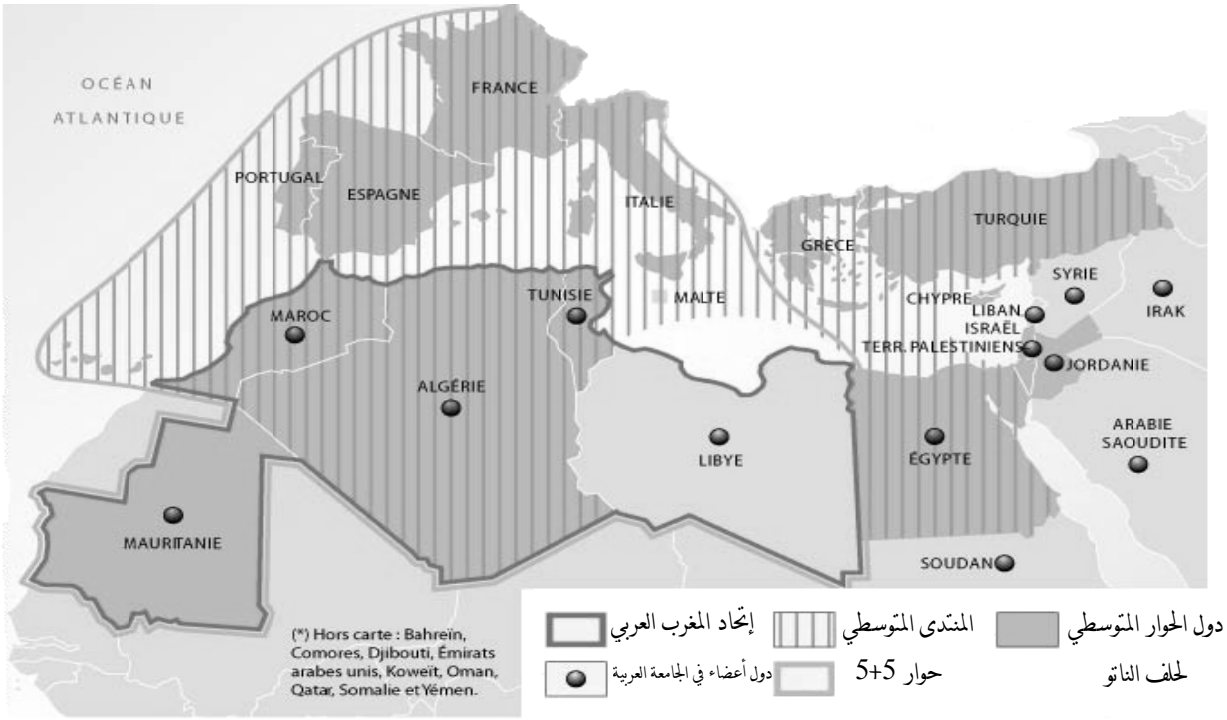


الملحق رقم 04: الحزام الساحلي



*** كلمة Kell بلغة اطوارق تعني "بنو " أو "أولاد".**

الملحق رقـم 05: التوزع والتمركز عبر-الحدودي للطوارق



الملحق رقـم 06: الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري والتحديد الجغرافي لمختلف الأطر متعددة الأطراف في المتوسط

الملحق رقم 07

مداخلة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حول مسائل السلم والأمن في إفريقيا بمناسبة الدورة العادية الخامسة عشرة لندوة الاتحاد الإفريقي (2010/07/26)

" السيد الرئيس؛ السيدات و السادة رؤساء الدول و الحكومات؛ أصحاب السعادة و المعالي ؛حضرات السيدات و السادة،

يوما بعد يوم تمضي قارتنا قدما في تعزيز الممارسة الديمقراطية والحكم الراشد ودولة الحق والقانون منكبة في الآن ذاته على حل مشاكل اللاأمن واللااستقرار وعلى تعزيز مبدأ اللجوء إلى الحوار و الوساطة في تسوية الخلافات.

وقد رافقت هذه التطورات نتائج معتبرة في مجال النمو الاقتصادي وتثمين المكسبات التي تجعل من إفريقيا شريكا متنامي المصداقية ومرغوبا فيه أكثر فأكثر على الساحة العالمية .

وإن مسار تنصيب الهيكل الإفريقي للسلم والأمن الذي دخلت بعد بعض مكوناته مثل مجلس السلم والأمن ومجموعة الحكماء الطور العملي جزء من هذا المسعى الإفريقي.

وإنها لمناسبة أغتنمها لأعبر عن امتناننا لأعضاء مجموعة الحكماء ولرئيسها فخامة الرئيس أحمد بن بلة لقاء تفانيهم في خدمة مثل عزيز و أثير لديهم مثل إفريقيا التي يسودها السلم بما يمكنها من توجيه كافة طاقاتها لرفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

دعوني كذلك أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس السلم والأمن على ما أبدوه من التزام في النهوض بما عليهم وبالتهنئة إلى الأعضاء المنتخبين الجدد متمنيا لهم كل التوفيق .

السيد الرئيس

إن الوضع في الصومال ليثير شديد قلقنا . إلا أن التطورات المشجعة الحاصلة منذ قمتنا الأخيرة تشهد على النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها تعبئة الجهود في إفريقيا وبالخصوص عندما تستفيد من مساندة بقية المجموعة الدولية والتزامها .

لقد آن الأوان لكي يتحمل مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة مسؤولياته كاملة من أجل إعطاء دفع حاسم للجهود الإفريقية لا سيما من خلال نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال .

وبهذا الصدد يشكل الاتفاق المبرم في مارس الفارط بين الحكومة الفدرالية الانتقالية ومجموعة أهل السنة و الجماعة دليلا على استعداد السلطات الانتقالية الصومالية للعمل على تنفيذ اتفاق جيبوتي. ومن المحبذ أن تحظى جهود الحكومة الفدرالية الانتقالية بالإسناد المواتي من المجموعة الدولية .

إن ندوة إسطمبول المنعقدة يومي 21 و 22 مايو 2010 قد أكدت العناية التي توليها المجموعة الدولية للصومال واستعدادها للمساعدة على دعم مؤسساته و على رفع تحدي إعادة الإعمار وإعادة هيبة الدولة .

وعلى ضوء الدينامية المسجلة بمناسبة هذه الندوة ينبغي للمجموعة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها لتطبيع الوضع بالصومال. والجزائر كما سبق لها أن أعلنت ستظل تسهم في جهود إفريقيا الرامية إلى تحقيق هدفي السلم و إعادة الإعمار في هذا البلد .

السيد الرئيس

لقد اجتاز السودان مرحلة معتبرة في تنفيذ اتفاق السلم الشامل الموقع في يناير 2005 و ذلك بفضل تنظيم انتخابات عامة جرت في ظروف جيدة في أبريل 2010 .

وبودي أن أجدد بهذه المناسبة تهاني للحكومة السودانية بنجاح هذا الاقتراع و أن أجدد كذلك تهاني للرئيس عمر الحسن البشير ولنائبه سالفا كير بإعادة انتخابهما .

إن موعدا حاسما ينتظر السودان شهر يناير المقبل. فطبقا لاتفاق السلم الشامل ستدعى ساكنة جنوب السودان للتعبير عن رأيها بشأن مستقبل علاقاتها ببقية القطر. ولما كان الوضع هذا غير مسبوق في القارة الإفريقية فلا يمكن لأي كان أن يبقى غير مكترث بالتطور هذا بل وبالانعكاسات المترتبة عنه على السودان بالذات و على سائر إفريقيا . و هذا إنما يعني أننا بالنظر إلى حالة الارتياب هذه نأمل في أن تتجه جميع الأطراف السودانية إلى البحث عن الفرص الكفيلة بتحقيق +الوحدة الجذابة+ لهذا البلد وإعمالها خدمة لمصلحة الشعب السوداني الشقيق برمته .

أما الوضع في دارفور فقد سجل تطورات مشجعة جراء الاتفاقين المبرمين منذ فترة وجيزة بالدوحة بين الحكومة السودانية من جهة والحركة من أجل العدالة والمساواة من جهة والحركة من أجل التحرير و العدالة من جهة أخرى .

لا بد من مواصلة جهود الإقناع باتجاه أطراف الأزمة التي لم تنضم بعد إلى مسار السلم بغية حثها وحضها على احترام ما تم التعهد به.

ولقاء إسهامهما في إحلال السلم والأمن والاستقرار بالمنطقة لا يفوتني أن أتوجه بالتهنئة إلى أخوي الرئيس إدريس دبي إيتنو والرئيس عمر حسن البشير .

السيد الرئيس

لقد وفقت بعض البلدان الإفريقية على غرار البوروندي وكوت ديفوار وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل اتفاقات السلم المبرمة في وضع حد لدوامة العنف الذي لطالما كابدوه. و التطورات هذه تستحق التشجيع في كل مرحلة من أجل استكمال وتعزيز مسارات السلم التي تمت مباشرتها لا سيما بمناسبة تنظيم الانتخابات وخلال فترة إعادة الإعمار التالية للنزاع .

إننا نرحب بانفراج الأزمة التي نشأت من الفراغ القانوني الذي أعقب ابتداء من 11 يونيو 2009 انتهاء عهدة الرئيس فرانسوا بوزيزي رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى .

كما نثمن الحكمة التي تحلى بها الرئيس غباغبو ووزيره الأول غيوم سورو اللذان التزما بتجاوز خلافاتهما حول القوائم الانتخابية احتراما منهما لروح الاتفاق السياسي المبرم في واغادوغو .

أما فيما يخص الوضع في البوروندي و في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستنظم الانتخابات فيها في 2011 فإن العناية والتشجيعات نفسها مطلوبة من أجل قيادة فعالة لمسار إعادة الإعمار التالي للنزاع. وما إحداث مجلس السلم و الأمن شهر مايو المنصرم للجنة فرعية مكلفة بإعادة الإعمار في الفترة التالية للنزاعات إلا خطوة تندرج في سياق المقاربة الشاملة التي ندعو إليها .

ولتحقيق التطورات الإيجابية التي نصبو إلى تشجيعها في البوروندي و جمهورية الكونغو الديمقراطية ندعو كافة الأطراف المعنية في البلدين راجين منها أن تجعل من اللجوء إلى صناديق الاقتراع مناسبة لتكريس وترسيخ قيم الديمقراطية والمصالحة خدمة لشعبي البلدين ولإفريقيا جمعاء .

السيد الرئيس

لقد سجلت الساحة الإفريقية خلال السنتين الأخيرتين ويا للأسف حالات استيلاء على السلطة بطرق منافية للدستور. وهذا الوضع المؤسف مثير للقلق. إلا أنه أتاح مرة أخرى تأكيد رفض إفريقيا لطرق الوصول إلى السلطة هذه و كذلك عزمها على ترقية حلول ديمقراطية في كل زمان و كل مكان بالقارة .

إن النهاية السعيدة التي آلت إليها الأزمة في غينيا بفضل تنظيم انتخابات وصفتها المجموعة الدولية بالإيجابية عموما تثبت المزايا التي يمكن للاتحاد الإفريقي أن يجنيها دون أن يتنازل عن مبادئه كما تثبت التأثيرات الإيجابية على البلدان التي تعيش نفس أوضاع التغيير المنافي للدستور.

ولما تم تحقيق العودة إلى النظام الدستوري بغينيا فإن المطلوب من الآن فصاعدا هو تعزيز المكسب هذا من خلال تقديم الدعم اللازم لهذا البلد حتى ينجز المهمتين الحاسمتين المتمثلتين في إعادة الإعمار التالي لفترة النزاع و إصلاح قطاع الأمن .

ونأسف لكون فحص الوضع السائد في مدغشقر لا يشير في هذه المرحلة إلى مؤشر مشجع للخروج من الأزمة خروجا حقا ودائما . ومن ثمة نرى أنه من المواتي توجيه نداء جديد لأطراف الأزمة حتى يتساموا عن التصلب في المواقف والإنفراد في المقاربات وبالخصوص عندما تتطور هذه المواقف والمقاربات إلى معارضة التوصيات و الجهود التضامنية التي تبذلها منظمتنا القارية ومجموعة التنمية في بلدان إفريقيا الجنوبية وإعادة النظر فيها .

من الواضح أن وجاهة مذهب وقرارات قمتنا الرابعة عشرة المنعقدة في فبراير 2010 حول تغيير الحكومات بطرق منافية للدستور تبقى قائمة في البحث عن مخرج حقيقي للأزمة في مدغشقر .

لقد شهد النيجر في فبراير 2010 تغييرا منافيا للدستور حرص مجلس السلم و الأمن على التنديد به. و نأمل في أن تكون التطمينات التي قدمها المجلس الأعلى لإعادة الديمقراطية من خلال التزامه الواضح بالرجوع إلى النظام الدستوري عن طريق انتخابات لن يشارك فيها أي من أعضائه فاتحة خير للخروج من الأزمة في آجال وظروف تستجيب لمذهب و مبادئ الاتحاد الإفريقي في مجال محاربة ظاهرة التغييرات المنافية للدستور .

السيد الرئيس

إن تعزيز السلم و الأمن مسألة أساسية للتنمية الاقتصادية في قارتنا ولمحاربة الفقر وتحسين ظروف معيشة شعوبنا . لقد أتاحت لنا الجهود التي بذلناها وما زلنا نبذلها تحقيق تقدم معتبر.

إلا أن التحديات الواجب رفعها تبقى هي الأخرى تحديات جسيمة. فعلينا بمواصلة مسعانا الجماعي والتضامني من أجل أن نكرس في كافة أصقاع إفريقيا العمد إلى التي هي أحسن في تسوية الخلافات وإرساء سلم دائم في القارة" .

الملحق رقم 08: ديباجة اتفاق الشراكة الأورو-جزائري والفصل الثامن منه

LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ci-après dénommée « Algérie », d'une part, et

LE ROYAUME DE BELGIQUE,

LE ROYAUME DU DANEMARK,

LA REPUBLIQUE FEDERALE D'ALLEMAGNE,

LA REPUBLIQUE HELLENIQUE,

LE ROYAUME D'ESPAGNE,

LA REPUBLIQUE FRANCAISE,

L'IRLANDE,

LA REPUBLIQUE ITALIENNE,

LE GRAND-DUCHE DU LUXEMBOURG,

LE ROYAUME DES PAYS-BAS,

LA REPUBLIQUE D'AUTRICHE,

LA REPUBLIQUE PORTUGAISE,

LA REPUBLIQUE DE FINLANDE,

LE ROYAUME DE SUEDE,

LE ROYAUME-UNI DE GRANDE –BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD,

Parties contractantes au traité instituant la Communauté européenne , ci-après dénommées les « Etats membres », et

LA COMMUNAUTE EUROPEENNE,

ci-après dénommées « Communauté », d'autre part,

CONSIDERANT la proximité et l'interdépendance existant entre la Communauté, ses Etats membres et l'Algérie, fondées sur des liens historiques et des valeurs communes ;

CONSIDERANT que la Communauté, les Etats membres et l'Algérie souhaitent renforcer ces liens et instaurer durablement des relations fondées sur la réciprocité, la solidarité, le partenariat et le co-développement ;

CONSIDERANT l'importance que les parties attachent au respect des principes de la Charte des Nations Unies et, en particulier, au respect des droits de l'Homme et des libertés politiques et économiques qui constituent le fondement même de l'association ;

CONSCIENTS, d'une part de l'importance de relations se situant dans un cadre global euro-méditerranéen et, d'autre part, de l'objectif d'intégration entre les pays du Maghreb ;

DESIREUX de réaliser pleinement les objectifs de leur association par la mise en oeuvre des dispositions pertinentes de cet accord, au bénéfice d'un rapprochement du niveau de développement économique et social de la Communauté et de l'Algérie ;

CONSCIENTS de l'importance du présent Accord, reposant sur la réciprocité des intérêts, les concessions mutuelles, la coopération et sur le dialogue ;

DESIREUX d'établir et d'approfondir la concertation politique sur les questions bilatérales et internationales d'intérêt commun ;

CONSCIENTS que le terrorisme et la criminalité organisée internationale constituent une menace pour la réalisation des objectifs du partenariat et la stabilité dans la région ;

TENANT COMPTE de la volonté de la Communauté d'apporter à l'Algérie un soutien significatif à ses efforts de réforme et d'ajustement au plan économique, ainsi que de développement social ;

CONSIDERANT l'option prise respectivement par la Communauté et l'Algérie en faveur du libre-échange dans le respect des droits et des obligations découlant de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce (GATT), tel qu'il résulte du cycle d'Uruguay ;

DESIREUX d'instaurer une coopération, soutenue par un dialogue régulier, dans les domaines économique, scientifique, technologique, social, culturel, audiovisuel et de l'environnement afin de parvenir à une meilleure compréhension réciproque ;

CONFIRMANT que les dispositions du présent accord qui relèvent de la troisième partie, titre IV, du traité instituant la Communauté européenne lient le Royaume Uni et l'Irlande en tant que parties contractantes distinctes et non en qualité d'Etats membres de la Communauté européenne jusqu'à ce que le Royaume Uni ou l'Irlande (selon le cas) notifie à l'Algérie qu'il est désormais lié en tant que membre de la Communauté européenne, conformément au protocole sur la position du Royaume uni et de l'Irlande annexée au traité sur l'Union européenne et au traité instituant la Communauté européenne. Les mêmes dispositions s'appliquent au Danemark, conformément au protocole sur la position du Danemark ;

CONVAINCUS que le présent Accord constitue un cadre propice à l'épanouissement d'un partenariat qui se base sur l'initiative privée, et qu'il crée un climat favorable à l'essor de leurs relations économiques, commerciales et en matière d'investissement, facteur indispensable au soutien de la restructuration économique et de la modernisation technologique ;

SONT CONVENUS DES DISPOSITIONS QUI SUIVENT :

TITRE VIII

COOPERATION DANS LE DOMAINE DE LA JUSTICE ET DES AFFAIRES INTERIEURES

Article 82

Renforcement des institutions et Etat de droit

1. Dans leur coopération dans le domaine de la justice et des affaires intérieures, les parties attacheront une importance particulière au renforcement des institutions dans les domaines de l'application du droit et le fonctionnement de la justice. Ceci inclut la consolidation de l'Etat de droit.
2. Par rapport à l'accès à la justice, les parties veilleront, également, au respect des droits des nationaux des deux parties sans aucune discrimination sur le territoire de l'autre partie.

Article 83

Coopération dans le domaine de la circulation des personnes

Soucieuses de faciliter la circulation des personnes entre les parties, celles-ci veilleront, en conformité avec les législations communautaire et nationales en vigueur, à une application et à un traitement diligents des formalités de délivrance des visas et conviennent d'examiner, dans le cadre de leur compétence, la simplification et l'accélération des procédures de délivrance des visas aux personnes participant à la mise en œuvre du présent accord.

Le Comité d'association examinera périodiquement la mise en œuvre du présent article.

Article 84

Coopération dans le domaine de la prévention et contrôle de l'immigration illégale

1. Les parties réaffirment l'importance qu'elles attachent à développer une coopération mutuelle et bénéfique portant sur l'échange d'informations sur les flux d'immigration illégale et décident de coopérer afin de prévenir et de contrôler l'immigration illégale.

   A cette fin :

   - l'Algérie, d'une part, et chaque Etat membre de la Communauté, d'autre part, acceptent de réadmettre leurs ressortissants présents illégalement sur le territoire de l'autre partie, après accomplissement des procédures d'identification nécessaires
   - l'Algérie et les Etats membres de la Communauté fourniront à leurs ressortissants les documents d'identité nécessaires à cette fin.

2. Les parties, soucieuses de faciliter la circulation et le séjour de leurs ressortissants en situation régulière, conviennent de négocier à la demande d'une partie, en vue de conclure des accords bilatéraux de lutte contre l'immigration illégale ainsi que des accords de réadmission. Ces derniers accords couvriront, si cela est jugé nécessaire par l'une des parties, la réadmission de ressortissants d'autres pays en provenance directe

du territoire de l'une des parties. Les modalités pratiques de mise en œuvre de ces accords seront définies, le cas échéant, par les parties dans le cadre de ces accords mêmes ou de protocoles de mise en œuvre de ces accords.

3. Le Conseil d'association examine les autres efforts conjoints susceptibles d'être déployés en vue de prévenir et de contrôler l'immigration illégale, y compris la détection de faux documents.

Article 85
Coopération en matière juridique et judiciaire

1. Les parties conviennent que la coopération dans le domaine juridique et judiciaire est essentielle et représente un complément nécessaire aux autres coopérations prévues par le présent accord.
2. Cette coopération peut inclure, le cas échéant, la négociation d'accords dans ces domaines.
3. La coopération judiciaire civile portera notamment sur:
   - Le renforcement de l'assistance mutuelle pour la coopération dans le traitement des différends ou d'affaires à caractère civil, commercial ou familial ;
   - l'échange d'expériences en matière de gestion et d'amélioration de l'administration de la justice civile.
4. La coopération judiciaire pénale portera sur :
   - le renforcement des dispositifs existants en matière d'assistance mutuelle ou d'extradition ;
   - le développement des échanges, notamment, en matière de pratique de la coopération judiciaire pénale, de protection des droits et libertés individuelles, de lutte contre le crime organisé et d'amélioration de l'efficacité de la justice pénale.
5. Cette coopération inclura notamment la mise en place de cycles de formation spécialisée.

Article 86
Prévention et lutte contre la criminalité organisée

1. Les parties conviennent de coopérer afin de prévenir et de combattre la criminalité organisée, notamment dans les domaines du trafic de personnes ; de l'exploitation à des fins sexuelles ; du trafic illicite de produits prohibés, contrefaits ou piratés et de transactions illégales concernant notamment les déchets industriels ou du matériel radioactif ; de la corruption ; du trafic de voitures volées ; du trafic d'armes à feu et des explosifs ; de la criminalité informatique et du trafic de biens culturels.

   Les parties coopéreront étroitement afin de mettre en place les dispositifs et les normes appropriés.

2. La coopération technique et administrative dans ce domaine pourra inclure la formation et le renforcement de l'efficacité des autorités et de structures chargées de combattre et de prévenir la criminalité et la formulation de mesures de prévention du crime.

Article 87

Lutte contre le blanchiment de l'argent

1. Les parties conviennent de la nécessité d'œuvrer et de coopérer afin d'empêcher l'utilisation de leurs systèmes financiers au blanchiment d capitaux provenant d'activités criminelles en général et du trafic illicite de drogue en particulier.
2. La coopération dans ce domaine comporte notamment une assistance administrative et technique en vue d'adopter et de mettre en œuvre des normes appropriées de lutte contre le blanchiment de l'argent, comparables à celles adoptées en la matière par la Communauté et les instances internationales actives dans ce domaine, et en particulier le groupe d'action financière internationale (GAFI).
3. La coopération visera:

a) la formation d'agents des services chargés de la prévention, de la détection et de la lutte contre le blanchiment de l'argent ainsi que les agents du corps judiciaire ;
b) un soutien approprié à la création d'institutions spécialisées en la matière et au renforcement de celles déjà existantes.

Article 88

Lutte contre le racisme et la xénophobie

Les parties conviennent de prendre les mesures appropriées en vue de prévenir et de combattre toutes les formes et manifestations de discrimination fondées sur la race, l'origine ethnique et la religion, notamment dans les domaines de l'éducation, de l'emploi, de la formation et du logement.

A cette fin, les actions d'information et de sensibilisation seront développées.

Dans ce cadre, les parties veillent notamment à ce que des procédures judiciaires et/ou administratives soient accessibles à toutes les personnes qui s'estiment lésées par les discriminations mentionnées ci-dessus.

Les dispositions du présent article ne visent pas les différences de traitement fondées sur la nationalité.

Article 89

Lutte contre la drogue et la toxicomanie

1. La coopération vise à :

a) améliorer l'efficacité des politiques et mesures d'application pour prévenir et combattre la culture, la production, l'offre, la consommation et les trafic illicites de stupéfiants et de substances psychotropes ;
b) éliminer la consommation illicite de ces produits.

2. Les parties définissent ensemble, conformément à leur législation respective, les stratégies et les méthodes de coopération appropriées pour atteindre ces objectifs. Leurs actions, lorsqu'elles ne sont pas conjointes, font l'objet de consultations et d'une coordination étroite. Peuvent participer aux actions, les institutions publiques et privées compétentes, les organisations internationales en collaboration avec le Gouvernement de l'Algérie et les instances concernées de la Communauté et de ses Etats membres.
3. La coopération est réalisée en particulier à travers les domaines suivants :

a) la création ou l'extension d'institutions socio-sanitaires et de centres d'information pour le traitement et la réinsertion des toxicomanes ;
b) la mise en oeuvre de projets de prévention, d'information ou de formation et de recherche épidémiologique ;
c) l'établissement de normes afférentes à la prévention du détournement des précurseurs et des autres substances essentielles utilisées pour la fabrication illicite de stupéfiants et de substances psychotropes, qui soient équivalentes à celles adoptées par la Communauté et les instances internationales concernées.
d) Le soutien à la création de services spécialisés dans la lutte contre les trafic illicite de drogues.

4. Les deux parties favoriseront la coopération régionale et sous-régionale.

Article 90

Coopération en matière de lutte contre le terrorisme

Les parties, dans le respect des conventions internationales dont elles sont parties et de leurs législations et réglementations respectives, conviennent de coopérer en vue de prévenir et réprimer les actes de terrorisme :

- dans le cadre de la mise en œuvre intégrale de la résolution 1373 du Conseil de Sécurité et des autres résolutions pertinentes ;
- par un échange d'informations sur les groupes terroristes et leurs réseaux de soutien conformément au droit international et national ;
- par un échange d'expériences sur les moyens et méthodes pour lutter contre le terrorisme ainsi que dans les domaines techniques et de la formation.

Article 91

Coopération en matière de lutte contre la corruption

1. Les parties conviennent de coopérer, en se basant sur les instruments juridiques internationaux existants en la matière, pour lutter contre les actes de corruption dans les transactions commerciales internationales:
   - en prenant les mesures efficaces et concrètes contre toutes les formes de corruption, pots de vin et pratiques illicites de toute nature dans les transactions commerciales internationales commis par des particuliers ou des personnes morales ;
   - En se prêtant assistance mutuelle dans les enquêtes pénales relatives à des actes de corruption.

2. La coopération visera également l'assistance technique dans le domaine de la formation des agents et magistrats chargés de la prévention et de la lutte contre la

قائمـــة المراجع

الفئـــــــــــة	صفحتها
أولا: فئة الكتب.....	195
ثانيـــا: فئة المقـــــالات من الدوريـــــات.....	197
ثالثـــا: فئة المقالات من الصحف والمجـــــلاّت.....	199
رابعـا: فئة المقالات من الروابط الإلكترونية.....	200
خامسا: فئـــــة القواميـــــس.....	200
سادسا: فئة الرسائل والمذكّرات.....	201
سابعـا: فئة المحـــاضرات	201
ثامنـــًا: فئة التقـــــارير.....	201
تاسعـًا: فئة الوثائق الرسمية.....	201

أولاً: فئـــة الكتـــب

I. باللغـــة العربية

1. إبراهيم، سعد الدين وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
2. بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.
3. دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
4. الرّياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
5. الزبيري، محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، (الجزء الأول والثاني)، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999.
6. سيليريبه، بيير، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.
7. شفيق علي العمر، علي، العلاقات الدولية في العصر الحديث مع الإشارة إلى الدور العربي الإفريقي، الرباط، دار المعرفة، 1990.
8. طاهر، علاء، مدرسة فراكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز، بيروت، مركز الإنماء القومي، [دون ذكر تاريخ النشر].
9. غريفثس، مارتن وأوكالاهان، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
10. المبارك، أحمد وآخرون، العرب والدائرة الإفريقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
11. مركز الدراسات العربي–الأوربي، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي–الأوربي، 1996.
12. نور، عبد القادر، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، الجزائر، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، 1986.
13. ياسر الأيوبي، محمد، النظرية العامة للأمن. نحو علم اجتماع أمني، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

II. باللغـــة الفرنسية

1. ABDI, Nourredine (ed), Algérie, Maghreb. Le pari méditerranéen, Pari, institut du monde arabe, 2003.
2. BALTA, Paul, Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, Alger, Laphomic, 1990.

3. BARREA, Jean, Théories des relation internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie, Belgique, Erasme, 2002.
4. BATISTELLA, Dario, théories des relations internationales, 02ème éd, Paris, presses des sciences po, 2006.
5. BENANTAR, Abdennour (ed.), les Etats-Unis el le Maghreb: Regain d'intérêt?, Alger, C.R.E.A.D, 2007.
6. BENKOBBI, Salih, L'Algérie dans tous ses états, Alger, Casbah éditions, 2009.
7. BLOM, Amélie et CHARILLON, Frédéric, Théories et concepts des relations internationales, Paris, Hachette, 2001.
8. CHAUPRADE, Aymeric, Géopolitique. constantes et changements dans l'histoire, Paris, Ellipses, 2001.
9. DELCOURT, Barbara, Théorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006.
10. DELUMEAU, Jean, Rassurer et protéger. Le sentiment de sécurité dans l'Occident d'autrefois, Paris, Fayard, 1989.
11. GNESOTTO, Nicole, La puissance et l'Europe, Paris, presses des sciences po,1999.
12. GUELLEC, Jean, Relation internationales. Naissance du troisième millénaire, Paris, Ellipses, 1994.
13. KHADER, Bichara, l'Europe et le monde arabe. Cousins, voisins, Paris, publisud, 1992.
14. LE GLOANNEC, Anne-Marie (ed), Entre Union et Nations. L'Etat en Europe, Paris, Presse des science po, 1998.
15. MARCHESIN, Philippe, les nouvelles menaces. Les relation Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris, Karthala, 2001.
16. MUTIN, Georges, géopolitique du monde arabe, 02e éd, Paris, Ellipses, 2005.
17. ROSIERE, Stéphane, Géographie politique & Géopolitique. une grammaire de l'espace politique, Paris, Ellipses, 2003.
18. TLMEÇANI, Rachid, Elections et élites en Algérie. Paroles de candidats, Alger, Chihab Editions, 2003.
19. ZORGBIBE, Charles, l'avenir de la sécurité internationale, Paris, presses des sciences po, 2003.
20. RIEUTORD, Maurice & LA SPIERE, Loïc Tribot, Le bassin Méditerranéen: un espace en quête de sens, Paris, éditions publisud, 2000.

III. باللغـــة الإنجليزية

1. ALLISON, Graham and TREVERTON, Gregory (eds.), Rethinking America's security: Beyond cold war to new world order, New York, Norton, 1992.
2. BUZAN, Barry and WÆVER, Ole, Regions and powers. The structure of international security, Cambridge, Cambridge university press, 2003.
3. GRIFFITS, Martin, Fifty key thinkers in international relations, 02e ed, Routledge, New York, 2001.
4. KATZENSTEIN, Peter, The culture of national security. Norms and identity in world politics, New York, Columbia University Press, 1996.
5. MCSWEENEY, Bill, Security, Identity and Interests. A sociology of international Relations, Cambridge, Cambridge University Press, 1999.
6. MCCORMACK, Tara, Critique, Security and Power. The political limits to emancipatory approaches, Routledge, New York, 2010.
7. OSE, Dieter and BORGOMANO-LOUP, Laure (eds), Managing Change: Evolution in the global arena and mediterranean security (5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar), Rome, NATO Defense College, 2003.
8. OULD HALESS, Mohamed Lemine, Immigration: Stability and security in the Mediterranean region, 02nd Edition, Rome, NATO defense college, 2003.
9. SCHÄFER, Isabel and HENRY, Jean-Robert (eds), Mediterranean policies from above and below, Munich, Nomos, 2009.
10. TRAGER, Franck and KRONENBERG, Philip (eds.), National Security and American Society, Lawrence, University Press of Kansas, 1973.
11. WILLIAMS, Paul (ed), Security Studies. An Introduction, Routledge, New York, 2008.
12. WOLFERS, Arnold, Discord and collaboration. Essays on International Politics, Baltimore, Jhons Hopkins university press, 1962.

ثانيـــــا: فئة المقالات من الدوريّات

I. باللغـــــة العربية

1. سعيد، عبد المنعم و قدري سعيد، محمد، "ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992.
2. بوقارة، حسين، "مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008.

II. باللغـــــة الفرنسية

3. AÏT-CHAALAL, Amine, «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée», Dalloz, Revue internationale et stratégique, n° 46, 2002/2.

4. AUGE, Axel, «Les réformes du secteur de la sécurité et de la défense en Afrique Sub-saharienne: vers une institutionnalisation de la gouvernance du secteur sécuritaire», Afrique Contemporaine, n°220, 2006/04.
5. BAGHZOUZ, Aomar, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euro-maghrébines», L'Année du Maghreb 2009, Paris, CNRS éditions, 2009.
6. BALZACQ, Thierry, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», La revue internationale et stratégique, n°52, hiver 2003-2004.
7. BATISTELLA, Dario, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», revue internationales des politiques comparée, 10 (04).
8. BOILLEY, Pierre, «Aux origines des conflits dans les zones Touarègues et Maures», Relations internationales et stratégiques, n°23, automne 1996.
9. BOSSUROY, Thomas, «Déterminants de l'identification ethnique en Afrique de l'Ouest», Afrique contemporaine, n°220, 2006/4.
10. CEYHAN, Ayse, «Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres», Cultures et Conflits, n°32-31, Mars 1998.
11. CONSTAIN, François, «L'informel internationalisé ou la subversion de la territorialité», Cultures et conflits, n°21/22, printemps/été 1996.
12. ESCOFFIER, Claire, «Savoir transiter au féminin: transmigration subsahariennes dans l'espace Maghrébin», L'Année du Maghreb 2004, paris, CNRS édition, 2004.
13. GERMAIN-ROBIN, Françoise, «Israël et le partenariat euro-méditerranéen», Géostratégiques, n° 08, Juillet 2005.
14. HENRY, Jean-Robert, «La Méditerranée occidentale en quête d'un 'destin commun'», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004.
15. LACROIX, Thomas, «Contrôle et instrumentalisation de la société civile maghrébine dans la coopération euro-méditerranéenne: Le cas du Maroc et de la Tunisie», L'Année du Maghreb 2004, Paris CNRS éditions, 2004.
16. MARTINS, Veronica, «Les relations bilatérales et multi latérales du Portugal avec le Maghreb», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004.
17. PERRIN, Delphine, «la nouvelle politique de l'Europe en matière de contrôle et de limitation des migrations», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004.
18. URDY, Lionel, «L'Europe et la méditerranée dix ans après Barcelone: voisins dorénavant», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004.

III. باللغـــة الانجليزية

1. ALIBONI, Roberto, «Confidence-Building, conflict prevention and arms control in the Euro-Mediterranean partnership», Journal of international affairs, vol.02, n°04, December 1997-February 1998.
2. ANDRÉN, Nils, «In search of security», cooperation and conflict, vol.03, n°217, 1986.
3. ATTINA, Fulvio, «The Euro-Mediterranean Partnership assessed: The realist and Liberal views», European foreign affairs review, n°08, 2003.
4. HAFTENDORN, Helga, «The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security», International Studies Quarterly, vol.35, n°01, mars 1991.

5. HARTLAND-THUNBERG, Penelope, «National Economic Security: Interdependence and Vulnerability», in Frans A. M. Alting von Geusau, Jacques Pelkmans(eds.), National Economic Security, Tilburg, John F. Kennedy Institute, 1982.
6. HUYSMAN, Jef, «Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe», European journal of international relations, vol.04, n°04, 1998.
7. KENT, Vanessa and MALAN, Mark, «The African standby force: progress and prospects», African Security Review, vol.12, n°03, 2003.
8. KRAUSE, Keith, «A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies», Cooperation and Conflict, vol. 33, n°03, September 1998.
9. LUCIANI, Giacomo, «The Economic Content of Security», Journal of Public Policy, vol.08, n°02, 1989.
10. MABEE, Bryan, «Security Studies and the 'Security State': Security provision in historical context», International relations, vol.17, n°135.
11. STRITZEL, Holger, «Towards a theory of Securitization: Copenhagen and beyond», European journal of international relations, vol.13, n°03, 2007.
12. TARZI, Shah, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», international relations, vol.13, n°06, December 1997.
13. TAUREK, Rita, «Securitization theory and securitization studies», Journal of international studies and development, vol.09, n°01, 2006.
14. WALT, Stephen, «The renaissance of security studies », International Studies Quarterly, vol.35, n°02, June 1991.
15. ZOUBIR, Yahia and BENABDALLAH-GAMBIER, Karima, «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara», Mediterranean Politics, vol.10, n°02, July 2005.
16. HOLLIS, Rosemary, «Europe and the Middle East: Power by Stealth?», International Affairs, vol.73, n°01, 1997.

ثالثـــــا: فئة المقالات من الصحف والمجلاّت

I. باللغـــــة العربية

1. لعلامي، جمال، "المارينز يجتاح المغرب!"، الشروق (يومية جزائرية)، العدد 2919، 2010/04/29.
2. الخبر الأسبوعي، "الساحل الإفريقي. .فرنسا في محميتها الإفريقية"، الخبر الأسبوعي (أسبوعية جزائرية)، العدد596، من 2010/07/28 إلى 2010/08/03.
3. ولد القابلة، إدريس، "المغرب–الجزائر: أمريكا، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة"، الحوار المتمدن (يومية مغربية)، العدد 2791، 2009/10/06.
4. مصيطفى، بشير، "قارة حاضرة. . وهموم منسية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، العدد 3009، 2010/07/29.
5. يس، حميد، "مقاربة الجزائر للأمن في الساحل انسب لفرنسا وأوربا"، الخبر (يومية جزائرية)، العدد6077، 2010/08/05.
6. الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6109، 2010/09/06.
7. الشروق اليومي(يومية جزائرية)، العدد 2983، 2010/07/03.

II. باللغـــة الفرنسية

1. AÏT-AMIRAT, Malika, «Initiative 5+5. Des avancées concrètes», El Djeich, n°522, Janvier 2007.
2. AÏT-AMIRAT, Malika, «OTAN. Quel scenario pour l'après-sommet de Riga?», El Djeich, n°522, janvier 2007.
3. ALILAT, Yazid «Sahara Occidental: Délire royal», Le Quotidien d'Oran (Quotidien Algérien), n°4761, 31/07/2010.
4. BAGHZOUZ, Aomar, «XXe Anniversaire de l'UMA (1989-2009): entre immobilisme et impératif de relance», El Watan économie (Journal hebdomadaire Algérien), n°187, 23/02 au 01/03/2009.
5. FERDI, Salem, «L'après-raid Franco-mauritanien au nord du Mali», Le Quotidien d'Oran (Quotidien Algérien), n°4761, 31/07/2010.
6. METAOUI, Faycal, «Politique européenne de voisinage: Alger exprime son refus», El Watan (Quotidien Algérien), 04septembre 2007.
7. IMADALOU, Samira, «L'Algérie approuve la politique européenne de voisinage», La Tribune (Quotidien Algérien), 20 Avril 2008.

رابعـــا: فئة المقالات من الروابط الإلكترونية

1. fmes-france.org, «**Quatrième** réunion ministérielle ordinaire du Forum méditerranéen», http://www.fmes-france.org/ base-documentaire/documentation/organisations-internationales/forum-mediterraneen-organisations-internationales documentation -base-documentaire/troisieme-reunion-ministerielle-ordinaire-du-forum-mediterraneen/
2. fmes-france.org, «Troisième réunion ministérielle ordinaire du Forum méditerranéen», http://www.fmes-france.org /base-documentaire /documentation/organisations-internationales /forum-mediterraneen-organisations-internationales-documentation-base-documentaire/troisieme-reunion-ministerielle-ordinaire-du-forum-mediterraneen/
3. MACLEOD, Alex, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», Cultures & Conflits, n°54, été 2004, (http://conflits.revues.org/index1526.html)
4. MEDDI, Adlène, L'Algérie face à la question touareg, sur: http://www.Geostrategie.com /992/l%E2%80%99 algerie-face-a-la-question-touareg, 28 août 2008.
5. SEHIMI, Mustapha, «le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines», Cultures & Conflits, n°02, printemps 1991, (http://conflits.revues.org/index95.html).
6. SEMPA, Francis, «US National security doctrines historically viewed», American diplomacy, 2003, www.americandiplomacy.org.

خامسـا: فئـــة القواميس

1. Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine», Sur: http://www.toupie.org/Dictionnaire/ Doctrine.htm.

2. REY, Alain, (Sous la direction de), « Définition de Doctrine », Le Grand Robert de la langue Française (Version électronique), 2010.

سادسًا: فئة الرسائل والمذكّرات

1. بوبة، نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

2. زقاغ، عادل، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009.

3. ظريف، شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية. التحديات والرهانات، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010.

سابعًا: فئة المحاضرات

1. DAVID, Charles-Philippe, «La mondialisation de la sécurité: espoir ou leurre ?», In: Le bien commun comme réponse politique à la mondialisation, Conférence, Québec, centre d'études internationales et mondialisation, 08/11/2001.
2. BENANTAR, Abdennour, «Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb?», 07eme séminaire internationale sur la sécurité et la défense dans la méditerranée. Conflits régionales et stratégies de sécurité, Barcelone, CIDOB, 2009.

ثامنًا: فئة التقارير

1. البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007، واشنطن، 2007.

2. مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، سياسة الأمن القومي، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، قرار البرلمان النمساوي بشأن عقيدة الأمن والدفاع. إعتبارات عامة، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، صياغة السياسة الأمنية- الحالة الخاصة بسويسرا، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005.

5. KPMG, «Guide investir en Algérie», Alger, KPMG Algérie SPA, 2010.
6. IISS (International Institute for Strategic Studies), «The Military Balance (2009)», The annual assessment of global military capabilities an defense economics, New York, Routledge, 2009.

تاسعًا: فئة الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

3. Intervention de Taous Feroukhi (Chef de la Délégation Algérienne) Devant le 15e Conseil Ministériel de L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe, Madrid, 30/11/2007.
4. Intervention de Taous Feroukhi (Chef de la Délégation Algérienne) Devant le 17e Conseil Ministériel de L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe, Athènes, 02/12/2009.
5. Commission des communauté Européenne, «Politique européenne de voisinage: Document d'orientation», Bruxelles, Commission des communauté Européenne, 2004.
6. Conclusion Formelle du président de la 3e conférence Euro-Méditerranéene, Stuttgart, 15 et 16/04/1999.
7. NATO Handbook, 50th Anniversary edition, Brussels, Office of Information and Press, 1999.

الفـــــهرس

العنـــــــــوان الصفحة

خطة البحـــث vi

مقدمـــــــــة ix

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية–نظرية لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري

المبحث الأوّل: تعريف الأمن والدراسات الأمنيـــــــــة 02

المطلب الأوّل: التعريفات التقليدية والحديثة للأمن والأمن القومي 02

المطلب الثاني: نشأة وتطوّر الدراسات الأمنية 06

أوّلا: بداية الصعـــــود 07

ثانيًا: مرحلة التراجـــع 07

ثالثًا: فترة النهضـــــــة 08

المبحث الثاني: تطور المقاربات النظرية للأمن من الوضعية إلى ما بعد الوضعية مرورا بالمفهوم الموسّع للأمن 11

المطلب الأوّل: المقاربة الواقعية للأمن كأبرز نموذج عن المقاربات الوضعية 11

أوّلاً: فحوى المقاربة الواقعية للأمن 11

ثانيًا: معضلة اللا أمن ـ القوة ـ اللا أمن؟ 12

المطلب الثاني: المفهوم الموسع للأمن وفق أطروحات مدرسة كوبنهاجن 14

أوّلاً: قطاعـــــات الأمن 16

ثانيًا: الأمننة وبناء التهديد 19

المطلب الثالث: المقاربة النقدية (ما بعد الوضعية) للأمن وتحويل الأمن القومي إلى "أمن إنساني" 21

تحوّل مفهوم الأمن كانعتاق إلى "أمن إنساني" 24

المبحث الثالث: فكرة الدوائر الجيوسياسية للأمن وارتباطها بالأبعاد اللاقطرية وعبر القومية للتهديد 27

المطلب الأوّل: السند النظري لفكرتي إقليمية الأمن والاعتماد الأمني المتبـــادل 27

المطلب الثاني: التحليل الجيوسياسي وأثر البيئة على أمـن الدولة وسلوكها الأمني 32

المطلب الثالث: التهديدات الجديدة كعامل في توثيق روابط الاعتماد الأمني المتبادل 36

المبحث الرابع: العقيدة الأمنية والمقاربة الثقافية للأمن 38

المطلب الأوّل: تعريف العقيـــدة الأمنية 38

نقـــد للعقيـــدة الأمنيـــة 40

المطلب الثاني: الإسهامات البنائية حول أثر الأفكار على الهويات، المصالح والسياسات الأمنية 41

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية 44

أوّلاً: كيفية إعداد الاستراتيجية الأمنية العامة..... 46
ثانيًا: الأسئلة الواجب طرحها عند وضع وتقويم الإستراتيجية الأمنية..... 46
خلاصة الفصل الأوّل..... 48

الفصل الثاني: الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القومي الجزائري: الدائرتان المغاربية والإفريقية

المبحث الأوّل: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغاربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية..... 51
المطلب الأوّل: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري وموقع وثقل الجزائر فيها..... 51
المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسية والأمنية بين الجزائر والصحراء، الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء..... 55
المطلب الثالث: مسار تطور علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية..... 59
المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري مغاربية المنشأ والمصدر..... 63
المطلب الأول: الإنعكاسات السلبية على الأمن الجزائري المترتبة عن النزاع المغربي–الصحراوي..... 63
المطلب الثاني: التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى..... 66
المطلب الثالث: التهديدات المغاربيـــة ذات البعد اللين والإنساني..... 70
المبحث الثالث: بيئة اللا أمن واللا استقرار الإفريقية وإفرازاتها على الأمن القومي الجزائري..... 73
المطلب الأول: خطر الانفصال الكامن والمشكلات الأمنة عبر–الحدودية المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق..... 73
المطلب الثاني: تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء..... 76
المطلب الثالث: التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو وعبر الجزائر..... 81
المبحث الرابع: إستراتيجية الجزائر الأمنية في التعامل مع المسائل والتهديدات الأمنية ضمن الدوائر البرية لأمنها القومي..... 84
المطلب الأول: محورية صراع الزعامة مع المغرب وانعكاساته على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في الإقليم المغاربي..... 84
المطلب الثاني: الأبعاد القطرية والإقليمية لاستراتيجية الجزائر في التعامل مع المسائل والتهديدات الأمنية ذات البعد الإفريقي..... 89
أولا: الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع التهديدات الناشئة عن أزمة الطوارق..... 89
ثانيا: الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع باقي التهديدات الآتية من الدائرة الإفريقية..... 92
المطلب الثالث: التعـــامل الجزائري مع الحضور الاستراتيجي الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية..... 95
أولا: مغاربيـــــا..... 96
ثانيا: إفريقيـــــا..... 99
خلاصة الفصل الثاني..... 103

الفصل الثالث: الدائرة الجيوسياسية المتوسطية للأمن القومي الجزائري والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية–الأوربية والجزائرية–الأطلسية

المبحث الأول: الدائرة المتوسطية: تحديدها، تهديداتها ومكانتها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية..... 107
المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المتوسطية وموقع الجزائر منها..... 107
المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري متوسطية المصدر وقابلية الاختراق من الأعلى..... 112
المطلب الثالث: تبلور وتطور الانشغال الأمني الجزائري بالدائرة المتوسطية..... 115

المبحث الثاني: الجزائر–الاتحاد الأوربي: مكانة ودور الجزائر ضمن الأطر الأمنية الأورو–متوسطية 120
المطلب الأول: موقف الجزائر من مشروع الشراكة الأمنية الأورو–متوسطية وتأثيرها عليه 120
المطلب الثاني: فصل "العدالة والشؤون الداخلية" من اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وترسيم الالتزام الأمني الجزائري نحو أوربا 126
المطلب الثالث: تطور الموقف الجزائري من السياسة الأوربية للجوار 130
المبحث الثالث: الجزائر ضمن الحوارات والترتيبات الأمنية الأوربية المقترحة خارج إطار الاتحاد الأوربي 137
المطلب الأول: محورية الموقع والدور الجزائريين ضمن الحوار الأمني داخل مجموعة "5+5" 137
المطلب الثاني: التأهب الأوربي والتوجس الجزائري وأثرهما على تجربة الحوار المتوسّطي لاتحاد أوربا الغربية 141
المطلب الثالث: المشاركة والمساهمة الجزائرية ضمن المنتدى المتوسطي 143
المطلب الرابع: الجزائر والشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا 144
المبحث الرابع: تطور ديناميكية العلاقات الجزائرية–الأطلسية من التهديد إلى الشراكة الأمنية 147
المطلب الأول: حوار الحلف الأطلسي–الدول المتوسطية كمقاربة أطلسية لشراكة أمنية في المتوسط 147
المطلب الثاني: دوافع التقارب الجزائري–الأطلسي وصوره 153
المطلب الثالث: مزايا وحدود التعاون الجزائري–الأطلسي 156
المبحث الخامس: المقاربة الأمنية الجزائرية ضمن المبادرات المتوسطية الأورو–أطلسية 161
المطلب الأول: سبل إحلال السلم والأمن في الإقليم المتوسطي وفق العقيدة الأمنية الجزائرية 161
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية لمسألة إجراءات بناء الثقة في المتوسط 163
المطلب الثالث: الرؤية والحلول الجزائرية لمسائل الانشغال الأمني ذات الأولوية في المتوسط (مثالا الإرهاب والهجرة) 164
خلاصة الفصل الثالث 169
خاتمـــــــــة 172
قائمة الملاحق 180
قائمة المراجع 194
الفهرس 203